المحـــور الثالـــث:

الميـــزان المركـــبي الواحـــد
وتنويعاتـــه المقوليـــة

1 - تقديم.

2 - حمل الاحـوال المفرديـة بعضها على بعـض.

3 - حمل الاحوال الجملية على الاحوال المفردية.

1 - تقديـــم:

1 - 1 سنلخص فيمايلي جملة من مظاهر الترتيب العمودي للمقولات باعتبـار الأصالـة والفرعيـة (او الإلحاق) في النظرية النحوية العربية، وذلك لنبين بالموازنة التامة ان النسق الترتيبـي التوليدي، والـذي اجريت عليه المقولات في النحو التوليدي، في حمل بعضها على بعض حمل شـبه وتشـاكل صـوري (اي من حيث الانتظام البنيوي الداخلـي وفـق مبـدإ الكثافـة الرئاسـية، الإسـقاطية)، وفي اعتبارهـا تنويعـات مقولية لميزان بنيوي وحيد هو الميزان الإسقاطي (=ميزان س - خط)، لم يخـرج عـن المبـادئ العامـة الـتي اسست النظام السيبويهي في ترتيب المقـولات والموازيـن وهـو ترتيـب تحكمـت فيـه مفـاهيم «التولـد» و«الشبه». ونذكر هنـا ان الـترتيب العمـودي للمقـولات باعتبـار الأصالـة والفرعيـة لم تعرفـه النظريـة النحوية التوليدية بالألفاظ الصريحة التي عرف بها في النحو العربـي ولكنـه علـى كـل حـال قـائم بصفـة ضمنية ولزومية في الكيفية التي رتب بهـا التوليديـون اسـتدلالهم علـى ان المركبـات جميعـا مشـمولة في انتظامها الهندسي البنيوي بنفس النظام وهو النظام الإسقاطي.

غاية الأمر أن رد المقولات بعضها الى بعض رد «شـبه وتولـد» ورد الكـل الى مقولـتي«الأصـل» و«الفرع» في النحو العربي يرادفهما في النحو التوليدي رد المركبات الثلاثة: الاسمية والحرفية والوصفيـة الى المركـب الفعلي ثـم رد الكل الى الخطاطة الإسقاطية س̄ التي تتنزل من الكل منزلة الأصل الميزاني مـن أنواعه المقولية . هذا المستوى الثاني في «الارجاع» والذي يقوم على تجريد الشكل الإسقاطي العام مـن المتغيرات المقولية يرادفه في النحو العربي اسـتقلال البنيـة العامليـة المجـردة، عـن الطبـائع المقوليـة للعـامل والمعمول فـ«العامل» قيمة مجردة مستقلة تتحقق في المستوى المقولي فعلا او اسما أوحرفا.

فمنزلة «ميزان العامل» في النحو العربي من أنواعه المقوليـة كمنزلـة الشـكل الإسـقاطي العـام في النحو التوليدي من الطبائع المقولية للرؤوس المركبية، مع فارق بين النحوين يكمن في ان النظرية النحوية العربية القديمة قام فيها الترتيب الصريـح للأنـواع المقوليـة باعتبـار الاصالـة والفرعيـة[46]. (فـالفعل هـو الأصل في العمل وغيره محمول عليه في ذلك) وترتيب الفروع باعتبار قربها وبعدهاعن الأصل وباعتبـار كونها «مشابهة» له بسب علاقة «التولد» العموديـة او «نائبـة» عنـه في «الوضـع»[47]، لكـن الأصـل

---

46 - «اعلم ان المصادر فروع عن الافعال في العمل كما ان الافعال فروع عليها في الاشتقاق (...)» [كتـاب المقتصـد في شرح الايضاح (ص 554)].

47 - المصادر مثلا تعمل تشبها بالفعل والحروف تعمل نيابة عن الفعل:

- «وانما تعمل (اي الأفعال) لمشابهتها للافعال في تضمن حروفها ...» المقتصد ص 554. ⇐

وفروعه القريبة والبعيدة، المشابهة والنائبة كلها ترجع الى شكل واحد هو ميزان العامل. والمقدمة المشتركة بين النظريتين في هذا الخصوص ان «ليس في المقولات ما لا يعمل»[48] والفرق عندهما في الشروط والقيود التي ترتبط بكل مقولة على حدة. هذا وان الاختلاف بين المقولات في هذا الشأن عند النحاة العرب اختلاف في قوة العامل[49] المرتبطة عندهم برتبته في نظام الاصول والفروع وهو نظام قائم على منطق «تكاملي» مبني على مبدإ تبادل الأصالة والفرعية بين العناصر ، فما يستوي فرعا لأصل في مستوى معين يتنازل له الأصل عن أصليته في مستوى آخر. **وكأن نسق الاصالة والفرعية نسق للتوازنات البنيوية اساسه «تداول سلطة الاصالة» بين الاجزاء:** فما يكون أصلا متحكما في مستوى معين يصير فرعا محكوما في مستوى آخر[50]. من امثلة مبدإ التداول هذا قولهم ان «المصادر فروع على الافعال في العمل كما ان الافعال فروع عليها في الاشتقاق»[51] وكذا تنصيصهم على ان «المصادر اسماء معلقة على اشياء فهي كالغلام والرجل والثوب والدار في أنها لا أصل لها في العمل»[52] وانه لما «كان أن بمنزلة الاسم الذي هو المصدر في الإعراب وفي هذه المعاني (اي الفاعلية والمفعولية والاضافة والابتداء) كان المصدر بمنزلته في امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه. لا يجوز ان تقول: اعجبني زيدا ضرْبُ عمر[...] لأن جميع مايتعلق بفعل الصلة كالجزء منه فكما لا يجوز تقديم بعض حروف الاسم على بعض كذلك لا يجوز هذا ولذلك لم تقل جاءني (زيدا الذي ضَرَب) تريد (الذي ضرب زيدا)، لأن زيدا منصوب بفعل الصلة فلا يجوز تقديمه على الموصول كما لايجوز تقديم جميع الصلة عليه نحو(جاءني ضرب الذي تريد (الذي ضرب))»[53].

⇐ - «وانما لم يجز اعمال معاني الحروف لأن الحروف انما وضعت نائبة عن الأفعال طلبا للايجاز والاختصار فاذا أُعملت معاني الحروف فقد رجعت الى الافعال فأبطلت ذلك المعنى من الايجاز و الاختصار" الانصاف: 262/1 - 263.

48 - قد مر بنا في تعريف العامل عند التوليديين أن الرؤوس المقولية هي العوامل.

49 - «والحرف اضعف من الفعل» الانصاف 165/1.

«فإذا كانت (إن) انما عملت لأنها اشبهت الفعل فهي فرع عليها واذا كانت فرعا عليه فهي اضعف منه لأن الفرع ابدا يكون اضعف من الأصل .." الانصاف : 176/1

50 - لعل هذا المنحى الخاص الذي اتخذه نظام الاصول والفروع في النحو العربي امتداد - بالمعنى الابستمولوجي للفظ الامتداد - للمفاهيم التي كانت شائعة في مباحث "السياسة الشرعية".

51 - المقتصد ص 554.

52 - المقتصد ص 554.

53 - المقتصد ص 554

وكذلك تنصيصهم على أن الاسماء فروع عن الافعال في العمل والافعال فروع عن الاسماء في المعمولية. فالاسماء المحضة «لا أصل لها في العمل وانما العمل للافعال والحروف»[54]. «والحرف اضعف من الفعل[55]» لأنه فرع عنه في العمل. و«الاسم إنما عمل الجر حيث كان في الكلام حرف الجر»[56] فدل ذلك على أن الأسماء في باب الاضافة محمولة على الفعل في العمل بواسطة تضمنها معنى حرف الجر، فهي ليست فرعا مباشرا ولكنها فرع الفرع، وفي كل الأحوال فهي فرع عن الفعل في العمل. والافعال من جهة اخرى فرع عن الاسماء في المعمولية ومناط الفرعية المشابهة في توارد المعاني. هذا، بصفة عامة، هو المقصود بتداول سلطة الأصالة.

1 ـ 2 الميزان المركبي الواحد وتنويعاته المقولية: من مبادئ النظر العاملي القائم على الاستعارة الميزانية كما رأينا ان الاختلاف في التلفيظ لا يمنع من ان يكون له ميزان واحد وان النقاش والاعتلال للحالات والشروط لا يقع الا في مستوى التلفيظ. هذا ويرتبط بالميزان اضرب مختلفة من التنويعات ترجع على اختلافها الى بابين اثنين: التنويعات التفصيلية والتنويعات المخالفة: يرتبط بالاولى الأنواع المقولية للميزان وبالثانية أحوال الحذف والذكر والتقديم والتأخير والتوسيط والإضمار والاظهار وكل الحالات التي تمثل الاستثناءات التلفيظية الداخلة على الميزان.

كل ميزان يتخذ في المستوى التلفيظي أنواعا مختلفة ويرتبط كل نوع من هذه الأنواع بقواعد خاصة تضبطه. وهذه القواعد تلتئم مكوناتها وجزئياتها، بالنسبة الى الميزان العاملي «بحيث أن مراعاتها يجعل في امكان عارفها تقدير صورتها الميزانية الكاملة وكأن شروط التلفيظ في الأبواب (=الأنواع) هي بحث في الاستثناءات والمخالفات الواردة على الميزان وتعليلها»[57].

ان النظرية النحوية التوليدية لا تخرج عن هذا المنحى القائم على التمييز بين الصورة الميزانية الكاملة والتنويعات المرتبطة بها على جهة التفصيل (=الأنواع المقولية) اوعلى جهة المخالفة. وفي هذا السياق يندرج السعي التوليدي نحو جعل كل المركبات مشمولة بنفس النظام البنيوي وهو النظام الإسقاطي الرئاسي. وهذا السعي ليس الا تقديرا لصورة ميزانية بنيوية كاملة تتنزل منها الصور المركبية المختلفة منزلة الأنواع المقولية التفصيلية. ونذكر هنا ان من مستويات التنويع المقولي المرتبطة بهذا الباب

---

54 ـ المقتصد ص 871

55 ـ الانصاف 165/1

56 ـ المقتصد ص 871.

57 ـ "التصاوير الزمخشرية ".

الأنواع الحجمية (=المفرد والجملة) وفي هذا السياق يندرج ايضا السعي التوليدي الى جعل المكونات الجملية مشمولة بالنظام البنيوي نفسه الذي تنتظم باعتباره الأحوال المركبية. وهذا الموقف في توجيه واختيار مستويات «التنويع» التي ترتبط بالميزان ليس غريبا عن اللغة النحوية العربية القديمة بل هو من اصولها الكبرى: فالحلول في المحلات والانتظام المعمولي بالنسبة الى العامل جعل في النحو العربي أصلا في المفرد فرعا في الجمل ذات الطابع المفردي اي المحمولة على المفرد في التأويل. وليس السعي التوليدي نحو توسيع نظريةس ـ خط في التنظيم الرئاسي الهرمي لبنية المجالات إلا صورة مخلصة امينة لهذا الموقف. لأنه انطلق من المفرد باعتباره أصلا للانتظام البنيوي وفق نظرية س ـ خط ثم حمل الجملة محمل المفرد في وجوب انتظامها من الناحية البنيوية الداخلية وفق نفس النظرية. وكما ان حمل الجملة في النحو العربي على المفرد في وجوب الانتظام وفق نفس النظام المتحكم في المفرد وهو نظام الحلول في المحلات والانتظام بالنسبة الى الرابطة العاملية[58]، قد قام على اساس استقلال المحلات عن الألفاظ «فالجملة طائفة من المحلات لاطائفة من الالفاظ لهذا امكن لهذه المحلات ان تشغل بالمفردات وبالجمل ذات الطابع المفردي»[59] وهذا في جوهره مشهد من مشاهد استقلال الميزان العاملي عن أحواله التلفيظية المختلفة في الطبائع المقولية (س، ف...) والحجمية (المفردية والجملية) وغير ذلك مما يعرف في اللغة النحوية العربية القديمة باعتبارات العقد والتركيب، كذلك الشأن بالنسبة الى النظرية النحوية التوليدية التي ليس قيامها على فكرة توسيع نظرية س ـ خط الا تطبيقا موسعا لمقدمة استقلال الميزان البنيوي الإسقاطي عن متغيراته التلفيظية بل ان التوسيع المذكور لا يمكن ان يقوم خارج هذه المقدمة اي ان هذه الاخيرة لازمة لجعل الجملة محمولة على المفرد في نظامها البنيوي، لأن اساس هذا اللزوم المنطقي ان المفردية والجملية توابع مقولية لنفس الكائن الميزاني.

وهكذا وجب ان يقال بلغة النحاة القدماء: ان «المركب» طائفة من المواقع لا طائفة من الالفاظ لهذا امكن لهذه المواقع ان تشغل بالمفردات (=المركبات ذات الرؤوس المعجمية) وبالجمل (=المركبات ذات الرؤوس غير المعجمية). والذي نراه في سياق تكميل الموقف التوليدي في هذه الشأن ان التمييز بين الرؤوس المعجمية (س، ف...) والرؤوس غير المعجمية (الصرفة والادوات الصدور) تمييز بين قائمة أصلية واخرى فرعية فالأصل في «المقولة» ان تكون عنوانا على قائمة معجمية مفتوحة يتنزل منها منزلة الاختزال الذي يستهدف التنوع والتعدد الذي لا ينحصر. وفي السياق التكميلي ذاته نرى ايضا ان اعتبار النظام الإسقاطي أصلا في المفرد فرعا في الجمل مترتب عن الأصالة والفرعية بين الرؤوس المقولية

58 ـ شريطة ان تكون «شكلا عامليا مرتبطا» بطبيعة الحال اما الشكل العاملي غير المرتبط فلا محل له .

59 ـ "تعليقات على المغني".

فالرؤوس المعجمية أصل وغير المعجمية فرع باعتبار ماذكر آنفا. وهكذا استوى المفرد أصلا والجملة فرعا لأن الاصول بالأصول أولى والفروع بالفروع كذلك. ونختم هذه الملاحظة بالاشارة الى ان حمل الجملة محمل المفرد في المستوى البنيوي ليس الا امتدادا لحملها محمله في المستوى المحوري ـ الدلالي فقد مر بنا في المبحث المنصرم أن الجملة قد تكون «موضوعا» من موضعات البنية المحورية...

فإن تذكرنا كما قد اسلفنا، أن «المفردية» و«الجملية» في النحو العربي ليست الا توابع مقولية مستقلة عن الفضاء الميزاني (بمواقعهِ وعلاقاته) وأن الجملة في هذا التصور انما حملت على المفرد في «النظام المعمولي» بواسطة التأويل بالمفرد وهو اعتبار دلالي وأنها (اي الجملة) لا تحل في المحلات الإعرابية في المستوى العاملي الا اذا كانت مؤولة بالأصل المفردي في المستوى الدلالي، وأن ذلك لا معنى له الا امر وحيد وهو ان الشبه العاملي يترتب عن الشبه الدلالي: اذا كان ذلك كذلك صح ان يقال ان جعل «البنيوي» امتدادا للمحوري ـ الدلالي في النحو التوليدي في مسألة المفردية والجملية باب واسع من أبواب الترادف النظري بين النحوين العربي والتوليدي.

سنعرض في مناسبات متفرقة لجزئيات هذا الترادف في مستوى التصور النظري وما يلزم عنه من ترادف في مستوى النتائج التطبيقية. أما الآن فنستعرض فيمايلي جزئيات وتفاصيل الموقف التوليدي من قضية الميزان الواحد وأنواعه المختلفة وذلك في شطره المتعلق بالتنويعات التفصيلية بقسميها:

- التنويعات المقولية (= حمل الاحوال المفردية بعضها على بعض)
- التنويعات الحجمية (حمل الجملة على المفرد في مبدإ التنظيم الإسقاطي).

2 ـ حمل الأحوال المفردية بعضها على بعض (في الانتظام البنيوي الإسقاطي)

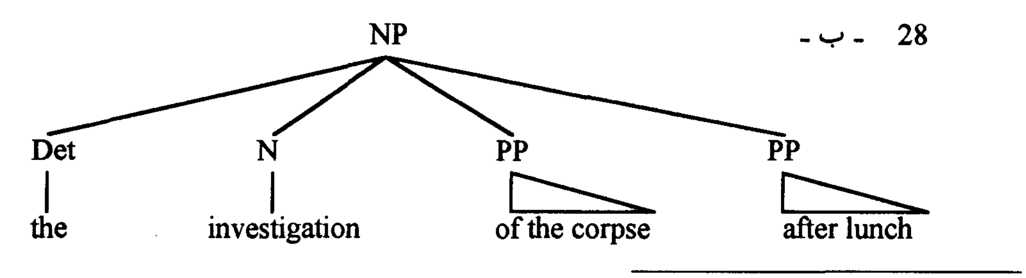
2 ـ 1 التحليل التوليدي.

أ ـ المركبات الاسمية/ المصدرية

« « في التمثيل البنيوي للجملة (28 ـ أ) يمكن ان نجرب البنية المسطحة (أوالمنبسطة أو المفلطحة) التي تلزم عن القاعدة المركبية الثانية (=ب)[60]:

28 ـ أ - The investigation of the Corpse after lunch.

28 ـ ب ـ



60 ـ راجع قائمة القواعد المركبية الأربع ص 202.

هذه البنية المنبطحة تنطوي على ضعف تمثيلي صارخ يكمن في كونها لا تجزئ في تفسير بنية الجملة التي يستهدف التعويض فيها القطعة [the investigation of the Corpse] فقط دون المركب الحرفي الدال على الظرف الزمني.

The investigation of the Corpse after lunch was less Horrible than the one after dinner - 29

اللفظ one في هذه الجملة يعوض المصدر والمركب الحرفي معا **الا ان هذه القطعة لا توازيها في التمثيل حدود مكونية تسوغ معاملتها باعتبارها «وحدة مكونية» مستقلة في التقطيع**[61]: انها جزء من مكون وهو المركب الاسمي الذي يعلو الكل، ولو كانت مكونا اذن لكانت بجميع عناصرها الجزئية تحت إشراف عنصر آخر غير المركب الاسمي المذكور.

وهذا معناه ان بنية **م س** يجب ان تكون بنية مكتنزة على منوال ما سبق في المركب الفعلي أي أن التنظيم البنيوي الداخلي للمركب الاسمي يجب ان يكون جاريا على منهاج الرئاسية الهرمية. فمن جهة اولى تعويض القطعة [the investigation of the corpse] فقط دون الملحق الظرفي after lunch دليل على ان هذه القطعة واقعة تحت اشراف مباشر مستقل لا حظ للملحق فيه: والتخصيص بالمباشرة هنا معناه ان هذا الملحق يمكن ان يكون تحت الإشراف المذكور شريطة ألا يكون هذا الإشراف مباشرا.

ومن جهة اخرى يمكن الموازنة بين **م س** في (28 - أ) وبين المركب الفعلي في (30):

- The police will [$_{VP}$ investigave the Corpse after lunch] - 30

الحدس اللغوي يقضي بأن العلاقة بين الرأس المقولي N في(28 - أ)والمركب الحرفي [of the corpse] تشبه العلاقة بين الرأس الفعلي investigate في (30) ومفعوله the corpse. كل من الرأسين الفعلي في (30) والاسمي في (28 - أ) تربطه بالمركب الاسمي the corpse **نفس العلاقة المحورية**[62].

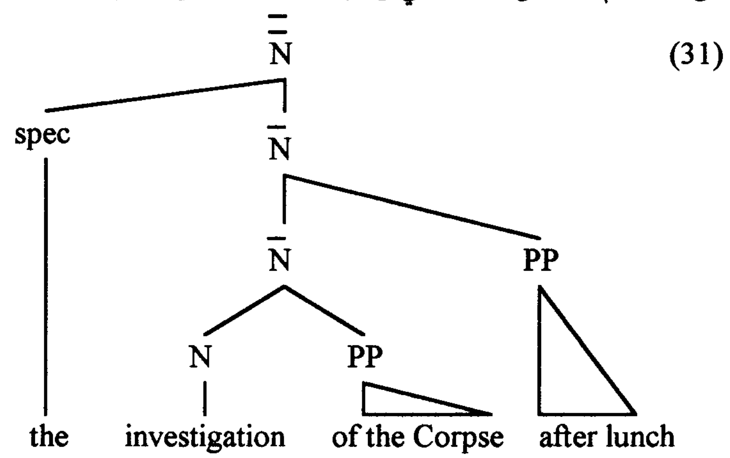
اذا كانت العلاقة بين الرأس الاسمي وصلته جارية من الناحية الشكلية على منهاج العلاقة بين الرأس الفعلي وصلته فإننا سنخسر تعميما على درجة كبيرة من الاهمية اذا تمسكنا بتمثيل بنية **م س** من

61 – وظيفة «لتعويض» في سبر الحدود التقطيعية عند التوليدين يمكن اعتبارها مرادفه لوظيفة «الإضمار» في جملة من الأحوال في النحو العربي. ففي نحو (البحث عن الجثة في الصباح كان أيسر منه في المساء) حيث استهدف الاضمار المسافة العاملية السابقة المرؤوسة بالمصدر بجميع مواقعها ماعدا الظرف.

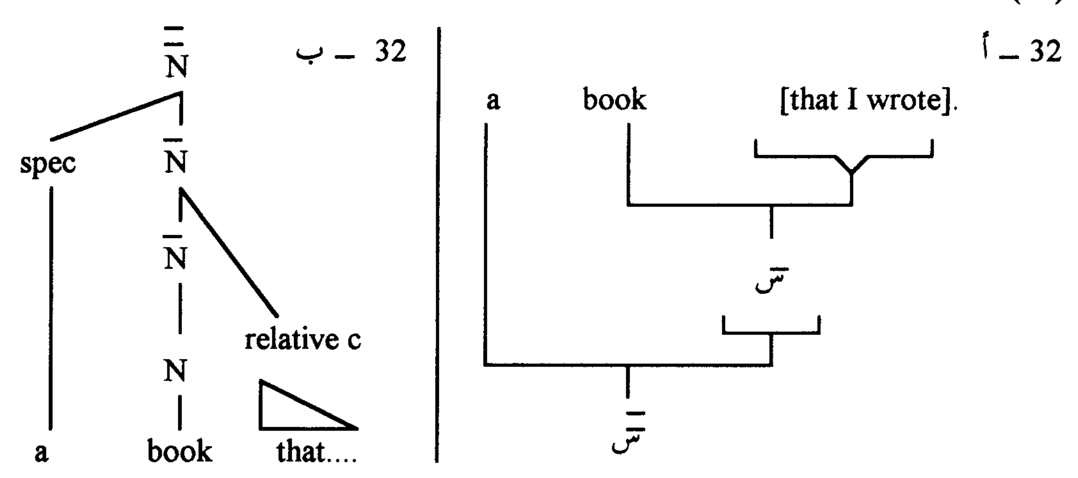
62 - هناك فرق واضح بين الفعل والمصدر سنعود اليه لاحقا وهو ان المصدر لا تكون فضلته الا مركبا حرفيا. وباعتماد مفردات باللغة النحوية العربية نقول إن المصدر لا يصل الى مفعوله الا بواسطة الحرف of ومعلوم ان هذه الملاحظة تفتح أبوابا واسعة من الموازنة والمرادفة.

زاوية كونها لا تربطها اي علاقة ببنية المركب الفعلي. ومن بين الطرق الممكنة لإجراء بنية المركب الاسمي على مستلزم الشكل الإسقاطي [ذي البنية الرئاسية] الصورة التمثيلية الآتية:[63]

(31)



الإسقاط الاسمي الادنى (N̄) يشرف على الرأس المعجمي (N) وفضلته الحرفية (PP) والملحق الظرفي (after lunch) يأتلف مع الإسقاط الوسيط الأدنى (N̄) لتكوين إسقاط وسيط آخر. إن الملحقات التي يتخذها الرأس الاسمي تكون مركبات حرفية في الغالب كمافي (28 ـ أ) او جملة موصولية كما في (32) ادناه:



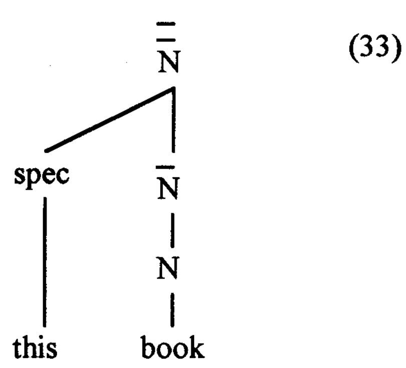
وكما كان الشأن بالنسبة للمركبات الفعلية سابقا، المركبات الاسمية يجوز ألا تتضمن مخصصا صريحا وكذا يجوز ألا تتحقق فيها الصلة بشقيها الفضلة والملحق نحو (33):

63 ـ اقترح "آبني" في رسالته عن المظاهر الجملية في المركب الاسمي الانجليزي:

- **Abney, S. (1987)** ***The English Noun Phrase in its Sentential Aspects.***

في اطار افتراض اشتهر بافتراض المركب الحدي DP - hypothesis جملة من الأدلة على أن رأس **م س** ليس هو الرأس المقولي **س** (N=) ولكنه العنصر الذي يتنزل من **م س** منزلة المخصص وهو الحد او المحدد كَلامِ التعريف ونحوها.

(33)



إن الرأس الاسمي في الانجليزية يسبق الفضلة والملحقات الا ان هذه الرتبة ليست خاصية كليـة[64] في اليابانية[65] مثلا الجملة الموصولة تسبق الرأس الاسمي:

34 - أ - a book [that I wrote]

34 - ب - - [wata kusi ga kaita] hon

الكتاب الـــذي قـــــرأت

ضمائر الاشارة في اليابانية ايضا (وهي مخصصات) تسبق المركب الاسمي:

35 - - kono hon

الكتاب هذا

ان مراعاة هذا الاختلاف بين اللغات في ترتيب المكونات يستوجب اشتقاق بنية المركـب الاسمي من «شكل مركبـي إسقاطي» به من كثافة المرونة الصورية ما يجرده من اسـباب الالـزام الرتبـي ولعـل (36) تفي بهذا الغرض:

(36) س̄̄ ← مخ ؛ س̄

س̄* ← س̄؛ م ي

س̄ ← س؛ م ي

هذه الصيغة التمثيلية لا تتضمن إلزامات رتبية لأن الرمز (؛) يضمـن هامشـا واسـعا لكـل الصيـغ الرتبية الممكنة بين المخصص والرأس والفضلة".

---

64 - بل في الانجليزية نفسها يمكن ان يتأخر الرأس عن صلته في م س:

(I) The painting of saskia.
(II) Saskia's painting

يمكن الموازنة بين علاقتين اثنتين : القائمة بين(II) و (I) والقائمة بين البناء للمعلوم في (III) والبناء للمجهول في (IV)

(III) Rembrandt painted saskia.
(IV) Saskia was painted by rebrandt

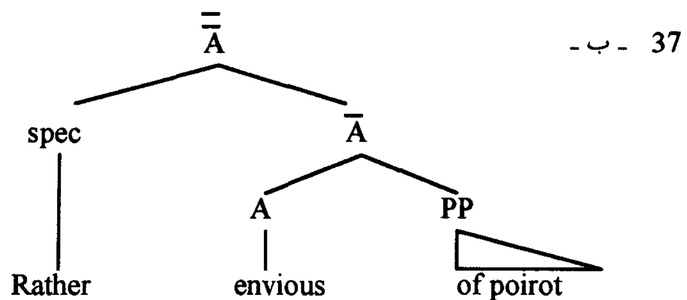
65 - انظر: - Kuno, s (1973) *The structure of japanese language*

ب ـ المركبات الوصفية

المركبات الوصفيـة نفسـها تحتمـل التحليـل الرئاسـي الهرمـي(66) الـذي يحتملـه المركـب الفعلـي والمركـب الاسمي بحيث يجوز التمييز في بنية المركب الوصفي بين المستويات الإسقاطية الثلاثة:

37 ـ أ ـ jeeves is [rather envious of poirot] -

37 ـ ب ـ



الصفة envious محمول ثنائي المحلات شأنه في ذلك شـأن الفعـل المرتبـط بـه مورفولوجيـا (اي envy). في (37 ـ أ) الفاعل jeeves يحقق الموضوع الاول والمركب الحـرفي يحقـق الموضـوع الثـاني(67). الإسقاط الاقرب $\bar{A}$ يشرف على الرأس المعجم envious وفضلته. وكما كان الشأن بالنسبة للمركـب الفعلي، رتبة المكونات التي ينعقد منها المركب الوصفي قد تختلف من فصيلة لغوية الى أخرى: فالرؤوس الوصفية في الانجليزية مثلا تسبق مفعولها وفي الالمانية تتأخر عنه:

38 ـ أ - Er ist des französischen mächtig

هو فعل الوجود (is =) ال فرنسية اع(جر) ـ متقن

« إنـه للفرنسيـة متقـن».

38 ـ ب ـ ER ist scinen Grundsätzen tren

ـه مبادئ ـ جر مخلص

« إنه مخلص لمبـادئـه»

في (38) الصفتان mächtig و tren تأخرتـا في الرتبـة عـن المفعـول وهـذا معنـاه ان الرتبـة بـين مكونات المركب الوصفي تختلف اللغات في توجيههـا هـذه الوجهـة او تلـك. هـذا وان احكـام الرتبـة واختلاف اللغات بشأنها تشتق من مبادئ نحوية مستقلة. مـن هـذه المبـادئ ان الـرؤوس تسـند الأدوار المحورية في اتجاه واحد فمادام الفعل في الانجليزية مثلا يسند الدور المحوري من اليسار الىاليمين فإن الذي يجب أن يلزم عن ذلك ان المفعول ينبغي ان يكون بعد الفعل في الرتبة.

---

66 -Layred analysis والتحليل القائم على مبدإ الكثافة البنيوية والهرمية.

67 ـ كون الصفة (والمصدر كذلـك) يفتقـران في علاقتهمـا بالفضلـة الى الحـرف of يرتبـط بأسـباب وعلـل تنتمـي الى مستوى آخر في التحليل هو النظرية الإعرابية.

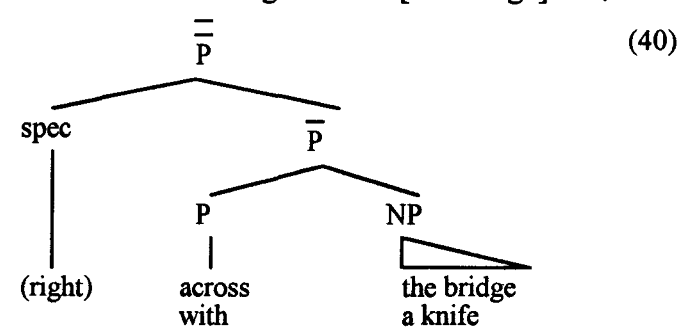
ج ـ المركبات الحرفيـة

المركبات الحرفية ايضا يمكن إجراء بنيتها الداخلية على منهاج الخطاطـة الإسـقاطية ذات الكثافـة البنيوية الهرمية ...فالحرف رأس معجمي يستوجب مركبا اسميا يتخذه فضلة له :

39 ـ أ ـ across [$_{NP}$ the bridge] .
with [$_{NP}$ a knife]

39 ـ ب ـ right across [the bridge]

(40)

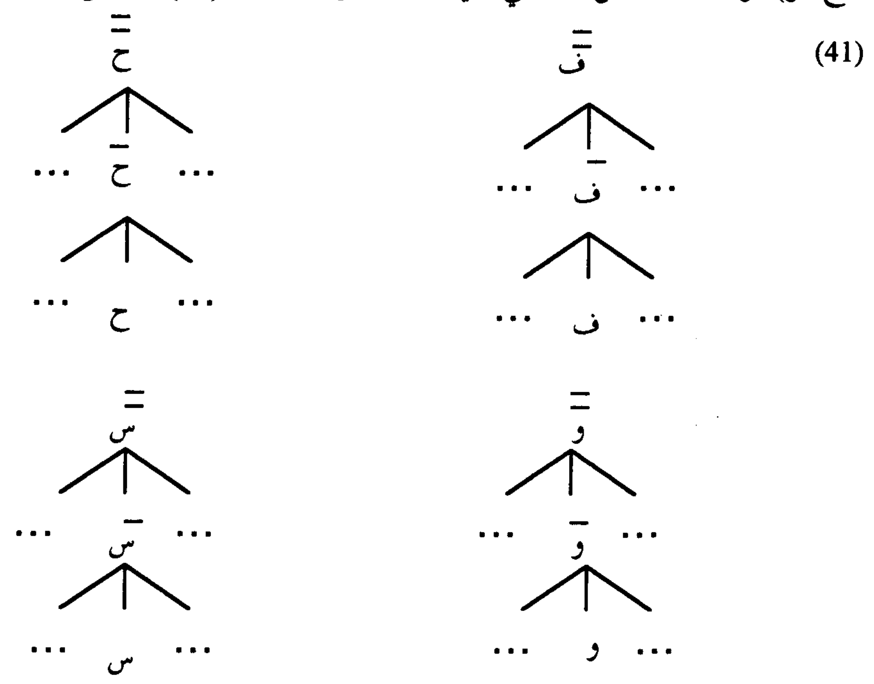


وما قيل آنفا عن المسألة الرتبية ينطبق بحذافيره علـى المركـب الحـرفي (اللغـة اليابانيـة يتـأخر فيهـا الحرف عن فضلته).

د ـ نظرية س ـ خط.

« يتبين مما تقدم ان خطاطة الإسقاط المـركبـي يمكن تمثيلهـا بالنسبة لكـل المقـولات المعجميـة (س، ف، ح، و) بواسطة الشكل التمثيلي ذي الكثافة الرئاسية[68]. (41) تلخص هذا المشهد:

(41)



---

68 ـ Layered

وهذا معناه اننا لم نعد في حاجة الى القواعد المركبية الاربع[69] اذ بصرف النظر عن الطبائع المقولية للرؤوس نستطيع استخلاص الشكل الصوري التالي المشترك بين الاشكال الإسقاطية الاربعة (41):

(42)

س̿

... س̄ ...

... س ...

النظرية النحوية المبنية على هذا التصور لن تكون ـ من الآن فصاعداً ـ في حاجة الى اربعة اشكال إسقاطية بل الى شكل إسقاطي وحيد.

الشكل العام للبنية المركبية اذن يمكن تلخيصه في القواعد المركبية (43):

(43) أ ـ س̿ ← مخ ؛ س̄

ب ـ س̄* ← س̄ ؛ م ي

ج ـ س̄ ← س ؛ م ي

* * *

النظرية النحوية التوليدية تنتظم من مجموعة من الاركان (النظرية) والركن الذي يعنى ببنية المركبات يعرف في الاصطلاح بنظرية س ـ خط .هذه النظرية اقترحت لاول مرة بالصيغة المشروحة آنفا في دراسة شومسكي[70] ـ الذائعة الصيت ـ عن المشتقات. ثم إن الفكرة التي ثوت وراءها هي استخلاص الخصائص المشتركة بين المركبات من حيث كيفية انتظامها البنيوي الداخلي. وقد تبين في هذا الاطار ان كل مركب يتقدم مرؤوسا بواسطة رأس معجمي. واذا اردنا الاستفادة من اصطلاحات اللغويات التقليدية قلنا ان المركبات ذوات «متمركزة داخليا»[71]. الرأس المعجمي للإسقاط يوصف بكونه إسقاطا صفريا (س°) "zero projection" نظرية س ـ خط تميز بين مستويين للإسقاط: الفضلة تنتظم مع **س** لتكوين **س̄** (43 ـ ج) والمخصص يأتلف مع الإسقاط الاعلى النسبي الذي من الدرجة

69ـ انظر ص 202.

- Chomsky, N. (1970) "*Remarks on Nominalisation*" — 70

Endocentric - 71

سَ لتكوين الإسقاط الأعلى باطلاق سَ (43 ـ أ)[72]. اذا كنا قد برهنا على أن الخطاطة الإسقاطية (43) خطاطة كلية فقد رأينا مع ذلك أن رتبة المكونات بالنسبة الى رأس الإسقاط ليست محددة بصفة كلية ونفترض في هذا الخصوص أن هناك مبادئ أخرى في النحو هي التي تفسر الاختلافات الرتبية[73].

ان القواعد المركبية الخاصة بلغة باللغات يمكن اشتقاقها من الخطاطة العامة ومن المبدإ الذي يتحكم في الصيغة الرتبية التي يتخذها الرأس مع الفضلة والملحق والمخصص. ان القواعد المركبية الخاصة باللغة الواحدة ليس فيها ما يستوجب معالجتها بصفة مستقلة مادامت تنتج عن مبادئ اخرى أعم.

لقد رأينا ايضا ان هناك اختلافات بين البنيات الداخلية للمركبات فالفعل والحرف مثلا يتخذان المركب الاسمى فضلة لهما بينما الاسم والصفة يتخذان فضلة من نوع آخر. هذا الضرب من الاختلافات البنيوية يتم تفسيره بواسطة ميكانيزمات مستقلة ... سنرى في مبحث لاحق عن «الإعراب» ان النظرية الا عرابية هي التي تفسر العلة التي تستوجب الا يتخذ الاسم والصفة مركبا اسميا فضلة لهما.

خلاصة ما تقدم إذن ان: قائمة القواعد المركبية الاربع يمكن الاستغناء عنها لفائدة قواعد أعم ومبادئ تلخص ماهو مشترك بين المركبات المختلفة . ولئن امكن معالجة البنية المركبية معالجة كلية في اطار الخطاطة الإسقاطية العامة (43) فإنه يجوز ان نفترض ان الطفل الذي يتعلم لغته لا يحتاج الى بناء هذه الخطاطة جزءا من نحوه، اذ ان بنيتها الصورية او اذا شئت «درجة المرونة الرياضية في هذه البنية» يشفع في اعتبارها [من زاوية الأوضاع والمقاييس التوليدية طبعا] جزءا من النحوالكلي اي من «الفطرة

---

72 ـ هذه النظرية اقترحت لاول مرة بالصيغة المشروحة أعلاه في شومسكي (1970) راجع «دحا كندوف» (1977) لمزيد من التفاصيل عن نظرية سَ. هذا وان هذه التفاصيل قد شهدت جملة من التعديلات بعدئذ. راجع فيما يتعلق بأصول وتطور نظرية سَ:

- Suurman, F. (1985): *Phrase Structure Theory in Generative Grammar*

انظر كذلك فيما يتعلق بإعادة تأويل النظرية في إطار السمات المقولية بدلا من تأويلها في إطار المقولات ذاتها:

- Muysken, P. (1983) "*Parametrizing the notion head*"
- Muysken, P. and H. van Riemsdijk (eds) (1986) *Features and projections*

73 ـ لقد اقترح ان هناك ترابطا بين المركبات فيما يتعلق بالرتبة التي يتخذها : الرأس من صلته (= المفعول، الملحق). من امثلة هذا الترابط مثلا ان اللغات التي تقوم فيها الرتبة (مف ف) تقوم فيها ايضا ظاهرة حروف الجر المتأخرة عن المجرور وكذا الصفات التي يتقدم عليها موصوفها. إلا أن هذه ليست خاصية كلية بالمعنى المطلق للعبارة تراجع التفاصيل في: دراسة

- Greenberg, j. H. (1963) "*Some universals of grammar with particular reference to the order of meaninagful elements*"
- Greenberg, j. H (1978) *Universals of Human language*

اللغوية»[74]. من جهة اخرى، النحو الكلي لا يعين رتبة المكونات .ان القيود الرتبية الموجودة في اللغات الطبيعية تختلف من لغة الى اخرى وهذا معناه ان هذه القيود ليست جزءا من النحـو الكلـي وان الطفـل بالتالي يتعلمها من خلال التجربة اللغوية. ثم ان مقدار التجربة اللغوية التي يحتاجهـا الطفـل ليتعلـم رتبـة المكونات في لغته محدود الى أقصى الحدود. الطفـل الـذي يتعلـم الانجليزيـة، مثـلا، يكفيـه معاينـة زمـرة محدودة من الجمل المتعدية ليتعلم ان الانجليزية، الافعال فيها تتقدم في الرتبة على مفعولاتها» »[75]

2 ـ 2 ـ التعليق على التحليل التوليدي

(i) ـ ان الحديث عن البنية الداخلية للمركبات الأخرى غـير الفعليـة انطلـق في النحـو التوليـدي، اساسا من مقولة الشـبه[76] والتولـد الـدلالي[77]. **فالشـبه البنيـوي** بـين المركـب الفعلـي وبـين المركـب الوصفي والاسمى ناتج عندهم عن الشبه المحوري وذلك يفهم من قولهم «ان الحدس اللغوي يقضـي بـأن العلاقة بين الرأس المقولي N في (28 ـ أ) والمركـب الحرفي [of the corpse] **تشـبه** العلاقـة بـين الـرأس الفعلي (investigate) في (30) ومفعولـه المباشـر the corpse ... كـل مـن الرأسـين الفعلـي والاسمـى

---

74 ـ لقد كانت كليـة الشـكل الرئاسي الإسـقاطي (43) دائمـا موضـع أخـذ ورد اذ ان بعـض اللغـات تتقـدم فيهـا المركبات وكأنها تتمنع عن التنظيم الرئاسي المرسوم في هذا الشكل (43). هذه اللغات توصف بكونها غير شـجرية اي ان المركبات فيها تنتظم وفق مبدإ الانبطاح أو الانبساط الأفقي. وهذا معناه ان (43) ليست شكلا كليا وبالتالي تكـون الحاجة ماسة الى وسيط (=برامتر) تعهد اليه مهمة التمييز بين اللغات الشجرية التي تنتظم بنيويا وفق (43) وبين اللغات غير الشجرية. انظر في هذا الشأن مقال "كيس" (1981) عن الرتبة في اللغـة الهنغاريـة والـذي برهـن فيـه علـى ان هـذه الأخيرة لغة غير شجرية. هذا وتعتبر دراسة «ماراكز» و«مايسكن» (1989) عن تنميط اللغـات الطبيعيـة انطلاقـا مـن معيار الشجرية وعدمها سندا مرجعيا أساسيا في هذا الخصوص:

- Maracz, L. and P. Muysken (eds) (1989) *Configurationality. the typology of Asymmetries*

75 - Haegeman (1991)

- Riemsdijk; H and E williams (1986)

76 ـ ليس حمل المصادر والصفات على الأفعال في خصائص الانتظام الإسقاطي الا مرادفا صريحا لما عرفته النظرية النحوية العربية القديمة من حمل للفروع الاشتقاقية على الفعل في الخصائص العاملية.

77 ـ لم يجد النحوي التوليدي في وصف العلاقة بين الافعال والصفات والمصادر الا الترابط الدلالي ـ المحوري اما التولد الاشتقاقي المورفولوجي المعروف عند النحاة العرب فلم يكن للتوليديين اليه من سبيل لأن مرجعهم التطبيقي والتمثيلي كان اللغات الجامدة صيغيا. هذا وأن التصرف الصيغي في اللغة العربية (وهـو مـا اعتبرنـاه في بحـث سـابق مظهـرا مـن مظاهر «الإبانة» الموصوفة في اللغة النحوية العربية بـ «الاعـراب») سـهل علـى النحـوي العربـي الربـط بـين الأبـواب المفردية في القوائم المقولية بروابط يصح الدفاع عنها من منظور منطق نسق الأصالة والفرعية فالمصدر « فرع عن الفعـل من الجهة العاملية وهذه الفرعية لازمة عن الترتيب الاسبقي الذي يكون فيـه المصـدر أصـلا للفعـل ومولّـداً لَـهُ».راجع التفاصيل: احمد العلوي:*Grammaire et Coranité*.

تربطهما بالمركب الاسمى the corpse نفس العلاقة المحورية». العلاقة بين المركب الفعلي والمركب الاسمى اذن تبدأ في المستوى الدلالي تشابها وظيفيا وهذا الشبه الدلالي ـ المحوري يستوجب انتظام المركبين في المستوى البنيوي التركيبي، وفق نفس النظام ووفق نفس المبدإ، أي يستوجب الا يعالج كل واحد من المركبين وكأنه يمثل قائمة قاعدية أصلية مستقلة عن الاخرى وذلك قولهم « اذا كانت العلاقة بين الرأس الاسمى وصلته جارية من الناحية الشكلية على منهاج العلاقة بين الرأس الفعلي وصلته فإننا سنخسر تعميما على درجة كبيرة من الاهمية اذا تمسكنا بتمثيل بنية **م س** وكأنه لارابط بينها وبين بنية **م ف**».

من هنا أتت فكرة اجراء بنية المركب الاسمى على مستلزم الشكل الإسقاطي أي على مبدإ الكثافة الهرمية والتنظيم الرئاسي.

ونذكر هنا ان هذا **الربط الاستلزامي بين الشبه المحوري، والشبه البنيوي**. يفتح مساحة شاسعة في نسيج الشبكة الترادفية العامة التي تمتد عبر خيوطها جسور التواصل النظري بين النظريتين النحويتين العربية القديمة والتوليدية المعاصرة. ولاسيما اذا تذكرنا هنا ان العاملية العربية قامت في جزء كبير من اصولها على مبدإ تاسيس «الدلالي» للعاملي .والذي كان من مظاهره[78]:

ـ القول بأن النيابة المعنوية تترتب عليها النيابة العاملية.

ـ والقول بأن الاستعانة المعنوية "تترتب عليها" الاستعانة العاملية.

أ ـ النيابة العاملية:

الذي الأصل فيه الإعراب (وهو الاسماء) الأصل فيه ايضا الا يعمل والذي الأصل فيه البناء (وهو الفعل والحرف) الأصل فيه أيضا أن يعمل. ثم ان[79] « التصنيف العاملي قائم على وزن الفعل لأن وزن الفعل أصلا مبني وعامل، وكل العوامل ترجع الى هذا الوزن اما على المستوى المورفولوجي واما على المستوى الدلالي ونذكر هنا معاني الحروف. التي يعدها النحاة معاني للافعال التي نابت عنها الحروف. ان العلة التي يرجع اليها الزمخشري كون الحرف يتضمن معنى الفعل ولا يتضمن معنى الاسم علة نحوية هي عدم التمكن "وليس ثم حرف تضمن الاسم معناه اذ لو كان كذلك لكان الاسم مبنيا" [ابن يعيش : شرح المفصل 61/7]».

---

78 ـ الامثلة التي اخترناها في هذا الشأن حرصنا على ان تكون مشاكلة للسياق الاشكالي العام الذي نحن بصدده وهو: **مقولة الشبه والتصنيف العمودي للمقولات بعتبار الأصالة والفرعية.**

79 ـ انظر: – "التصاوير الزمخشرية".

Grammaire et Coranité V°2 –

« ان هذه القاعدة تستوجب ان ينوب غير المتمكن عن غـير المتمكـن في **حمـل المعنـى** ولا ينـوب المتمكن عن غير المتمكن لأن النيابة المعنوية تترتب عنها النيابة العاملية ولما كان المعرب غير عامل فإنه لا ينوب عن المبنــي العامل»[80]. وفيمايلي نرتب مجموعتين من نصوص النحـاة القدمـاء الاولى في عامليـة الحرف وأوجه الشبه بينها وبـين عامليـة الفعـل . والثانيـة في عامليـة المشتقات . والغـرض المرجـو هـو الاستدلال بالنصوص الموثقة على قيام التحليل النحوي العربي القديـم في ترتيبـه العمـودي للمقـولات على نسق للأصالة والفرعية مشتق من نظام "للعلاقات الشبهية" يجعل الشبه العاملي في مسـتوى النسـق الترتيبـي الأفقي مترتبا في الوجود عن الشبه العمودي بشطرية الدلالي والمورفولوجي، وهـذا الاسـتدلال الموثق نريده مرجعا قويا لنا في المرادفة النظرية بين النحو العربي والنحو التوليدي وفي بيان أن التحليـل التوليدي في هذا الشأن والذي لخصنا جملة من خطوطه العريضة فيما تقـدم يستمد مـن نفـس منطـق التشابهات والتوازيات الدلالية والبنيوية الذي استمد منه نحاة العاملية العربية قديما.

عاملية الحرف والنيابة عن الفعل

ـ جاء في "الانصاف في مسائل الخلاف": «واما الجواب عن كلمات الكوفيـين : امـا قولهـم (إن **"إلا"**: قامت مقام (أستثني) فينبغي ان تعمل عمله) قلنا الجواب عن هذا من خمسة اوجه:

الوجه الاول : ان هذا يؤدي الى اعمال معاني الحروف. **واعمال معــاني الحـروف** لا يجـوز، الا ترى انك تقول (مازيد قائما) فيكون صحيحا، فلو قلت (مازيدا قائما) على معنى (نفيت زيـدا قائمـا) لكان فاسدا فكذلك ههنا... **وانما لم يجز اعمال معاني الحروف لأن الحروف انمـا وضعـت نائبـة عـن الافعال طلبا للايجاز والاختصار فاذا أعملت معاني الحروف فقد رجعت الى الافعـال فـأبطلت ذلـك المعنى من الايجاز والاختصار»**[81].

---

80 ـ "بيبليوغرافيا النحو العربي" (مجموعة بيبليوغرافية انجزها جمعا وترتيبا طلبة تكوين المكونين فوج 86 ـ 88 باشراف د. احمد العلوي. وهي مكونة من اربعة اجزاء. والاحالة هنا على الجزء الذي جمعه ورتبه : عبد الرحيم بودلال وعنوانـه «أصول عاملية». وفي هذه الاحالة على هـذه البيبليوغرافيـا مـن الآن فصـاعدا، سـنكتفي بالاشـارة الى العنـوان العـام: «بيبليوغرافيا النحو العربي». وربما أضفنا العنوان الخاص بالجزء وهو واحد من العناوين الأربعة الآتية:

- اصول عاملية .
- البنية العاملية والقيود.
- الاصول المعرفية: الحدود والتنظيم.
- مسائل اولى.

81 ـ الانصاف: 1/262-263

- « والحرف اضعف من الفعل »[82].

- « فاذا كانت (إنَّ) انما عملت لأنها اشبهت الفعل فهي فرع عليه واذا كانت فرعا عليه **فهي** اضعف منه لأن الفرع ابدا يكون أضعف من الأصل»[83].

- « ووجه المشابهة بينهما ((=ان) والفعل) من خمسة أوجه: الاول انها على وزن الفعل والثاني انها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح والثالث انها **تقتضي الاسم**[84] كما أن الفعل يقتضي الاسم. والرابع انها تدخلها نون الوقاية...كما تدخل على الفعل...والخامس انها فيها معنى الفعل فمعنى (إن) و(أن) حققت ومعنى (كأن) شبهت... **فلما أشبهت الفعل من هذه الاوجه وجب ان تعمل عمل الفعل** والفعل يكون له مرفوع ومنصوب فكذلك هذه الأحرف ينبغي ان يكون لها مرفوع ومنصوب **ليكون المرفوع مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول** الا ان المنصوب ههنا قدم على المرفوع **لأن عمل (إن) فرع وتقديم المنصوب على المرفوع فرع**...وعدم التصرف فيها لا يدل على الحرفية لأن لنا افعالا لاتتصرف نحو نعم وبئس...»"[85].

واضح ان هذه العلاقات الشبهية مشتقة أساسا من الجوامع الصورية المتجردة تمام التجرد عن المحتويات المعنوية والمضامين الدلالية المرتبطة بالعناصر اللفظية الواقعة في حدود التحليل الشبهي. ومعلوم ان هذا المنحى في التحليل النحوي اختص به العامليون الخلص من النحاة العرب. ومن تجليات هذا المنحى أيضا قول هؤلاء:

-« ولماناب (يا) عن الفعل جاز فيه الامالة كما جازفي الأفعال والا فالحروف لا تسوغ امالتها...فلما أمالوا (يا) علمت ان ذلك **لنيابته عن الفعل** واكتسابه ادنى تمكن بذلك فصار قولك (يازيد) **بمنزلة قولك** (رمى زيد) في انه **فعل في المعنى** ولذلك جاز ان يدخل على الحرف نحو (يا لزيد) كما يدخل في (نصحتك) و (نصحت لك) **ولولا كونه بمنزلة الفعل لم يدخل على الحرف لأن الحرف لا يعمل في الحرف**. وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق

---

82 ـ الانصاف : 165/1

83 ـ الانصاف :176/1.

84 ـ هذه العلاقة الاقتضائية تتقدم في نظام التمثيلات التوليدية باعتبارهاخاصية معجمية في مستوى البنية المحورية وباعتبارها خاصية بنيوية في مستوى البنية المركبية.

85 ـ الانصاف 178/1.

به وتكون مع المجرور بها معمولة له من حيث ان كل جار مع المجرور في تقدير اسم مفعول ولا يكون مفعول ما لم يكن فعل»[86].

- « الجار مع المجرور يكون في موضع نصب»[87]

* * *

ان تضمن معنى الفعل باعتباره مناطا لنيابة (يا) عن الفعل يرادفه في معجم الألفاظ التوليدية لفظ «المحمولية» فالقول في المقالة الجرجانية السابقة بأن (يا) فعل في المعنى عبارته باللغة التوليدية ان بين (يا) و(الفعل) جامعا في المستوى المحوري وهو خاصية المحمولية فكل منهما محمول يستوجب بنية موضوعية هي الممثلة بزيد في الحالتين (يازيد) و (رمى زيد).

ان هذه العلاقة التناظرية التي أقامها النحاة العرب بين الفعل من جهة وبين ماهو بمنزلة الفعل «في المعنى» على لغة الجرجاني في المقالة المذكورة اعلاه او خاصية «طلب الاسماء» على لغة ابن يعيش في مقالته المذكورة في الهامش ادناه (=الهامش رقم 87) هي نفس العلاقة التي أقامها النحاة التوليديون بين الفعل وغيره من العناصر المحمولية كالصفات والمصادر والحروف. ولئن كانت العلاقات الشبهية المحورية تتأيد في التحليل التوليدي بأدلة ومؤيدات تنتمي الى مستويات غير المستوى الذي يتم فيه التشبيه والمناظرة «البنيوية» كالمستوى التركيبي - المكوني مثلا والمستوى المورفولوجي فإنها تستوي كذلك على نفس الشاكلة والمنوال في تحاليل النحاة العرب ومن أمثلة ذلك ماجاء في كلام الجرجاني آنفا «ولما (ناب) "يا" عن الفعل جاز فيه الإمالة كما يجوز في الأفعال والا فالحروف لا تسوغ امالتها فلما أمالوا "يا" علمت ان ذلك لنيابته عن الفعل» وكذلك قوله «ولولا كونه بمنزلة الفعل لم يدخل على الحرف **لأن الحرف لا يعمل في الحرف**». فعلاقة الشبه والتناظر بين الفعل و(يا) تتأكد مورفولوجيا بواسطة اقتسامهما لخاصية الإمالة ومكونيا بواسطة اقتسامهما معا أيضا لخاصية الدخول على الحرف. تقول

---

86 -المقتصد في شرح الايضاح ص 335.

87 - ان استلزام المحمول لبنية موضوعية سواء كان المحمول أصليا كالفعل أم ملحقا على جهة النيابة كـ (يا) او على جهة الشبه كـ (إن وأن ولكن وكان وليت ولعل) عبر عنه ابن يعيش بلفظ «الطلب» في مقالته المشهورة عن عاملية هذه الأحرف الستة وأوجه الشبه بينها وبين الفعل التي نصها: « هذه الحروف...تنصب الاسم وترفع الخبر لشبهها بالفعل وذلك من وجهين احدهما جهة اللفظ والآخر من جهة المعنى فأما الذي **من جهة اللفظ** فبناؤها على الفتح كالافعال الماضية. واما الذي **من جهة المعنى** فمن قبل ان هذه الحروف **تطلب الاسماء** وتختص بها ...» [ابن يعيش شرح المفصل 54/8].

ان خاصية «طلب الاسماء» في هذه اللغة النحوية القديمة ترادفها خاصية استلزام المحمول للبنية الموضوعية في اللغة النحوية التوليدية . فالمسمى هنا واحد والاسماء تختلف باختلاف المراجع الاستعارية.

(نصحت لزيد) و(يالزيد) ولو كانت (يا) حرفا خالصا لما جاز ان تدخل على اللام «لأن الحرف لا يعمل في الحرف».

عاملية المشتقات: النيابة والشبه

- المصدر: «والمصدر يعمل عمل الفعل اذا كان مقدرا **بأن والفعل وانما عمل المصدر** ان كان على هذه الصفة **لأنه في معنى الفعل** ولفظه متضمن حروف الفعل فجرى مجرى اسم الفاعل فعمل عمله»[88].

- اسم الفاعل «وانما يعمل من اسم الفاعل ما كان بمعنى الحال او الاستقبال نحو (هذا ضارب زيدا غدا) و(مكرم خالدا الساعة) لأنه على **لفظ المضارع اذا كان جاريا عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه وهو في معناه فلما اجتمع فيه ما ذكر عمل عمله** فأما اذا كان بمعنى الماضي فإنك لا تعمله اذ لا مضارعة بينه وبين الماضي»[89].

- اسم المفعول «اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل لأنه مأخوذ من الفعل وهو جار عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه كما ان اسم الفاعل كذلك ... **وشرط إعماله كشرط اعمال اسم الفاعل في انه لا يعمل حتى يعتمد على ما قبله كاسم الفاعل لضعفه عن درجة الأفعال**"[90].

- الصفة المشبهة « انما لها شبه بها (اي بأسماء الفاعلين) من قبل انها تذكر وتؤنث وتدخلها الالف واللام وتثنى وتجمع بالواو والنون فاذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرناها او اكثرها **شبهوه باسماء الفاعلين فأعملوه فيما بعده**»[91]

---

88 - شرح المفصل " 60/6.

89 - "شرح المفصل" 76/6 الكلام هنا في عاملية اسم الفاعل مبني على ان الشبه الدلالي فقط، معزولا عن الشبه اللفظي، لايجزئ في الشبه العاملي وكذلك الكلام المتقدم عن عاملية المصدر مبني ايضا على ان التشابه في الخصائص البنيوية (= العاملية) بين الفعل والمصدر مبني على التضامن بين التشابه الدلالي والمورفولوجي.

90 - شرح المفصل 80/6 نثير الانتباه هنا الى مفهوم «الضعف العاملي». فالضعف العاملي في اسم الفاعل واسم المفعول ينتج عن الفرعية التي تثبت لهما في الترتيبات العمودية . الفرعية العمودية في تحليل ابن يعيش تنتج الضعف والضعف ينتج «الافتقار الى الاعتماد». هذا وان اشتراط الاعتماد في عاملية اسم المفعول واسم االفاعل باعتباره من نتائج الفرعية في المستوى العمودي نرى انه مواز في التحليل التوليدي لا شتراط الوسيط الحرفي في المركب الوصفي.

يربط التوليديون كما سنرى في نظرية الإعراب افتقار فضلة الصفة الى الحرف بكون الصفة لا يصل عملها الى الفضلة بسبب السمة [+س] الداخلة في تكوينها السماتي [+س +ف] والأصل في الاسم كما رأينا ألا يعمل. هذا التحليل نرى أنه نص في فرعية الصفة في باب الأفعال التي تكوينها السماتي [+ ف - س].

91 - ابن يعيش شرح المفصل 60/6.

الصفة المشبهة في هذا التحليل اشبهت اسم الفاعل اولا ثم اعملت عمله ثانيا. وهذا بالاضافة الى كونه نصّاً صريحا في العلاقة الترتيبية النمذجية التي يجب ان تكون بين الترتيبات العمودية والترتيبات النسقية الأفقية له دلالة صريحة على ان الصفة المشبهة فرع الفرع اي فرع ثان وليس فرعا أول. اذ يفصلها عن الأصل فرع آخر وهو صفة الفاعل.

الإعراب الدلالي وتأسيس الإعراب النحوي

ان الكلام السابق في عاملية المشتقات مبني في مجمله على مقدمة عامة في الترتيب النمذجي للأعاريب المتضافرة (=المستويات التمثيلية) تنص على ان للإعراب الدلالي دورا اساسيا في تحديد الإعراب النحوي. ومما جاء من مقالات النحاة العرب مبنيا انبناء صريحا على هذه المقدمة مقالتهم في صيغ المبالغة. يقول السيوطي « ان الصيغ الموضوعة للمبالغة وهي فعال ومفعول ومفعال وفعيل وفعل **لاتعمل الا اذا دلت على المبالغة . ولدلالتها على المبالغة لم تستعمل الا حيث يمكن الكثرة** فلا يقال (موات) ولا (قتال زيد) بخلاف (قتال الناس) **اما اذا لم تدل عليها فلا تعمل** ...»[92].

ومما جاء في عاملية صيغ المبالغة في "بيبليوغرافيا النحو العربي":

« فدلالة هذه الصيغ على المبالغة إضافة الى علاقتها بفعل عن طريق اسم الفاعل لأن صيغ المبالغة تصاغ من اسم الفاعل. هو الذي سوغ **لها العمل**. لكن من النحاة: من يعد هذا القيد اي الإعراب الدلالي قيدا على عدم عاملية هذه الصيغ لأن دلالتها على المبالغة تفيد انها **جاوزت معنى الفعل** ويضيفون الى هذا القيد قيدا صرفيا وهو **زوال الشبه الصوري** بين الفعل وهذه الصيغ ليقولوا بعدم عامليتها، وكأن الخروج من دائرة الفعل بالزيادة في المعنى تمنع هذه الصيغ من أن تنوب عن الفعل»[93]

إن نظام الاصول والفروع الذي اعتمد مرجعا استدلاليا في وصف السلوك البنيوي للعناصر في النحو العربي، نظام متطور من الناحية التفسيرية ولاسيما اذا تذكرنا جملة من نتائجه التي تناهى اليها في اطار الدفع بمقدمة اختزال المتعدد الى أقصى نتائجها التي تحتملها. من في هذه النتائج:

أ ـ القول بأن الحرف ينوب عن الفعل في العمل وينوب عنه في الاختصاص.

ب ـ القول بأن القيود النحوية على «اللواحق» تتحدد في ضوء علاقتها بالأصول.

ج ـ القول بأن الفروع قد تتنزل من فروع أخرى احط منها، منزلةَ الاصول (وذلك في اطار نظام ترتيبي رئاسي يجعل الفرع الاول نائبا عن أصله في الأصالة بالنسبة للفرع الثاني) بحيث تكون القاعدة التي تحكم علاقة الأصل الأعلى بالفرع الأعلى (=الفعل وصفة الفاعل) هي نفس القاعدة التي

---

92 - [همع الهوامع 97/2].

93 - بيبليوغرافيا النحو العربي

تحكم علاقة صفة الفاعل بالصفة المشبهة وذلك في اطار ماشتهر بتساوي الفرع والأصل عندما يصير الفرع أصلا لفرع آخر.

تساوي الفرع والأصل

جاء في "بيبليوغرافيا النحو العربي": -« اسم الفاعل يعمل عمل الفعل للشَّبَهِ الموجود بينهما لفظيا ودلاليا لكن عمل اسم الفاعل محدود بالنسبة لعمل الفعل لأنه فرع والفرع احط درجة من الأصل. هذه هي القاعدة العامة التي تحكم عاملية الفروع في العاملية العربية. غير اننا نجد في بعض التحاليل النحوية تساويا بين الفعل المضارع وبين اسم الفاعل في **الاصالة**. فالعلاقة بين الفعل وبين الحروف النائبة عن الفعل في العمل توازي العلاقة بين الكائن العشريني وبين اسم الفاعل النائب عن الفعل .لأن الفعل أصل الحروف واسم الفاعل أصل للكائن العشريني في العمل - يقول سيبويه:

« هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيها بعده **وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الاسماء التي بمنزلة الفعل**. ولاتصرف تصرف الأفعال كما ان عِشْرِينَ لا تصرف تصرف الأسماء التي اخذت من الفعل وكانت بمنزلته ولكن يقال بمنزلة الاسماء التي اخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع فنصبت درهما لأنه ليس من نعتها ولاهي مضافة اليه... وعملت فيه كعمل الضارب في زيد اذا قلت هذا ضارب زيدا لأن زيدا، ليس من صفة الضارب ولا محمولا على ما حمل عليه الضارب، وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال وهي ان ولكن...وذلك قولك ان زيدا منطلق...» [الكتاب 131/2]. لكن لئن كان حمل الفرع على الأصل قاعدة مطردة في العاملية العربية فإن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل في العمل يصبح أصلا، لصيغ المبالغة وللصفة المشبهة، في العمل. وفي هذا الخصوص يلاحظ ان الزمخشري يرفض ان يكون اسم الفاعل وسيطا بين الصفة المشبهة والفعل في تسويغ العمل ويفضل أن يكون الشبه باسم الفاعل وحده هو المسوغ لهذا العمل وتكون الصفة المشبهة قد ورثت العمل بالأصالة عن اسم الفاعل وليس بالنيابة او الوساطة[...] هكذا يصبح اسم الفاعل الذي كان فرعا عن الفعل في العمل أصلا ترث منه الصفة المشبهة وصيغ المبالغة العمل ولا تختلف هذه العلاقة العاملية بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة. عن العلاقة بين الفعل وما ينوب عنه. لأن القاعدة التي تحكم هذه العلاقة واحدة تحكم الفعل وماينوب عنه واسم الفاعل وماينوب عنه، وهي أن الفرع احط من الأصل فما يعمل عمل اسم الفاعل احط منه لأنه يعمل بقيود.»

مقـولة «الاختصـاص» و «الافتقـار الدلالـي» في النظـام العاملي العربي:
و مبدأ اشتقاق التشابه البنيوي التركيـبي من التشابه الدلالي.

أصل العوامل في التصنيف التمكني هو الفعل وأصل المعمولات هو الاسم: الا أن التقسيم المقـولي الثلاثي يستوجب الحديث عن دور الحروف في النظام العاملي بالنظر الى هذا التصنيف.

في سياق هذا المطلب، يندرج تعديـل التصنيـف المذكـور بجعلـه مستوعبا لمقولـة جديـدة يمكنهـا عمقها المفهومي وبعدها التعميمي من ان تكون صالحة لتفسير معمولية الاسماء وعاملية الفعـل والحـرف على حد سواء. التعديل المذكور استوجب التنصيص علـى ان النظـام العـاملي يجـب ان يقـوم علـى ان الأصل في العمل الاختصاص (= المقولة المختصة هي العاملة بصرف النظر عن كونها فعلا او حرفا).

هذا التحليل من مزاياه دفعه لخاصية «التجرد الصوري» في النظــام العـاملي الى أبعـد حـد ممكـن وهو مفارقة الأعيان المقولية المتشخصة (=الفعلية والاسمية والحرفية) وهذه كما هو معلـوم اول مسـتوى في التنوع. إن الفكرة التي توجه هذه التحليل هي الرغبة في استخلاص الخصائص المشتركة بين الأوضاع العاملية والاعتماد في التحليل على إرجاع مظاهر الاختـلاف والتنـوع في هـذه الأوضـاع الى مكونـات الوحدة والائتلاف الثاوية وراء تلك المظاهر.

هذه المنحى في التحليل النحوي يستمد منطقه الداخلي من مبدإ ان «**التنظيم**» **يجب ان يحصل في المستوى العاملي** لا في المستوى المقـولي يقـول السـيوطي في سـياق التعليـق علـى مقولـة الاختصـاص: «الفعل مختص في العمل بالاسماء»: وانما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر أثر الاختصــاص كمـا **ان الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه** فعرفنا ان **الاختصاص موجب للعمل** وانـه موجـود في الحـرف المختص فكان الحرف المختص عاملا بأصالة في العمل لذلك. وليس كذلـك الاسـم لأنـه لا يعمـل منـه شيئ الا بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف إذا قلنا انه هوالعامل. ومعنـى الاصالـة ان يعمـل بنفسـه لا بسبب غيره»[94].

«الاختصاص» إذن مبدأ عام يفسر عاملية الفعل وعاملية الحرف. لكن ههنـا اشـارة يجـب لفـت الانتباه اليها وهـي ان القـول بالاختصـاص يحـدث خلـلا ظاهريـا في انسـجام النظـام العـاملي وهـو ان الاختصاص الموجب لعاملية الفعل يصبح أصلا في الحرف (« فالحرف ينوب عن الفعل في العمـل كمـا ينوب عنه في الاختصاص») لكنه يجعل للحرف تمكنا في التصرف البنيوي يفوق مـا للأصـل الفعلـي: فالفعل، بعبارة اخرى، هو الأصل في العمل والحـرف ينـوب عنـه في العمـل لكـن يجـوز هنـا في الفـرع النائب مالا يجوز في الأصل المنوب عنه وهو الدخول على الاسم وعلى الفعـل علـى حـد سـواء. هـذا

---

94 ـ الاشباه والنظائر 290/1 (ساق السيوطي هذه المقالة رواية عن ابن النحاس).

التمكن في التصرف لا حظّ للفعل فيه لأن الفعل يدخل على الاسم ولا يدخل على الفعل. والمانع من دخول الفعل على الفعل مبدأ عام من مبادئ النظام العاملي وهو الذي ينص على ان العامل لا يدخل على عامل آخر من نفس درجته[95] فكما لا يدخل الحرف على الحرف لا يدخل الفعل على الفعل. وهذا معناه ان العامل والمعمول يجب ألايكونا من نفس المرتبة المقولية والبنيوية، وهذه المخالفة في المرتبة بين العامل والمعمولِ، معمولٌ بها في الأوضاع والمقاييس التوليدية أيضا. وذلك قول النحاة التوليديين إن الرأس المقولي لا يتخذ رأسا مقوليا آخر فضلة له وأن فضلة الرأس تستوي عنوانا مركبيا في سائر الأحوال.

يقول السيوطي كلاما آخر في تفسير عاملية الحرف هذا نصه:

« أصل الحروف ان تكون عاملة لأنها ليست لها معان في أنفسها وانما معانيها في غيرها»[96]

الربط بين هذا الكلام وسابقه يستوجب القول بأن الاختصاص المقولي علاقة تركيبية تعكس خاصية اخرى تتحدد في المستوى الدلالي وهي الافتقار المعنوي، فكما ان الاختصاص موجب للعمل، الافتقار الدلالي موجب له كذلك، والربط بين الاختصاص والافتقار يجب أن يتم في اطار ترتيب نمذجي للمستويات التمثيلية يجعل المستوى الدلالي محددا للمستوى التركيبي[97]. ونشير هنا ايضا الى ان العلاقة الدلالية الموسومة بالافتقار في باب الحروف توسم في باب الأفعال بلفظ «طلب الاسماء» وقد مر بنا ان من مناطات الشبه بين الأفعال والحروف المشبهة بها «طلب الاسماء» وهذه كما بينا آنفا خاصية دلالية تؤول في النحو التوليدي شبها وتوازيا محوريا.

ان الشبه البنيوي بين العناصر المحمولية (=المقولات) يتأكد في النحو التوليدي دلاليا ومحوريا في كون المحمولات تتقاسم جميعا خاصية اتخاذ بنية موضوعية. وفي النحو العربي ايضا القول بالافتقار الدلالي في عاملية الحرف مرادف للقول « بطلب الاسماء » فيما تقدم. وفي هذه وتلك لايخرج التحليل

---

95 ـ"بيبليوغرافيا النحو العربي".

96 – الاشباه والنظائر 297/1 (ساق السيوطي هذه المقالة رواية عن السهيلي وتتمتها: «وأما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فأصله أن لايعمل في غيره وإنما وجب أن يعمل الحرف في كل مادل على معنى فيه لأنه **اقتضاه معنى فيقتضيه لفظا** لأن الألفاظ تابعة للمعاني **فلما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظا وذلك هو العمل** فأصل الحرف أن يكون عاملا، فنذكر الحروف التي تعمل وسبب سلبها للعمل...."

97 ـ تأمل في الترتيب الذي تضمنته مقالة السهيلي المذكورة في الهامش السابق: «لأنه اقتضاه معنى فيقتضيه لفظا» «فلما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظا وذلك هو العمل».

النحوي عن كونه يقوم على فكرة أن الشبه في المستوى التركيبي على فكرة ان الشبه في المستوى التركيبي بين الاصول والفروع الملحقة بها يجب أن يتأيد بشبه آخر في المستوى المحوري ـ الدلالي.

ب ـ الاستعانة العاملية[98]:

من جهة اخرى لاحظ التوليديون ان الرأس الاسمي والوصفي لا يصل الى مفعوله بالمباشرة وان هذا المفعول يحتاج بالتالي الى عامل يعمل فيه ليصل اليه الإعراب . لكنهم لم يتجاوزوا ذلك الى تفسير علة «عدم العمل» ويكتفون بذكر ان السمة [+س] في الاسم والصفة هي العلة الموجهة لذلك إلا أن السؤال مع ذلك يبقى قائما.

في النظرية النحوية العربية القديمة تنوول هذا الاشكال بكفاية تفسيرية عالية بالنظر الى المقدمات التصنيفية المعتمدة وهي مقدمات أساسها الأول «نظام الأصول والفروع الملحقة بها» والذي تتفاعل فيه العناصر باعتبار القوة والضعف، فالأصل قوي والفرع فيه ضعف وفرع الفرع اضعف والفرع لايرقى الى درجة الأصل فيتصرفَ تصرفه. المصادر مثلا فروع عن الفعل في العمل لأجل ذلك تتصرف تصرف بابها (=الاسماء) في كونها تضاف الى فاعلها ومفعولها. ومن تطبيقات هذه القاعدة القول بأن العامل الضعيف يحتاج في الإفضاء العاملي الى الواسطة الحرفية التي تعينه على ايصال عمله الى المعمول.

العامل الضعيف والواسطة الحرفية

(i) ـ جاء في "بيبليوغرافيا النحو العربي": «إلى حد الآن رأينا طائفة من العوامل الفرعية تعمل عمل الفعل وكانت مقولة الشبه هي المسوغ لهذا العمل فكل حرف من الحروف المذكورة وكل اسم من الاسماء الصفات تربطه بالفعل علاقة شبه، ولا تهم طبيعة الشبه فقد يكون مورفولوجيا وقد يكون دلاليا ، وقد يكون صوتيا، المهم ان يتصل بالفعل بوجه من الأوجه ليكتسب عامليته. على أن العلاقة لا تقف عند **النيابة العاملية** بل قد تتغير هذه العلاقة النيابية لتصبح علاقة من نوع آخر مثل علاقة **"الاستعانة"**. وهذه حالة حروف الجر او حروف الاضافة كما يفضل الزمخشري ان ينعتها فالفعل مع

---

98 ـ قلنا سابقا إن الربط الاستلزامي بين الشبه المحوري والشبه البنيوي في العاملية التوليدية يفتح مساحة شاسعة في نسيج الشبكة الترادفية التي تمتد باعتبارها جسور التواصل النظري بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية وذكرنا أن الحديث عن هذه الجسور في هذا المبحث يستوجب النظر في مسألتين نرى أنهما يمثلان خيطان أساسيان في النسيج المذكور وهما:

ـ القول بأن النيابة المعنوية تترتب عليها النيابة العاملية.

ـ والقول بأن الاستعانة المعنوية تترتب عليها الاستعانة العاملية.

وإذ قد مضى الحديث عن مبدإ «النيابة» (انظر ص: 266) فإننا نشرع الآن في الحديث عن مبدإ «الاستعانة».

حروف الجر عليه ان **يوصل معناه الى المفعول لكن ضعفه لايسعفه إلى بلوغ هذا المفعول فيحتاج إلى مساعد او واسطة**، فتتكفل حروف الاضافة بذلك يقول ابن يعيش:

«فلما كانت هذه الحروف عاملة للجر من قبل أن **الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وافضائها** الى الاسماء التي بعدها كما يفضي غيرها من **الافعال القوية الواصلة** الى المفعولين بلا واسطة حروف الاضافة، الا تراك تقول ضربت عمرا فيفضي الفعل بعد الفاعل الى المفعول فينصب **لأن في الفعل قوة افضت إلى مباشرة الاسم ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل الى المفعول فاحتاجت الى اشياء تستعين بها على تناوله والوصول اليه** » [شرح المفصل 8/8]».

* * *

(ii) ـ غاية الأمر أن الطريقة التي رتب بها التوليديون استدلالهم على أن المركب الاسمي محمول في بنيته الداخلية على نفس النظام البنيوي الذي للمركب الفعلي، لا يناسبها في القراءة التأويلية والمتابعة الابستمولوجية ان تكون الا تطبيقا لمنطق «الأصول والفروع الملحقة لها» ولنظام القوة والضعف.

لقد عولجت بنية المركب الاسمى من أربع زوايا هي نفسها التي عولجت في ضوئها بنية المركب الفعلي وهي:

- المفاضلة بين النظام الأفقي والنظام الرئاسي.
- الأنواع المقولية الفرعية للمركب الاسمي (وقد قام التمييز هنا بين المركب الاسمي ذي الرأس المصدري والمركب الاسمي ذي الرأس الاسمي المحض على أساس ان الملحقات التي يتخذها الاسم المحض تكون جملا موصولية).
- المسألة الميزانية: وفي هذا الشأن قام التمييز بين الصورة الميزانية الكاملة للمركب الاسمي والتي تتسع لـ الرأس والمخصص والفضلة ، وبين الصور الناقصة التي تتناقص بعدا عن الصورة الكاملة حتى لا يتحقق منه إلا الرأس الذي لا يقوم المركب بدونه.
- المسألة الرتبية.

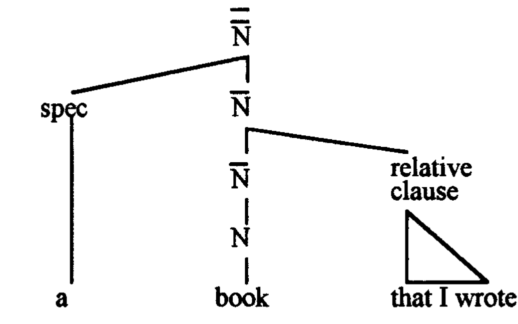
هذه الزوايا الأربع هي نفسها التي عولجت في اطارها بنية **م ف. واتحاد زوايا النظر لازم في تأويلنا عن اتحاد الاشياء المنظور اليها اتحاد شبه او تولد اوغيرهما**، ولقد اطرد التحليل في بابي المركب الوصفي والمركب الحرفي على نفس المنوال. فدل ذلك على ان البحث هنا بحث عن «نظام واحد» يصح جعله أصلا صوريا ثابتا للمتغيرات.

(iii) ـ تعاليق متفرقة

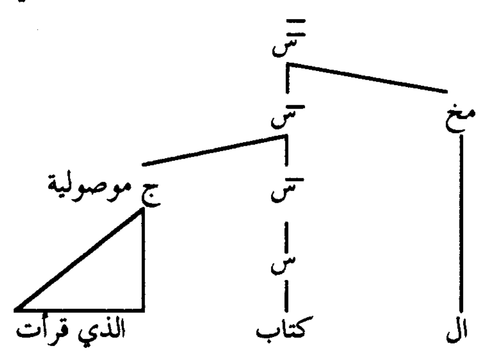
أ ـ نظر نحوي، عاملي المنحى، تواجهه ازمة الموازنة بين الأفقية والرئاسية. وذلك لأن الشكل الاول الذي يتبادر الى الحدس التمثيلي لاول النظر هو الشكل الأفقي، وقد قامت التوليدية على ان هذا الشكل في التقطيع المركبي لا يجزئ، وان التنظيم الرئاسي إجراءٌ لازم، ليكون التمثيل «صادقا». اي ان التمثيلات التركيبية التي تسعى الى التعميم والى البساطة اي الى استيعاب كل الأحوال والصور الجزئية في اطار صوري موحد، لامناص لها من ان تقوم على مبدإ الكثافة الهرمية الداخلية.

ب ـ من مظاهر «تطور» نظام الأصول والفروع في النحو العربي ان علاقة الأصالة والفرعية على المستوى الصرفي تنتقل فيه الى المستوى العاملي. يقول الجرجاني في "المقتصد" «اعلم ان المصادر فروع على الأفعال في العمل كما ان الأفعال فروع عليها في الاشتقاق» وهذا معناه تبادل الاصالة والفرعية بين المتوالدات وأن «الاصالة في الاعتبار غير الاعتبار العاملي تستخدم مبررا للفرعية على المستوى العاملي» وان «التولد على المستوى المقولي يتحول على المستوى العاملي الى شبه لأن الوالد يشبه الولد»[99] هذه العلاقة الصرفية الاشتقاقية التي ترتبط بها علاقة اخرى هي الشبه الدلالي والتي تنتقل الى المستوى العاملي تترجمها في النحو التوليدي علاقات ترتب بسيطة تستوجب ان يكون الشبه البنيوي الإسقاطي مترتبا عن الشبه المحوري.

ج ـ في التحليل التوليدي جعلت للجملة : [[a book [that I wrote]] البنية المركبة الآتية:

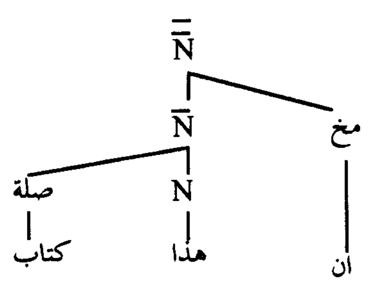


ترجمة هذا الشكل الحرفية الى العربية يناسبها ان تكون على النحو الآتي:



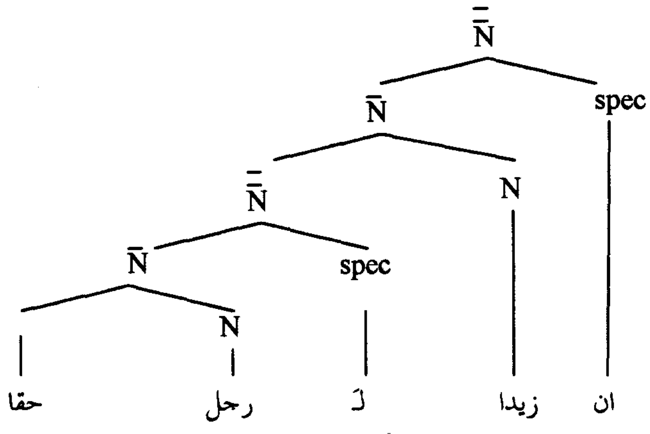
99 ـ "التصاوير الزمخشرية"

هذه الصيغة التمثيلية من أدلة ضعفها انها لا مكان فيها لأدوات الابتداء والنواسخ بصفة عامة. ولعل فرضية المركب الحدي كما سنرى في سياق لاحق، فيها تجاوز لهذا الاشكال، هذا وإن الشكل السيبويهي لا يسمح الا بجعل المخصص مشرفا على أدوات الابتداء فالعربية يجتمع فيها اسم الاشارة والتعريف فإذا انفرد اسم الاشارة كان بمفرده مركبا اسميا والكل محالا حمليا ابتدائيا وفي هذه الحالة من المناسب اعتبار اسم الاشارة رأسا والخبر صلته والمخصص يبقى فارغا على ان يكون موقعاً خاصا بادوات الابتداء (=الصدور الابتدائية):



الإسقاط الاسمي الأقصى (=N̿) يناسبه اذن ان يكون مرادفا للابتداء. أما التوكيد والنفي وما كان في سبيلهما من المعاني فيناسبها ان تكون مخصصات للابتداء.

هذا التمثيل تكمن مزيته في كونه، ينسجم في إطاره العام مع الشكل السيبويهي ومع الافتراض بأن المحدد هو رأس المركب الحدي، على حد سواء:



ولابد من الإشارة هنا إلى أن النحوي التوليدي انطلت عليه الحيلة في باب "المركب الاسمي" وذلك بسبب من الجمود الصيغي في اللغات التي اشتغل بها، بحيث أنه لم يُقِم تحليله على الحدود المقولية التي تفصل بين الاسم المحض (رجل وفرس وبابهما) وبين الاسم المشتق، وجعلهما بابا واحدا من الناحية البنيوية ولعل الذي جره إلى ذلك اشتراكهما في كون الفضلة التي يتخذانها لاتكون إلامركبا حرفيا. والذي نراه أن الحدود التي تفصل بين الاسم المحض والمصدر هي اعنف من أن تحطم بهذه السهولة. ولعل من قرائن هذه الحدود والتي ذكرت في سياق التحليل التوليدي أن الملحق في حالة المصدر يكون

مركبا حرفيا وفي حالة الاسم المحض يكون جملة موصولية. هذا وقد فصل النحاة العرب بين الاسم والمصدر وجعلوا كل واحد منهما تلفظا لميزان عاملي خاص به. فالأول ميزانه الاضافة الحقيقية والثاني ملحق بميزان الفعل لأنه محمول على الفعل في العمل. وقد تعرض له الإضافة لكن على جهة الاستثناء التلفيظي الداخل على الميزان (=الاضافة غير الحقيقية) بسبب الشبه الاسمي (=دخول التعريف والتنوين إلخ). وإلى جانب الفصل في النحو العربي بين الاسم والمصدر باعتبار ماذكر جعل المصدر في باب ما ألحق بالفعل في العمل وهو المشتقات عموما (المصادر والصفات). وباختصار نرى أن التحليل النحوي العربي القديم يفضل منافسه التوليدي لأنه جمع بين المصادر والصفات في باب واحد وهو الملحق بميزان الفعل (=الفاعلية والمفعولية)، وجعل للاسم ميزانا آخر وهو ميزان الاضافة وهو تحليل قائم على منطق بنيوي واضح ومنسجم أساسه الجمع بين المتشابهات والفصل بين المتنافرات. فبين الاسم الجامد والمصدر تنافر واضح يستوجب انتماءهما إلى ميزانين مختلفين...والذي يجوز أن يقوي عند التوليدي الجمع بين المصادر والصفات في باب مركبي واحد وفصل الاسم المحض عن هذا الباب وجعله بابا مركبيا مستقلا ان المصادر والصفات تشترك في الوصول الى مفاعيلها بواسطة الحرف of اما الاسم المحض فإنه كان يشاركهما في افتقاره في الاضافة الى الحرف فإنه يختلف عنهما في أنه إن اتخذ ملحقا اتخذه جملة موصولية بخلاف المصدر والصفة. وفي ان الفضلة الحرفية بعد المصدر والصفة تكون بمعنى واحد هو المفعولية بخلافها بعد الاسم المحض (=الاضافة الحقيقية). ثم إن المصدر إن صح أن يجعل هو والاسم في باب واحد فإنما يصح في المستوى المقولي العمودي ولا يجوز ان يتجاوزه الى المستوى البنيوي الافقي. ومعلوم ان النحاة العرب لم يجدوا حرجا ولا تناقضا بين ان يجعل المصدر فرعا عن الاسم من الجهة المقولية فرعا عن الفعل من الجهة العاملية. وهذه الفرعية الاخيرة ناتجة عن الترتيب الاشتقاقي الذي يجعل المصدر أصلا للفعل اي والدا له. ولا غرو «أن يشبه الوالد ولده»[100].

د ـ وردت اشارة في التحليل التوليدي تتضمن ربطا بين الاحكام الرتبية واتجاه الإفضاء وذلك قولهم « فما دام الفعل مثلا في الانجليزية يسند الدور المحوري من اليسار الى اليمين فإن ما نتوقعه هو ان المفعول يجب ان يكون بعد الفعل في الرتبة».

هذا الموقف مبني على أن الرتبة في هذه اللغة او تلك يمكن اشتقاقها من اتجاه العمل الدلالي. هذا المبدأ معروف في النحو العربي، فالرتبة حرة في العربية في الحالات التي يعمل فيها العامل في جميع الاتجاهات. وهذا مشروط بأن يكون للعامل اصالة في العمل (= الفعل)، فإن كان فرعا في العمل (=المصادر والحروف الخ...) تقيد اتجاه العمل وانقهرت الرتبة بموجب ذلك.

100 ـ "التصاوير الزمخشرية"

هـ - انتهى التحليل التوليدي في ما يتصل بالبنية المركبية الى تقرير شكل إسقاطي عام حائز على مقدار من المرورنة الصورية والكثافة التعميمية تجعله يتقدم باعتباره شكلا ميزانيا عاما. والأشكال الإسقاطية الاربعة تنويعات تفصيلية له. والعلاقة بين التنويعات المقولية وأصلها الميزاني من حيث التعادل والزيادة والنقصان مطابقة تماما للعلاقة بين الميزان والتلفيظات في النحو العربي. والذي نريد لفت الانتباه إليه في هذا السياق هو ان الترادف بين العلاقتين لا يقتصر على هذا المستوى فقط بل يتجاوزه الى بنية الهيكل الداخلي للميزان وهي بنية واحدة.

يميز سيبويه بين مجال الابتداء وصورته:

صدر [عامل الابتداء ———— معمولات ابتدائية]

↓

{ادوات الابتداء}.

وبين مجال الفعل وصورته:

صدر [فعل ———— معمولات فعلية].

↓

{الادوات المختصة بالدخول على الفعل}

والجامع الصوري بين المجالين يكمن في الصورة الآتية:

صدر - عامل - معمولات.

وهذه الصورة بينها وبين الشكل الإسقاطي التوليدي ترادف صوري تام:

مخصص - رأس - صلة

↓

(- الفضلة والملحقات).

فالمخصص يقابل الصدر والعامل يقابل الرأس والمعمول يقابل الفضلة.

ان بنية المجال في النحو السيبويهي هي (: صدر - عامل - معمول) سواء كان المجال ابتدائيا ام فعليا. والجملة الابتدائية بفروعها والفعلية بفروعها منزلتهما من هذا المجال في تجرده من الطبائع المقولية كمنزلة المركبات الاربعة في النحو التوليدي من الشكل الإسقاطي العام في استقلاله عن القيم المقولية.

ولعل ما يرادف المستويات الإسقاطية الثلاثة س° سَ سً في الترجمة الإسقاطية للشكل السيبويهي يمكن تمثيله على الشاكلة الآتية:

$\bar{\bar{X}}$ [صدر [$\bar{X}$ [X عامل + معمول]]]

- الموقع $\bar{\bar{X}}$ (الإسقاط الأقصى) يمكن ان يجعل بازاءه معاني الادوات المختصة، مادام الإسقاط الأقصى موقعا افتراضيا لا مقابل له في اللفظ.

- الموقع الذي يليه تشغله الادوات.

- الموقع $\overline{X}$ - الابتداء او الفعلية.

و - آخر قضية تضمنها التحليل التوليدي في رد المركبات جميعا الى نظام بنيوي وحيد، نصها ان «النحو الكلي لا يحدد رتبة المكونات» وهذا معناه ان القيود الرتبية الموجودة في اللغات الطبيعية تختلف من لغة الى اخرى وان الطفل بالتالي يتعلمها من خلال التجربة اللغوية وليست جزءا من الارث النحوي الكلي. إن إقصاء القيود الرتبية من حيز النحو الكلي — في باب البنية المركبية — واعتبارها جزءا من التجربة اللغوية هوالموقف نفسه الذي اعتمدته العاملية السيبويهية في هذا الشأن. فالاحكام الرتبية في هذه العاملية قيود تلفيظية وتوابع مقولية عقدية لأجل ذلك لا يناسبها ان تكون جزءا من الميزان واذا صادفت العناصر تغييرا في الرتبة في المستوى الميزاني كان ذلك دليلا على انها يجب ان تنتقل الى ميزان آخر جملة وتفصيلا. فالرتبة (فعل - اسم) تنتمي الى ميزان الفاعل والرتبة (اسم - فعل) تنتمي الى ميزان الابتداء وإرجاع الميزانين معا الى ميزان صوري أعم هو: (عامل — معمولات) أو (لامحل، محل) او (0——1)[101]

هذه الصورة هي التي تنقلب عن طريق التلفيظ الى فعل وفاعل او الى اسم مبتدإ وخبر «وما الشروط التي تذكر لهذه الجملة بعد انتاجها الا شروط عقدية تركيبية لاحقة لإنتاج الشكل وبعبارة اخرى: جملة المبتدإ وجملة الفاعل تمثلان في هذا الاطار السيبويهي نظاما واحدا لا نظامين» وذلك لأن « التنظيم يحصل في المستوى العاملي لا في المستوى المقولي وكيفما كان حال الالفاظ فإنها يجب ان تكون ذات علاقة بنقطة تنظيم هي العامل واذا كانت هذه العلاقة في الحالتين متشابهتين فلا معنى للنظر في الأوضاع المقولية للحالتين المذكورتين. لما تقدم يقال ان **ج ف** و **ج س** منظمان تنظيما واحدا من الناحية العاملية: **عامل (معمولات)**. في هذا التنظيم يتجه العامل من اليمين الى اليسار والفعل في **ج ف** يقابل عامل الابتداء في **ج س** ومن جهة أخرى المبتدأ يقابل الفاعل. هذا التوازي هو سبب التقاربات التي كان يلاحظها النحاة في تحليلهم ولاسيما قدماؤهم كأبي بشر والخليل...والنحاة منذ سيبويه لم يغفلوا لحظة عن التماثلات التي هي روح العلاقة القائمة بين الوحدات في كل المستويات وفي المستوى العاملي بالأصالة»[102].

وههنا أمر حقه أن يذكر، وهو أن هذه الملاحظة (=الاشتغال بالتقاربات والتوازيات وبناء الصرح النحوي على منطق التماثلات البنيوية) تصدق على نحاة العاملية التوليدية كصدقها على نحاة

101 - راجع احمد العلوي *Grammaire et Coranité*

102 -"آية اللغة وكبرياء النظر".

العاملية السيبويهية إذ ليست نظرية س ـ خط في استمدادها من مقدمة التشابه البنيوي بين الكائنات المركبية الا تطبيقا موسعا لهذا المنطق.

خلاصة القول إذن أن استقلال القيود الرتبية عن الشكل الإسقاطي في النحو التوليدي يرادفه في النحو العربي من الناحية الصورية العامة، استقلال الطبائع المقولية وتوابعها عن العلاقات العاملية وهو الاستقلال الذي يلزم لزوما مباشرا عن القول بأن « التنظيم يحصل في المستوى العاملي لا في المستوى المقولي» والذي تتأسس عليه الأحكام الرتبية وغيرها من اعتبارات العقد والتركيب (=التوابع التي يستوجبها التلفيظ).

ونختم بقول جامع وهو أن استثمار التشابهات البنيوية بين ما يبدو، لأول النظر، مختلفا مسطرة مشتركة استمد منها العامليون العرب واستمد منها العامليون التوليديون على حد سواء. ومن مظاهرها عند هؤلاء وأولائك السعي الموصول وراء الأشكال الميزانية الموحدة.

ز ـ ان البساطة الصورية في الشكل الإسقاطي العام[103]، والواقعة في حدود التوحيد واختزال التنوع ترتبط عند التوليديين كما رأينا بمطلب أساسي من مطالب المسألة المعرفية الاكتسابية. والذي نراه في هذا الخصوص أن البساطة المذكورة، ترتبط أساسا بأصول الصنعة التمثالية والقيود الجمالية على التنظيم التمثالي وأما صلتها بالمسألة الاكتسابية التعلمية فأمر عرضي، أو على الأصح يجب ان يكون كذلك. ولعل الدليل على ذلك ما رأيناه في الأشكال الميزانية السيبويهية من مكونات وأسباب «التجرد» الصوري عن اعتبارات العقد والتركيب، وهي مكونات يمكن اعتمادها في التأصيل للمسألة الاكتسابية في النحو العربي ولقد نعلم ان النحوي العربي ماكان معنيا بهذا الإشكال البتة الا ما كان من امر الارتباط الذي يلح عليه مؤرخو النحو العربي بين نشأة النحو وتوسع الفضاء الجغرافي العربي وبين الرغبة في صناعة علم يتقي به المتكلمون اسباب اللحن، واتقاء اللحن مشهد من مشاهد الممارسة التعلمية. هذا الأمر يوسوس بجواز الاعتقاد أن النظرية النحوية العربية كان لها ارتباط ـ بوجه من الاوجه ـ بالمسألة الاكتسابية وان نحاة الجيل الاول يجوز أنهم كانوا محكومين، في سعيهم وراء الاشكال الميزانية البسيطة المستقلة عن التنويعات التلفيظية، بما يذكره المؤرخون من ملابسات النشأة والتكوين التي صاحبت الدرس النحوي على أول عهده.

---

103 ـ البساطة الصورية التي يعتبر استقلال القيود الرتبية عن ذلك الشكل احد مظاهرها لأن فيه تجردا عن التنوع الرتبي بين اللغات.

العاملية السيبويهية إذ ليست نظرية س ـ خط في استمدادها من مقدمة التشابه البنيوي بين الكائنات المركبية الا تطبيقا موسعا لهذا المنطق.

خلاصة القول إذن أن استقلال القيود الرتبية عن الشكل الإسقاطي في النحو التوليدي يرادفه في النحو العربي من الناحية الصورية العامة، استقلال الطبائع المقولية وتوابعها عن العلاقات العاملية وهو الاستقلال الذي يلزم لزوما مباشرا عن القول بأن « التنظيم يحصل في المستوى العاملي لا في المستوى المقولي» والذي تتأسس عليه الأحكام الرتبية وغيرها من اعتبارات العقد والتركيب (=التوابع التي يستوجبها التلفيظ).

ونختم بقول جامع وهو أن استثمار التشابهات البنيوية بين ما يبدو، لأول النظر، مختلفا مسطرة مشتركة استمد منها العامليون العرب واستمد منها العامليون التوليديون على حد سواء. ومن مظاهرها عند هؤلاء وأولائك السعي الموصول وراء الأشكال الميزانية الموحدة.

ز ـ ان البساطة الصورية في الشكل الإسقاطي العام[103]، والواقعة في حدود التوحيد واختزال التنوع ترتبط عند التوليديين كما رأينا بمطلب أساسي من مطالب المسألة المعرفية الاكتسابية. والذي نراه في هذا الخصوص أن البساطة المذكورة، ترتبط أساسا بأصول الصنعة التمثالية والقيود الجمالية على التنظيم التمثالي وأما صلتها بالمسألة الاكتسابية التعلمية فأمر عرضي، أو على الأصح يجب ان يكون كذلك. ولعل الدليل على ذلك ما رأيناه في الأشكال الميزانية السيبويهية من مكونات وأسباب «التجرد» الصوري عن اعتبارات العقد والتركيب، وهي مكونات يمكن اعتمادها في التأصيل للمسألة الاكتسابية في النحو العربي ولقد نعلم ان النحوي العربي ماكان معنيا بهذا الإشكال البتة الا ما كان من امر الارتباط الذي يلح عليه مؤرخو النحو العربي بين نشأة النحو وتوسع الفضاء الجغرافي العربي وبين الرغبة في صناعة علم يتقي به المتكلمون اسباب اللحن، واتقاء اللحن مشهد من مشاهد الممارسة التعلمية. هذا الأمر يوسوس بجواز الاعتقاد أن النظرية النحوية العربية كان لها ارتباط ـ بوجه من الاوجه ـ بالمسألة الاكتسابية وان نحاة الجيل الاول يجوز أنهم كانوا محكومين، في سعيهم وراء الاشكال الميزانية البسيطة المستقلة عن التنويعات التلفيظية، بما يذكره المؤرخون من ملابسات النشأة والتكوين التي صاحبت الدرس النحوي على أول عهده.

103 ـ البساطة الصورية التي يعتبر استقلال القيود الرتبية عن ذلك الشكل احد مظاهرها لأن فيه تجردا عن التنوع الرتبي بين اللغات.

ح ـ رد المقولات إلى السمات في النحو التوليدي وردها إلى المتمكن ونقيضه في النحو العربي

ظهر عند النحاة التوليديين مذهب في تحليل المقولات يقوم على اعتبارها مشتقة من سمات تركيبية ابسط هي [α س] و [α ف]. هذا وان حمل المقولات جميعا على هاتين السمتين معناه قيام النحو على قائمتين أصليتين تختلف المقولات باعتبار حظها من كل منهما وهما قائمة الاسم وقائمة الفعل ([+س . ـ ف] للاسم و[ـ س . + ف] للفعل [+ س . + ف] للصفة و[ـ س . ـ ف] للحرف) انطلاقا من هذه التكوينات السماتية حاول التوليديون الاجابة عن السؤال التالي:

لماذا يعمل كل من الفعل والحرف في فضلته مباشرة ولا يفتقران الى الحرف في ذلك على حين يفتقر معمول الصفة والاسم الى الحرف of؟، وذلك بناء على المقدمة الآتية:[104] **الشبه في الاعتبار غير الاعتبار البنيوي (=العاملي) يستخدم مبررا للشبه على المستوى البنيوي. والتولد على المستوى المقولي (=العمودي) يتحول على المستوى البنيوي (=الأفقي) إلى شبه لأن الوالد يشبه المولود.**

ان اشتراك الصفة والاسم في الافتقار البنيوي الى الحرف of واشتراك الفعل والحرف في خاصية الوصول المباشر الى المعمول معناه ان الصفات والاسماء يشتركان في سمة معينة هي علة اشتراكهما في الافتقار البنيوي المذكور وان هذه السمة المشتركة يجب ان تكون في مستوى آخر غير المستوى الافقي، وأن الأفعال والحروف كذلك بينهما تشابه في التكوين «الوجودي» هو مصدر التشابه بينهما في القدرة على التناول المباشر للمعمول بالإفضاء العاملي، والربط البنيوي.

ان الشبه البنيوي الأفقي يجب أن يترتب عن علاقة تولد من أصول متشابهة في مستوى آخر غير المستوى البنيوي وفي هذا السياق تم التنصيص على أن الاسم والصفة يتولدان من أصلين متشابهين هما:[+ س ـ ف] بالنسبة للاسم و[+ س + ف] بالنسبة للصفة، ووجه الشبه الاشتراك في السمة [+س]. وهذا مبني على ان العناصر المتولدة عن اصول متعددة يقع الشبه بينها بوقوعه بين هذه الأصول اي أن الأصول اذا تشابهت وقع التشابه بين الفروع المتولدة عنها.

غاية الأمر أن الشبه البنيوي ـ المتمثل في الافتقار الى الحرف ـ بين الاسم والصفة لازم عن الشبه التكويني بين أصليهما (المتمثل في السمة [+س]) وهذا معناه عندنا ان [+س] ميزان قاعدي يتحقق في أحد مستويات التلفيظ المقولي اسما أو صفة.

---

104 ـ هذه المقدمة كما سنرى بعد قليل تمد جسرا وثيقا من جسور الترادف النظري العام بين السيبويهية والتوليدية في خصوص المسألة المقولية وقضايا الأصالة والفرعية والتولد والشبه. (تراجع تفاصيل هذه المقدمة وتطبيقاتها في النحو العربي في الجزء الثاني من كتاب *Gramaire et Coranité*.

وكذلك الشبه البنيوي بين الفعل والحرف في القدرة على مباشرة الفضلة بالإفضاء وعدم افتقار هذه الفضلة الى عامل من دونهما، شبه جار على هذا المنهاج، فهو ناتج عن التشابه بين أصليهما في التكوين وهما [- س + ف] بالنسبة للفعل و[- س - ف] بالنسبة للحرف فبين هذين الأصلين التكوينيين كما ترى تشابه في السمة [ـ س] وذلك ان دل على شيء فهو ان القدرة على التناول العاملي المباشر، من حيث هي خاصية بنيوية مشتركة بين الفعل والحرف، أصلها السمة [- س].

وهذا يلزم عنه ان العامل يناسبه ان يقال في تعريفه:

«انه ماليس باسم» اي الفعل والحرف وغير العامل هو **«الاسم اوما فيه شيء من شبه الاسم»** أي الصفة والاسم. التعريف الاول مستفاد من السمة [- س] والتعريف الثاني من السمة [+س].

هذا الضرب من التعاريف نوع اشتهر وشاع في النحو العربي ولاسيما في تعريف سيبويه الحرف بأنه ماليس باسم ولا فعل وهذا التعريف كما سنرى في مبحث لاحق بينه وبين التعريف التوليدي للحرف بأنه [- س - ف] تطابق تام.

يعنينا من هذه الموازنة الملاحظات الآتية:

أولا: الجمع بين الفعل والحرف في ميزان واحد هو ميزان العامل على أساس السمة المشتركة بينهما وهي [- س] والجمع بين الاسم والصفة في ميزان واحد آخر هو ميزان اللاعامل (وفي تأويل آخر ميزان العامل الضعيف) على اساس السمة المشتركة بينهما وهي [+ س] والقول، بموجب هذا التوازيات، بأن مناط القوة العاملية في الفعل والحرف هو السمة [- س] ومناط العجز أو العجز العاملي في الاسم والصفة هو [+س]، كل ذلك لا معنى له الا قيام التحليل التوليدي على مبدإ التمييز بين ميزانين قاعديين هما [- س] و [+ س].

ثانيا: وفي تأويل آخر، إن إرجاع المقولات المعجمية الأربع الى ميزانين اثنين هما [α س] و[α ف] له مرادف صريح في النظرية النحوية العربية في قيامهما على التمييز بين ميزانين قاعديين هما ميزان الاسم وميزان الفعل (أما المقولات الاخرى فمحمولة في هذه النظرية اما على الاسم واما على الفعل. فالحروف وضعت نائبة عن الأفعال والمصادر والصفات فروع مقولية في باب الاسم كما انها فروع عن الفعل في العمل). يلخص الزمخشري هذا التصنيف بقوله « الأصل في الاسماء الا تعمل كما ان الأصل في الأفعال ان لا تعرب»[105]. الاسم اذن ميزان قاعدي لقائمة المعمولات وغيره فرع عنه او ملحق به اوأنواع مقولية له، والفعل ميزان قاعدي لقائمة العوامل وغيره مشتق منه او ملحق به. يقول

---

105 ـ شرح المفصل 61/7.

الجرجاني في السياق نفسه أيضا « الاسماء المحضة لا أصل لها في العمل وإنما العمل للأفعال والحروف ألا ترى أن شيئا من هذه الأسماء لا يعمل رفعا ولا نصبا»(106).

ثالثا: ان تعويض المقولات بالسمات ([α س] [α فعل] او [- س] [+س]) في تمكينه النحوي من طمس الحدود النوعية بين الطبائع المقولية يشبه في شكله وصورته ومنحاه العام تعويض المقولات بالسمات التمكنية [+متمكن] و [−متمكن] في النحو العربي. فكما ان المقولات في السيبويهية كيفما كانت يجب ان ترجع الى احدى هاتين السمتين كذلك الشأن في التوليدية، المقولات كيفما كانت يجب ان يكون لها حظ من احدى السمتين [−س] [+س].

ومن أقوى الأدلة المؤيدة هذا الترادف ان الوظيفة التي أنيطت بالتصنيف والتعريف المقوليين باعتبار التمكن وعدمه في النحو العربي هي الوظيفة نفسها التي أنيطت بالتصنيف والتعريف المقوليين باعتبار «السمات» في النحو التوليدي وهي الوظيفة التي انتهت إلى:

- الجمع بين الأفعال والحروف في باب واحد وهو باب اللامتمكن في النحو العربي وباب اللااسم في النحو التوليدي.
- الجمع بين الاسم وأنواعه المقولية التفصيلية. (=الصفات والمصادر) في باب آخر هو باب المتمكن في النحو العربي وباب [+اسم] في النحو التوليدي.

ومعلوم مابين الاسمية والتمكنية في التصنيفات السيبويهية من روابط (وكذلك بين اللااسمية واللاتمكنية).

* * *

إن الغرض الأساس الذي استفزنا ـ منذ بداية هذا التعليق ـ في سعينا الحثيث نحو استخلاص هذه التوازيات المفهومية والتصورية بين العامليتين العربية والتوليدية في مايتعلق بتفاصيل وتعقيدات المشكلة المقولية هو التنبيه الى الحقيقة الآتية:

ان الترادف النظري بين مذهبين نحويين ان وقع في مستوى المقولات تصنيفا وتعريفا وتأصيلا فلسفيا امتدت عدواه الى سائر اجزاء النحو بالضرورة. وهذا امر سنعود اليه بالتأييد البرهاني في مناسبات متفرقة.

وأخيرا ، إن رد المقولات الى السمات التركيبية في النحو التوليدي وردها الى السمات التمكنية في النحو العربي ينخرطان بقوة في سلك ما سميناه سابقا ببرنامج محاصرة التنوع والتعدد والذي بينا في مواطن كثيرة من هذا المبحث ومن سابقه بأنه يمثل نسيجا غنيا واسعا تتقاطع على مساحته خيوط

106 ـ المقتصد 871.

الترادف النظري الاساسية بين النماذج النحوية، وبأنه برنامج يسعى الى تحقيق أقصى رتبة ممكنة في اختزال الأنواع وردبعضها الى بعض على أساس الجوامع الصورية والتكوينية بينها.

* * *

المقولات بين الميزان الدلالي والميزان البنيوي

لقد اعتبرت «الحروف» في النحو التوليدي عناصر محمولية شأنها في ذلك شأن الأفعال وماتفرع عنها في التوظيف المحمولي (أي الاسماء والصفات...) ومايقترب من هذا الاعتبار في النظرية النحوية العربية القول بنيابة الحرف عن الفعل وان الحروف الأصل في معانيها ان تكون للفعل. جاء في الانصاف «وانما لم يجز اعمال معاني الحروف لأن الحروف انما وضعت نائبة عن الأفعال طلبا للايجاز والاختصار»[107]. غاية الأمر أنه اذا كان الجامع في العاملية التوليدية بين الرؤوس المقولية انها تتقدم في المستوى الدلالي ـ المحوري باعتبارها جميعا مناطا للمحمولية وكان الاسم والصفة لا اشكال في محموليهما في النحوين العربي والتوليدي على حد سواء فإن «الحرف» على كل حال فيه نظر من هذه الجهة. والذي نراه في هذا الصدد هو أن مايوازي[108] القول التوليدي بمحمولية الحرف، في النحو العربي هو القول بأن الحروف محمولة في معانيها على الأفعال فالقول ان «الحروف انما وضعت نائبة عن الافعال» لا معنى له الا امر واحد وهو ان الأصل في معاني الحروف ان تكون للافعال، والحروف نابت عن الافعال في حمل هذه المعاني. والنيابة لاتصح كما رأينا آنفا الا بمسوغات مقولية او بنيوية وعلى رأس هذه المسوغات «الشبه» وقد مر بنا أيضا ان بين الافعال والحروف جوامع شبهية منها «عدم التمكن» ومنها «الاختصاص» الخ فالحرف باختصار «ينوب عن الفعل في العمل وينوب عنه كذلك في الاختصاص»[109].

وباختصار شديد: إن الأفعال والأسماء والصفات والحروف في النحو التوليدي وصفت أولا في البنية المعجمية بكونها عناصر محمولية تتخذ بنيات موضوعية(=مجالات دلالية) وفي البنية المركبية بكونها رؤوسا مقولية تتخذ مجالات بنيوية (=بالمعنى العاملي للعبارة) وفي هذه وتلك تنزلت في النظرية منزلة الأنواع المقولية المختلفة التي تلفظ نفس الميزان على خلاف بين البنيتين في طبيعة الميزان فهو دلالي في الاولى بنيوي في الثانية. فالميزان في المعجم «ميزان المحمول» وفي البنية المركبية «ميزان بنيوي» والميزانان

---

107 ـ الانصاف 262/1 - 263.

108 ـ الموازة هنا بمعنى التعادل في الوظيفة النظرية وليس التعادل في المضمون التصوري.

109 ـ راجع : بيبليوغرافيا النحو العربي: "أصول عاملية"

معا وجهان لميزان واحد هو «العامل»: فليس في الأبواب المقولية الأربعة ما يتمنع في المستوى المحوري عن التوظيف المحمولي ولا منها ما يتمنع في المستوى البنيوي عن التوظيف الرأسي-العاملي.

وتجدر الاشارة هنا الى ان جدلية المحوري(=الدلالي) والبنيوي (=العاملي) في هذا المستوى من التحليل التوليدي تذكر بواحدة من مشهورات الخلاف الكوفي البصري في النظرية النحوية العربية القديمة وهي قضية اللفظ والمعنى وهل الميزان العاملي ميزان للألفاظ او ميزان للمعنى.

لقد كان النحو العربي « يتجه الى حل الإشكالات المتحققة في المستوى التلفيظي كما يتجه إلى حل الإشكالات المتحققة في المستوى العاملي وهذا الحل يكون دائما بإرجاع الإشكالات الى موازين مقررة في التراتيب الأفقية للعناصر العاملية»(110). وهذا معناه ان النحاة العرب لم يكن غرضهم البحث عن المستوى المقولي والاسنادي ولو كان ذلك غرضهم اذن لكانوا قد خلطوا بين الاعتبار الاسنادي والاعتبار العاملي، وهو خلط يترتب عنه بالضرورة التضحية بمقتضيات الميزان. ولئن كان هذا هو المنحى الذي اتخذته النظرية النحوية العربية القديمة في احد مذاهبها الاساسية وهي السيبويهية والبصرية المخلصة لها فإنها اتخذت منحى مخالفا في مذهب آخر عرف بانقلابه على السيبويهية وهي المذهب الكوفي، فقد خلط الكوفيون بين الإسناد والعاملية في مشاهد نحوية مختلفة أبرزها المسألة الاشتغالية فقد نصوا على أن زيدا في (زيدا ضربته) « منصوب بالفعل الظاهر وان كان قد اشتغل بضميره لأن ضميره ليس غيره وإذا تعدى الى ضميره كان متعديا إليه»(111) وهذا التحليل إن كان صحيحا من جهة المعنى يقول ـ ابن يعيش ـ « فإنه فاسد من جهة اللفظ»(112).

هل معنى هذا الموقف ان «المعنى» يجب اقصاؤه من دائرة التحليل النحوي إقصاء كليا؟

يقول ابن يعيش في هذا السياق « وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ». تحليل ابن يعيش مبني اذن على مبدإ استقلال مراعاة المعنى عن الميزان وليس على مبدإ الاقصاء. الميزان في هذا التصور لا يستهدف العناصر الدلالية بالقياس لأنه عبارة عن قياس للألفاظ في استقلال عن معانيها اي قبل امتلائها بهذه المعاني لأجل ذلك فإن التعادل الدلالي الإحالي بين الضمير المتأخر في جملة الاشغال والاسم المتقدم المشغول عنه ليس من اختصاص الميزان لأن المعاني من شأن المستوى التلفيظي. الفرق بين الإعراب الكوفي والإعراب البصري اذن أن الأول يستهدف الجهة اللفظية للتراكيب مفصولة عن

110 ـ احمد العلوي *"Gramaire et Coranité"* V°2

111 ـ ابن يعيش: 2/30.

112 ـ ابن يعيش 2/20.

الجهة المعنوية. « والمقصود بالجهة اللفظية ومراعاتها هو الوقوف عند مستوى التراتيب الأفقية والانساق العاملية التي هي ترميز للالفاظ قبل امتلائها بالمعاني: إن مرحلة الميزان العاملي التي انتجت الاشتغال هي مرحلة النظر الى ترتب طائفة من العوامل والمعمولات ترتبا خاصا والتساؤل عن العلاقات الممكنة والاحتجاج لها [....] الميزان العاملي على هذا قياس للفظ وقياس للمسافات بين الألفاظ والمحلات فقد يمكن ان يحل في محلين لفظان لهما معنى واحد ولكن ذلك لا يعني اعتبار المحلين محلا واحدا. ان المحل محل للفظ لا للمعنى هذا ماكان يعنيه ابن يعيش وهو يشرح الزمخشري وقد نبه الى ذلك خير تنبيه حين قال ان النحو «صناعة لفظية» 2/32. ومن الجهة اللفظية يكون الفعل العامل قد استوفى مفعوله المعمول في الضمير وما كان يعني بذلك إلا أن اللفظ الذي هو العامل القائم في اللامحل قد استوفى محل المفعول فلا يمكن ان يقع في محلين وان كان في المحلين لفظان بمعنى واحد. وباختصار في شرح ابن يعيش المخلص لنظرية الزمخشري اشارة الى ان **إعراب الجمل لايتم عن طريق معناها فليس المعنى هو معيار الإعراب وانما يتم عن طريق الالفاظ التي هي معيار الإعراب لانها تقع في المحلات بشكل منفصل وعليه يكون الميزان العاملي ميزانا يدرك مواقع الالفاظ ومحلاتها. تلك الألفاظ التي تشعر بالمحلات الإعرابية التي هي اساس الترتيب النسقي الأفقي العاملي.** وبالمقابل فإن الكوفيين كانوا ينظرون الى الجملتين: (زيدا ضربته) و (ضربت زيدا) باعتبارهما على نسق عاملي واحد لأنهما على معنى واحد وهم بذلك **أتبعوا العاملية للمعنى بينما العاملية تابعة عند البصريين للفظ فكان التعادل العاملي عند الكوفيين ناتجا عن التعادل المعنوي لكن هذا النظر لا يفسر زيادة المحل في الميزان أي لايفسر في المستوى العاملي سبب ثنائية محل المفعول بل يغفلها...** ضاربا عرض الحائط بوجودها اللفظي... وهو بذلك يتغافل عن أمر ذي بال وهو أن هذا التعادل العاملي يطعن في الصميم أحد مبادئ الميزان وهو أن زيادة المحل لامعنى لها في هذا المجال أي في مجال الميزان فإن كل من يدعي ان زيدا والضمير معمولان للفعل في آن واحد يقضي بكون المعنى العاملي الواحد يقع في محلين وفي ذلك زيادة محل **لأن الأصل ان يقع المعنى العاملي في محل واحد وفي لفظ واحد وذلك قبل امتلاء الجملة الملفظة بمعانيها»**[113].

ان قول ابن يعيش «وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ» معناه أن مراعاة المعنى امر يجب ان يكون في التحليل مستقلا عن الميزان. ومن مظاهر هذا الاستقلال ان «النحوي في الموازين

---

113 - انظر:

- "التصاوير الزمخشرية".

- *Grammaire et Coranité* V°2 -

المشكلة يستعمل المفاهيم الاسنادية والمقولية والدلالية كمساعدات لتفضيل ميزان على ميزان [...] وهكذا يقدم الزمخشري أصنافا تلفيظية يفضل فيها احيانا النصب على المفعولية واحيانا الرفع على الابتداء...ويفسر ابن يعيش ذلك **التفضيل الميزاني** باعتبار المقولات التي تحل فيه او باعتبار دلالات الالفاظ النحوية والمعنوية مثل الدعاء او باعتبار الاسناد كتقديم ميزان سابق مبني على الفعل لتحقيق المطابقة وكل هذا داخل في مستوى التلفيظ» غاية الأمر ان «هناك جدلية مستمرة بين المستوى العاملي المنتج والمستوى التلفيظي المنتَج فإن تعدد التلفيظ المتصل بهذا الميزان او ذاك تدخل على تقدير الجملة الملفظة اعتبارات غير ميزانية تذهب بالجملة الملفظة الى هذا الميزان او ذاك».

الاعتبارات الدلالية في التحليل البصري تدخل اذن لاعتبارات هامشية (تفضيلية استدلالية...) وليس لاعتبارات تأسيسية بخلافها في التحليل الكوفي الذي تلعب فيه دورا تأسيسيا فالتعادل العاملي عند الكوفيين، كما قد مر بنا، ناتج عن التعادل المعنوي. لقد أقام التوليديون تحليلهم على مبدإ الفصل بين المستوى المحوري والمستوى البنيوي (المكوني) لكنهم جعلوا ـ على الطريقة الكوفية ـ البنية المكونية لازمة عن البنية المحورية وجعلوا البنية الموضوعية هي المتحكم في الصورة التي تتخذها البنية المكونية ولأجل ذلك واجهتهم مشكلة «الزيادة» اللفظية المكونية مواجهة حادة ترتب عنه توسيع احد مبادئ النحو الأساسية وهو مبدأ الإسقاط في إطار ما اشتهر بمبدا الإسقاط الموسَّع (=EPP) كما رأينا في المبحث السابق.

السؤال الذي من اجله انعقد هذا التعليق الاخير عن المسألة المقولية في ضوء العلاقة في الميزان الدلالي والميزان البنيوي يمكن صياغته على الشاكلة الآتية:

النحو التوليدي يشبه النحو الكوفي أم يشبه النحو البصري فيما يتعلق بالمنحى الذي يتخذه فيه جدل الدلالي والبنيوي؟ سنؤجل الاجابة عن هذا السؤال في هذه المرحلة من التخريج والتأويل ، إلى أن تكتمل تفاصيل المشهد التوليدي في هذا الشأن.

ثم قبل ذلك وبعد نحب لفت الانتباه الى اننا لسنا معنيين بفي المقام الأول بأن يكون المنحى التوليدي في المسألة المذكورة مطابقا للمنحى الكوفي او البصري بقدر ما نحن معنيون بالبرهنة على الاطروحة الاساسية التي تمثل الهاجس الاقوى في هذه الرسالة وهي ان العقل النحوي يشتغل بآلات متشابهة في جميع مظاهره وصيغه التمثالية وتستفزه نفس العلاقات ونفس الأوضاع المشكلة، ودورنا في هذا البحث النظر في هذه العلاقات وتلك الآلات.

3 ـ حمل الأحوال الجملية على الأحوال المفردية

3 ـ 1 ـ تقديـم

لقد شغل النحو التوليدي بقضيـة أساسيـة لازمتـه منـذ نشـأته إلى الآن أي مـن نمـوذج «البنيـات التركيـبـية» الى نموذج «العاملية والربط» والمبادئ والوسائط وهي قضيـة «الأنـواع الجمليـة» وقوانينهـا البنيوية، مفردة ومتصلة. وقد صاحب هذه القضية تمييز مركزي بين نوعين جمليين اساسيين هما الجملـة البسيطة (التي عرفت في نموذج «البنيات التركيـبية» بلفظ Kernal sentences) المعنونة مقوليا بالرمز ج والجملة المركبة والتي ستتخذ العنوان المقولي (ج) في مرحلة أخرى متأخرة. أن هذا التمييز بين النوعـين الجمليين المذكورين لازم النظرية النحوية التوليدية في مختلف مراحلها وصيغها النمذجيـة علـى اختـلاف بين هذه الصيغ في التسمية وفي المعالجة البنيوية:

من الأسئلة التي بقيت معلقة في نموذج "البنيات" سؤال عن القواعد المركبية (في صيغتها القـاصرة الذي اتخذتها في هذا النموذج) هل تجزئ في وصف اللغة الطبيعية أو لا تجزئ.

إنَّ مِنْ خواص القواعد المركبية ان الكيفية التي تشتغل بها مقيدة بقيد عام عرف بقيد «الاستقلال عن السياق» ووصف القواعد المركبية بكونها مستقلة عن السياق (=context-free) معناه ان المركبات الفرعية (=subphrase) اي التي تنتمي الى نفس الأفق الشجري يستقل كـل منهـا في تكوينـه استقلالا تاما عن تكوين الآخر. لقد استوت قواعد البنية المركبيـة جـزءا مـن النظريـة النحويـة سـواء في الصيغة النمذجية المقترحة في «البنيات» ام في منافستها المقترحة في «المظاهر» إلا أن الخاصية التي امتاز بها هـذا النمط من القواعد في نموذج «المظاهر» عن صورتـه في نمـوذج «البنيـات»، هـي قدرتـه علـى الإحاطـة الوصفية بالتراكيب في بعدها التوالدي اللامتناهي. وذلك بفضل صفة التكرارية[114] والدائريـة[115] الـتي أضيفت على صورة تلك القواعد.

القاعدة التالية مثلا:

ج ← م س ،م ف

م ف ← ف ، ج.

تستوجب ان تتضمـن ج، ج أخـرى (بواسـطة م ف)، وفضـلا عـن ذلـك، فـإن ج الفرعيـة (اوالمتضمنة) قد تتفرع عنها هي الأخرى ج اخرى وهكذا دواليك. واما الصيغة التي اقترحت في نموذج «البنيات» فقد كانت قاصرة من هذه الناحية اذ لم تكن القواعد المركبية فيه تستهدف إلا عددا محـدودا

114 - Recursivity

115 - Circularity

من البنيات وصفت حينئذ بالجمل الأساسية (=kernel) التي لاتتضمن أي جزء يمكن ان يجانسها من الناحية المقولية. لأجل ذلك كان نسق القواعد المركبية المعتمدة في نموذج البنيات على الشاكلة التالية وليس على الشاكلة السابقة:

ج ← م س م ف.

م ف ← ف، م س.

هذه القواعد اصطنعت لوصف جمل من نوع:(ضرب زيد خالدا) وليس غير. ولأجل ذلك فإن هذا النموذج كان يفتقر الى نمط آخر غير القواعد المركبية لدمج جملة نووية في أخرى من نوع: (ظننتك تجتهد). وهذا النمط الآخر يجب ان يتصف بالتكرارية على الشاكلة المشروحة آنفا. وفي هذا السياق اقترحت في «المظاهر» القاعدة المركبية:

ج ← م س ، م ف .

م ف ← ف، ج .

وهي صيغة تكفينا مؤونة «التكرارية المطلوبة للإحاطة الوصفية بمختلف اصناف التراكيب البسيطة وغير البسيطة ولأجل ذلك فقد كانت المزية التي فضل باعتبارها نموذج "المظاهر" على نموذج "البنيات" في النحو التوليدي ان هذا الأخير كان يجيز اشتقاق الجمل الرئيسية (=Matrix-S) قبل ان تتخذ الجملة الفرعية (Embedding-S) موضعها. هذا الضرب من الاشتقاق وصف بالقصور التصوري والاجرائي والتفسيري بالمقارنة مع الامكانات التحليلية التي يتيحها نموذج "المظاهر" في هذا الخصوص[116].

إن الغاية من هذا الاستعراض التاريخي للمعالجة البنيوية التي شهدتها مسألة الأنواع الجملية هي بيان أن الاسئلة التي اشتغل بها النحوي التوليدي عبر المراحل النمذجية التي مرت بها نظريته مترادفة في

---

116 - إن إحدى الآليات الأساسية التي اشتهر بها هذا النموذج هو التفريع المقولي Subcatégorization: فالأفعال المختلفة تندرج تحت أنماط مختلفة من المركبات الفعلية. الفعل "ظن" مثلا يناسبه **م ف** الذي يتضمن **ج** اما الفعل "لقي" فلايناسبه ذلك. إن القواعد المركبية تقتصر على وصف كل من (ظن) و (لقي) بكونه فعلا لكنها لا تتجاوز ذلك الى تخصيص السياق الذي يناسِبُ كلاًّ منهما والواقع ان تكوين هذه القواعد من الناحية الصورية لا يسمح لها بإقامة مثل هذه التحديدات السياقية. ان الكيفية التي انتظمت بها مفاصل نموذج «المظاهر» تمكن من ملء هذه الخانة الفارغة التي كانت تشكو منها «البنيات التركيبية»، وذلك أنه قام على تصور للمعجم باعتباره قائمة تزود كل فعل على حدة بتخصيص للسياقات التي يمكن ان يظهر فيها. وسلامة الشجرة المركبية مرهونة في هذا التصور باستيعاب هذه التخصيصات على نحو تام. ان قواعد البنية المركبية الى جانب المعجم تشكل من اجتماعها على نحو مخصوص مكون من مكونات النحو التوليدي في صيغته المقترحة في «المظاهر»، هو المكون القاعدي Base component والفرق بين شطري هذا المكون ان القواعد المركبية مستقلة عن السياق والشطر الثاني أي معلومات التفريع المقولي معلومات سياقية.

إطارها العام. فقد بدأ السؤال في هذا الخصوص سؤالا عن طبيعة العلاقة البنيوية التي تقوم بين الجملة الفرعية والجملة الرئيسية. هذه العلاقة عولجت في المراحل الأولى للنظرية في إطار نظرية التفريع المقولي وإضفاء صفة التكرارية على القواعد المركبية وفي العاملية والربط تحولت العلاقة بين الأنواع الجملية إلى علاقة تطابق بنيوي تام وكذلك بينها وبين الأنواع المركبية بحيث انهارت الحدود التي كانت تفصل الكائن المركبي عن الكائن الجملي انهيارا كاملا.

3 - 2 - التحليل التوليدي:[117]

« بنية الجمل:

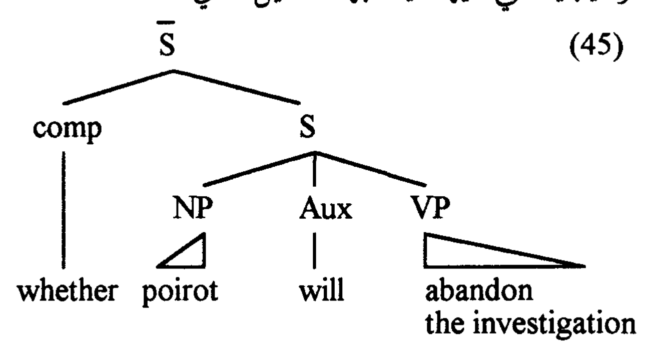
سننطلق من الجملة التالية:

44 - They will wonder [whether poirot will abandon the investigation]

الجملة الواقعة بين القوسين المعقوفين هي نفس الجملة التي اتخذناها سابقا موضوعا للتحليل أي (1) لكنها مسبوقة هنا بالأداة المصدرية[118] "whether" فاذا انطلقنا من أن الجملة [poirot..........investigation] وحدة تركيبية، استوجب ذلك تعديل التقويس المعمول في (44) بتقويس آخر يعترف لهذه الوحدة التركيبية بالاستقلال عن الأداة المصدرية.

في "التركيب" التوليدي في مرحلته التي اشتهرت بالنظرية المعيار، عنونت الوحدة التركيبية المذكورة من الناحية المقولية بالعنوان المقولي ج (s=) فإذا دخلت الاداة المصدرية على الكل صار الكل تحت عنوان مقولي آخر هو ج̄ ($\bar{S}$=)[119]. هكذا وبصرف النظر عن البنية الداخلية للمركب الفعلي (الممثلة بالمثلث في الشكل أدناه) الجملة (44) في التقويس الذي تستقل فيه الأداة المصدرية عن الوحدة التركيبية التي تليها، يناسبها التمثيل التالي:

(45)



---

117 - سنستعرض فيما يلي تفاصيل الموقف التوليدي في حمل الأحوال الجملية على الأحوال المفردية ثم نتبع الاستعراض المحايد بالتعليق والتحليل والتعقيب.

118 - Complementizer

119 - القاعدة المركبية ج̄ ـــ مص- ج، اقترحت لأول مرة في:

- **Bresman, J. (1970) "*On complementizers toword a syntactic theory of complement types*"**

هذه الصورة التمثيلية ليست جارية على مستلزم الشكل الإسقاطي العام (42) فكون $\bar{S}$ في هذه الصورة التمثيلية إسقاطا للمقولة S قد تم في إطار بنية إسقاطية شاذة وغريبة. فقد مر بنا أن الإسقاطات المركبية إسقاط للرؤوس المعجمية (=س، ف ...). وفي (45) التقطيع والعنونة المقولية ينصان على أن $\bar{S}$ إسقاط لوحدة تنتمي الى مستوى اعلى من مستوى الرؤوس المركبية وهي S (=ج). ثم ان هذه الوحدة، من جهة اخرى ، لا تشبه إسقاط الرأس من جهة أنها تشرف على ثلاثة مكونات، إشرافا مباشرا (=مركبان اسميان ومكون آخر ذو طبيعة خاصة وهو الفعل المساعد).

من الإمكانات الجائزة في هذا الخصوص ان يقال ان $\bar{ج}$ وج ليستا من باب المقولات ذوات المركز الداخلي (=endocentric) بل هي مقولات تتخذ مركزا خارجيا (=exocentric) وهذا يستوجب القول بأنها ليست إسقاطات لرؤوس، كما هم الشأن بالنسبة للمركبات، ولكنها مكونة من عدة وحدات بعضها يصطف بعضها الى جانب البعض. وهذا معناه أننا نحتاج الى الشكل الإسقاطي (42) بالنسبة للمقولات المركبية ونحتاج الى شكل آخر مخالف يناسب فقط بنية المقولات الجملية (ج و $\bar{ج}$).

ولكن كان هذا النحو ينبني على ان المكونات المركبية والمكونات الجملية لا خصائص مشتركة بينهما فإنه يستلزم القول بأمر آخر فيما يتعلق بالمسألة الاكتسابية وهو ان الطفل يحتاج في الاكتساب اللغوي الى التمييز بين نمطين بنيويين يطبق احدهما على المقولات المركبية والآخر على المكونات الجملية.

هناك إمكان آخر في التحليل يفضل ما تقدم وهو الإمكان الذي يتم فيه اجراء بنية الجمل على مقتضى الخطاطة الإسقاطية (42)، ومن مزايا هذا المنحى في التحليل ان هذه الخطاطة ترتفع فيه الى مستوى النظرية التي تستغرق جميع أنماط التراكيب وهذا ان صح فإن معناه سيكون ان الشكل الإسقاطي (س - خط) يمكن ان ينطبق على المركبات وعلى الجمل على حد السواء وان الطفل لن يحتاج في الاكتساب اللغوي الا الى شكل إسقاطي وحيد.

إن إمعان النظر في بنية الجملة في ضوء التقطيع الإسقاطي الرئاسي يفتح هامشا واسعا لتمديد الشكل (42) ليشمل بنية الجملة. في الفقرة التالية ننظر اولا في بنية ج وسنبرهن على ان هذه المقولة مرؤوسة بالفعل المساعد الذي ستعاد عنونته في التقطيع المركبي الجديد بعنوان مقولي آخر هو «الصرفة» وعلى انها متهيكلة بنيويا وفق النظام البنيوي المنصوص عليه في(42) وفي الفقرة الموالية نوسع التحليل ليشمل $\bar{ج}$ التي سنبرهن على أنها مرؤوسة بالادات المصدرية وانها تنتظم بنيويا وفق (42) ايضا»[120].

Haegeman 1991 - 120

«ج » إسقاط للرأس الصرفـــي

أ ـ الـــزمــــــن:

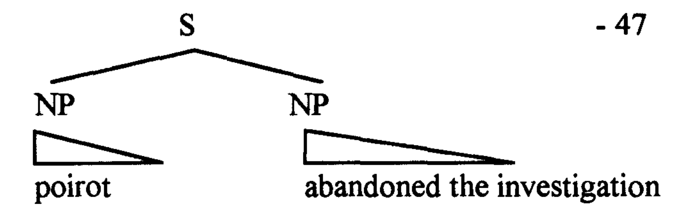
« اي المكونات الثلاثة التي تشرف عليها S في (45) اشـرافا مباشـرا يمكـن ان يكـون رأسـا لهـا؟ الإمكان الوحيد الذي يفرض نفسه في هذا الخصوص هو الوحدة المعجميـة will امـا المكونـان الآخـران فلا يناسبهما ذلك لأنهما عنصران مركبيان والمركب كما هو معلوم لا يناسبه ان يكون رأسا.

هذه الملاحظة، اي ملاحظة ان الوحدة المعجميـة الوحـيدة مـن بـين الوحـدات الثـلاث الواقعـة تحت الإشـراف المباشر ل S هـي will، تـدفـع بقـوة الى افـتراض ان الفعـل المسـاعـد هـو رأس ج. ولئن ثبتت الرأسية للـفعل المسـاعد في هـذا التحليـل فـإن ثبـوتها للأفعـال المعـروفة بالموجـهات[121] (may-must-shall can) وللأفعال الجهية[122] (have, be) يجب ان يكون من باب طرد فصول البـاب الواحد على منوال واحد. هذا وإن من بين المشاكل الـتي ينطـوي عليهـا هـذا التحليـل مشـكلة الجملـة الغفل من الفعل المساعد الصريح نحو (46) فهل هذه الجمل لارأس لها:

46 - Poirot abandoned the investigation

التمثيل التركيـبي الذي يتبادر الى الحدس البنيوي لاول النظر في مثل هذه الجمل هو(47)

47 -



ولئن كان يبدو وكأن الجملة لا تتضمن أي مقولة معجمية يمكن اعتبارها رأساً لِـ S فـإن هنـاك من الأدلة التجريبية ما يكفي لنقض هذا التمثيل التركيـبي. من هذه الأدلة ان الفعل والمفعول بـه يمكـن ان يتقدم الى صدر الجملة مخلفا وراءه المساعد "did" كما هو بين في الامثلة الآتية:

48 ـ أ - abandon the investigation poirot did indeed.

48 ـ ب - what poirot did was abandon the investigation.

فإذا تذكرنا أن التحليل النحوي في هذا الإطار النظري يقوم على مبدإ ان المكونات فقط هي التي يمكن استهدافها بالنقل استنتجنا ان الفعل والمفعول أي م ف مكون مستقل عن الزمن الماضي.

---

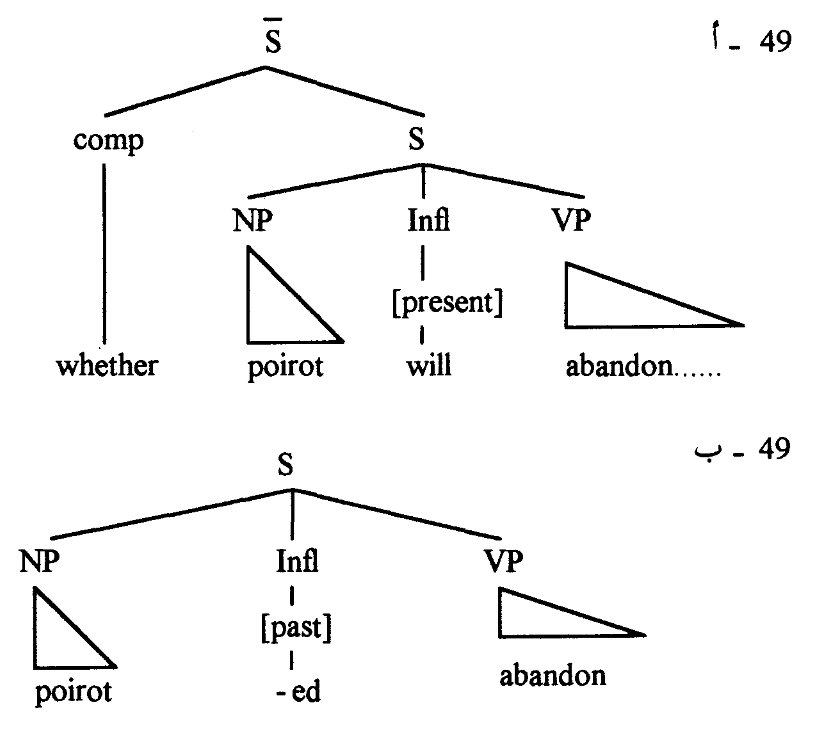
121 - Modal verbs

122 - Aspectual verbs

ان هذا التأويل لبنية الجملة لاتناسبه الصورة التمثيلية (47) التي تقدم فيها الزمن باعتباره جزءا لا يتجزأ من المركب الفعلي.

ان هذه الوقائع والبيانات تقدم الدليل على أنه ـ في مستوى للتمثيل اكثر تجريدا ـ العنصر الصُّرفي لا يمكن ان يكون جزءا من **م ف** وأنه يجب توليده منفصلا عن هذا المركب، تحت موقع شجري مستقل يتخذ عنوانا له "الصرفة" (-صر) سواء تحقق المساعد في اللفظ أم لم يتحقق. بناء على هذا، الجملة (44) تناسبها البنية (49 ـ أ) و (46) تناسبا (49 ـ ب).

49 ـ أ



49 ـ ب

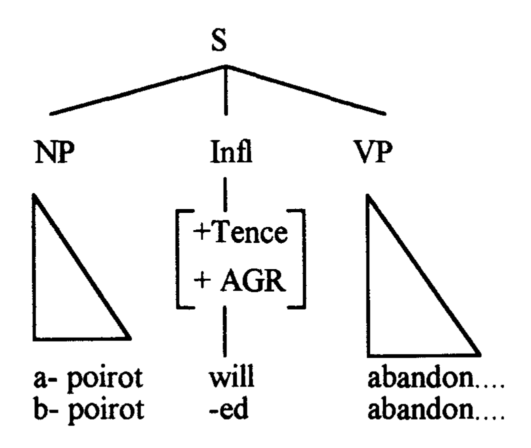
ان استقلال **م ف** عن الزمن في التمثيل هو المسوغ الوحيد الذي يمكننا في إطاره تفسير جواز نقل الفعل الى صدر الجملة مجردا من اللاصقة الزمنية في (48 ـ أ). ان اللاصقة يجب ان يمتصها الفعل المساعد كما هو الشأن في (48 ـ أ) وفي الاحوال التي لا يكون فيها نقل، فإن الفصل بين **م ف** والزمن يبقى واجبا باعتبار ما تقدم فإذا لم يكن في البنية ما يستدعي توظيف المساعد قدرنا ان الصرفة الزمنية المنفصلة عن **م ف تنزل لتلتصق بالفعل.**

ب ـ التطابق:

لقد قدرنا اذن ان "الصرفة" موقع شجرى منفصل يشرف على "الزمن" في الانجليزية الا ان الحدس اللغوي يقتضي توسيع المجال الذي يشرف عليه هذا الموقع ليشمل كل عناصر الصرفة الفعلية الأخرى وهي الشخص والعدد والنوع.

ان الخصائص الصرفيــة الفعليـة في الجـدول التصريفـي الانجليـزي محـدودة جـدا. وهـذا معنـاه ان التطابق في الشخص والعدد ـ والـذي يتحقـق بوسـائل مورفولوجيـة صريحـة في اللغـات الأخـرى ذات الجداول التصريفية الغنية كالفرنسية والايطالية ـ ليس له في الانجليزية ـ في التحقق المورفولوجي[123].

الا أنه إذا كان التطابق المورفولوجي (=المتحقق في اللفظ) مقيدا في الانجليزية فإننا نقدّر ان هناك **"تطابقا مجردا"** لا حظّ له في التحقق اللفظي. وعليه فإن الفرق بين الانجليزية وبـين الايطاليـة والفرنسـية لايكمن في أن الانجليزية تفتقر الى التطابق ولكن في ان التطـابق المجـرد في الانجليزيـة حظـه مـن التحقـق المورفولوجي ضعيف، وان التطابق في الايطالية "اقوى" Stronger منه في الانجليزية. سنعود في مبحـث لاحق الى الدور الذي تقوم به جداول التطابق، في التمثيلات التركيـبية. وعلى العمـوم سـنقيم تمثيلاتنـا التركيـبية على أساس أن الصرفة تشرف شجريا لا على زمن الفعل فقـط بـل علـى خصـائص التطـابق أيضا:



ج ـ الجمـــل النـــاقصـــة

في الأحوال السابقة نظرنا في الأمثلة التي تشرف فيها الصرفة على السمات الزمنية والتطابقية فما القول بالنسبة للجمل التي لاتطابق فيها ولازمن؟.

---

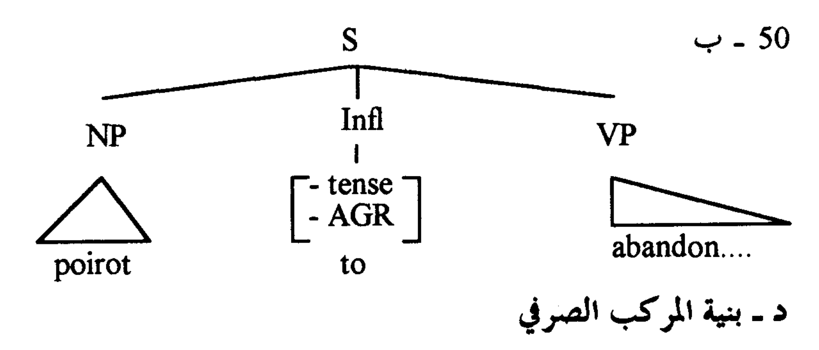
123 ـ (speak) مثلا في الحاضر تتخذ صورة واحدة في جميع التصريفات ماعدا الشخص الثالث speaks وفي المـاضي تتخذ صورة وحيدة هي spoke في سائر الاحوال. وparler في الفرنسية تتخذ 5 صور في الحاضر وخمسا أخرى مخالفة في الماضي غير التام imparfait وفي الإيطالية 6 صور الماضي و6 صور أخرى للحاضر:

io parlo	io parlavo
tu parli	tu parlvi
egli parla	egli parlava
noi parlamo	noi parlavamo
voi parlate	voi parlavate
essi parlano	essi parlavano

الجمل التامة (او المتصرفة Tensed) توصف بكونها حاملة للصرفة المتضمنة للسمات [+زمن] و[+تطابق]. وأما الجمل الناقصة (او غير المتصرفة باعتبار الزمن والتطابق) فهي تفتقر الى الوسم التطابقي والزمني. الا ان هذا لا يعني أنها لا مكان فيها للصرفة وإنما الفرق بينها وبين سابقتها ان الصرفة فيها تشرف على السمتين [–زمن] و [–تطابق]. انطلاقا من هذا التصور الجملة الفرعية في (50 - أ) يناسبها التمثيل البنيوي (**50 - ب**)[124] حيث to علامة مورفولوجية تتحقق بها الصرفة المشرفة على السمتين السالبتين المذكورتين:

50 - أ - I did not expect [poirot to abandon the investigation]

50 - ب



د - بنية المركب الصرفي

التمييز بين الجمل المتصرفة(= التامة) والجمل غير المتصرفة (= الناقصة) نقيمه إذن على أساس محتوى الصرفة. وهذا يلزم عنه ان **نوع الجملة يتحدد باعتبار نوع الصرفة**. وهذا معناه، بعبارة اخرى، ان الصرفة من حيث كونها مقولة، من المستوى الإسقاطي الصفري ، يتحدد باعتبارها نوع الجملة، يناسبها ان تكون رأس لـ «ج» مناسبة تامة.

وهذا معناه أيضا أن ج شأنها شأن المقولات المركبية الاربع مقولة متمركزة داخليا اي أنها تتخذ رأسا (هو الصرفة) تتنزل منه منزلة الإسقاط الاقصى. وهذا ان دل على شيء فهو ان ج مركب صرفي (=م صر) وانها لأجل ذلك يناسبها ان تكون عنصرا في قائمة المركبات. والسؤال الذي يفرض - بعدئذ - نفسه في هذا الإطار هو هل تنتظم بنية المركب الصرفي رئاسيا على الشاكلة المنصوص عليها

---

124 - محتوى المقولة الصرفية يتم تحليله انطلاقا من السمات [α تطابق] [α زمن] (α=(+ ، –)). وهذا معناه ان هذه المقولة لاتخرج عن الأحوال الأربع الآتية: [+ ربط + ز] [+ تط – ز] [–تط + ز] [– تط – ز].

محتوى المقولة الصرفية في الجملة التامة يتحدد باعتبار التكوين السماتي [+ تط + ز] وأما في الجملة الناقصة فيتحدد باعتبار السمة [– تط – ز] راجع:

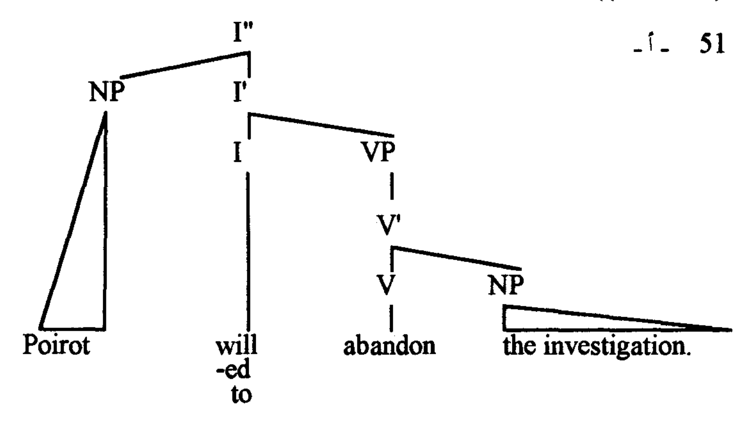
- **Raposo,E.(1987) "*Case theory and INFL to COMP: The inflected infinitive in European protuguese*"**
- **Stowell, J. (1982) "*The tense of Infinitives*"**

الأول برهن على ان اللغة البرتغالية تنتمي فيها الجمل الناقصة الى الصنف الذي تشرف فيه الصرفة على [+ تط – ز].

والثاني استدل على ان بعض البنيات الناقصة في الانجليزية يتحدد فيها محتوى المقولة الصرفية باعتبار السمة[– تط+ز].

في الخطاطة س - خط (42) بمستوياتها الثلاثة: الصفري والوسيط والأقصى؟. العناصر التي تشرف عليها المقولة الصرفية هي: الأفعال المساعدة (بضربيها الجهية والموجهة)، ودليل المصدرية to وكل ما يتصرف باعتباره الفعل جملة وتفصيلا (الزمن، الشخص، العدد، النوع): العلامات الدالة على الزمن تتأخر عن الفعل اما المساعدات الجهية والموجهة ودليل المصدرية to (= دليل النقصان وعدم التصرف) فهي تتقدم عليه. ثم إن الفعل لما كان رأسا للمركب الفعلي فإنه من المناسب البرهنة على ان "الصرفة" تتخذ المركب الفعلي فضلة لها لتكوين الإسقاط الصرفي الوسيط (اي صَر =I'). ولعل (51 - أ) الصورة التمثيلية التي توضح المراد واما (51 - ب) فهي صورة للقواعد المركبية التي منها تشتق الشجرة انتظامها البنيوي. وهذه القواعد مرنة من الناحية التمثيلية بما يكفي لاستيعاب كل الامكانات الرتبية. (الانجليزية تتوسط فيها الصرفة بين الفاعل والفعل S.I.V.O على حين تتأخر عن الكل في الهولندية والالمانية :(S.O.V.I))

51 - أ -



51 - ب - I" → spec; I

I' → I ; VP

فاعل الجملة في التعريف التوليدي هو المركب الاسمي الواقع تحت الإشراف المباشر للمركب الصرفي أي م س الذي يشغل موقع المخصص من هذا المركب.

وسنشير إلى هذا الموقع من الآن فصاعدا بواسطة الصيغة الرمزية:[مخ ، م صر]أو[م س، م صر].

نفهم من هذا التحليل ان الوظيفة النحوية الفاعل، ليست مفهوما "اوليا" في نظرية العاملية والربط وذلك لأنها مشتقة من اعتبارات شجرية بنيوية، انطلاقا من مفاهيم أخرى في النظرية أكثر بساطة.

هناك تمييز أساسي يجب أن يقام بين الإسقاطات المركبية للمقولات المعجمية وبين الإسقاط الصرفي. فالاسم والفعل وغيرهما من الرؤوس المعجمية التي درسنا تنتمي الى ما يمكن تسميته بالاصناف او الأنواع المقولية المفتوحة، والنوع المفتوح لا يعني فقط انه يستغرق قائمة طويلة من العناصر بل أيضا يعني انه يحتمل عناصر جديدة يمكن أن تنضاف الى القائمة (الحروف تمثل في الحقيقة قائمة مغلقة الا انها

يمكن ان إدراجها ضمن الأنواع المعجمية المفتوحة من حيث أن عددها يتزايد في بعض اللغات كالانجليزية مثلا وذلك باعتبار التركيب والتأليف في نحو in spite of, because of....) واما النوع المغلق فلا يحتمل هذا الضرب من الزيادات ومنه «المقولة الصُّرفية» التي تستغرق جملة محدودة ومحصورة من العناصر التي يتصرف باعتبارها الفعل (=الزمن الجهة، الشخص لخ....) ولما لم تكن الصرفة مشرفة في المعجم على قائمة مفتوحة من العناصر فإن الذي يناسبها في هذا الخصوص هو أن توصف بكونها رأسا غير معجمي[125].

« ج̄ » إســـقاط للرأس المصـــدري

أ ـ الاداة المصدرية رأس للمركب المصدري (=م مص)

إن الخطاطة الإسقاطية يمكن توسيعها لتشمل ج̄ أيضا وذلك انطلاقا من ملاحظة ان نوع الجملة يتحدد باعتبار طبيعة الحرف المصدري فيها:

52 ـ أ – I will ask [whether [poirot will abandon........]]

52 ـ ب – I will say [that [poirot will abandon........]]

الجملة الفرعية استفهامية في (52 ـ أ) خبرية في (52 ـ ب) والفرق بينهما يستدل عليه بالأداة المصدرية. فـ "whether" دليل الاستفهام و that دليل الخبرية . وهذا معناه ان **الأداة المصدرية تحدد نوع الجملة.** ولما كانت هذه الاداة مفردة معجمية دل ذلك على أن الذي يناسبها في ظل النظام الإسقاطي لبنية المركبات هو أن تكون رأسا للمقولة الجملية ج̄(=S̄). المصدريات ليست قائمة مفتوحة فهي في الانجليزية مثلا لاتتجاوز الاربع هي[126] for, whether, if, that. وهذا معناه ان الإسقاط المصدري إسقاط لرأس غير معجمي شأنه في ذلك شأن الإسقاط الصرفي. وأما فضلة الرأس المصدري فلا يناسبها ان تكون الا مركبا صرفيا (م صر) ألم تر ان **نوع المركب الصرفي يتحدد باعتبار طبيعة الرأس المصدري** اذ من الرؤوس المصدرية ما يستوجب ـ على جهة انتقاء الفضلة ـ الجملة التامة المتصرفة وذلك كالأداتين that و if ومن تلك الرؤوس ماينتقي فضلةً له الجملةَ الناقصة نحو for ومنها ما لا يختص بهذه ولا تلك فيدخل على الجملة المتصرفة وغير المتصرفة على حد سواء.

53 ـ أ I think [that [poirot abandon the investigation]]

* To abandon.

---

125 - Non lexical-head

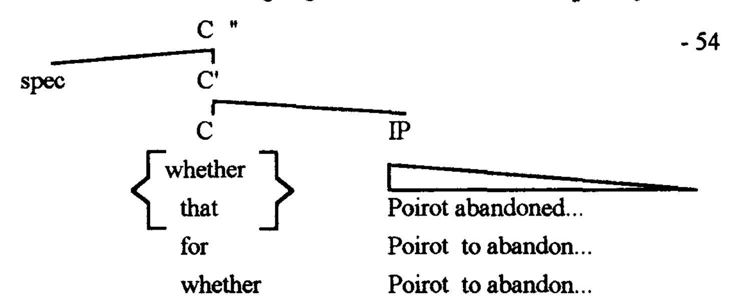
126 ـ هذه الأدوات يرادفها في العربية الادوات التي يؤول مابعدها بمصدر ووجه الترادف انها وسيلة الجملة للحلول في المحلات.

ب - I expect [for [poirot to abandon the investigation]]
* abandoned

ج - Jane wonders[whether[poirot abandoned the investigation]].
[to abandon the investigation]]

الجملة الفرعية في هذه الامثلة منظمة بنيويا وفق البنية الآتية:

54 -



بقي الآن ان نحدد طبيعة العناصر التي يمكن أن تحتل موقع المخصص من «المركب المصدري» (م مص=CP). نتناول هذا الأمر في الفقرة الموالية:

ب - نقل الرأس الى الرأس (*Head to heave movement*)

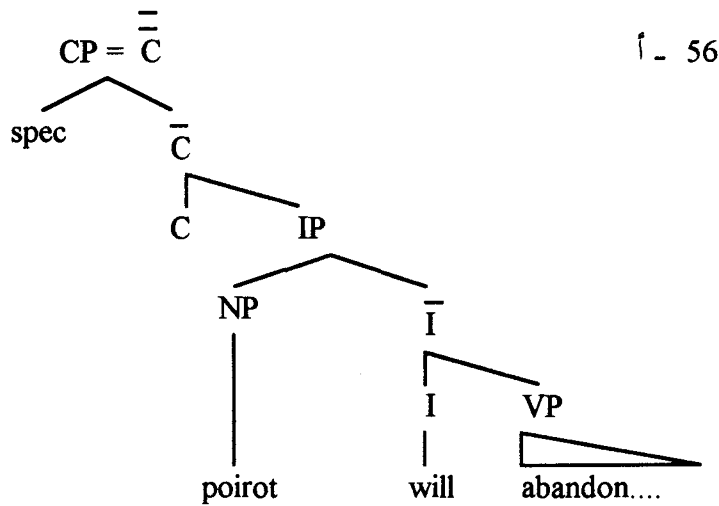
55 - أ – poirot will abandon the investigation after lunch

ب - – will poirot abandon the investigation after lunch?

ج - – when will poirot abandon the investigation?

(55 - أ) جملة خبرية تناسبها البنية الآتية:

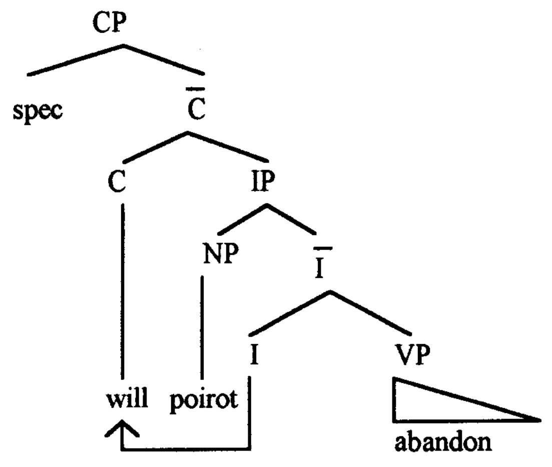
56 - أ



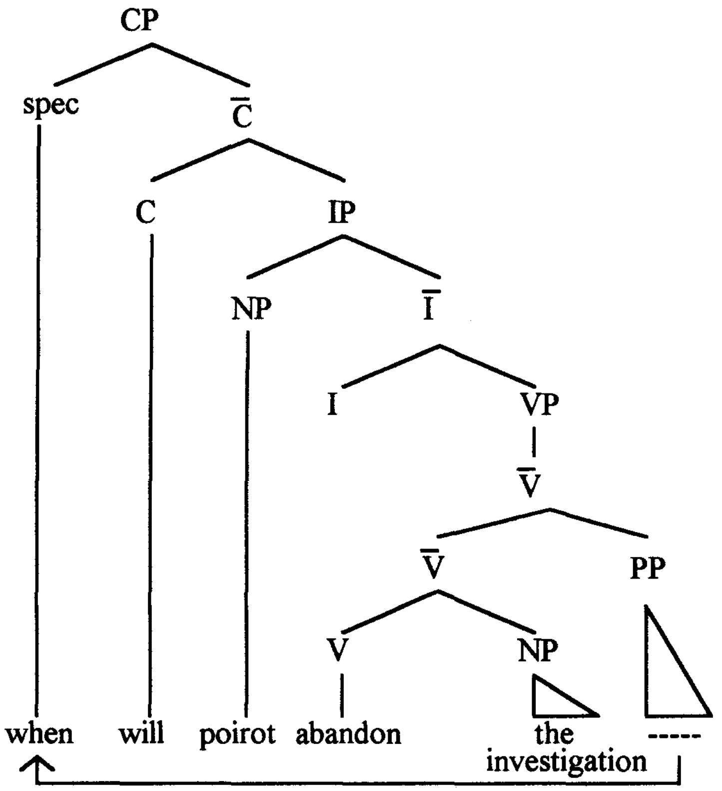
في الجملة الاستفهامية (55 - ب) الرأس الصرفي will ينتقل الى موقع الرأس المصدري (C–) وذلك وفق المبدإ الذي ينص على أن الرأس لا يجوز نقله الا الى موقع رأس[127]. الشكل التالي يوضح الكيفية التي يتم بها هذا النقل:

---

127 - Head - to - head movement -



واما في (55 ـ ج) فبالاضافة الى هـذا النقـل وقـع نقـل للمكـون الاسـتفهامي when – (المتعلـق بالملحق الدال على الظرف الزمني afler lunch) من وقع داخل الجملة هو موقع الملحق الى الموقع الـذي قبل الرأس المصدري وهو "مخصص المركب المصدري" الشكل التالي يوضح المقصود:



بقي الآن ان نسأل السـؤال الآتـي : هـل مـن أدلـة تجريبيـة اضافيـة تـدل علـى ان "المسـاعد" في الاستفهام تنقلب رتبته، اي يستبدل بموقع الرأس الصرفي موقع الرأس المصدري في الجملة الفرعية؟

من الادلة التي تدعم هذا التحليل انه يتوقـع اللحـن في الجمـل الـتي يقـع فيهـا التنـازع بـين الأداة المصدرية والفعل المساعد على احتلال موقع المصدري نحو:

53 - أ. ...poirot abandon { will whether / whether will } I wonder* -

ب - .....when that will poirot* -

السؤال الاخير الذي نود الاجابة عليه قبل ان نغادر هذه الفقرة إلى التي تليها هو : هل هناك من العلل ما يستوجب ان ينتقل المكون الاستفهامي الى مخصص المركب المصدري [مخ. م مص]؟.

في الجمل الرئيسية، اسماء الاستفهام تسبق دائما المساعد المنقلب رتبيا لكن في الجمل الفرعية الألفاظ الاستفهامية لا تتوارد مع الأدوات المصدرية whether , that.

إن الوقائع اللغوية في لغات اخرى غير الانجليزية وكذا في الانجليزية القديمة تقدم ادلة لابأس بها في هذا الخصوص : ففي بعض اللهجات الفرنسية والايطالية كفرنسية أقليم "الكيبك" الكندي، في نحو (54 - أ) والايطالية في لهجة "الروماكَنولو" في نحو (54 - ب)[128]، القلب الرتبي للفاعل والمساعد ليس ضروريا في الاستفهام المباشر . ومعنى ذلك ان موقع المصدري يمكن ان يبقى فارغا وان الاداة المصدرية que يمكنها لأجل ذلك ان تشغل هذا الموقع:

54 - أ ? Qoi que tu as fait -

ب - chi che t'es vest -

(=رأيت الذي من)

في (54 - أ) اللفظ الاستفهامي (quoi) يحتل موقع المخصص من المركب المصدري و (que) يحتل موقع الرأس من هذا المركب ورتبة الفعل المساعد (as) بالنسبة للفاعل (tu) بقيت محفوظة لم يعتورها القلب. وكذا chi في (54 - ب) احتلت موقع [مخ. (م مص)] والاداة che واقعة تحت إشراف الرأس المصدري والمساعد «é» يحتل موقعه الأصلي داخل المركب الصرفي: إنَّ الاداة المصدرية que في اللهجتين المذكورتين يمكنها ان ترد مصاحبة للعنصر الاستفهامي quoi في حين انها لا تصحب المساعد الذي اعتوره القلب الرتبي. (أي المتقدم). وهذا سلوك واقع متوقع إذا ما افترضنا ان المساعد المنقلب والاداة المصدرية تشرف عليهما المقولة «رأس المركب المصدري» (مص=C) وان موقع الرأس لايمكن ان يشغله إلا رأس وحيد على الارجح[129].

---

128 - انظر التفاصيل في: - Koopman, H. (1983) "*Control from COMPand Comparative Syntax*"

129 - في بعض اللغات: الرأس الفعلي يمكن ان يحتوي رأسا آخر هو س لخلق وحدة معجمية مركبة تشرف عليها ف وتتكون من (ف) و (س) الا ان هذا لا يجوز بالنسبة للرأس المصدري والرأس الفعلي . راجع فيما يتعلق بنظرية انصهار أو اندماج الرؤوس:

- Baker, M.(1988) *Incorporation. A theory of Grammatical function changing*

ج ـ بنية المركب المصدري (م مص = CP)

خلاصة ماتقدم اذن ان بنية ج̿ يمكن اجراؤها في التحليل وفـق مـا تسـتلزمه الخطاطـة الإسـقاطية (42) من مقتضيات بنيوية. وذلك على الشاكلة التالية:

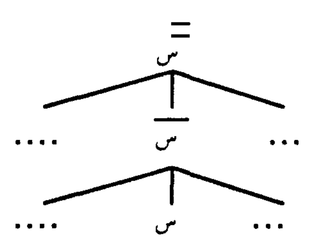
مص̿ ← مخ ؛ مص̄

مص̄ ← مص؛ م صر

مص يشرف على الاداة المصدرية المعجمية أو على المسـاعد في أمثلـة القلـب الرتبـي، وهـو (اي مص) يأتلف مع المركب الصرفي ـ الذي يتنزل منه منزلة الفضلة ـ لتكوين الإسـقاط المصـدري الوسـيط (مص̄) وهذا الإسقاط الوسيط ينتظم مع المخصص لتكويـن الإسـقاط المصـدري الأقصـى (=المركـب المصـد ري =م مـص= مص̿ =CP= C̄). وموقـع هـذا المخصـص لا يمكـن ان تحتلــه الا المكونـات الاستفهامية المنقولة.

د ـ نظرية س̄ والمقولات غير المعجمية.

لقد عممنا اذن فيما تقدم الشكل الإسقاطي (42) ليتجاوز المكونات المركبية ويشـمل المكونـات الجملية بنوعيها ج و ج̄ (أي المركب الصرفي والمركب المصدري). هـذا الشـكل الإسـقاطي سيسـمح بوصف بنية الجمل الرئيسية والجمل الفرعية على حد سواء وكذا مختلف أنمـاط الاسـتفهام. وهـذا مبـني على فكرة ان كل البنيات التركيـبية مبنيـة علـى أسـاس نظـام وحيـد هـو النظـام البنيـوي ذي الكثافـة الرئاسية الهرمية. وهذا إن دل على شيء فهـو اننـا لـن نحتـاج مـن الآن فصـاعدا الى أي قـاعدة مركبيـة خاصة لمعالجة هذه البنية المركبية او تلك وان الطفل في الاكتساب اللغوي لن يحتاج إلا الى شكل بنيوي وحيد هو:



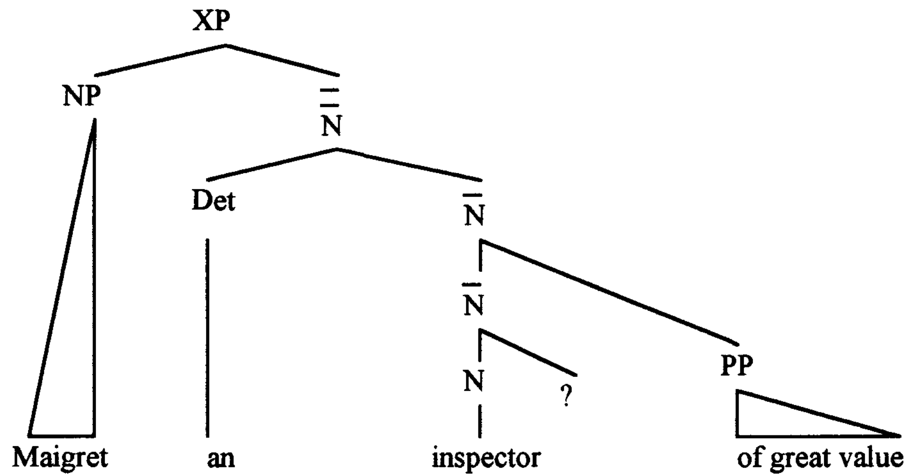
وذلك في بناء المركبات ذات الرؤوس المعجمية والمركبات ذات الرؤوس غير المعجمية على حد سواء.

هـ ـ الجمل الصغرى

بالاضافة الى الجملة التامة (=المتصرفة) والى الجملة الناقصة يلاحظ ان هناك نوعا جمليـا ثالثـا هـو الجملة الصغرى نحو الجملة المقوسة في (55):

I consider [Maigret an inspector of great value] (55)

والتي يناسبها التمثيل البنيوي الآتي:



المقولة XP في هذه الصورة التمثيلية من اي باب مركبي هي؟.اشراف هذه المقولة على الإسقاط الاسمي الأقصى N̿ معناه ان الأمر يتعلق بإسقاط اسمي آخر كما برهن على ذلك "سطوول"[(130)]

وهـذا لا معنى لـه الا امـر واحـد وهـو ان م س Maigret ملحـق (adjoined) بالإسـقاط الأقصى N̿» »[(131)].

لنا عودة مفصلة الى البنيات الإلحاقية في المباحث القادمة[(132)].

3 ـ 3 ـ التعليق على التحليل التوليدي:

(I) المسألة الأولى: مراجعةُ الأصول التقطيعية ومبدأُ الربط الرئاسي للمجالات

تقـديـم:

المقولة الجملية في (45 ـ ب) (=S) تشرف على ثلاثة عناصر هي م س والفعل المساعد و م ف، وفي البحث عن العنصر الذي يجوز اعتباره رأسا لهذه المقولة الجملية وقع الاختيار على الفعل المساعد دون. م س أو م ف، وذلك بناء على ان المقولة المعجمية الوحيدة هي المفردة will أما المكونان الآخران فعنصران مركبيان.

---

130 - Stowell, T. (1983) "*Subjects across categories*"

131 ـ هنا ينتهي الاستعراض المحايد لتفاصيل التحليل التوليدي في هذا الباب. هذه التفاصيل جمعناها بتصرف واسع من الأسانيد الآتية:

- Riemsdijk, H. an and E williams 1986
- Haegeman (1991)
- Lasnik, H. and J. uriagereka (1988)

(بما أن هذه الاحالة ستتكرر بذاتها بعد كل استعراض محايد على هذا النحو فإننا سنكتفي من الآن فصاعدا بالإشارة إليها بالعبارة الرمزية:[R-W-H-L-U] فلينتبه إلى ذلك)

132 ـ راجع الفصل الثاني والثالث والرابع في الباب الثاني من القسم الثالث (=عاملية المقولات المستترة).

اختيار المقولة الفعلية المساعدة will رأسا للمجال الجملي S في (45 ـ ب) اذن مبني على وجود المقتضى، وهو الكينونة مقولة مفردية معجمية وانتفاء المانع، وهو المركبية فالمركبية تتعارض مع التوظيف الرأسي وهذا التعارض يطرد وينعكس فلا المركب يناسبه ان يكون رأسا ولا الرأس يناسبه ان يكون مركبا.

ان المقولة المركبية والمقولة المعجمية تفصل بينهما تخوم حادة فيما يتعلق بالتوظيف النظري لكل منهما. فالأولى فضاء بنيوي تؤسسه علاقات بنيوية داخلية والثانية رأس متحكم يتقدم باعتباره أصلا للربط البنيوي الداخلي. وسنبين فيما يلي ان هذه التخوم تجعل النظرية النحوية التوليدية منفتحة على مكونات المعجم التصوري للنظرية النحوية العربية القديمة انفتاحا يصعب معه تحديد فروق واضحة ودقيقة بين النظريتين في هذا الخصوص. فالحدود التي قامت داخل النظرية النحوية العربية بين كلمات المعجم المفردة وبين القول الطويل[133] هي الحدود نفسها التي قامت داخل النظرية النحوية التوليدية بين المقولة المعجمية والمقولة المركبية: فالاولى عبارة عن احصاء لكلمات المعجم المفردة وتصنيف لها باعتبار القيم المقولية المفردية الى اسماء وأفعال الخ... وأما الثانية فهي قول طويل يناسبه أن يقال في تعريفه أنه مجموعة مفردية لأنه عبارة عن فضاء عمل بعضه في بعض في اطار نظام للترابط البنيوي هو النظام الإسقاطي.

خلاصة الأمر اذن ان الفصل بين المقولة المعجمية في النحو التوليدي وبين المقولة المركبية هو في جوهره فصل بين الرابطة العاملية التي تمنح الشكل للمجال وبين المجال الذي هو عبارة عن شكل عاملي قد عمل بعضه في بعض وترابطت اسبابه بنيويا وفق مبادئ النظام الإسقاطي المنفتح على مكونات الكثافة الهرمية الرئاسية.

لماذا اختيرت الصرفة بشقيها الزمني والتطابقي رأسا للمركب الصرفي دون غيره من العناصر اي المركب الاسمي الفاعل ($\bar{N}$) والمركب الفعلي ($\bar{V}$)؟ هذا هو السؤال الذي انطلقنا منه...

هذا الاختيار يرتبط بـ«استراتيجيتين» اساسيتين سنفرد كلا منهما بتعليق مفصل:

ـ الاولى تقطيعية تستوجب الفصل بين م **ف** والعناصر الصرفية.

133ـ القول الطويل لا يخلو من ان يكون إما مجموعة من المجموعات واما مجموعة مفردية (اي مجموعة من المقولات «=س، ف، ح» التي استعملت في احصاء المفردات في المعجم، وفي تحجيمها في الصرف) والتي تم تعريفها ـ في إطار تحديد النظام الذي يبين تتابع المقولات ـ باعتبارها المتوالية التي عمل بعضها في بعض اي المجموعة المرتبطة برابطة عاملية.

- والثانية تزج بالتحليل النحوي التوليدي في خضم مشكلة العلاقة بين الحجم المفردي والحجم المجاوز للمفرد والعلاقة بين الأشكال العاملية . ومعلوم ان نحاة العاملية العربية كانت لهم في خصوص هذه المشاكل جولات نظرية وصولات استدلالية يعرفها من خبر اعمالهم في هذا الشأن.

الأصول التقطيعية وفصل «م ف» عن الصرفة.

أ - المكونات الجملية ومبدأ محاصرة التنوع.

يستوجب المطلب المتعلق بتفسير سهولة الاكتساب اللغوي القول بأن الطفل لا يحتاج الى نظامين بنيويين اثنين أحدهما يصلح لتنظيم المركبات والآخر لتنظيم الجمل بل يجب ان تكون حاجته، الى نظام بنيوي وحيد يصلح لتنظيم المكونات المركبية والجملية على حد سواء. وليس من سبيل الى ذلك الا البرهنة على ان "الجملة" يمكن تخريجها على المركبية، اي اعتبارها امتدادا للمركب لانوعا بنيويا مستقلا.

الإشكال اذن له علاقة بمسألة الأنواع اللغوية وطبيعة الحدود القائمة بينها ويمكن صياغته كما يلي:

هل الجمل أنواع لغوية مستقلة بعضها عن بعض وهل هي في جملتها مستقلة عن الكائنات المركبية التي رأينا آنفا أنها صور تلفيظية مختلفة لميزان بنيوي واحد؟.

فقد مر بنا أن المركبات مهما اختلفت طبائع رؤوسها من الناحية المقولية فإنها ترجع الى نظام بنيوي وحيد. اي ان اختلاف الرؤوس المركبية في الطبائع والغرائز المقولية ليس عنوانا على ان كل مركب يمثل نوعا لغويا مستقلا بذاته بل المركبات كلها صور مختلفة لنظام واحد هو $\bar{\text{س}}$.

ان الاجابة المتوقعة على السؤال المطروح آنفا في اطار نظرية نحوية تقوم على مبدإ محاصرة التنوع والتعدد بجميع أشكالهما، المحاصرة التي هي السبيل الاوحد عندهم لتفسير سرعة الاكتساب اللغوي عند الطفل هي أن: الأنواع الجملية مهما تباينت في بنيتها يجب ان ترجع إلى نظام بنيوي وحيد وهي أي «الأنواع الجملية» في جملتها يجب ان تحطم الحدود "النوعية" التي تفصلها عن الأنواع المركبية. وذلك بأن يكون نظامها البنيوي الوحيد مطابقا للنظام البنيوي الذي رأينا انه أساس الهندسة الموحدة التي تتهيكل المركبات باعتبار نقطها وخطوطها وقسماتها.

في هذا السياق، بالضبط، ظهرت فكرة اعتبار الجمل أنواعا مركبية. ولئن كانت المركبات لا يختلف بعضها عن البعض الا باعتبار الانتماء المقولي لرؤوسها فكذلك الشأن بالنسبة للجمل لا يناسبها في هذا الاطار التوحيدي إلا أن تكون «أنواعا مركبية» لا تختلف فيما بينها ولا فيما بينها وبين المركبات الأربعة الا باعتبارالطبائع المقولية لرؤوسها.

المشروع التوحيدي المتعلق بهذا الباب، بابِ الجمل، يستوجب اذن خطوتين اثنتين:

الأولى: تقليص أنواع المركبات الجملية الى ادنى حد ممكــن وذلـك بتقليـص عـدد الـرؤوس الـتي تتخذها هذه المركبات الجملية تماما كما فُعِل بالمركبات المفردية الذي اختُزلت في أربعـة أنـواع بحسب الأبواب المقولية المعجمية المعروفة.

الثانيـة: ارجـاع الأنـواع المركبيـة الجمليـة الى النظـام البنيـوي الـذي تنتظـم باعتبـاره الأنــواع المركبية،ذات الرؤوس المعجمية.

في اطار الخطوة الاولى تم التمييز بين نوعين من الرؤوس غير المعجمية: الرؤوس الصرفية والرؤوس المصدرية. وفي اطار الخطوة الثانية تم الاستدلال على ان ج و جَ يحتملان الانتظام البنيوي وفق مبــادئ خطاطة س ـ خط (42).

التوحيد البنيوي للأنواع الجملية، بحمل بعضها على بعض في الانتظام الهندسي الداخلي والتوحيد البنيوي للأنواع الجملية بحملها على نظام واحد هو النظام الإسقاطي الرئاسي، كل ذلك يستوجب كما تقدم تحطيم الحدود التي تفصل الأنواع الجملية عن الأنواع المفردية وذلك بالاستدلال علـى أن الأنـواع الجملية ليست الا توسيعا وتطويرا وتعقيدا بنيويا لأحد المركبات، وهذا ان ثبــت كـان مسـوغا معقـولا للقول **إن الجملـة والمركـب صورتـان تلفيظيتـان لميزان بنيـوي واحـد ، وان النظـام الإسـقاطي ذي الكثافة الرئاسية الهرمية ميزان بنيوي وحيد ومتجانس يتحقق في التلفيظ في صورتين هما المركب او الجملة.** وهذا ما سنستدل عليه بتفصيل في الفقرة الموالية التي نبـين فيهـا ان المركـب الصـرفي يناسـبه في احد التأويلات الممكنة ان يعتبر تطويرا بنيويا للمركب الفعلي والمركب المصدري يناسبه ان يعتبر تطويرا بنيويا للمركب الصرفي.

ولابد من الاشارة هنا الى ان ما سنبينه من ان ج و جَ ليستا الا توسُّعا بنيويا للمركب الفعلي يندرج في اطار الدفع بالمقدمات التوليدية الى نهايات لم يتم التصريح بها وهذا معناه ان الملاحظات التي ذكرناها في هذا السياق عبارة عن قراءة في الخطوط الخلفية للنظرية لأنها ليست الا تتميما للملاحظات التوليدية التي لم تتجاوز في هذا الخصوص اللهجة الوصفية والتصنيفية المحايدة.

ب ـ «ج» و « جَ » توسيع بنيوي للمركب الفعلي.

التقطيع البنيوي الذي اتخذه المركب الفعلي في اطار نظرية س–خط يقوم فيه التمييز بين المسـتوى الإسقاطي الوسيط الذي يتكون من الرأس المقولي الفعلي وفضلته والمسـتوى الإسـقاطي الأقصـى الـذي يتكون من الإسقاط الوسيط والمخصص. العنصر المعني عندنا بهذا الاستطراد عـن المركـب الفعلـي هـو الرأس المقولي الفعلي الذي قامت فكرة توسيع نظرية س ـ خط على ملاحظة انـه ليـس وحـدة تقطيعيـة نهائية وانه يحتمل تقطيعا بنيويا آخر اكثر دقة ولطفا تتحـرر فيـه المقولـة عـن أعراضهـا، وهـذا التحريـر

أساسه الفصل بين المقولة الفعلية في تجوهرها المتصافي والمتعالي عن الاعراض التصرفية (= الزمن والشخص والعدد والنوع).

ان تحرير الجوهر المقولي [134] عن هذه الأعراض الذاتية (= المقومات) كان هو المدخل الى التفكير في موقع هذه الأعراض من التمثيلات البنيوية، ولقد نعلم ان مواقع المركب الفعلي في اطار مستويات الانتظام الإسقاطي المعروفة ليس فيها ما يمكن ان يكون مناسبا لهذه الأعراض. هذا الى جانب إشكال آخر يتعلق بكيفية انتظام هذه العناصر العرضية الأربعة هل هو انتظام افقي بنيوي أو هو انتظام عمودي ...الخ.

السؤال اذن له واجهتان:

- ما هو الموقع الذي يناسب تلك العناصر ؟

- وكيف تنتظم وهي متعددة وليست مفردة كغيرها من العناصر وهل كل عنصر من تلك العناصر يحتاج الى موقع خاص؟

عندما تبين للتوليدي ان الرأس المقولي يحتمل في مستوى أعلى للتقطيع ان يتحرر من «الاعراض التصرفية» (=الشخص، الزمن الخ...) صار السؤال متوجها نحو هذه الاعراض التصريفية التي تختلط في اللغات الطبيعية بالرؤوس المقولية الفعلية لكنها قد تستقل عنها في أمثلة الأفعال المساعدة استقلالا تاما او جزئيا والسؤال المتعلق بهذه الأعراض هو الآتي:

- ما موقع هذه الاعراض في التمثيلات التركيبية؟ وما وظيفتها من الناحية البنيوية؟

في سياق الاجابة عن هذه الاسئلة ظهرت في النحو التوليدي فكرة استحداث فضاء مركبي جديد يكون مرؤوسا بهذه العناصر وهذا مبني على ان هذه العناصر لا يناسبها في التوظيف البنيوي ان تكون إلا رأسا. لكن لماذا هذا التوظيف الرأسي للعناصر التصرفية دون غيره من اوجه التوظيف البنيوي؟ الجواب أن الأصل الذي تولدت عنه «رأس» مركبي والمتولد عن الرأس لايناسبه أن يكون في التمثيلات التركيبية إلا رأسا، وهذه قاعدة معروفة في العاملية العربية ولها في هذه العاملية تطبيقات مختلفة فالفعل أصل في العمل والمصدر محمول عليه في العمل لاجل ذلك فإنه وكذلك كل ما حمل عليه حمل شبه باعتبار الأصالة التولدية، لا يناسبه في السلوك البنيوي ان يكون الا وريثا لخصائص الأصل الوظيفية لأن الفروع يجب ان ترث خصائص أصولها. وإذا كانت العناصرالتصرفية متولدة مقوليا عن الفعل فإن ما يجب ان يلزم عن هذا الترتيب المقولي هو الشبه البنيوي. اي اذا كان الأصل (=الرأس

134 - لئن مر بنا ان عرض المقولة هو ما تتخذه في اطار الانتظام المركبي من فضلة او ملحق فإنه هنا ما يدخل في تكوينها الجوهري من عناصر جزئية ومقومات متمكنة في الدقة والطف.

المقولي الفعلي) يتخذ فضلة ومخصصا فإن الفرع المتولد عنه (=الصرفة) يجب ايضا ان يتخذ فضلة ومخصصا وان ينتظم بالنسبة اليهما من الناحية البنيوية على نفس الشاكلة التي ينتظم باعتبارها الرأس الفعلي الأصل بالنسبة الى فضلته ومخصص إسقاطه الأقصى.

لقد عولجت العلاقة بين المركب الفعلي والمركب الصرفي في النحو التوليدي على أساس التشابه البنيوي. وهذا يستوجب البحث في أوجه هذا التشابه. والذي نراه في هذا الخصوص وفي اطار الاستفادة من المقدمات السيبويهية فيما يتعلق بنظام الأصول والفروع ونسق العلاقات التناظرية، هو ان العناصر التصرفية لما كانت جزءا من الرأس المقولي الفعلي في «التوظيف العملي» فإنه إذ انفصلت في التمثيلات التركيبية لا يناسبها في التوظيف البنيوي الا ان ترث خصائص ماكانت هي جزءا منه مختلطة به اختلاط الاعراض بالجوهر. هذه هي المقدمة التي تثوي وراء فكرة حمل «الصرفة» في سلوكها البنيوي على مقتضى النظام الإسقاطي الرئاسي الذي للرأس المقولي الفعلي الأصل الذي تتقدم في التوظيف اللغوي مختلطة به وكأنها جزء منه لا يتجزأ. الصرفة اذن، تبين من الروائز اللغوية (= التقديم في نحو (48 - أ) والتأخير في نحو (48 - ب) أنها جزء مستقل عن الفعل ولو كانت جزءا مقوما لازما اذن للازمته في التقديم والتأخير، واذ لم تلازمه دل ذلك على انها ليست جزء ماهيته وانها بالتالي ماهية مستقلة والاستقلال في التماهي معناه الكينونة عنصرا في قائمة المقولات وهذه الكينونة معناها ان الصرفة لا يناسبها في التوظيف التمثيلي البنيوي الا الرأسية، والرأسية تستوجب الفضلة والمخصص. فالرأس كما هو معلوم «مركز جذب» في المركب وهذه المركزية هي التي تنعكس في شكل علاقات انتظام بنيوي باعتبار معاني الإشراف والإسقاط الخ... وبعبارة أخرى، الرأس يجب ان يكون نقطة نظام، ونقطة النظام تستوجب عناصر تطلب النظام فتنتظم بالنسبة الى هذا الرأس. فما هي هذه العناصر بالنسبة للرأس الصرفي؟.

العنصر المحيط بهذا الرأس من جهة الإسقاط الوسيط، هو الإسقاط الفعلي الأقصى ($\bar{\bar{ف}}$) الذي يتنزل منه منزلة الصلة، وأما الذي يحيط به من جهة الإسقاط الأقصى فهو **م س** الفاعل الذي يتنزل منه منزلة المخصص.[135]

135-الرأس الصرفي في القواعد التوليدية يعمل في الفاعل أي في مخصص المركب الصرفي ونشير هنا إلى أن المقدمات التوليدية في خصوص العلاقة بين الرؤوس وفضلاتها تستوجب القول ان موقع الرأس الصرفي من النظام الإسقاطي العام يمكنه من العمل في **م ف** لأن هذا المركب فضلة له والرؤوس تعمل في فضلاتها كما تبين من المناقشات المتعلقة بالمركبات الأربعة ذات الرؤوس المعجمية. وهذا ان حاز فإنه لَنْ يكُون قادحا في الرئاسية لأن الانصباب الافضائي لن يكون انصبابة واحدة ولكنه انصبابان ينتميان الى مستويين مختلفين.

هناك اعتباران اثنان استوجبا تجاوز المركب الصرفي الى المركب المصدري:

الأول أن الاستفهام يستوجب انتقال الرأس الصرفي خارج المركب الصرفي فوجب السؤال عن الموقع الذي يحل فيه الرأس الصرفي بعد الانتقال الذي يوجبه دخول معنى الاستفهام.

ب ـ الثاني ان الموقع الذي يفترض ان يحل فيه الرأس الصرفي يجب ان يكون رأسيا كذلك على الشاكلة المشروحة فيما تقدم في حالة تحرير المقولة الفعلية من ملابساتها التصريفية.(136)

الرأس كما تقدم لا يناسبه في التوظيف البنيوي الطارئ الخارج عن الأصل الا الرأسية وذلك ان دل على شيء فهو أن الموقع الذي يحل فيه الرأس الصرفي في أمثلة النقل الاستفهامي لايناسبه ان يكون الارأسا. والرأسية تستوجب مخصصا وفضلة والمجال المركبي الحر الوحيد اي الذي يصلح ان يكون فضلة وليس محكوما بأصل ارتباطي آخر هو المركب الصرفي الذي يتنزل من الموقع الرأسي الجديد منزلة الأصل التوليدي. هذا التحليل يؤيده مبدأ طرد الأبواب على وتيرة واحدة فقد مر بنا ان الصرفة مجالها الأصلي هو المركب الفعلي ثم خرجت منه في اطار ما سميناه بتحرر الرأس المقولي الفعلي مما يشوب تجوهره وتصافيه، فتنزل المركب الفعلي الأصل الذي خرجت منه الصرفة من الرأس الصرفي منزلة الفضلة من الرأس المتحكم فيها مكونيا، وكذلك الشأن بالنسبة للمركب الصرفي الذي يستوي في مستوى معين **أصلا لتولد المصدري** يصير فضلة لهذا المصدري في مستوى آخر بعد أن تستوي لهذا المصدري رأسيته ضمن فضاء إسقاطي أعلى من الفضاء الصرفي(137)

في ظل هذا التأويل من المناسب ان يقال إن **المركب المصدري توسيع وتعقيد بنيوي للمركب الصرفي تماما كما كان المركب الصرفي توسيعاً تعقيدا بنيويا للمركب الفعلي**. وهذا معناه ان العنصر مناط هذا الامتداد التوسيعي يجب ان يكون واحدا وهو الصرفة التي كانت جزءا من المركب الفعلي فتحررت من الرأس المقولي الفعلي وصارت رأسا لفضاء إسقاطي أعلى هو المركب الصرفي ثم تحولت رأسا للمركب المصدري في النقل الاستفهامي. وحتى في الحالات التي لاتخرج فيها من المركب الصرفي لتكون رأسا مصدريا فإن الذي يشغل مكان الرأس المصدري هو الأدوات المصدرية التي لها ارتباط وثيق بالصرفة كما سنرى في الفقرة التالية:

136– هناك اعتبار ثالث يستوجب تجاوز المركب الصرفي الى المركب المصدري وهو أن هذا التجاوز التوسيعي يمنحُ موقعا اضافيا احتياطيا يصلح لاستقبال المكونات الاستفهامية المنقولة. سنعود الى تفاصيل هذه المسألة لاحقا.

137–الجامع بين الحالتين أن مايكون أصلا للتولد في مستوى معين يصير فضلة للعنصر المتولد لأن هذا الاخير لا يناسبه من المواقع الا الرأسية وهذه تستوجب الفضلة قبل كل شيء وذلك لتكوين الإسقاط الأدنى ثم المخصص لتكوين الإسقاط الأقصى.

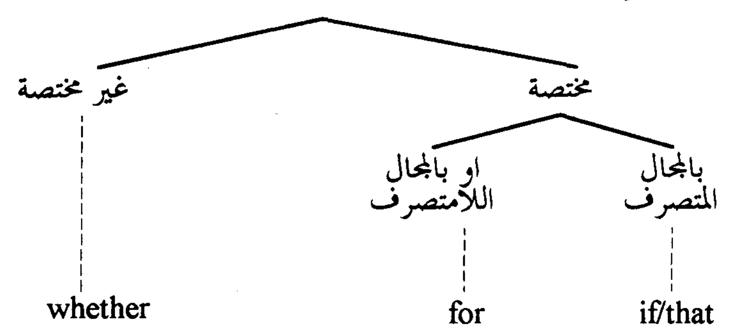
ج ـ الزمن والمعاني الانشائية (= الاستفهام وبابه)

الرأس المصدري لا يكون دائما الرأس الصرفي المنتقل من المركب الصـرفي الى المركـب المصـدري بل يمكن ان يكون حرفا من الحروف المصدريـة ففـي التحليـل التوليـدي السـابق[138] ذُكِـرَ ان الأدوات المصدرية في الانجليزية اربعة هي that و of و for و whether وهـذه الـرؤوس المصدريـة وان لم تكـن في الأصل رؤوسا صرفية أخرجت من المجـال الصـرفي الى المصـدري فـإن اختيارهـا يتحـدد باعتبـار الـرأس الصرفي. وهذا المعنى لازم عن قولهم ان if و that تنتقيان فضلة لهما «الجملـة المتصرفـة» وfor لا تكـون فضلتها الا جملة غير متصرفة اما whether فتدخل على المتصرفة وغير المتصرفة.

هذه الملاحظة في التحليل التوليدي يعنينا منها في المقام الأول أمران :

اولهما أنها قائمة بالضرورة على فكرة أن المركب المصدري تطوير للمجال الصرفي وتشـكيل لـه وفق ما تقتضيه المعاني الانشائية من تعقيد بنيوي .

الثاني : قيامها على مبدإ التوزيع الاختصاصي المشهور في العاملية العربيـة ، فـالادوات المصدريـة تنقسم بموجب هذا المبدإ قسمين:



غاية الأمر ان استواء «التصرف الزمني وعدمه» مناطا للاختصاص المصدري دليل عندنا على ان:

أ- الادوات المصدريـة يناسـبها كثـيرا أن تكـون عوامـل إنشـائية وزمنيـة تؤثـر الحركـة الزمنيـة والانشائية في وقت واحد وهذا معناه ان التحليل يجب ان يقوم على التمييز بين التغير الانشـائي والتغـير الزمني والتغير المعمولي اللفظي.

ب ـ وأن الارتباط بين «الزمن» و«المعاني الانشائية» كان المقدمة الثاوية وراء التحليل التوليـدي في جعل المركب المصدري فضاء إسقاطيا يستهدف المجال الصرفي بالتعقيد البنيوي: فالقيم الزمنية تحكـم المجال الصرفي والقيم الانشائية تحكم المجال المصدري وتوقف هذه على تلك دليل على الامتـداد البنيـوي وعلى انه لا تخوم نوعية تفصل بينهما. وهذا بـالضبط مسـوغ كـاف لِـ استـهدافهما بمسـاطر التوحيـد البنيوي.

138 ـ اي الذي نقلناه إلى اللغة العربية من أسانيده التوليدية الأصلية.

سنبين في سياق التعليق على هذا الموقف التوليدي من مسألة الترابط بين الزمن والمعاني الانشائية (=الاستفهام وبابه). ومسألة العلاقة بين المجالات المتتابعة وتوزيع الادوار المحالية.

أن بين العاملية العربية والعاملية التوليدية في هذا الخصوص نقط تقارب وترادف واضحة وصريحة. ونقسم كلامنا في هذا الشأن قسمين اثنين باعتبار المسألتين المذكورتين لكن قبل الدخول في التفاصيل نشير باختصار شديد الى أنه اذا كان المركب المصدري في النحو التوليدي هو عبارة عن تشكيل للمجال الصرفي باعتبار الرؤوس الانشائية (=الاستفهام وبابه) فإن المجال العاملي الفعلي في السيبويهية هو المرادف البنيوي للمجال الصرفي. واستهدافه بالتشكيل الإنشائي المعبر عنه في النحو السيبويهي بالوقوع صلة للأدوات الصدور(اذ ليس قبل الفعل كما هو معلوم عند السيبويهيين الا الصدور وليس قبل الصدر الا الابتداء) هو المرادف البنيوي في النحو التوليدي لوقوع المركب الصرفي فضلة للرأس المصدري.

المسألة الاولـــــى: الزمن والانشاء في النحو العربي.

سنبين من خلال جملة من النصوص السيبويهية والزمخشرية وغيرها كيف ترابطت المسألة الزمنية والمسألة الانشائية في النظرية النحوية العربية القديمة، ولا يعنينا بعد ذلك ان يكون الترادف في الجزئيات التفصيلية بقدرما يعنينا تقديم «الدليل العام» على أن العقلين النحويين العربي والتوليدي قد استفزتهما نفس العلاقات ونفس المشاكل.

♦ يقول سيبويه «اذا قلت :(هل تضرب زيدا؟) فلا يكون ان تدعي ان الضرب **واقع** وقد تقول (أتضرب زيدا) وان تدعي ان الضرب واقع»[139].

إذا اردنا ان نترجم هذا التحليل الى اللغة النحوية التوليدية قلنا ان اختصاص (هل) بغير الواقع والهمزة بالواقع من حيث كونه اختصاصا لعناصر انشائية بقيم زمنية جار على منهاج اختصاص و**that** و if بالمتصرف و for بغير المتصرف في التحليل التوليدي السابق.

♦ يؤكد التحليل السيبويهي السابق ماقاله ابن هشام في هذا الخصوص وكذلك القزويني: يقول الاول في سياق الحديث عن الفروق بين (هل) والهمزة «ومن بينها تخصيصها (أي هل) المضارع بالاستقبال نحو: هل تسافر؟ بخلاف الهمزة نحو: أتظنه قائما»[140]. ويقول الثاني «(هل) تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك»[141]

139 ـ الكتاب 167/3.

140 ـ مغني اللبيب 350/2.

141 ـ التلخيص ص 157.

♦ ومن الأحكام المندرجة في سياق العلاقة التي تقوم بين الزمن والمعاني الانشائية ذكرهم في تقابلات الجداول الزمنية ان:

(يفعـــــل): النفي منها (ما يفعـــــل) والاستفهام (أيفعل)

(أخذ يفعـــل): النفي منها (لما يفعـــل) والاستفهام (أ أخذ يفعل)

(يكاد يفعـــل): النفي منها (لايكاد يفعل) والاستفهام (أيكاد يفعل)

(سيفعـــــل): النفي منها (لن يفعـــل) والاستفهام (هل يفعل)

(سوف يفعل): النفي منها (لن يفعـــل) والاستفهام (أيظل يفعل)

♦ « اذا قلت (فعل) فإن نفيه (لم يفعل) واذا قلت (لقد فعل) فإن نفيه (مافعل) لأنه كأنه قال (وا لله لقد فعل) فقال (وا لله مافعل)»[142] هذا الحكم مبني على أن اختيار أداة النفي مرتبط بالفروق الزمنية الجهية بين (فعل) و (لقد فعل) فالنفي ب(لم) للأول والنفي ب (ما) للثاني.

♦ ومما جاء في "الكتاب" من هذا الباب قول سيبويه «واذا قال (قد فعل) فإن نفيه (لما يفعل)»[143] « واما (قد) فجواب لقوله (لما يفعل) فتقول (قد فعل) وزعم الخليل ان هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر»[144] « و(لما يفعل) و(قد فعل) انما هما لقوم ينتظرون شيئا فمن ثم اشبهت (قد) (لما) في أنها لا يفصل بينها وبين الفعل».[145]

♦ ومن امثلة ارتباط «الشرط» بالمسألة الزمنية كارتباط الاستفهام والنفي بها قول ابن السراج في (الأصول) « (إنْ) تقلب ماضيها الى الاستقبال إلا(كان) وحدها فإن (إنْ) لاتقلب ماضيها إلى معنى الإستقبال لأنها كأنها أصل في الأفعال الماضية فلم تقو (إنْ) على قلبها»[146]

وكذلك تنصيص النحاة على ان **نفي الشرط** في العربية يكون ب (لم) دون (ما) « وتنفرد (لم) بمصاحبة الشرط نحو ﴿وان لم تفعل فما بلغت رسالته﴾»[147].

♦ ومما جاء في شرح ابن يعيش على المفصل في ارتباط النفي بالزمن مايلي:

---

142 ـ الكتاب 3 / 117.

143 ـ الكتاب 3 / 117.

144 ـ الكتاب 3 / 115.

145 ـ الكتاب 3 / 114 ـ 115.

146 ـ الاصول :199/2.

147 ـ "حاشية الصبان 4:5.

« حروف النفي ستة (ما) و(لا) و (لم) و(لما) و(لن) و(إن) **فأما** (ما) **فإنها لنفي ما في الحال فاذا قيل** (هو يفعل) وتريد الحال فجوابه ونفيه (مايفعل) وكذلك **اذا قربه وقال** (لقد فعل) **فجوابه** ونفيه (مافعل) **لأن قوله** (لقد فعل) جواب القسم فاذا ابطلته **واقسمت قلت** (مافعل)...»[148]

- « و(لا) لنفي المستقبل في قولك (لايفعل) قال سيبويه وأما (ما) فتكون نفيا لقول القائل (هو يفعل) و لم يقع الفعل وقد نفي بها الماضي في قوله تعالى ﴿فلا صدق ولاصلى﴾...»[149]

- « اعلم ان (لن) معناها النفي وهي موضوع لنفي المستقبل وهي ابلغ في نفيه من (لا) لأن (لا) لا تنفي (يفعل) إذا أريد به المستقبل و(لن) تنفي فعلا مستقبلا قد دخل عليه السين وسوف وتقع جوابا لقول القائل (سيقوم زيد) و(سوف يقوم زيد) والسين وسوف تفيدان التنفيس في الزمان فلذلك يقع نفيه على التأبيد وطول المدة (...) نحو قوله تعالى ﴿ولن يتمنوه ابدا بما قدمت ايديهم....﴾»[150]

- « اعلم ان (ان المكسورة الخفية) قد تكون **نافية** وبجراها بجرى (ما) في **نفي الحال وتدخل على الجملتين** الفعلية والاسمية نحو قولك (إن زيد الا قائم)... وتقول في الفعل (ان قام زيد) قال الله تعالى ﴿ان يتبعون الى الظن﴾ وقال تعالى ﴿ان يقولون الا كذبا﴾»[151]

ومما جاء عند الزمخشري وابن يعيش في ارتباط الشرط بالزمن مايلي: « سيبويه رحمه الله انما ذكر (إن) و (إذما) وعد (اذ ما) في حيز الحروف ولم يذكر (لو) لأن (لو) معناها المضي، والشرط انما يكون بالمستقبل لأن معنى تعليق الشيء على شرط انما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود ولايكون هذا المعنى فيما مضى...»[152].

- « وحق الجزائية (اي إنْ) ان يليها المستقبل من الأفعال لأنك تشترط فيما يأتي ان يقع شيء لوقوع غيره فإن وليها فعل ماض أحالت معناه الى الاستقبال ...»[153]

والامثلة من هذا الباب كثيرة.

---

148 - ابن يعيش 107/8.

149 - الزمخشري 108/8.

150 - ابن يعيش 111/8.

151 - ابن يعيش 112/8-113

152 - ابن يعيش 155/8.

153 - ابن يعيش 155/8.

المسألـة الثانيـــــة: « سيبويه » ـ « الجرجاني » ـ « شومسكي » ومبدأ التوزيع الثلاثي للادوار المجالية.

الجملة عند شومسكي تتصرف في المستوى الصُّرفي (اي قبل دخول الادوات) باعتبار القيم الزمنية والقيم التطابقية (=أي الشخص العدد النوع)، وفي المستوى الذي يعلو المستوى الصُّرفي مباشرة تتصرف الجملة باعتبار الاستفهام وبابه من المعاني الإنشائية.

التمييز بين هذين المستويين لتصرف الجملة عرفته النظرية النحوية العربية القديمة في صيغتيها السيبويهية والجرجانية وغيرهما، وذلك في التمييز بين الجملة قبل دخول العامل الانشائي وبينها بعد دخوله اما الصيغة السيبويهية فقامت كما هو معلوم على الفصل بين جملة الابتداء وجملة الفعل وجعلت الصدر مستقلا عنهما معا فكل من المجال الابتدائي والمجال الفعلي يمكن تخريجه على كونه معادلا بنيويا للمركب الصُّرفي ووقوع اي منها تحت عامل انشائي (= الادوات الصور) يجعل المجال مرادفا للمجال المصدري في النحو التوليدي في اشرافه على المركب الصرفي وإحاطته به.

ان كلا من سيبويه والجرجاني وشومسكي ، اقام نموذجه على توزيع ثلاثي للادوار وللمواقع الأساسية داخل الأشكال العامة فشومسكي ميز بين المجال المصدري والمجال الصرفي والمجال الفعلي والجرجاني ميز ـ كما رأينا في سياق مضى ـ بين مجال التقييد ومجال الاسناد ومجال التخصيص، وسيبويه قبلهما ميز بين مجال الابتداء ومجال الفعل وبين وقوع كل منها صلة لعامل من العوامل الانشائية. واذا كنا قد ذكرنا قبلُ، جملة من اوجه التقارب ونقط التشابه بين السيبويهية والتوليدية خصوصا فيما نسميه بـ «الاستراتيجيات» التحليلية العامة التي نفسرها في إطار مفهوم «ثوابت العقل النحوي» فإن الغاية متوجهة في هذا السياق الى النظر في امكان خلق جسر للتواصل بين الجرجانية والتوليدية.

سنبين اولا بتفصيل الإطار التأويلي[154] الذي ندرج فيه الشكل العام الذي يقترحه الجرجاني ثم نتبعه بتعليق مفصل نبين فيه أوجه الشبه والترادف بل التطابق بين التراتيب الجرجانية والتراتيب التوليدية في هذا الخصوص.

هذا وستكون لنا عودة بعد هذا التعليق المفصل مباشرة الى النظر في جسر من الجسور العريضة التي تربط التوليدية بالسيبويهية في هذا الموضوع بذاته اي «علاقة الاشكال العاملية بعضها ببعض» لكن من زاوية إشكالية مخالفة للزاوية المعتمدة هنا في : الربط بين الجرجانية والتوليدية، سننظر هناك في إشكال طبيعة العلاقة التي يجب ان تقوم بين «الحجم المفردي» و«الحجم المجاوز للمفرد» خصوصا من حيث حظهما من «الحلول في المحلات وعدمه».

---

154 ـ هذا الاطار حددنا عناصره ومكوناته في رسالة "الابواب الدلالية المنطقية في النحو العربي، وعبارتها العاملية".

الجرجانيـــة والتوليديـــة

في بحث لنا سابق عن «العبارة العاملية للأبـواب الدلالية والمنطقية في النحـو العربـي» قدمنـا في الجزء الثاني منه جملة من التحليلات[155]تندرج في إطار نموذج مفصل للضبط العاملي من خصائصه أنه:

♦ قائم على مبدإ الفصل بين مستويات مختلفة للمعمولية وعلى مبدإ العلاقات المرحلية بين مستويات الإفضاء.

♦ وأن الأشكال العامة للجمل والمسافات في هذا النموذج يتم وضعها انطلاقا من مبدأي:

• تقليل عدد العوامل المستقلة بإرجاع بعضها الى بعض.

• وَالتخلص من لفظانية العوامل تخلصا تصير به هذه الأخيرة في أحد التأويلات الجائزة علامات على معمولاتها.

♦ وأن من مزايا الأشكال القائمة على هذين المبدأين انها تمكن من الجمع بين العوامل والمعمولات بجسور اوروابط علاقية بنائية تعوض العلامة الأثرية المعتمدة في العاملية في صورتها السيبويهية.

من الخواص التي اكتسب بها هذا النموذج ـ الذي وصفناه في البحث المذكور، بنموذج العاملية العامة ـ[156] موقعا موازيا للنحو السيبويهي كونه ينطلق من مفهوم «الصيغة المتصلة» باعتبارهـا مقولة موازية لمقولة «المجال» التي يتصور النحوُ السيبويهي الجملةَ باعتبارها. واذا كان سيبويه قد وضع شكلين هما[157] شكل الابتداء الذي يرجع الى عمل الابتداء وشكل الجملة الفاعلية الذي يرجع الى عامل الفعل واذا كانت اشاراته المترددة في كتابه عن الأمور التي تلي الابتداء مثل الاستفهام وغيره توسوس

---

155 ـ سنقتبس أدناه من هذا البحث تعليقا لنا مطولا حول جانب من هذه التحليلات. هذا الاقتباس سيمتد من الصفحة 317 إلى الصفحة 334 سنجعله بين الرمزين { ≠≠ ...... ≠≠ } هذا وسنعول في اقتباسنا هذا على حصافة القارئ وحدة حس المتابعة لديه في الانتباه إلى أن هذه الصفحات الثماني عشرة لم تكتب في الأصل لتكون جزءا من أطروحتنا الحالية إذ تتضمن إحالات على قضايا فرعية كثيرة تنتمي إلى فضاء اطروحي آخر هو فضاء البحث المذكور (="العبارة العاملية للأبواب الدلالية والنطقية في النحو العربي") وقدحاولت جهد الإمكان تخليص الصفحات المذكورة من كل الظلال التي تربطها ربطا وثيقا بالنص الأصلي الذي تنتسب إليه إلا أنني وجدت أن ذلك يفقد تلك الصفحات الكثير من رونقها وانسيابها الطبيعي إلى حد تختل معه في الكثير من الأحيان المقاصد التي في اطارها وظفنا هذا الاقتباس فلأجل ذلك اعرضنا عن فكرة التخليص المشار إليها واستعرضنا بدلا من ذلك التعليق المذكور بجملته وبدون أي تصرف فلينتبه القارئ إلى ذلك مشكورا.

156 ـ راجع تفاصيل هذه التسمية في الجزء الاول من الرسالة المذكورة.

157 ـ V°=2 *Gramaire et Coranité*.

بوضع نموذج « يربط بين اعتباراته المتعلقة بالابتداء وبين اعتباراته المتعلقة بما يلي الابتداء»[158] اي «يجعل عامل الابتداء ومجاله قبل الفعل ومجاله» و«طائفة من المواقع العاملية الموزعة بين المجالين كما تبين الخطاطة الآتية:

[(عامل الابتداء) (مواقع ابتدائية) صدر (عامل موقع الاسم) (مواقع معمولية)]. »

اذا كان هذا هو الشكل العام الذي تُشتق منه جميع الأشكال العاملية السيبويهية فإننا في نموذج «العاملية العامة» اقترحنا أشكالا ثلاثة استنبطناها من النظرية اللغوية الجرجانية التي تضمنتها رسالته في «دلائل الاعجاز» وهي: الشكل الاسنادي والشكل التخصيصي والشكل التقييدي.

(i) - {≠≠.. والنموذج يربط بين هذه الأشكال ربطا عموديا قائما على الفصل بين ثلاثة مستويات للافضاء بالقيم الضابطة:

- مستوى الإفضاء بالقيم الاسنادية.
- مستوى الإفضاء بالقيم التخصيصية.
- مستوى الإفضاء بالقيم التقييدية.

والربط ههنا واقع بين مجالات ليست متتابعة سطريا افقيا ولكنها متتابعة عموديا تتابعا تتعرض بموجبه المجالات للإفضاء العاملي بشكل مرحلي متعاقب.

... واذا كانت الخطاطة السيبويهية قائمة على تشتيت القوة العاملية من جهة انها قائمة على الوسائط والدرجات العاملية التي ترجع الى مبدإ عاملي وحيد، وان الفعل في تلك الخطاطة يكون معمولا بعد الصدور وفي الوقت نفسه فإنه نظريا قبل الصدر لانه معمول بوقوعه في موقع الاسم المتصل بعامل الابتداء. فإن الشكل العاملي الذي اقترحناه قائم على الفصل بين مستويات الإفضاء وهو فصل مكننا من ان نعتبر الجملة الاسمية والجملة الفعلية متغيرين لشكل واحد هو «الشكل الاسنادي» (او الصيغة الاسنادية) والاختلاف بينهما راجع الى اختلاف «جهة الاسناد» في كل منهما وهذا الاختلاف الجهي هو من جنس الاختلاف بين جملة الحال وجملة التمييز مثلا وهو اختلاف في «جهة التخصيص» المتحققة في كل منهما، ومن جنس هذا الاختلاف أيضا الاختلاف بين جملة الحصر وجملة الاستفهام الذي هو اختلاف في «جهة التقييد» وكذا الاختلاف بين «ضَرْب» و«شَهْم» الذي هو اختلاف في جهة الحالة الصيغية "فَعْل" فهي جهة الحدث في الاول وجهة الصفة المشبهة في الثاني.

---

158 - المرجع السابق.

... وعليه فالعلاقة بين الابتداء والفاعلية علاقة اختيارية بين جهتين للحركة الاسنادية تماما كما كانت العلاقة بين الحالية والتمييز اختيارية بين جهتين للحركة التخصيصية ، فالخبر يرتفع بكونه مسندا (وكذلك الفعل) والفاعل يرتفع بكونه مسندا اليه وكذلك المبتدأ.

... وكون الانتظام الاسنادي في الجملتين يتحقق صوتيا بالرفع دليل على كونهما متغيرين جهيين لانتظام واحد، واما الصدور فهي عوامل في المستوى التقييدي سواء تحقق عملها في اللفظ ام لم يتحقق، ويتعرض لعاملية الصدور الصيغة الاسنادية بعد استكمالها شروط الانتظام الاسنادي، سواء على جهة الابتداء ام على جهة الفاعلية لأن الشكل الافضائي التقييدي شكل لاحق للافضاء الاسنادي والتخصيصي.

من مزايا هذا التحليل انه لا يغفل عاملية الصدور ولا يجعل لها موقعا بين مجال الابتداء ومجال الفعل ولكن كلا من المجالين يصعد الى المستوى التقييدي ليتلقى الإفضاء بالاستفهام او النفي أو الاثبات أو التوكيد أو التجرد من كل ذلك في حال عدم اكتمال الصيغة الاسنادية، اي في حال عدم استكمال شروط الانتظام الاسنادي لان القاعدة ان التقييد لا يتناول الا الصيغة الاسنادية الكاملة، وههنا احتراز من مثل: زَيدٌ هل قام ابوه؟

حيث يتجاوز العامل التقييدي الاسم "زيد" لانه ليس صيغة اسنادية كاملة (التقييد يكون عن تمام الاسناد) ويتناول بالتقييد ما بعده لأنه اسناد كامل، وفي تحليل آخر يجوز ان يقال، ان "زيد" لما كان له ممثل في الصيغة الاسنادية التامة "قام ابوه" وهو الضمير لم يجز ان يتناوله العامل التقييدي وممثله في آن واحد[159]. هناك أمر آخر ندخل به على النحاة وهو انهم لما ذكروا ان الفعل المضارع يرتفع بوقوعه في موقع الاسم لم يشيروا الى السبب الذي جعلهم يقصرون ذلك على المضارع دون الماضي والحال وان انسجام التحليل يقضي بان يجعل الماضي، واقعا في موقع الاسم كما كان المضارع واقعا في موقعه وان يقدر في الماضي انه مرفوع محلا بوقوعه ذلك كما كان المضارع مرفوعا لفظا ومحلا بالوقوع ذاته.

وهذا يؤدي الى العديد من التناقضات منها مثلا انه اذا جاز للماضي ان يرتفع جاز له أن ينتصب أيضا كما انتصب المضارع، والحال ان الماضي لا يقع في مواقع المضارع المنصوب كما هو معلوم.

---

159 ـ هذا التحليل يرجع الى ضابط آخر صغناه في مكان آخر في الصيغة الآتية: «لا يعمل العامل في الشيء ظاهرا ومضمرا في مجال واحد». وهذا الضابط يفسر لماذا لا يجوز ان يعمل الفعل المتأخر في أمثلة الاشتغال في الاسم المتقدم ؟ فهو لا يعمل فيه لأنه عمل في ضميره ولا يعمل العامل في الضمير ومرجعه في مجال واحد. وهذا الضابط يمتاز بقوة تفسيرية تجعله صالحا لتفسير سلوك العوامل الدلالية (التقييدية على وجه التحديد) في نحو: زيد هل قام أبوه؟ حيث الاستفهام يتناول ما بعده ولا يتناول ما قبله لأن هذا الماقبل له ممثل ضميري في مجال الاستفهام.

الحل اذن هو الا يعد الوقوع موقع الاسم عاملا للرفع في المضارع لانه اذا كان كذلك في المضارع فحقه أن يكون كذلك في الماضي ولما كان ذلك في الماضي مستحيلا (لان الفعل الماضي لا يتعرض للنواصب كتعرض المضارع لها بل لعل بناءه النحوي ليس الا انعكاسا صوريا لبنائه الدلالي على الزمن الماضي وكذا الإعراب في المضارع يدخله لأن صيغة المضارع شائعة في الحال والمضي والاستقبال وتكون نصا في احدى تلك المعاني بالنصب او الرفع او الجزم أما الماضي فلا تقلب له في تلك الجهات والحالات الدلالية) قلت، لما كان الوقوع موقع الاسم في حالة الماضي مستحيلا فإن الحكمة تقضي بألا يعد الوقوع موقع الاسم عاملا للرفع في المضارع لأن هذا الوقوع صفة في الماضي ايضا وان يعد في مقابل ذلك الرفع في المضارع علما على التجرد من معاني النفي والاستقبال في نحو امثلة "لم" و"لن" وفي تحليل آخر الرفع دليل الاثبات والاثبات من القيم الافضائية التقييدية وعليه فإن جملة من نحو:"زيد يقوم" تتعرض لمعنى الاسناد اولا ولا يتعرض الفعل للرفع الا في افق التلفيظ للقيم الافضائية التي يتلقاها في مستوى الإفضاء التقييدي واما امتناع "هل زيد قام؟" فراجع حسب سيبويه الى أن الابتداء لا يتقدم عليه شيء وهو عندنا راجع الى أن «**العامل التقييدي لا يعمل في الشيء وممثله**» فالاستفهام لا يجوز أن يعمل في "زيد" وفي ضميره الذي يتحمله الفعل بعده اي "قام" واما جواز: "زيد هل قام" فراجع الى السبب في فساد "هل زيد قام" لان الاستفهام يخرج "زيد" من مجاله ويكتفي بالعمل في ممثله وهو الضمير او بعبارة اخرى يكتفي بالعمل فيه مضمرا. وباختصار لا يعمل العامل الواحد في الشيء ومفسره ولعل هذا المبدأ هو الذي يفسر جمل الاشتغال التي يقدر فيها فعل محذوف يعمل في المنصوب المتقدم الذي اشتغل الفعل المتأخر عن العمل فيه بالعمل في ضميره. فالفعل الواقع بين المنصوب وضميره لا يتناول بالعمل الا الضمير الممثل للاسم المتقدم ولا يعمل في المتقدم لأن العامل لا يعمل في الشيء ومفسره او نائبه او ممثله. ووقوع الأدوات الصدور (اي عوامل التقييد الدلالية) بين المبتدأ والخبر المربوط ضميريا بالمبتدأ هو من جنس وقوع الأفعال بين المنصوب المتقدم وضميره وكما لا يجوز ان يتقدم الفعل على المنصوب لان ذلك يؤدي الى العمل في زيد وفي ضميره وهو لا يجوز (*ضربت. زيدا.ه) كذلك لا يجوز أن يتقدم الاستفهام على المبتدإ لأن ذلك يؤدي الى العمل في زيد وفي ضميره أي الى وقوع الاستفهام على زيد وعلى ضميره في آن واحد (*هل.زيد. قام.ضم) بقي أنه يصح في (زيد هل قام) ان يقدر أن "زيد" مشغول عنه و "هل" مشغول بالعمل في ضمير زيد عن العمل في زيد. و"قام" المتحمل لضمير المتقدم مشغول به وان يقدر ان "زيد" المتقدم معمول للاستفهام المحذوف الموافق لما قد اظهر وحذفه واجب لأنه لا يصح الجمع بين المفسِّر والمفسَّر، كما لا يصح الجمع بين الفعل المحذوف والفعل الظاهر المفسر له في امثلة الاشتغال النحوى:"زيدا ضربته" وباختصار: العاملية الدلالية

التقييدية في (زيد هل قام) محمولة على الاشتغال على حد الاشتغال في الأبواب النحوية، فالمعمول المتقدم في (زيدا ضربته) منصوب بفعل محذوف يفسره الذي بعده وحذفه واجب لان المفسِّر والمفسَّر لا يجتمعان وزيد في (زيد هل قام) معمول للعامل التقييدي الاستفهامي المحذوف الذي يفسره الذي بعده وحذفه واجب لأن المفسِّر والمفسَّر لايجتمعان وكما يمتنع : (ضربت .زيدا.ه) يمتنع من نفس الجهة "هل.زيد. قام. ضم" والقاعدة هي ان الشيء لا يجتمع وضميره في مجال واحد سواء كان المجال نحويا ام دلاليا انشائيا لان الشيء وضميره مفسَّر ومفسِّر والمفسَّر والمفسِّر لا يجتمعان.

والصورة هي: (سهـ)زيد هل قام. حيث (سهـ) ينصب على جزأي مجاله بالمباشرة في زيد وبالواسطة في "قام". أما "زيدا هل لقيته "فالفساد فيها يرجعه النحاة الى مبدإ عاملي عام مفاده ان «مالايعمل لا يفسر عاملا» والاستفهام وبابه (اي عوامل التقييد) لا يعمل ما بعده فيما قبله لأنه حاجز عاملي ويمنع ماقبله ان يكون معمولا لما بعده، اما في اطار النموذج العاملي الذي ارتضيناه والذي يقوم فيه الفصل بين ثلاثة مستويات للافضاء العاملي: التقييدي والتخصيصي والاسنادي، فالفساد في (زيدا هل لقيته؟) يتم تفسيره باعتبارات أخرى لا ترتبط بالعوامل النحوية بأدنى سبب، ودونك البيان الآتي:

ذكرنا في مكان سابق أن العلاقات المنطقية التي ارتضيناها في ترتيب المستويات الافضائية الثلاثة هي الممثلة في الصورة التالية: الإفضاء الاسنادي> التخصيصي> التقييدي . وذكرنا الى جانب ذلك ان نموذج الجرجاني في ترتيب هذه المستويات هو: الإفضاء الاسنادي> التقييدي > التخصيصي. وهو نموذج استنبطناه من الجمع بين مقالتين للجرجاني قال في أولاهما:

« والضرب الثالث[160]: تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه وذلك أن من شأن هذه المعاني ان تتناول ما تتناوله بالتقييد وبعد ان يسند الى شيء».
وقال في الثانية:

« لايتصور تخصيص شيء لم يدخل في نفي ولا اثبات ولا ما كان في سبيلهما من الأمر به والنهي عنه والاستخبار عنه...» والتخصيص عنده واقع بالمفاعيل.

المقالة الأولى تجعل «الاسناد» قبل «التقييد» والمقالة الثانية تجعل «التخصيص» بعد «التقييد» فدل ذلك على ان الترتيب الذي يرتضيه الجرجاني لمستويات الإفضاء هو: الاسناد اولا ثم التقييد بعده ثم التخصيص بعدهما. وهو ترتيب مخالف للترتيب الذي اقترحناه قبل ان نصادف المقالتين الجرجانيتين اثناء القراءة والبحث وقد ذكرنا ان المفاضلة بين الترتيبين قضية تجريبية البت فيها يتم باختبار الحجج

160 ـ اي من ضروب تعلق الحرف بالاسم والفعل .

التجريبية المستمدة من الوقائع اللغوية ونحب ان نشير في هـذا الخصوص الى ان تفسير الفساد في جمل الاشتغال التي تفصل فيها العوامل التقييدية بين المنصوب المتقدم والفعل المشغول بنصب الضمير نحو(زيداً هل ضربته) تتصل به جملة من التفاصيل صالحة لتمحيص قوة التصديق في كل من الترتيبين ولعلنا لا نفشي سرا اذا صرحنا في بدء المفاضلة ـ أو الموازنة على الاصح ـ ان تفسير الفساد في الجمل المذكورة تثبت به الافضلية والمزية للترتيب الجرجاني.

ان الفساد في (زيدا هل ضربته) راجع الى ان الجملة لاتحترم الترتيب بين المعمولية الاسنادية والمعمولية التقييدية والمعمولية التخصيصية ، ف "زيدا" مفعول ومعنى ذلك انه واقع في حدود الزيادة التخصيصية الداخلة على الصيغ الاسنادية والتخصيص لايتصور إلا بعد التقييد بالاستفهام أوغيره (النفي، الشرط، التخصيص، العرض...الخ) والتقييد لا يتصور إلا بعد المعمولية الاسنادية فلما كان الاسناد مفقودا كان "زيدا" لغوا لأنه لا يتعرض الى التقييد إلا بعد التعرض للاسناد فلما فُقد الاسناد فُقد التقييد أيضا ولأجل ذلك لا يصح تقدير الاستفهام قبل "زيدا" كما صح في (زيد هل قام) لأن الاستفهام تقييد والتقييد لا يدخل الا بعد الاسناد وقبل التخصيص، فلما كان "زيدا" تخصيصا بغير اسناد وكان التقييد لا يدخل الا بعد الاسناد لم يجز تقدير الاستفهام المحذوف الذي يفسره الاستفهام الظاهر ومن ثم تطرق الفساد الى الجملة. وبعبارة أوضح: لا يتصور تخصيص شيء لم يدخل في نفي ولااثبات ولا استفهام ولا ما كان في سبيل ذلك أي لا يتصور تخصيص شيء لم يدخل في تقييد والتقييد لا يتصور في شيء لم يدخل في اسناد و "زيدا" المنصوب في (زيدا هل ضربته) لا يتصور فيه التقييد بالاستفهام المحذوف لأن التقييد لا يتصور في شيء لم يدخل في اسناد، ولما كان الاسناد مفقودا في ماقبل "هل" في الجملة المذكورة لم يتصور وقوع التقييدِ المحذوف، والاسنادُ مفقودٌ. وما لا يعمل لا يفسر عاملا ولايحل العامل إلا حيث يحل المعمول ولما كان معمول التقييد هو الصيغة الاسنادية والاسناد مفقود لم يتصور وقوع "زيدا" تحت تقييد محذوف لأن العامل لايقع الا حيث يقع المعمول. خلاصة الأمر إذن ان:

1 ـ زيد. هل. قام:

صحت لأن التقييد بالاستفهام (المحذوف المفسَّر بالظاهر) يصح لأن "زيد" واقع في حدود الاسناد والتقييد لا يتصور إلا بعد الاسناد.

2 ـ اما "زيدا.هل. ضربته".

فالفساد فيها راجع إلى ان زيدا واقع في حدود التخصيص الذي لا يتصور وقوعه الا بعد التقييد والتقييد لا يقع الا بعد الاسناد فلما كان الاسناد مفقودا تطرق الفساد الى الجملة وبين أن الفساد في

هذه الجملة من الجهة المذكورة نص واضح في فساد الترتيب الذي ارتضيناه لمستويات الإفضاء الثلاثة وفي صحة الترتيب الجرجاني. هذا الترتيب الاخير تجب الاشارة الى ان اهميته تكمن في ان الجرجاني يعتمد عليه في جميع تحليلاته والأمثلة التطبيقية في هذا الخصوص كثيرة ومتوزعة عبر فصول «الدلائل» ونكتفي، بذكر مثال واحد يهدي الى ما لم يذكر وهو مثال جملة الحال حيث الصيغة الاسنادية متعرضة للزيادة التخصيصية الدالة على «الهيئة». يتضمن تحليل الجرجاني لجملة الحال جملة من العناصر نستعرضها على النحو الآتي:

« القول على فروق في الخبر.

أول ما ينبغي ان يعلم منه أنه ينقسم الى خبر هو **جزء** من الجملة لاتتم الفائدة دونه وخبر ليس بجزء من الجملة **ولكنه زيادة في** خبر آخر سابق له فالاول خبر المبتدإ كـ "منطلق" **في** قولك "زيد منطلق" والفعل كقولك "خرج زيد" فكل واحد من هذين جزء من الجملة وهو **الأصل في الفائدة** والثاني هو "الحال "كقولك: "جاءني زيد راكبا" وذلك أن الحال خبر في الحقيقة من حيث أنك **تثبت بها المعنى** لذي الحال كما تثبته بخبر المبتدإ للمبتدإ وبالفعل للفاعل الا ان الفرق انك جئت به **لتزيد معنى** في اخبارك عنه بالمجيء وهو ان تجعله بهذه **الهيئة** في المجيء، **ولم تجرد اثباتك** للركوب و لم تباشره بل ابتدأت فأثبت المجيء ثم **وصلت به** الركوب **فالتبس به الاثبات** على سبيل **التبع** للمجيء وبشرط ان يكون في صلته واما في **الخبر المطلق** نحو، زيد منطلق وخرج عمرو **فإنك مثبت** للمعنى **اثباتا جردته** له وجعلته **يباشره من غير واسطة** ومن غير ان يتسبب بغيره اليه فاعرفه»[161].

بيت القصيد المرجو من اثبات هذا النص في هذا السياق بالذات هو قوله «ابتدأت فأثبت المجيء ثم وصلت به الإثبات على سبيل التبع للمجيء وشرطه ان يكون في صلته» فقوله «على سبيل التبع» نص صريح في ان التخصيص بالحال واقع بعد الإثبات الداخل على الإسناد الأصلي في "جاءني زيد" والإثبات وهو من عوامل التقييد دخل على الاسناد أولا (لأن معاني الاثبات والنفي والاستفهام الخ...لا تتناول ماتتناوله بالتقييد إلا بعد أن يسند شيء إلى شيء) والتخصيص بالحال واقع بعد التقييد بالإثبات في مستوى الإفضاء التقييدي ولأجل ذلك فإن الزيادة التخصيصية الدالة على الحال او الهيئة واقعة تحت الإثبات على سبيل التبع لوقوع الإسناد مقيدا بالإثبات. الصورة كما يتخيلها الجرجاني اذن هي كالآتي:

---

161 ـ دلائل الاعجاز ص 132-133.

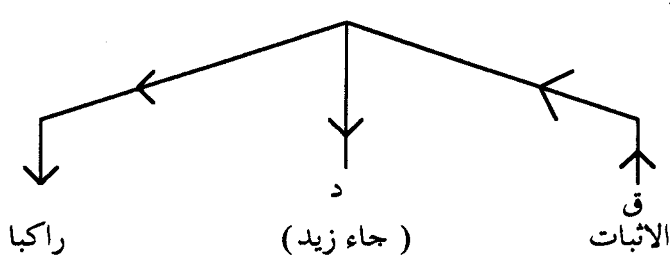
التخصيص	اثبات (جاء زيد راكبا)	
التقييد	اثبات (جاء زيد)	
الاسناد	جاء زيد	

جاء زيد راكبا

او:

(خ (ق (د (جاء زيد)) راكبا).

او:



هذه الصورة الأخيرة توضح أن الإثبات يعمل بالمباشرة في الاسناد وان التخصيص بالحال لاتصله القيم التقييدية (او الاثبات) إلا على سبيل التبع وهذا نص واضح في أن التقييد بالاثبات سابق لتخصيص الاسناد بالحال.

من مزايا هذا التخيل أنه قائم على تصور رئاسي للعلاقات الافضائية. أن هذا ونغتنم ـ قبل مغادرة هذه الفقرة ـ فرصة اثبات المقالة الجرجانية السابقة في الفرق بين جملة الخبر وجملة الحال لنجمل الحديث في زمرة من الدلالات النمذجية الثاوية وراء الالفاظ الأساسية (أوالمفاتيح كما يقال) التي دارت بها رحى التحليل في تلك المقالة وهي ألفاظ تثبت بها مصداقية العديد من الالفاظ التي نستعملها لأنها تستمد منطقها منها وتنهل من معين احالاتها المفهومية. الألفاظ المقصودة هي المكتوبة بخط بارز في النص المثبت آنفا (الزيادة ـ الأصل ـ الزيادة في معنى الخبر ـ الهيئة ـ تجريد الاثبات ـ التبع ـ الخبر المطلق ـ الإثبات المجرد ـ المباشرة والواسطة الخ...).

هذه الالفاظ هي العناصر الأساسية التي تحدد الخيال النظري الذي يوجه التحليل في المقالة الجرجانية فالخبر قسمان: مجرد ومزيد مثال المجرد "جاء زيد" ومثال المزيد "جاء زيد راكبا" والزيادة هي زيادة في الخبر وهي واقعة بمعنى هو " الهيئة "فالهيئة زيادة داخلة على الخبر المجرد المطلق الذي هو «الأصل في الفائدة»[162].

162 ـ هذا الأصل له نظير عند الاصوليين في قولهم «الأصل عدم التقييد» راجع: الآمدي: "الأحكام في أصول الأحكام" ج3.

هذا الكلام تصوير للعلاقة بين الإسناد الواقع في حدود التجرد (أوأصل الفائدة ـ أوالخبر المطلق) وبين التخصيص بالحال الواقع في حدود الزيادة ولأجل ذلك فضلنا فيما تقدم تسمية المفاعيل زيادات تخصيصية داخلة على الصيغ الاسنادية. لكن العلاقة بين الاسناد الواقع في حدود التجرد، والتخصيص الواقع في حدود الزيادة الداخلة على الاسناد ليست علاقة مباشرة بل تتم بواسطة مستوى آخر للإفضاء هو الإفضاء التقييدي (بالاثبات او النفي او الاستفهام... الخ) والعلاقة بين الإفضاء الاسنادي والافضاء التقييدي علاقة مباشرة وهذا معنى قوله: «وأما في الخبر المطلق نحو "زيد منطلق" و"خرج عمرو" فإنك مثبت للمعنى اثباتا جردته له وجعلته يباشره من غير واسطة ومن غير أن يتسبب بغيره إليه»، إن الاسناد الواقع في حدود التجرد يتناوله الإفضاء التقييدي بالاثبات وهو ما زال واقعا في حدود التجرد، وهذا هو مناط المباشرة بين الاسناد المجرد والتقييد بالاثبات الذي يوصف في هذا المستوى بكونه مجردا ايضا لوقوعه على الاسناد مجردا من الزيادة التخصيصية، وعندما يتعرض الاسناد للزيادة التخصيصية الدالة على الهيئة مثلا فإن هذه الزيادة تتقيد بالاثبات أيضا لكن على سبيل التبع للاثبات الذي قيد الاسناد في حالة التجرد.

وهنا نفتح قوسا للحديث عن التبعية النحوية والتبعية الانشائية الدلالية وعن ان العلاقة ترتيبية بين الإفضاء التقييدي والإفضاء التخصيصي. وكون الاول يتناول الاسناد المجرد بالمباشرة ويتناول الزيادة الداخلة على الإسناد المجرد بالواسطة او على سبيل التبع ليس الا صورة اخرى في العاملية الدلالية للشكل التبعي للعلاقات العاملية في العاملية النحوية ، فباب التوابع في العاملية النحوية قائم على الفصل بين المعمولات التي تتأثر القيم الإعرابية من عواملها بالمباشرة والمعمولات التي تتأثرها بالواسطة (أي أن التوابع تتأثر الحركات الإعرابية على سبيل التبع للمتبوعات التي تتأثرها على سبيل المباشرة). ففي "جاء زيد" فإنك مثبت للعمل النحوي "الرفع" اثباتا جردته له وجعلته يباشره من غير واسطة ومن غير أن يتسبب بغيره إليه وأما في (جاء زيد وخالد) او (جاء زيد ابوه) فإنك لم تجرد العمل النحوي (=الرفع) لخالد و لم تباشره بل ابتدأت فأثبت الرفع لزيد ثم وصلت به خالدا فالتبس به الرفع على سبيل التبع لزيد وبشرط ان يكون في صلته.

ان المقابل البنيوي لعلاقات الأصالة والتبعية (او للفرق بين المعمولية النحوية بالمباشرة والمعمولية على سبيل التبع) في العاملية الدلالية او الانشائية، من امثلته العلاقة بين الاسناد المجرد المعمول للعامل التقييدي (الإثباتي مثلا) بالمباشرة والزيادة التخصيصية التي تتأثر القيم التقييدية على جهة التبع (أوبالواسطة).

عود على بدء.

..... ونعود إلى القول أن الفساد في جملة الاشتغال : زيدا هل ضربته ؟ راجع إلى كونها لم تحترم العلاقات الترتيبية بين الإفضاء التقييدي والإفضاء التخصيصي ف "زيدا" واقع في حدود الزيادة التخصيصية كوقوع الحال في حدودها في الجملة السابقة. ولما كان الإفضاء التقييدي (=الاستفهام في جملة الاشتغال المذكورة) لا يتناول الزيادة التخصيصية بالمباشرة لم يجز تقدير العامل التقييدي المحذوف الذي يفسره الاستفهام الظاهر لأن هذا الاخير لايصح عمله في الزيادة التخصيصية حتى يثبت عمله في «أصل الفائدة» وهو الاسناد المجرد وما لا يعمل لا يفسر عاملا ولا يقع العمل الا حيث يقع المعمول. ونختم بأن الترتيب الذي سنرتضيه لمستويات الإفضاء الثلاثة هو ترتيب الجرجاني لأجل ما أثبتته التفاصيل السابقة (تفاصيل جملة الحال وجملة الاشتغال) والتي أدرجناها في هذا الفصل لنمحص بها قوة التصديق او للمفاضلة والموازنة بين الترتيبين.

خلاصة اخيرة:

أ ـ زيد هل ضربته.

ب ـ* زيدا هل ضربته.

ج ـ* هل زيد ضربته.

الصحة في الأولى والفساد في الثانية راجعان الى مبدإ واحد وهو ان: «التقييد لا يسبقه شيء الا الاسناد».

اما الثالثة فالفساد فيها راجع الى المبدإ السابق ومبدإ آخر هو ان العامل التقييدي (او العامل عموما) لا يعمل في الشيء، وفي ضميره.

جاء في "آية اللغة": « إن المشكلة التي طرحت على سيبويه هي عاملية الفعل اذ لو لم يكن الفعل معمولا لما احتاج سيبويه الى ان يربطه بموقع الاسم ولزال هذا التناقض» اي كون الفعل معمولا بعد الصدر وفي الوقت نفسه فإنه نظريا قبل الصدر لانه معمول بوقوعه في موقع الاسم المتصل بعامل الابتداء وتظهر ثمرة هذا التناقض في نحو "زيد هل يقوم؟".

لقد بينا سابقا ان الفعل معمول لأشياء أخرى تقتضي فيه الرفع وهذه الاشياء منها ماهو متصل بالزمن وبالجهة وبالنفي والاثبات اي بالقيم التقييدية (المنفصلة والمتصلة) . فمعموليته التي تقتضي فيه الرفع تثبت له بهذا الاعتبار من جهة تعرضه لعوامل التقييد وما كان في سبيلها...

التناقض المذكور اذن يزول بإدخال التغيير المعمولي الدلالي في الحساب العاملي.

* * *

من جهة أخرى:

« فقد أغفل سيبويه اغفالا تاما عاملية الصدور ، إلا حين تكون عاملية مثل الجزاء والشرط وفي هذه الحالة فإن تحليله قاده إلى أن يجعل منها أنواعا عاملية مستقلة والحال انها في الحقيقة لا تعدو أن تكون كالجمل الاستفهامية مشتقة من الجمل الاسمية او الفعلية او كان يمكن لسبويه أن يجعلها كذلك لينتبه الى عاملية الصدور»[163].

لقد تجنبنا هذا الاغفال بتمييزنا بين التغيير اللفظي والتغيير الدلالي وهو تمييز تصير الجمل كلها بموجبه واقعة تحت هيمنة العامل التقييدي على اختلاف رتبه حتى الجمل البسيطة (جملة المبتدإ وجملة الفاعل). واقعة تحت عامل "الاثبات"، إلا أن هذا التحليل لم ننقد به الى اعتبار الجمل الاستفهامية مشتقة من الجملة الاسمية والفعلية بل كل هذه الجمل واقعة في رتبة واحدة من جهة وقوع الجملة الاستفهامية تحت العامل التقييدي الذي يفضي بالقيمة الافضائية "الاستفهام" ووقوع الجمل الاسمية والفعلية تحت العامل التقييدي الذي يفضي بالقيمة الافضائية "الاثبات"، وهذا معناه ان الجمل ليست بعضها مشتقا من بعض بل انها كلها في رتبة واحدة من جهة انها متغيرات مختلفة لثابت واحد هو الصيغة الاسنادية المتعرضة للزيادة التقييدية التي يقتضيها التعرض للعوامل التقييدية.

من جهة أخرى:

« يلاحظ ان سيبويه قرر مثلا ان الاستفهام لا يكون الا بعد الفراغ من الابتداء و لم يدفعه ذلك الى ان يقول ان مجال الفعل لايكون الا بعد الفراغ منه كذلك وكان لو فعل سيتبين ان الجملة الفعلية عنده ليست الاصورة من الجملة الابتدائية الوحيدة التي تتحقق بأشكال مختلفة»[164].

هذا التحليل قائم على الفصل بين ثلاثة مواقع هي: الابتداء / الصدور/ الافعال. والذي جر سيبويه الى الفصل بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية باعتبارهما شكلين عامليين متمايزين هو الفصل بينهما بالصدور واختلاف موقع كل منها من هذه الصدور، ولو كان نحو سيبويه قائما على الفصل بين المستويات الافضائية لجره ذلك الى ان يجعل «ج س» و «ج ف» متغيرين للصيغة الاسنادية في مستوى الإفضاء بالقيم الاسنادية والى ان يجعل الصدور عوامل تقييدية تتناول الصيغ الاسنادية في مستوى آخر مع اختلاف في طريقة التناول حسب القيمة الاسنادية (او جهة الاسناد) المتأثرة في افق الإفضاء بالقيم الاسنادية، وقد بينا في تحليلنا لجمل الاشتغال بعضا من مظاهر ذلك الاختلاف في التناول.

163 - "آية اللغة وكبرياء النظر".

164- المرجع السابق.

غاية الأمر اذن ان التناقض الداخلي الذي يشكو منه النموذج العاملي في صورته السيبويهية يمكن تجاوزه بسهولة بالفصل بين المستويات الافضائية على الشاكلة التي فعلنا.

* * *

(ii) - ستدور رحى المفاحصة بعد هذه البيانات حول ما نسميه بالميزان العاملي الدلالي المفصل والقائم على الوسائط وعلى تحديد المستويات العاملية وذلك من خلال مسألة "الصيغ الإسنادية". في علاقتها بصنفين من الزوائد:

أ ـ الزوائد الدالة على المعموليةعلى جهة التخصيص الأصلي.

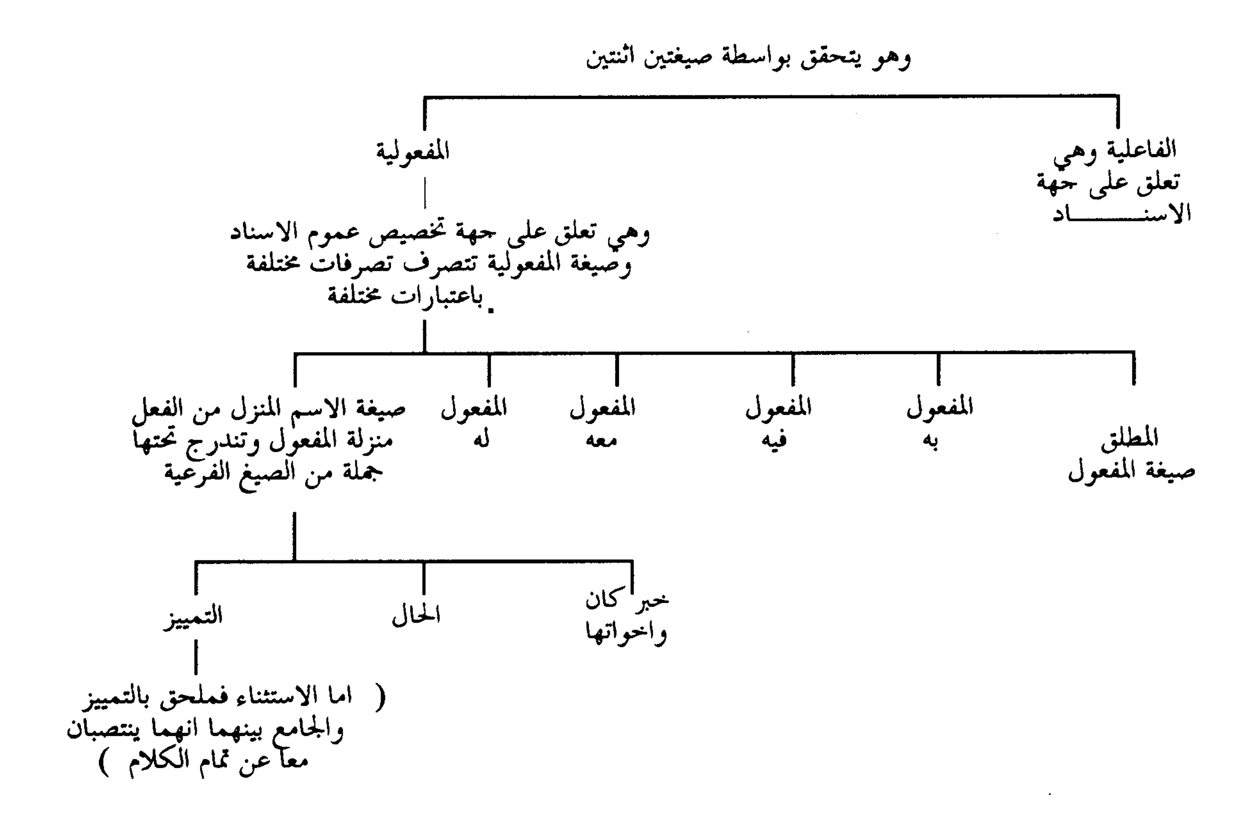
ب ـ الزوائد الدالة على المعمولية على جهة التخصيص الاضافي اما بواسطة حروف الجر ظاهرة واما بواسطتها مقدرة.

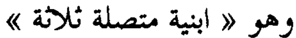
إن "دلائل الاعجاز" بحث في الثوابت والجوامع ومحاولة في استخلاص مظاهر الوحدة والتجانس من مظان الاختلاف والتنوع في العمليات اللغوية، وهذا عندنا من سبل البحث اللغوي الجيدة والمفيدة يقول الجرجاني في وصف "الدلائل" و«هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على اصول النحو جملة وكل ما به يكون النظم دفعة وينظر منه في مرآة تريه الأشياء المتباعدة الامكنة قد التقت له حتى رآها في مكان واحد ويرى بها مشئما قد ضم إلى معرق ومغربا قد أخذ بيد مشرق» ويقول في تعريف النظم:

« ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض والكلم ثلاث اسم وفعل وحرف وللتعلق فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما».

ان تعليق الكلم بعضها ببعض بينه وبين تعليق عناصر المادة المعجمية الصامتة (او الفوضوية) بعضها ببعض شبه قريب ووشائج قربى لا تخلو من دلالات نمذجية لها أهميتها بالنسبة إلى برنامجنا في العبارة العاملية للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي. فتعلق الكلم بعضها ببعض تعليق متصل لأنه يتحقق بالصيغ المتصلة وتعليق عناصر المادة المعجمية الفوضوية بعضها ببعض تعليق منفصل لأنه يتحقق بالصيغ المنفصلة والجامع بين التعليقين أنهما يُخرجان العناصر من حيز الفوضى والاحتمال الى حيز النظام والتنصيص الا ان العناصر في التعليق بالصيغ المتصلة ترجع الى اقسام مقولية وبواسطة امكان الرجوع إلى تلك الاصناف تمكن الجرجاني من تحديد أنماط التعلق المتصل وأما العناصر في التعلق بالصيغ المنفصلة فلا ترجع في الصرف العربي الى اقسام مقولية يمكن بسبب من رجوعها اليها حصر أنماط تعلق بعضها ببعض بواسطة الصيغ المنفصلة كما جاز ذلك فيما يرجع الى اقسام مقولية واضحة. وعسى البحث اللغوي متى امكنه الوصول الى مَقْوَلَةِ عناصر المواد المعجمية وارجاعها الى اصول مقولية صريحة

تعلق الاسم بالفعل





وهو « ابنية متصلة ثلاثة »



ان حركة "التقييد" لا تدخل الا على المتصل وذلك معنى قول الجرجاني « وذلك ان من شأن هذه المعاني ان تتناول ما تتناوله بالتقييد وبعد ان يسند الى شيء » ومعنى ذلك ان المجال الذي تتناوله هذه الحركة بالتقييد هو مجال الاسناد.[167] مختصر الأمر كله أنه لا يكون كلام من جزء واحد وانه لابد من مسند ومسند اليه وكذلك السبيل في كل حرف رأيته يدخل على جملة كَـ «إن» واخواتها الا ترى انك اذا قلت "كأن" يقتضي مشبها ومشبها به كقولك "كأن زيدا الاسد "وكذلك اذا قلت "لـو"

167 ـ -الجرجاني «معنى ذلك انك اذا قلت ما خرج زيد وما زيد خرج لم يكن النفي الواقع بها متناولا الخروج على الاطلاق بل الخروج واقعا من زيد ومسندا اليه ولا يغرنك قولنا في نحو: "لارجل في الدار" انها لنفي الجنس فإن المعنى في ذلك انها لنفي الكينونة في الدار عن الجنس ولو كان يتصور تعلق النفي بالاسم لكان الذي قالوه في كلمة التوحيد من ان التقدير فيها "لا اله لنا او في الوجود الا الله" فضلا من القول وتقديرا لما لايحتاج اليه وكذلك الحكم أبدا».

و"لولا" وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جوابا للاولى(...) فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض وهي كما تراها معاني النحو واحكامه»(168) ومعنى ذلك ان المجال الاسنادي هو المجال الضروري الذي تتلعب به العوامل الدلالية المختلفة (النفي الاستفهام الخ) وأنه من تمام هذه العوامل. ومنزلة الاسناد من التقييد كمنزلة المجرد من الزيادة في الصرف فالاسناد صيغة مجردة تتعرض للزوائد التقييدية، وأدلة انتظام الاسناد على جهة المعمولية التقييدية هي الزيادات الأداتية في تأويل العاملية المعنوية وهي الحركات المعنوية نفسها والعوامل هي الأدوات في تأويل العاملية اللفظية.

* * *

(iii) ان عناصر المادة المعجمية تخرج من حيز الفوضى الى حيز النظام بجريانها في المجاري الصيغية التي تربط تلك العناصر بعضها ببعض ربطا مخصوصا على جهة الدلالة على الانتظام المعمولي بالنسبة لنقط النظام التي هي العوامل الدلالية(169).

ان الانتظامات اللغوية الناتجة عن الاجراءات والمساطر العاملية المسؤولة عن الضبوط العاملية الدلالية في المستوى العمودي تحتشد في مستوى العلاقات الافقية لتشكل بذلك جملة من المواد التركيبية او البنيات الفوضوية التي تحتاج بدورها الى النظام والضبط والربط والتعلق...

....فالعناصر متصلة تحتاج الى نظام يضبط اتصالها كما كانت منفصلة تحتاج الى نظام يضبط مكوناتها البسيطة ويضبط تعلق اسبابها بعضها ببعض، واذا كنت البنيات المعجمية الفوضوية احتاجت منفصلة في خروجها من حيز الفوضى الى حيز النظام الى الجريان في المجاري الصيغية المنفصلة فقد احتاجت متصلة الى الخروج من الفوضى الى النظام بواسطة المجاري الصيغية المتصلة.

ننطلق في تحليلنا من المسلمات الآتية:

أ ـ علامات الإعراب أعلام على المعاني والحركات النحوية التي هي الفاعلية والمفعولية والاضافة.

ب ـ الابنية او الصيغ اعلام على الحركات الدلالية المنفصلة (المطاوعة والطلب وبابهما).

ج ـ الادوات أعلام على الحركات الدلالية المتصلة (النفي والاستفهام وبابهما).

د ـ الحركات الدلالية المتصلة قسمان:

- قسم يتحقق بواسطة الزيادات التقييدية (=الأدوات)

---

168 ـ "الدلائل" ص : "ش" من المقدمة.

169ـالعوامل الدلالية التي تؤثر القيم الافضائية المعنوية "("المطاوعة" و "الطلب" الخ...) والتي تتحقق في اللفظ بواسطة الحالات الصيغية(" انفعل" و "استفعل" الخ...) لها نظير في عدم ظهورها وظهور آثارها، في العوامل الفزيائية التي لاتظهر هي وتظهر آثارها كالالكترونات مثلا لا تظهر وتظهر آثارها الضوئية والاشعاعية.

• قسم يتحقق بواسطة الزيادات التخصيصية (الوعائية، الغائية الهيئة الخ...) الداخلة على الصيغ الاسنادية.

هـ - للجمل صيغ كما للمفردات صيغ والصيغة في الحالتين تكون مناطا للنظام ودليلا على الانتظام المعمولي:

• اما المفرد فيتأثر الحركة الدلالية المنفصلة "المطاوعة" مثلا، والصيغة المنفصلة "انفعل" تدخله علما على هذا التأثر.

• والجملة أيضا تتأثر الحركة الدلالية المتصلة (التخصيص او التقييد) والصيغة المتصلة تدخلها علما على هذا التأثر.

والجامع بين الحالتين ان:

- الصيغة فيهما معا اساسها الوحدات الأخروية (أَ.أُ.إِ. والسكون) ومناط الاختلاف بين الصيغ في الحالتين التقليبات او التصريفات الرتبية المختلفة لهذه الالفاظ الاخروية فهي تستجمع اسباب الكائنات المنفصلة (= مكونات المادة المعجمية الفوضوية) واسباب الكائنات المتصلة (=مكونات الجملة) فهي بهذا المعنى **أساس للتصرف الصيغي المنفصل والمتصل.**

- والجامع الثاني ان الصيغة في الحالتين تكون مجردة وتكون مزيدة. مثال الصيغة المنفصلة مجردة "فعل" ومثالها مزيدة "انفعل" ومثال الصيغة المتصلة مجردة "جاء زيد" ومثالها مزيدة: "جاء زيد راكبا" و"هل جاء زيد".

*　　　　*　　　　*

هذه المقدمات أساسها تعميم نظرية «الصيغة» ونظرية «التجرد والزيادة» ونظرية ان الالفاظ الاخروية « أَ، أُ، إِ،أْ » هي اساس التصرف الصيغي المنفصل واساس التصرف الصيغي المتصل، لتكون صالحة لتفسير النظام العاملي الدلالي والمنطقي والنظام العاملي النحوي على حد سواء.

وهذه المقدمة يؤسسها المنطق نفسه الذي يؤسس في النحو التوليدي تعميم نظرية سَ وتوسيع صلاحيتها لتكون صالحة لتفسير أحوال الكلمة وأحوال الجملة.[170]

170–والذي نراه في هذا الخصوص ان رسالة "*Grammaire et Coranité*" كانت سباقة في التنبيه الى ان «وحدة التناول النحوي تفرض ان يكون التساؤل واحدا في كل مستويات الدرس ثم لا يجب بعد ذلك ان يكون الجواب على صفة واحدة لكن الجواب في الإعراب وفي الصرف يجب ان تجمعهما بعض الخيوط» والى ان «النحوي العربي مد مباحث التغير الصرفية الى الدراسات الإعرابية والتركيبية» ونحن نعلم أن فكرة ان التساؤل ينبغي أن يكون واحدا ⇐

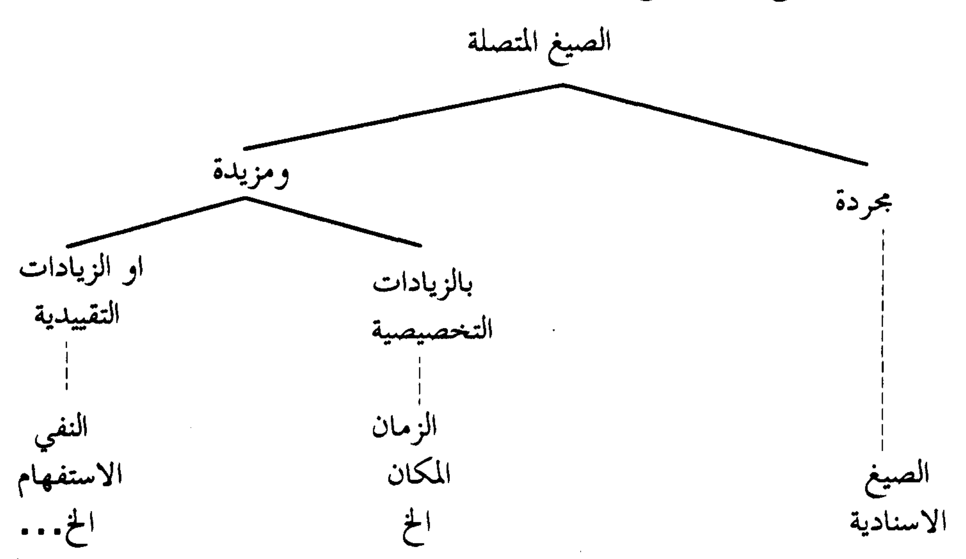
و- نميز بين رتبين للصيغ المتصلة : الصيغ المجردة والصيغ المزيدة اما الاولى فتمثلها الصيغ الاسنادية واما الثانية فالزيادة فيها رتبتـــــــان:

أ - الزيادة التخصيصية.

ب - الزيادة التقييدية.

في الرتبة الاولى تتصرف الصيغ الاسنادية جهيا باعتبار المكان والزمـان (=المفعول فيـه) وباعتبـار الذات (=المفعول به) وباعتبار السببيـة (=المفعول لأجله) وباعتبار المصاحبـة (= المفعـول معـه) والهيئـة (=الحال) الخ... اي باعتبـار الجهـات الدلالية الـتي تمثـل زوايـا الادراك المتكلمـي لعلاقـة "الاسـناد" أو "النسبة" أو "الحكم" أو "الحمل" وهذه اسماء لمسمى واحد لكن باعتبارات مختلفة وقد سبق أن "الحدث" المقولة الدلالية العليا يتصرف جهيا بنفس هذه الاعتبارات وفي مستوى آخر تتصرف العلاقة الحملية بـين "الاحداث" و الجثث" بنفس الاعتبارات وهذا ان كان يدل على شـيء فإنمـا دلالتـه علـى جـواز حصـر زوايا الادراك المتكلمي للمقولات الدلالية وللعلاقة بينها في جملة من المقولات محدودة العدد.

واما في الرتبة الثانية فتتصرف الصيغ الاسنادية باعتبار الاثبات والنفـي والتوكيـد والأمـر والنهـي والاستفهام والدعاء والعرض التحضيض والتمني والترجي والنداء والشرط الامتناعي والشرط الامكـاني والقسم والتعجب والمدح والذم...الخ



ز- نعرف الزيادات التخصيصية بكونها الزيادات التي تحدد التكوين الداخلـي للاسـناد(171) وامـا الزيادات التقييدية فتحدد التكوين الخارجي للاسناد اي انهـا تتنـاول الاسـناد مـن الخـارج دون ان تميز

⇐ في كل مستويات الدرس اللغوي هي من مستجدات النماذج التـوليـديـة الأخيرة التي قامت علـى مـد مباحـث س - خط لتكون صالحة لتفسير احوال المفرد كما كانت صالحة لتفسير أحوال المركب.

- Internal predication constituency - 171

بالضرورة بين مكوناته الداخلية. وهذه عندنا من التأويل الجائزة لقول الجرجاني في ان حروف المعاني لها تعلق بمجموع الجملة «كتعلق حروف النفي والاستفهام والشرط والجزاء ، بما يدخل عليه وذلك ان من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد وبعد ان يسند الى شيء». وفي هذا الخصوص نستفيدمن لفظ «التقييد» المذكور في مقالة الجرجاني لنجعله خاصا بالمعنى الذي تؤثره حروف المعاني في الجمل ونحتفظ بلفظ «التخصيص» علما على الحركات المعنوية التي تؤثرها الزيادات الاولى في الاسناد وعليه فالمنصوبات تتناول الاسناد بالتخصيص الواقع في حدود التكوين الداخلي للاسناد وحروف المعاني تتناول الاسناد بالتقييد الواقع في حدود التكوين الخارجي للاسناد بصرف النظر عن كونه مجردا او مزيدا بالزيادات التخصيصية.

من مزايا هذا التحليل انه يقوم على **مقدمة وحدة التساؤل في مستويات الدرس اللغوي اذ انه يوحد الاطار الصالح لدراسة الألفاظ الاخروية أَ، أُ، إ،أْ وذلك بجعلها جميعا مناطا للربط الصيغي المنفصل والربط الصيغي المتصل: فهذه الألفاظ الأخروية بها يتم الربط في قلب المنفصل بين عناصر المادة المعجمية الفوضوية الواحدة وبها يتم الربط في قلب المتصل بين مكونات البنية التركيبية الفوضوية وقد سميت في الربط الاول بالصيغ وسميت في الربط الثاني بالحركات الإعرابية واختلاف التسمية يوهم باختلاف المسمى وقد بينا انها في الانفصال وفي الاتصال تنخرط في سلك واحد هو السلك "الربطي" والربط هنا نستعمله بكل دلالاته العاملية. ≠≠}**

* * *

التعليـــــق والموازنـــــــة

♦ ان نموذج الجرجاني في ترتيب الأشكال والمجالات الأساسية وان كان دلالي المنحى فإنه بعد ترجمته الى اللغة النحوية الصورية يمكن جعله مكملا للشكل السيبويهي كما رأينا وبذلك تضيق المسافة التي تفصله عن الشكل التوليدي.

يهمنا في المقام الأول، من موقف الجرجاني قوله:

• « لا يتصور **تخصيص** شيء لم يدخل في **نفي ولا إثبات** وما كان في سبيلهما من الأمر به والنهي عنه والاستخبار عنه».

• « وذلك ان من شأن هذه **المعاني** أن تتناول ما تتناوله **بالتقييد** وبعد أن يُسْنَد الى شيء».

قوله (لا يتصورتخصيص شيء). هذا الشيء هو الاسناد. وهذا معناه ان مايدخل تحت النفي والاثبات والنهي والاستفهام وغيرها من المعاني التي تتناول ماتتناوله بالتقييد هو الاسناد.

هـذا الموقـف اذن يتضمـن ترتيبـا واضحـا، فالاسـناد يدخـل تحـت التقييـد (=الاسـتفهام وبابـه) والتخصيص يدخل بعد وقوع الاسناد تحت التقييد : فقوله (يدخل في ...) معناه ان المجـال الاسـتفهامي مثلا يوجد أولا فيدخل الاسناد فيه ثم يقع التخصيص.

هذا الترتيب مطابق تماما للترتيب التوليدي:

♦ ان نموذج الجرجاني في الفصل بين المستويات قائم على التمييز بين ثلاثة أشكال اساسية هـي : الاسناد والتخصيص والتقييد ومرادفات هذه الأشكال في النحو السيبويهي هي: مجال الابتـداء ومجـال الفعل في جزئه الفاعلي ثم المواقع المعمولية الأخرى الواقعة تحت الفعل ثم الصدور. ومرادفاتها في النحو التوليدي هي المجال الصرفي والمركب الفعلي والمركب المصدري. فـالتخصيص يـرادف المركـب الفعلـي بكل مستوياته الإسقاطية الوسيطة النسبية (=المفعول به) والوسيطة العليا (=المفاعيل الاخرى). والاسناد يرادف المركب الصرفي الذي يتخذ رأسُه المركبَ الفعلـي (=المجـال التخصيصـي) فضلـة لـه. وإذا اردنـا ترجمة اللغة الجرجانية الى اللغة التوليدية قلنا إن الرأس الاسنادي (الثبوتي او التجددي[172]) يتخـذ المجـال التخصيصي فضلة له.

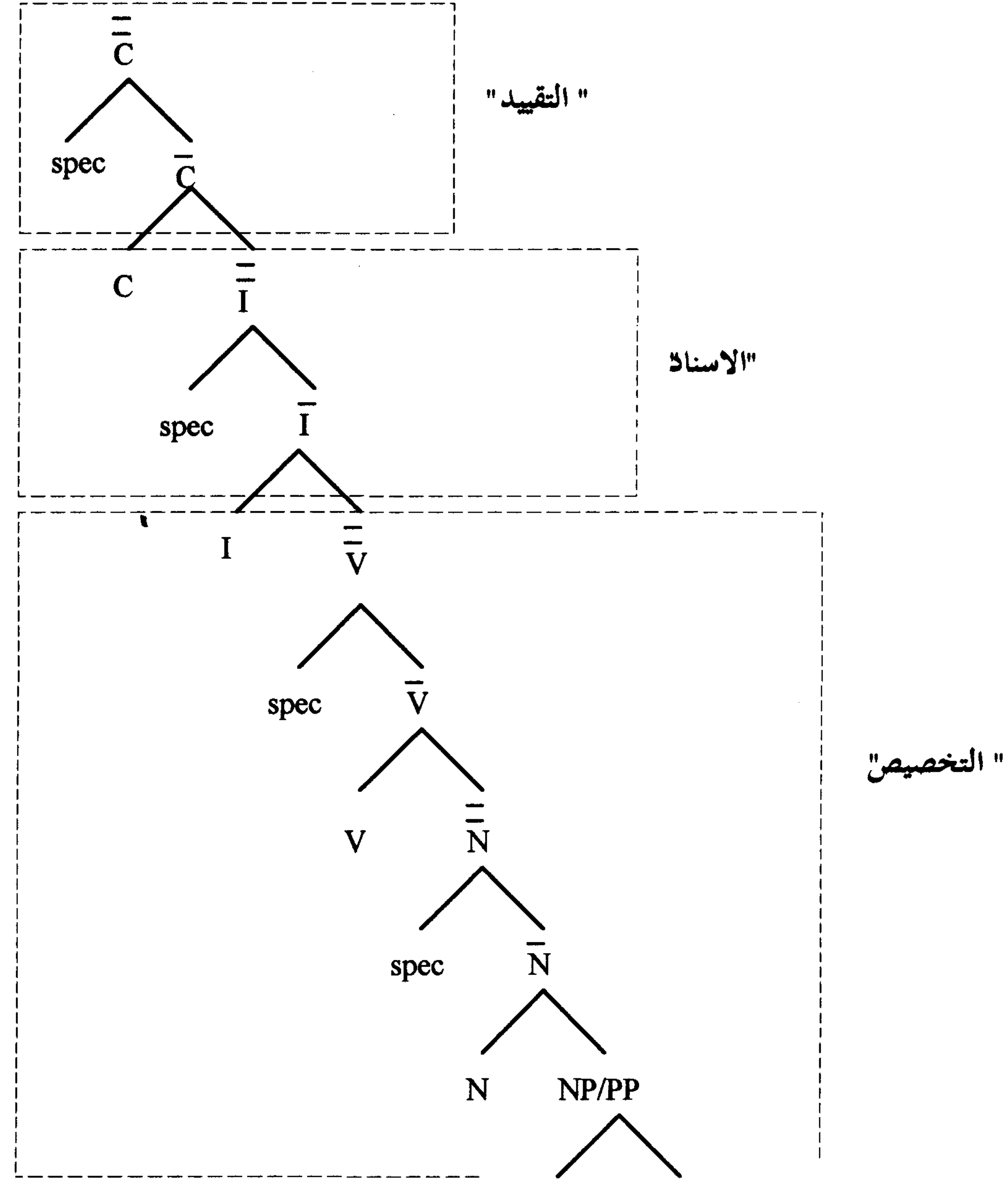
أما اتخاذ الرأس المصدري للمركب الصرفي فضلة له فترجمته إلى اللغة الجرجانية أن يقـال «وذلـك أن من شأن هذه المعاني (الاستفهام وبابه...) ان تتناول ماتتناوله بالتقييد وبعد ان يسند الى شـيء» اي ان الرأس التقييدي لا يتناول مايتناوله بالتحكم المكوني إلا بعـد انعقـاد الاسـناد (اي المركـب الصـرفي) الذي يتنزل منه(أي من الرأس التقييدي) منزله الفضلة من رأسها.

إن الترتيب البنيوي الـذي اقترحـه الجرجـاني لأشـكاله الثلاثـة الاساسية تَجَـاوَزَ اذن في مرادفتـه للترتيب التوليدي كونَه قائما على توزيع ثلاثي كالتوزيع التوليـدي وتجـاوز أيضـا الـترادف في مسـتوى مضمون العناصر المستهدفة بهذا التوزيع، الى كيفية الترتيب وَسَمْتِهِ الهندسي. فالمركب المصـدري أعلـى المركبات ثم المركب الصرفي بعده لأنه فضلة لرأس المركب الأول ثـم المركـب الفعلي بعـد الكـل لأنـه فضلـة لـلرأس الصـرفي، وفي نظريـة الجرجـاني الـرأس التقييـدي (=الإنشـائي) يدخــل علــى الاســناد، والتخصيص بعد الاسناد.

ولعل في الاستعانة بالتمثيلات التوليدية في صيغتها الهندسية الشجرية زيادة توضيح:

---

172 ـ يقول الجرجاني في الدلائل ص 133: «إن موضوع الاسم على ان **يثبت** به المعنـى للشـيء مـن غـير أن يقتضـي تجدده شيئا بعد شيء وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي **تجدد** المعنى المثبت به شيئا بعد شيء».



الموقع C يناسبه ان يكون مشرفا على معاني النفي والاثبات والنهي والاستفهام وماكان في سبيل ذلك من المعاني. تحليل الجرجاني يتضمــن موقفـا بـأن الإسـناد واقـع لا محالـة تحـت C لأنـه في ابسـط الأحوال يكون C نفيا او اثباتا. فالاسناد لا يخلو في غير الاستفهام والنفي والشرط وغيرهـا مـن المعـاني الانشائية «الموسومة» من أن يكون تحت «الاثبات».

وهذا معناه ان الاسناد واقع أبدا تحت «التقييد» لأن الرأس التقييدي اذا لم يكـن اسـتفهاميا كـان غيره واذا لم يكن لفظا ظاهرا كان موقعا افتراضيا، وأن الشكل المهيمن على الكل يكون دائما هـو $\bar{\bar{C}}$ لأن الاسناد ($\bar{\bar{I}}$) لا يخلو من ان يكون على الأقل - وكما ذكرنا قبل قليل - إما منفيـا وإمـا مثبتـا ففـي جملة مثل (جاء زيد) موقع الرأس المصدري C يجب ان يكـون مشـرفا علـى معنـى الإثبـات، أمـا موقـع

المخصص [spec. CP] فيناسبه ان يمتلئ بالادوات التقييدية إذا اجتمعت وذلك كاجتماع الاستفهام والنفي في نحو: (ألم تلق زيدا). فالحرف النافي (لم) يناسبه الموقع C والاستفهام يناسبه مخصص المركب المصدري. وعلى كل هذه مسألة تجريبية يمكن البت فيها عن طريق الروائز المعروفة في هذا الباب.

♦ ونختم هذا التعليق بالملاحظات الآتية.

1 - العاملية التوليدية انجرت كسابقتها السيبويهية الى التمييز بين شكلين أساسيين هما IP و VP وربطت الكل ب CP. شومسكي لا يهتم بالمحلات المفردة، شأنه في ذلك شأن سيبويه[173] ولكنه يتصور الجملة باعتبار مقولة أعلى هي المجال ذو المستويات الإسقاطية الثلاثة المرتبة رئاسيا. وفي هذا الإطار وضع شكلين اثنين الأول أرجعه إلى العامل الصُّرفي والثاني أرجعه إلى العامل الفعلي وربطهما جميعا إلى مجال أعلى هو المركب المصدري (=الانشائي). فبعد الفراغ من الاسناد (=IP) والتخصيص (=VP ....) انجر الى الحديث عما يكون قبل الاسناد ومجاله وهو الصدور(=CP).

ويهمنا هنا في المقام الأول الاشارة إلى أن العقل النحوي الذي أنتج هذه البنيات النظرية والصور التمثيلية هو نفسه الذي اوحى إلى سيبويه التمييز بين شكلين أساسيين ارجع الأول إلى عامل الابتداء والثاني الى عامل الفعل ومنه أيضا اسْتَلْهَمَ سيبويه فكرة الربط بين الشكل الابتدائي والشكل الفعلي بواسطة الصدور.

2 - جاء في "آية اللغة وكبرياء النظر" ان « النظر السيبويهي يمكن ان يكتمل اذا ميز فيه في سائر الأبواب بين التغيير الانشائي والتغيير المعمولي اللفظي لهذا قد يكون الشيء مجالا من جهة العامل الإنشائي ومجالا من جهة العامل النحوي . في المثال (ان محمدا رسول) هناك عامل الابتداء وهناك عامل التوكيد الداخلي وذلك مثل(انما محمد رسول)حيث عامل الابتداء الداخلي وعامل الحصر الممثل بإنما».

ونذكر هنا ان النظر التوليدي في قيامه على التمييز بين المركبات ذات الرؤوس المعجمية والمركبات ذات الرؤوس غير المعجمية يمكن اعتباره مكملا للنظر السيبويهي من الحيثية المشار اليها في "آية اللغة وكبرياء النظر" وذلك لأن التمييز السابق ليس في جوهره الا تمييزا بين التغير الانشائي والتغير المعمولي الفظي. وفي هذا السياق نجعل المجالين CP و IP من ابواب العاملية الانشائية ونجعل المجالات الاربعة الاخرى : $\bar{\bar{A}}$.$\bar{\bar{P}}$.$\bar{\bar{N}}$.$\bar{\bar{V}}$ من أبواب العاملية المقولية النحوية وذلك من منطلق أن الرأس في $\bar{\bar{C}}$: (=الاستفهام وبابه) وفي $\bar{\bar{I}}$ (=الزمن والتطابق) عوامل دلالية انشائية بينما الرأس في المركبات الأربعة الأخرى عوامل لفظية نحوية. وهذا يتضح اكثر عندما نتذكر ان علاقة المقولات المعجمية (كالحروف والأفعال) بفضلاتها ليست كعلاقة الرأس الصرفي مثلا بفضلته المركبِ الفعلي. الأولى يرتبط بها التغير

173 - "آية اللغة وكبرياء النظر"

الإعرابي أما الثانية فلا يترتب عليها شيء من ذلـك لأن الإسـقاط الفعلي الأقصى والإسـقاط الصـرفي الأقصى ليس من باب ما يتغير بالإعراب. ولعل التغير الـدلالي والانشـائي باعتبـار القيـم الزمنيـة والقيـم التطابقية والقيم الانشائية في هذين الإسقاطين الأقصيين يعوض التغـير الإعرابـي الـذي يصيـب المركـب الاسمي الواقع صلة للرأس الحرفي أو للرأس الفعلي أو للرأس الصرفي.

3 ـ ان تكميل النظر السيبويهي جاء مفصلا في القسم الاخير من "آية اللغة وكبرياء النظر" وذلك في اطار فكرة الفصل بين البنية العاملية والبنية الشكلية والبنيـة الانشـائية ومما يجـب ذكـره هنـا أن هـذا الفصل اراده صاحبه[174] ان يكون مندرجا في اطار « متابعة المشروع السيبويهي واقتراح اسس مفصلـة لنظرية عاملية يرجى لها ان تكون جزءا من نحو متكامل للغة العربية وامتدادا للغويات العربية في صورتها السيبويهية» و« الغاية المرجوة توحيد البنيات الظاهرة الاختلاف عـن طريـق الجمـع بـين المذهـب وبـين الملاحظات المتناثرة في "الكتاب"».

كل هذا معناه ان تكميل النظر السيبويهي المقـترح في هـذا المشـروع يعتمـد علـى مبـدإ استنفاد النتائج التي تحتملها جملة من مقدمات النسق الصوري المؤسس لهذا النظر. ولئن كنا قد بينا قبل قليـل ان النظر التوليدي في التمييز بين المركبات ذات الرؤوس المعجمية والمركبـات ذات الـرؤوس غـير المعجميـة يمكن اعتباره مكملا للنظر السيبويهي من الحيثية المشروحة أعلاه فإننا يجب ان نكمل هذا البيان بـالقول إن التمييز التوليدي المذكور ليس الا دفعا بمقدمة سيبويهية الى نهاياتها البعيـدة الـتي تحتملهـا علـى جهـة اللزوم المنطقى وليس لسيبويه أن يرفضها لأن مقدماته العامة تدفع إليها.

---

174 ـ جاء في "آية اللغة وكبرياء النظر":

«ومما يجب الاشارة إليه اننا نفصل هنا بين العلامة الإعرابية التي نجعلها من اختصاص البنية العاملية وبين البنيـة الشـكلية التي نجعل منها شكل الفعل وزمنه وحدثه وجهته والتي هي عندنا عوامـل شـكلية تتـدرج بالنسبة لعـامل شـكلي كبـير وتقوم على الوسائط» وفي تأويل من التأويلات الممكنة في هذا الخصوص يمكن اعتبار الإسقاط الصرفي الأقصى($= \bar{\bar{I}}$) هو هذا العامل الشكلي الكبير. جاء أيضا في السياق ذاته «ماتقدم فيه تغيير للصياغة السيبويهية، هذه كانت تنطلق مـن وجود اختصاص فحولنا الأمر الى عامل مشكل فالعامل المختص بالاسماء هو عـامل مشـكل يدخـل علـى بنيـات معينـة ويفضي اليها بطائفة من الأشياء وكذلك العامل المختص بالأفعال... ان ما قيل عن استحالة النظام بين العوامل النحوية والتنظيمية ومعمولاتها تقال عن العوامل المشكلة».

هذا الموقف يندرج في نظرنا في إطار توحيد السنن المتحكمة في النظامين النحوي والشـكلي وهـو المبدأ الـذي تم على أساسه في النحو التوليدي حمل الأحوال الجملية على الأحوال المركبية في طبيعة الانتظام البنيوي الداخلي.

(تراجع تفاصيل الاعتبارات التي يمكن تأويلها باستعمال مفهوم العامل الانشائي في الفقرة الأخيرة من "آية اللغة وكبرياء النظر")

(II) المسألـــة الثانيـــــة[175]:

الحجم المفردي والحجم المجاوز للمفرد
وعلاقة الأشكال العاملية بعضها ببعض

سنبين في هذا التعليق ان جدل "المفرد والقول الطويل" حاضر في النظرية النحويـة التوليديـة علـى نفس الشاكلة التي أثبت بها حضوره في النظريـة النحويـة العربيـة القديمـة سـواء علـى مسـتوى الشـكل اوالصورة العامة التي اتخذها هذا الجدل داخل النظرية ام على مستوى المقاصد العامة المرتبطة بـالتوظيف النظري والاستدلالي لمقدمات هذا الجـدل ونتائجـه. إنَّ المقدمـة الاساسـية المعتمـدة في النظريتـين والـتي انتجت التشابه المذكور هي التي تنص على انه «لا يمكن إحصاء الأقوال الطويلة لأنها لانهائية وعددهـا لانهائي ولايمكن تصنيفها مقوليا الا إذا حددنا المقولات التي يمكن ان ترجع اليها ولا يمكن تحجيمهـا الا بعد ذلك»[176] في هـذا السـياق ينـدرج تخلي النحـوي العربـي عـن «وضـع الاحجـام» وهـي عمليـة استهدف بها المفردَ في المرحلة الصرفية التي درس فيها قوانين ترتيب الكلمـة وهـي مرحلـة تاليـة لمرحلـة احصاء كلمات المعجم المفردة وتصنيفها مقوليا الى اسماء وافعال الخ... وقد تخلى النحـوي العربـي عـن «وضع الاحجام» في المستوى التركيـبـي لأن القول الطويل لانهائي وعدده ايضا «لانهائي» و «عوض ذلك بالبحث عن حدود الاحجام في التركيب»[177].

إن نظرية س ــ خط او النظام الإسقاطي الرئاسي في تقطيع المركـب وهيكلة بنيتـه الهندسـية ليـس الا بحثا في حدود الاحجام التركيبية. فالقول الطويل يتقدم في النظريتين النحويتين معا باعتباره كلا يجب البحث عن حدود الاحجام الممكنة فيه.

في خضم هذا الفضاء الاشكالي العام ظهر التمييز في هاتين النظريتين بين الجملـة الـتي لامحـل لهـا والجملة التي لها محل وهو تمييز صريح، كما هو معلوم، في النحو العربي وهو في النحو التوليدي لا اقول انه غير صريح او انه ضمني ولكن اقول انه قد قيل بلغة مخالفة للغة النحوية العربية وفي مايلي بيان ذلك.

* * *

---

175 ـ المسألة الأولى التي كان عنوانها: "مراجعة الأصول التقطيعية، ومبدأُ الربط الرئاسي للمجالات".
الكلام فيها من الصفحة (306) إلى الصفحة (338) فلينتبه القارئ إلى ذلك.

176–« تعليقات على المغني ـ المسائل الاولى». هذه الملاحظة ذكرت في سياق الحديـث عـن الجـدل المذكـور اعـلاه في النظرية النحوية العربية والذي نراه هو ان هذه الملاحظـة تصـدق علـى النحـو التوليـدي كصدقهـا علـى النحـو العربـي واكثر.

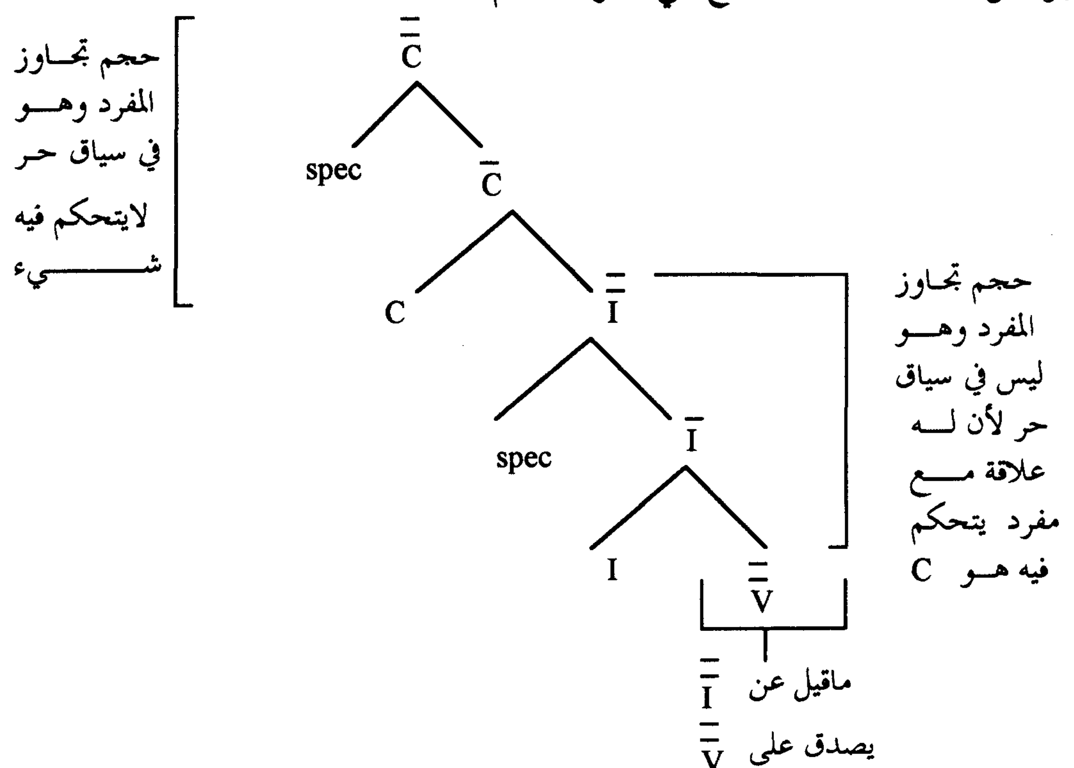
177–المرجع السابق.

ان الجملة المجردة من المحل في النحو العربي هي قول طويل، هي عبارة عن «مجموعة من المفردات لا تعرف الا بتجاوزها للمفرد» « انها حجم يمكن اطلاقه على كل ماتجاوز المفرد» « فإذا قلنا إنهـا في محل حددنا ما تطلق عليه لأنها **لاتعود مستقلة** عن شيء يتحكم فيها او يتقدم عليهـا **وتعـود في علاقـة مع مفرد**» « اما اذا قلنا انها لامحل لها **فذلك** يعني انها **تتجاوز المفرد** وانها» «لايتحكم فيها شيء وأنها في سياق حر»[178].

هذا التمييز الذي اشتهر في ن ن ع[179] يرادفها في ن ن ت[180] التمييز بين:

- الإسقاط الأقصى الذي ليس فوقه إسقاط آخر.
- وبين الإسقاط الأقصى الواقع تحت إسقاط أقصى آخر اعلى منه.

فالاول يمكن تعريفه بكونه حجما تجاوز المفرد وانه لايتحكم فيه شيء وانـه في سياق حـر. أمـا الثاني **فهو** ليس مستقلا لأن له علاقة **مع شيء مفرد** يتحكم فيه:



178-المرجع السابق. وكذلك ماجاء بين مزدوجتين قبل هذا الاقتباس وانما فَصّلنا و لم نصل لأن الـترتيب الـذي عملنـاه مخالف للترتيب الذي في الأصل.

179-مختصر النظرية النحوية العربية القديمة.

180-مختصر النظرية النحوية التوليدية.

هذا الكلام معناه ان الإسقاطات القصوى من حيث كونها احجاما تجاوزت المفرد منها مـايكون مربوطا وغير مربـوط كـ $\bar{C}$ و $\bar{I}$ ومنهـا مـا لا يكـون الا مربوطـا كـالمركب الفعلـي. (م ف في هـذه الخاصية يشبه «المتعلق»).

«الجملة التي لها محل» في التعريفات العربية اذن «حجم جاوز المفرد» و «لاستقلال لـه» و «لـه علاقة مع مفرد». وفي التعريفات التوليدية فقدان صفة الاستقلال يترجمه الكينونة إسـقاطا أقصـى واقعـا تحت إسقاط أقصى اعلى منه يخالفه مقوليا. والعلاقة مع المفرد تترجمها علاقة الإسقاط الأقصى برأس من الرؤوس كعلاقة IP مع C او علاقة VP مع I.

امـا «الجملـة الـتي لامحـل لهـا» فهـي في التعريفـات العربيـة عبـارة عـن «حجــم جــاوزالمفرد»، و«لايتحكم فيه شيء» و «يوجد في سياق حر». وفي التعريفات التوليدية فقدان صفة المحكومية يترجمـه الكينونة أسقاطا أقصى ليس فوقه إسقاط آخر أعلى منه وحرية السياق يترجمها عدم الوقوع صلة لـرأس ينتمي الى مجال إسقاطي أعلى.

غاية الأمر ان:

- كل إسقاط أقصى لم يقع فضلة لرأس من الرؤوس فهـو مجـال مجـرد مـن المحـل ويعـرف اذ ذاك باعتباره حجما مجاوزا للمفرد وجامعا بين صفتين: كونه لايتحكم فيه شيء وكونه في سياق حر.
- كل إسقاط أقصى في التوليدية وقع فضلة لرأس من الرؤوس معجميا كان ام غير معجمي فإنـه مرادف في السيبويهية الحجم المجاوز للمفرد الذي لا يستقل عـن شـيء يتحكـم فيـه أي الحجـم المتصـل والذي له محل.

* * *

المجموعة المفردية والرابطة العاملية

القول الطويل في النحو العربي هو عبارة عن مجموعة مفردية تعـرف بكونهـا «مـاعمل بعضـه في بعض» اي ان «المجموعة المفردية هي المجموعة المرتبطة عامليا» وما هي الرابطة العاملية في هذه النظريـة؟ «هي الجامع بين المفردات او ماحل محل المفردات في القول الطويل **وأمكن به أن نضع حـدودا في هـذا القول الطويل**». اما القول الطويل في النحو التوليدي فهو مرادف للكائن المركبـي الذي يناسبه ان يقال في تعريفه انه حجم مجاوز للمفرد، اذ يتكون من المخصص والرأس والفضلة، ولئن صـح ان يقـال ذلـك في تعريفه فإنه يناسبه ان يوصف بكونه «بمجموعة مفردية» فإذا تذكرنا أن هذه الأخـيرة تعـرف بكونهـا ماعمل بعضه في بعض وجب ان يقال ان القـول الطويـل في النحـو التوليـدي (=أي الكـائن المركبــي) فضاء مرتبط برابطة عاملية. واذا كانت الرابطة العاملية في السيبويهية هي الجامع بين المفردات اوما حـل

محلها في القول الطويل فإنها في التوليدية لا تكون رابطة الا لقول طويل اي لمركب، اذ لايكون المعمول في الأشكال التمثيلية التوليدية الا مركبا. وهـذا الرابط مـن أوجه التشابه والقرابة بينه وبـين الرابطة العاملية في النحو العربي تشابه في مستوى «الوظيفة النظرية» في المقـام الاول وهـي: انه **المرجع الذي نضع باعتباره الحدود داخل القول الطويل (اي انه المرجع او الميزان التقطيعي الاساس) فالرأس فاتحة لمجال مركبي جديد دائما.**

وبعبارة اخرى: الرابطة العاملية في النحو العربي تعرف باعتبـار سلوكها البنيوي داخل اللغة، بأنها الجامع بين المفردات او ما حل محل المفردات في القـول الطويـل وباعتبـار وظيفتهـا داخل النظرية النحوية، بأنها «ما أمكن به ان نضع حدودا في هذا القول الطويل». اما في النحو التوليدي فيناسبها ان تعرف من حيث سلوكها البنيوي، بأنها الرابط للمركب ومن حيث وظيفتها داخل النظرية بأنها المرجع التقطيعي الذي تتحدد باعتباره التخـوم الفاصلـة بـين المجـالات المركبيـة الفرعيـة داخـل المجـال المركبـي الاعلى[181].

* * *

• في السيبويهية «لما كان هناك تشـابه بـين المجموعـات المفرديـة اي لمـا كـان تتـابع المقـولات في المجموعة الواحدة يشبهه تتابع آخر للمقولات في مجموعة اخرى فإنه امكن ان يقـال ان الرابطـة العاملية تجمع بين المحلات».

ان ملاحظـة الشـبه في التوليديـة بـين المجموعـات المفرديـة (=المركبـات) اي ملاحظــة ان تتــابع المقولات والعناصر في المجموعة المركبية الواحدة يشبهه تتابع آخر للعنـاصر في مجموعـة مركبيـة أخـرى، هي التي دفعت التوليديين إلى القول بأن الإسقاط الأقصى يجمع بواسطة «الإشـراف» بـين كـل مواقـع المجموعة المركبية وان الإسقاط الوسيط يجمـع بـين الـرأس والفضلـة وان الـرأس يعمـل في الفضلـة أي يربطها فينتظم الكل باعتبار الإسقاط الوسيط.

• هناك اتصال وثيق في كل من النحوين بين نظرية الفضاء المتصل (اي الجملـة في النحـو العربـي والمركب في النحو التوليـدي) ونظريـة النقطـة (اي «المحـل» في الأول و«الموقـع البنيـوي الشـجري» في الثاني): فالفضاء اللغوي المتصل هو طائفة من المواقع لاطائفة من الألفاظ في النحوين (وليس الشكل او الخطاطة الإسقاطية العامـة (43) في التوليديـة الا نتيجـة منطقيـة لهـذه المقدمـة). وهـذه المواقـع بعضهـا

181–وفي تأويل آخر يمكن ان يقال ان «الإسقاط الأقصى» هو الرابطة البنيوية التي تجمع بين عناصر المركـب المجموعة التي تتتابع فيها المقولات المفردية أو المجاوزة للمفرد.

لايشغله الا المفرد وهو العامل او الرأس وبعضها يشغله المفرد او الجمل ذات الطابع المفردي في السيبويهية اما في التوليدية فما سوى الرأس يجب ان يكون مركبا.

• ان العامل في النحو العربي والذي من خواصه الأساسية انه يجمع المحلات ويرتبط بها «يمثل العنصر الذي يعطي لهذه المحلات شكلا»[182]. أما في النحو التوليدي فإن العنصر الذي يقوم بهذه الوظيفة هو «الرأس» الذي هو اساس التفرع الإسقاطي الداخلي.

• ان الجملة المفردية في السيبويهية « تمثل فضاء لغويا **غير متشكل** فاذا ارتبطت اجزاؤها بعامل **صار لها شكل** وسميت باسم خاص هنا نتذكر الجملة الاسمية والجملة الفعلية اللتين ليستا الا مجموعتين متشكلتين لأن عناصرهما مرتبطة بعامل الابتداء وبعامل الفعل»، اما في التوليدية فإن الاجزاء التي تقع فضلة للرأس فإنها لا تكون الا مركبات اي فضاءات لها سابق تشكل، لكن هذه الاجزاء المركبية قد تتوالى لتمثل فضاء لغويا غير متشكل يستوجب ان ترتبط اجزاؤه برابطة عاملية. هذه الرابطة يجب ان تكون رأسا لمركب أوسع يشمل الجزئيات المركبية التي في تواليها تمثل فضاء غير متشكل ولا تصيب حظها من التشكل الا اذا ارتبطت بعنصر من خصائصه القدرة على تناول الاجزاء بالربط وهذه الخاصية لا تكون في النحو التوليدي لعنصر سوى «الرأس».

الفرق بين التناول العربي والتناول التوليدي للأجزاء التي ترتبط وتتخذ شكلا بفضل وقوعها في طريق «عنصر» من خواصه: القدرة على الجوس خلال ذوات تفتقر الى التشكل، وعلى الإفضاء اليها بطائفة من الاشياء التي تكون مناطا لتشكلها، قلت إن الفرق بين التناولين يكمن في أن الاجزاء في النحو العربي هي اجزاء مفردية كلمية وهي في النحو التوليدي اجزاء مركبية وهذا الفرق راجع الى المرجع التقطيعي المعتمد في كل من النظريتين فهو كلمي في الاول مركبي في الثاني.

وبعبارة أخرى: **العنصر في البنية الفوضوية التوليدية عنصر فوضوي بالنظر الى علاقته بالعناصر الأخرى التي يؤلف معها فضاء غير متشكل اما هو في حد ذاته فهو فضاء متشكل لأنه مركب والمركب نظام بنيوي مستقل.** وهذا ما يترجمه التوليديون بقولهم ان المركبات ذوات "متمركزة داخليا اي ذات مركز او نقطة نظام داخلية (endocentric) فالقول ان المركب إسقاط لرأس يجب أن يفهم في هذا الإطار. وهذا معناه ان **الفضاء المتشكل** هو عبارة عن فضاء عام واسع يتضمن فُضيئات صغرى، وليست السطوة الرئاسية الهرمية التي يمتاز بها النظام البنيوي الإسقاطي المقترح في نظرية س ـ خط الا نتيجة لازمة عن هذا التصور. وهذا مبني على أن الأصل البنيوي الذي ينطلق منه النحو التوليدي **بنية منظمة** (=المركب) وفق قيم الإشراف والعلو والربط المركبي الخ...بخلاف البنية التي

182– "تعليقات على المغني ـ المسائل الاولى".

ينطلق منها النحو السيبويهي فهي بنية فوضوية. **ان الخطوة التقطيعية الاولى في ن ن ت تنتج بنيات منظمة. وهي المركبات ولكن النظام هنا يبقى نسبيا لأنه في مستوى آخر تصبح العناصر المركبية متوالية غير متشكلة تحتاج الى رابط يربطها. وفي هذا السياق يندرج وقوع (م ف) فضلة للراس الصرفي ووقوع المركب الصرفي فضلة للرأس المصدري ونحو ذلك.**

• مر بنا ان « الجملة المفردية تمثل فضاء غير متشكل، فاذا ارتبطت اجزاءها بعامل صار لها شكل وسميت باسم خاص».

ان ما يردف هذا التصور للجملة المفردية في النحو التوليدي هو **متوالية المركبات المعزولة عن رأس يمنحها شكلا، ومنح الشكل لمتوالية من المركبات يتحقق عبر مستويات تدعى بالمستويات الإسقاطية.** هذا ولايرتبط بالرأس في هذا التصور الا مركب واحد والشكل الناتج عن هذا الربط ـ المدعو إسقاطاً وسيطا ادنى ـ يتنزل من المركب الموالي منزلة رأس آخر، فينتظم هذا المركب لا بالنسبة الى الرأس الاول ولكن بالنسبة الى الرأس الجديد الناتج عن التشكيل السابق وهكذا حتى يستوفي الربط والتشكيل كل المركبات المكونة للمتوالية غير المتشكلة، لكن يبقى الرأس الاول (=المقولة المعجمية) هو العنصر الذي يحظى بوصف الرابطة العاملية التي تمنح المحلات (=المركبات) شكلا **ويجعل لها اسما**، وهذا الاسم ليس شيئا آخر إلا الإسقاطَ الأقصى بإطلاق. (المركب الفعلي: مثلا بالنسبة للمركب الاسمى المفعول والمركبِ الاسمى او الحرفي الحال والمركب الظرفي الخ...).

المركب الاسمى والمركب الحرفي قد يجتمعان مثلا في فضاء غير متشكل فإذا ارتبطا برأس أي بعامل متحكم صار لهما شكل وسمي هذا الشكل باسم خاص هو $\bar{\bar{\text{ف}}}$ (=م ف). وهنا نذكر: **م ف** و**م صر** (=IP) و **م مص** (=CP) التي ليست الا مجموعات متشكلة لأن عناصرها مرتبطة بالرأس الفعلي في **م ف** وبالرأس الصرفي في IP وبالرأس المصدري في CP.

واذا كانت (ج س) و (ج ف) في السيبويهية هما الشكلين الاساسيين اللذين" يجب ان ترجع اليهما كل المجموعات المفردية الاخرى فإنه في التوليدية: $\bar{\bar{V}}$, $\bar{\bar{N}}$, $\bar{\bar{P}}$, $\bar{\bar{A}}$, $\bar{\bar{I}}$, $\bar{\bar{C}}$، تمثل الفضاءات المتشكلة الاساسية التي ترجع اليها كل المجموعات المفردية الاخرى. والمقصود بالمجموعات المفردية في النحو التوليدي كما بينا آنفا، المتواليات المركبية، لأن منزلة المركب، من المتوالية الفوضوية المندرج في سياقها، في النحو التوليدي، كمنزلة الاجزاء المفردية من البنية الفوضوية في العاملية العربية، لأجل ذلك فإن اطلاق لفظ المجموعة المفردية على المتوالية المركبية (الفوضوية) يصح في اعتبار: المركب جزءا مفرديا في متوالية. والاهم من ذلك كله هو ان الاجزاء المفردية المركبية لاتنتظم بالنسبة الى الرأس في مستوى واحد اي بشكل أفقي بل عبر مستويات مرتبة رئاسيا.

* * *

• كان لا يمكن في السيبويهية تكثير أنواع المجموعات المفردية «لأن النحوي العربي كان يريد تأسيس قوانين تكوينية للمجموعات المفردية فوجب تقليل الأنواع الاساسية».

ان قيام النظرية النحوية على مبدإ تقليل الأنواع الاساسية يندرج في سياق ما سميناه سابقا ببرنامج محاصرة التنوع والتعدد وارجاعهما الى الوحدة والتجانس. الرغبة في تأسيس قوانين تكوينية للمجموعات المفردية هي التي أملت على النحوي العربي العمل وفق مبدإ تقليل الأنواع الاساسية للمجموعات المفردية فاذا تذكرنا ان مفهوم المجموعة المفردية في النحو العربي يتقدم في منطقه العام الذي يؤسسه باعتباره مفهوما مرادفا **للفضاء المركبي** التوليدي وجب ان نقول ان اندراج برنامج النحو التوليدي فيما يتعلق بالمسألة المركبية البنيوية في سياق الرغبة في تأسيس قوانين تكوينية للمركبات املت عليه منهاجا آخر مخالفا فيما يتعلق بتقليل الأنواع الساسية. **هذا المنهاج من خواصه انه مغرق في الصورية وفي مفارقة** الاعيان المتشخصة مفارقة تامة، والاشارة هنا الى نظرية س ــ خط التي تأسست عليها الخطاطة الإسقاطية (42) ـ (43). فالأنواع المركبية كيفما كانت يجب ان ترجع الى نوع أساس وحيد هو الممثل في هذه الخطاطة.

وبعبارة اخرى، ما الفرق بين التطبيق العربي لمبدإ تقليل الأنواع الاساسية وبين التطبيق التوليدي؟.

الفرق بينهما يكمن في كون: الشكلين الاساسيين في النحو العربي اي (ج س) و (ج ف) وان كانا مفارقين للمتغيرات التلفيظية والصور الجزئية التي لا تنحصر بعدٌ، فإنهما يلابسان ضربا ظاهراً من اضرب الاعراض المتشخصة وهو الأعراض المقولية بينما الشكل التوليدي استوى فضاء صوريا مستقلا استقلالا تاما عن المتغيرات المادية التي تتشكل باعتباره اذ ليس بينه وبين أي ضرب من اضرب الاعراض المتشخصة ادنى سبب يذكر حتى الرتبية منها ألم تر ان الرمز التمثيلي (؛) يجعل الشكل الإسقاطي مفارقا تمامَ المفارقة للإلزامات الرتبية المرتبطة باللغات الخاصة.

لكن ههنا ـ مع ذلك ـ كلاما يجب ان يذكر وهو ان العاملية العربية قد ظهرت فيها بعض المحاولات التي تسعى الى الدفع بالتطبيق السابق الذي عرفه مبدأ تقليل الأنواع الاساسية في النحو العربي والذي يُرجع المجموعات المفردية إلى نوعين أساسيين اثنين إلى مستوى أعلى من التقليل والاختزال فالرغبة في التقليل كانت تدفع النحاة الى «التساؤل عن الاسبقية في خصوص هذين النوعين الاساسيين

فاختلفوا بين قائل بأسبقية (ج ف) او اسبقية الفاعل وبين قائل بأسبقية الجملة الابتدائية او أسبقية المبتدإ. مسألة الاسبقية كانت نظرا في القوانين العامة المتحكمة في المجموعة الجملية المفردية»(183).

وفي اطار احدى القراءات الحديثة التي شهدتها العاملية العربية القديمة في صورتها السيبويهية وذلك في اطار برنامج لمتابعة المشروع السيبويهي والدفع بمقدماته الى نهايتها(184) نجد أيضا حديثاً عن ان السيبويهية جعلت الجملة الابتدائية والجملة الفعلية تمثلان نظاما واحدا لا نظامين: «لأن التنظيم يحصل في المستوى العاملي لا في المستوى المقولي واذا كانت هذه العلاقة في الحالتين متشابهة فلا معنى للنظر في الأوضاع المقولية للحالتين المذكورتين. لما تقدم يقال ان (ج س) و (ج ف) منتظمان تنظيما واحد من الناحية العاملية: عامل (مواقع عاملية او معمولات)....والفعل في (ج ف) يقابل عامل الابتداء ومن جهة أخرى المبتدأ يقابل الفاعل هذا التوازي هو سبب التقاربات التي كان يلاحظها النحاة بين الوظائف المختلفة في تحليلهم كله ولاسيما قد ماؤهم كأبي بشر والخليل».

ومما يجب تحريره هنا في هذا السياق هو ان **ملاحظة التوازيات والتقاربات البنيوية آلة تحليلية عامة يشتغل بها العقل النحوي وهي من هذه الجهة يصح اعتبارها من كليات هذا العقل بصرف النظر عن الصيغ والمظاهر النمذجية التي يتحقق بها.** هذا وقد مر بنا مثال من ذلك في ما تقدم من أمر نظرية س ـ خط التوليدية التي قامت من أولها الى آخرها على ملاحظة التوازي والتقارب البنيوي والصوي بين الأنواع المركبية المختلفة، فليست الخطاطة الإسقاطية العامة الا نتيجة منطقية لاستقراء التشابهات والتوازيات البنيوية كما مر بنا تفصيل ذلك سابقا.

* * *

النظام الداخلي بين التغير الإعرابي والتغير الإسقاطي

• من مبادئ النظرية النحوية العربية القديمة انه «اذا كان العامل جامعا ومنظما للمحلات وبالتالي للالفاظ التي تحل في هذه المحلات فإن كل لفظ في المجموعة المفردية يجب ان يكون له محل منها وإن لا يكن له محل يكن خارج المجموعة» وان «الإعراب هو النظام الداخلي: الشيء يكون له محل من الإعراب حين يكون له محل من النظام في قلب المجموعة التي ترتبط بالعامل»(185).

183ـ "تعليقات على المغني ـ المسائل الاولى".

184ـانظر:

ـ "أية اللغة وكبرياء النظر"

- Grammaire et Coranité V°2

185ـ انظر تعليقات على المغني ـ المسائل الاولى.

وفي التوليدية الرأس المقولي داخل المركب هو الجامع المنظم للمواقع وبالتالي للألفاظ التي تحل في هذه المواقع لأن الرأس هو أصل الإسقاط برتبتيه الوسطى والقصوى. فالإسقاط الوسيط يقتضي الفضلةَ والملحقَ صلة للرأس والإسقاط الأقصى يقتضي المخصص. فلما كان الرأس هو أصل الإسقاط دل ذلك على أن **الرأس المقولي داخل المركب هو المقتضي للمواقع**، الجامع والمنظم لها.

وبعبارة اخرى هناك ثلاثة مواقع داخل الشجرة هي الفضلة والملحق والمخصص، والرابط لهذه المواقع هو الرأس لأن الرأس يقتضي الإسقاط والإسقاط أوسطه يشكل الفضلةَ والملحقَ (سَ) وأقصاه يشكل المخصصَ (سّ). وكل لفظ في المجموعة المفردية (اي في المركب) يجب ان يكون له موقع داخل هذا الفضاء الإسقاطي الذي يتحكم في الرأس وإلايكن له موقع يكن خارج المجموعة: التعبير عن هذا الأمر في النحو التوليدي جاء بصريح العبارة في مفهوم «التحكم الكوني».

ولئن كان الإعراب هو النظام الداخلي في النحو العربي كما مر بنا فإن الذي يعوض «النظام الإعرابي» في النحو التوليدي هو النظام الإسقاطي: فالإسقاط هو النظام الداخلي اي ان الشيء يكون له محل من الإسقاط حين يكون له محل من النظام البنيوي في قلب المركب الذي تترابط اطرافه بفضل الرأس. بهذا المعنى يمكن ان يقال انه اسقط كلامه[186] بمعنى أنه:

- جعل له مكانا في المجموعة المركبية.

- وانه وجه كل جزء من كلامه الى الرأس وربطه به. اما ربطا مباشرا بواسطة الإسقاط الوسيط (=ربط الفضلة بالرأس). واما ربطا غير مباشر بواسطة الإسقاط الأقصى (=ربط المخصص بالإسقاط الوسيط): وصفنا الاول بكونه مباشرا لأن العلاقة بالرأس مباشرة لا تمر عبر وسيط، والثاني بكونه غير مباشر لأنه علاقة بالرأس تمر بواسطة الإسقاط الوسيط.

غاية الأمر ان التشابه بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية واضح في هذا الشأن: **فكل منهما** انطلق من ملاحظة ان **كل جزء من الكلام يتوجه الى العامل بطريقة مخصوصة** وكل منهما اشتغل بالنظر في هذه الطرق المخصوصة وفي قوانينها وضوابطها. وفي هذا الاطار اشتغل النحو العربي **بالتغير الإعرابي** واشتغل النحو التوليدي **بالتغير الإسقاطي:** فالفاعل يتوجه الى العامل بطريقة مخصوصة هي «الرفع» في السيبويهية وهي صَرّ (=I") في التوليدية والمفعول يتوجه الى العامل بطريقة مخصوصة أخرى هي النصب في السيبويهية وهي فَ ($=\bar{\bar{V}}$) في التوليدية فالتغير الذي مناطه الرفع والنصب في

186- واضح ان هذا التأويل محمول على معنى «الإعراب» ووظيفته في النظرية النحوية العربية. جاء في "تعليقات على المغني": «يقال انه اعرب كلامه فذلك يعني انه وجه كل جزء من كلامه الى العامل وربطه به وجعل له مكانا في المجموعة».

النحو العربي يرادف في وظيفته النظرية والتحليلية التغير الذي مناطه الإسقاطان الاقصيان صَرْ (="I") و فَ (="V").

ان وظيفة الرأس داخل المركب من حيث كونه مصدرا تولديا للإسقاط او للأوضاع الإسقاطية هي **الحصر والجمع** أما المواقع الشجرية الأخرى فشأنها ان تكون محصورة مجموعة. لهذا لا يتصور ان يكون هناك محل غير مجموع ولا يتصور ان يكون ههنا رأس لا يجمع ولا يحصر محلات مخصوصةً. (فالرأس في المركب الفعلي مثلا، يجمع الصلة ويربطها بواسطة إسقاطه الوسيط، ويجمع في المركب الصرفي مثلا المخصص بواسطة الإسقاط الأقصى).

واذا شئنا ان نمثل للأشياء اللغوية التي لا يحصرها رأس مركبي قلنا انها لا تعدو ان تكون **مجموعات فوضوية لا شكل لها** والرأس هو الذي يمنح الشكل للمركب لأنه هو أصل الإسقاط، لهذا يصح ان يقال ان التحليل النحوي التوليدي يقوم على مبدإ أن المواقع الواقعة تحت الإشراف المباشر للإسقاط الوسيط والأقصى هي من تمام الرأس. فالرأس التام هو المحيط بهذه المواقع بواسطة المستويات الإسقاطية.

« ان اقرب الاشكال الى تمثيل هذه المجموعات الفوضوية هو الفضاء الذي لايربط بين اطرافه خط رابط يجعل له شكلا»[187]. المركبات إذا توالت في غياب رأس مقولي (=وحدة معجمية) يربطها أُلّضفت مجموعة فوضوية وكانت هذه المجموعة بمنزلة « فضاء لا يربط بين اطرافه خط رابط». ان منزلة الرأس من هذه المجموعة الفوضوية كمنزلة الخط الرابط بين النقط التي يتكون منها فضاء معين، ولعل النظام التمثيلي المعتمد في النحو التوليدي يوضح الصورة أكثر، وهو نظام يقوم على تصوير الترابطات الإسقاطية التي يكون مصدرها الاول الرأس، بواسطة الخطوط بل يعتبر الخط في هذا النظام عنصرا اساسيا في صياغة بعض المبادئ والمفاهيم والتعريفات (راجع التعريفات الاولى لعلاقة التحكم المكوني والعمل الخ...) . المركبات التالية مثلا: ([بكر] [خالد] [غلامه] [غدا] [ضارب] [بالسوط] [تأديبا] [له]) تمثل في غياب رأس مقولي فعلي يربطها فضاء فوضويا غير متشكل، والربط بين أطراف هذا الفضاء الربط الذي يمنح الفضاء شكلا ، يتم في نظام التمثيلات التوليدية بواسطة مد الخطوط الرابطة بين الرؤوس وعناصر المجموعة الفوضوية على الشاكلة التالية:

187–هذه الاستعارة مقتبسة من "تعليقات على المغني".



ما الفرق بين مجموعة فوضوية ومجموعة مرتبطة عامليا (=اعرابيا، بنيويا، إسقاطيا): «المجموعة الفوضوية [كما مربنا] فضاء لا يربط بين اطرافه خط رابط اما المجموعات المرتبطة عامليا فاقرب ما يمثلها هو **الاشكال الهندسية**». فالشكل الهندسي عبارة عن فضاء ترابطت اطرافه. ولعل اقرب نظام تمثيلي الى منطق الفرق بين المجموعة الفوضوية والمجوعة المرتبطة هو النظام التمثيلي التوليدي القائم على الاشكال الشجرية التي ليست الا فضاءات هندسية تستمد هندسيتها من الترابط البنيوي القائم على المستويات الإسقاطية الممثلة بواسطة الخطوط الرابطة بين المواقع ربطا رئاسيا. فالمركب الذي استوفى مواقعه ورأسه شكل لغوي (بنيوي). هذا الشكل يحصر المواقع في قلبه وكل المواقع او العناصر التي تخرج عنه «يجب ان تكون جزءا من الشكل الكبير الذي يخرج عنه والذي يرسم مع رسم الكل اللغوي والذي لاحدود له»[188]. المركب الفعلي مثلا والذي استوفى مواقعه وهي المخصص والإسقاط الفعلي الوسيط الذي يتضمن الرأس والفضلة والملحق، شكل هندسي تترابط فيه المواقع والعناصر. (م س) الفاعل عنصر خارج عن هذا الشكل وهذا معناه انه يجب ان يكون جزءا من شكل اكبر يتنزل منه الشكل السابق (أي م ف) منزلة الجزء المنتظم في اطاره وهذا الشكل الأكبر هو المركب الصرفي. ثم ان الاداة المصدرية (او الاستفهامية) تتقدم باعتبارها عنصرا: خارجا عن هذا الشكل الاكبر (=المركب

188-"تعليقات على المغني".

الصرفي) وهذا معناه أن هذا العنصر الخارج يجب أن يكون جزءا من شكل أوسع وهذا الشكل الاوسع هو ($\bar{\bar{C}}$).

«من هذه الناحية يشبه عمل النحوي [التوليدي] عمل رجل يضع الحدود في الفضاء ويقيسه».

* * *

«اذا كان الشكل الدائري لا يتحدد الا بعلاقة بين النقط في الفضاء» فإن الشكل الجملي في النحو العربي «لا يتحدد هو كذلك الا بعلاقة بين نقطة هي العامل ونقط اخرى هي المعمولات وتختلف الجمل باختلاف هذه العلاقة» ولئن كان ذلك كذلك في النحو العربي فإن الشكل المركبي في التوليدية لا يتحدد ايضا الا بعلاقة بين نقطة هي الرأس ونقط أخرى هي الفضلات والملحقات والمخصصات وتختلف المركبات لا باختلاف صورة العلاقة في حد ذاتها (لأن هذه مشتركة بين جميع المركبات) ولكن باختلاف ماهية او طبيعة النقطة الاساسية منطلق العلاقة وهي «الرأس».

* * *

علاقـــة الأشكـــال العامليـــة المتتابعـــة

(موازنة بين «السيبويهية» و«التوليدية»)

سنبين في هذه الفقرة ان الموقف النحوي العربي مخالف لمنافسة التوليدي فيما يتعلق بطبيعة العلاقة التي يجب ان تقوم بين الأشكال العاملية المتتابعة، سنبين في هذا السياق أن:

- الموقف العربي قائم على مبدإ استقلال الأشكال العاملية بعضها عن بعض لأن الأشكال العاملية المحيطة بشكل عاملي معين لا تمثل أصل ارتباط.
- في حين ان الموقف التوليدي قائم على عكس ذلك تماما اي ان الاشكال العاملية المتوالية يمكن ان تمثل أصلا لارتباط بعضها ببعض.

نلخص اولا بالتصور النحوي العربي في هذا الشأن ثم نتبعه بالتصور التوليدي وبالموازنة بين التصورين.

« النحو العربي يقضي بأن العامل يدخل على المحلات ولكن هو ليس محلا ثم ان هو وما دخل عليه ليس محلا لشيء آخر. هذا يعني أن العامل أصل للارتباط وكان لا يمكن ان يكون العامل أصلا للارتباط اذا كان يحتاج الى أصل ارتباط آخر يجمعه ويحصره»[189].

ان الموقف التوليدي فيما يتصل بطبيعة العلاقة التي تربط الرأس بغيره من عناصر الفضاء المركبي يتنزل في نظرنا من الموقف اللغوي العربي من المسألة منزلة الامتداد الطبيعي. فالرأس داخل المركب

189-المرجع السابق.

يدخل على المواقع (=يعمل في الفضلة او في المخصص) ولكن هو لا يدخل عليه شيء فهو أصل للارتباط المركبي ولو كان يحتاج الى أصل ارتباط آخر يجمعه ويحصره كما تحتاج اليه الفضلة والمخصص لما استقام له هو ان يكون أصلا للارتباط، اذ **لا يستقم هذا الوصف لعنصر من العناصر حتى يكون هو في غنى أصيلٍ ولازم عن أصل ارتباط آخر يطلبه.**

من جهة اخرى: الامثولة الفزيائية المؤسسة لهذا التصور في كل من النظريتين النحويتين واحدة[190] وهي ان العامل لما كان رابطا جامعا حاصرا للمحلات والمواقع فإن الذي يشبهه في هذه الوظيفة الربطية، في نسق التمثيلات الفزيائية هو الخط المستقيم الذي يربط بين نقطتين «ولكن هو [اي المستقيم] ليس نقطة انه يحدد العلاقة بين النقطتين ونظامهما يعرف من خلاله فيمكن ان نعرف البعد بينهما اذا عرفنا طوله اما المستقيم ذاته فإنه ان بين البعد بين طرف اول وطرف ثان لا يمكن ان يقال فيه انه اول بالنسبة لشيء اوثان بالنسبة لشيء آخر»[191]

غاية الأمر أن قيام النحو التوليدي على أن كلا من الفضلة والمخصص يمكن ربطهما وأن الرأس لا يمكن ان يكون الا أصلا للارتباط بالنسبة لهذه العناصر اما هو فلا يحتمل ان يقع مربوطا بأصل ارتباط آخر، قيام النحو التوليدي على هذه الفكرة ليس الا امتدادا تطبيقيا لهذه الامثولة الفزيائية.

لكن ههنا فرقا يجب تحريره وهو أن **العلاقة العاملية** في السيبويهية "تحدد العلاقة بين شيئين اما هي بذاتها فليست قابلة لأن تكون طرفا في علاقة تحددها علاقة أخرى»[192] اي أن الشكل العاملي لا يمكن ان يكون مرتبطا بأصل خارجي وذلك قولهم ان الجمل الأصل فيها انها لاتحل في المحلات لأن هذا الحلول من خواص المفرد (=لأن الحاجة الى أصل للارتباط من شأن المفرد) فاذا وقع أن ارتبط شكل عاملي مترابط بأصل خارجي فعلى جهة **الحلول في محل المفرد** وليس على جهة الأصالة. وبعبارة أخرى: الشكل العاملي، الذي تؤسسه العلاقات العاملية الداخلية، لا يكون طرفا في علاقة أخرى يحددها أصل آخر للارتباط الا اذا حل في محل المفرد. أما في النظرية النحوية التوليدية، فإن الشكل

190-هذه الأمثولة الفزيائية تم استخلاصها في "تعليقات على المغني" على اساس مناسبتها للنظرية النحوية العربية والذي نراه هنا هو أنها يجوز تعميمها على النظرية النحوية التوليدية. والذي يعنينا من قابلية الامثولة المذكورة للانسحاب على نظريتين تنتميان الى نموذجين عقلانيين مختلفين هو تقديم دليل آخر على ان العقلين النحويين العربي والتوليدي اشتغلا بواسطة آلات تصورية متشابهة.

191-"تعليقات على المغني".

192-المرجع السابق.

ليس بعد الإسقاط المصدري الأقصى في هذا الشكل إلا الفراغ المحيط بالكل. واذا كان الترادف بين النحوين العربي والتوليدي ثابتا من جهة هذا الشكل الخارجي الذي يكون فراغا محيطا بالشكل العاملي الذي تؤسسه العلاقات العاملية الداخلية فإن التباين بينهما ثابت من جهة الضرب الآخر من الأشكال الخارجية المحيطة وهو الذي يكون شكلا عامليا مترابطا بعلاقات داخلية ولايكون فراغا والفرق يكمن في أنه:

أ ـ في النحو العربي الاشكال العاملية عندما تتوالى فإن بعضها يحيط ببعض احاطة استقلال عاملي اي ان « الاشكال المحيطة سواء كانت مليئة او فارغة لا تمثل أصل ارتباط لأنها يمكن انتزاعها وتعويض بعضها ببعض ويبقى الشكل العاملي المقصود سليما» هذا باختصار معناه أن: الشكل العاملي المحيط السابق لا يمكن، بحال، ان يمثل بالنسبة للشكل العاملي اللاحق أصل ارتباط.

ب ـ هذا الضرب من العلاقات بين الأشكال العاملية الممنوع في أوضاع ومقاييس النظرية النحوية العربية جائز على مقاييس النظرية النحوية التوليدية(بل واجب):

ان الاشكال العاملية المتوالية في النحو التوليدي لا يستقل بعضها عن بعض بل تترابط بنيويا ترابطا تستوجبه طبيعة النظام الإسقاطي المعتمد. فالمركب الفعلي مثلا وهو شكل عاملي تؤسسه علاقات عاملية ربطية حصرية داخلية مستقلة لا يمكن ان يستقل عن شكل عاملي أعلى منه بنيويا بل يجب ان يتخذه العنصر، الذي يتنزل من هذا الشكل العاملي الاعلى منزلة الرأس، فضلةً له.

وههنا شكل عاملي (=علاقة عاملية) تتقدم باعتبارها طرفا في علاقة حصرية تنتمي الى شكل آخر. (وما قلناه عن (م ف) يصدق على المركب الصرفي وغيره). وباختصار الاشكال العاملية المتوالية يحيط بعضها ببعض في نظام التمثيلات التوليدي احاطة ضبط وربط وحصر بنيوي وليست احاطة استقلال كما هو الشأن في النحو العربي.

ان أصل هذا الاختلاف في تصور وتمثيل العلاقة بين الأشكال العاملية المتوالية بعضها في إثر بعض(او المحيط بعضها ببعض) راجع الى كون المبدإ المتحكم في مقاييس النظام البنيوي ليس واحدا في كل من النظريتين. والاشارة هنا إلى الرئاسية والأفقية، فالنظام الإسقاطي والرئاسي في النحو التوليدي استوجب تنظيما بنيويا للجملة خاضعا لهندسة هرمية تجعل الفضاء او المجال ممتدا من اعلى الى اسفل في علاقة هرمية تجعل الإسقاط الأقصى باطلاق (=اي الذي لا يحيط به الا الشكل الفارغ

الذي لاحد له) ممتدا الى مكونات البنية كله بهـذا المعنـى يكـون هـذا الإسـقاط الأقصـى (نحـو CP) مجالات مختلفة في البنية الواحدة (= المجال الصرفي والمجال الفعلي الخ...)[194].

واما النظام الافقي المعتمد في النحو العربي فقد استوجب تنظيما بنيويا للقول الطويل يسـتقل فيه الشكل العاملي كلما استوفى العامل معمولاته[195] فيبدأ شكل عاملي جديد لا يمثل بالنسبة اليه الشكل العاملي السابق أصلا للارتباط كما هو الشأن بالنسبة للتنظيم البنيوي التوليدي.

خـــاتمـــة:

ان النظريتين النحويتين العربية والتوليدية تلتقيان اذن في أن العـامل الـذي هـو أصـل للارتبـاط لا يمكن ان يحتاج لى أصل ارتباط آخر يجمعه ويحصره اما العامل ومادخل عليه فقد يحتاج الى أصـل آخـر للارتباط يجمعه ويحصره في النحو التوليدي اما في النحو العربي فإن ذلـك لا يصـح الا اذا حـل الشـكل العاملي في محل المفرد.

سبب هذا الاختلاف راجع الى اعتماد مبدإ الافقية في التنظيم البنيوي للأشكال العاملية في النحـو العربي واعتماد مبدإ الرئاسية في التنظيم البنيوي الداخلـي للأشـكال المركبيـة في النحـو التوليـدي وقبـل ذلك وبعد لابد من الاشارة الى انه وبصرف النظر عن الموقف من مسألة العلاقة بين الاشكال العامليـة، الترادف واضح وصريح بين النظريتين في فكرة التمييز بين: الشكل العاملي المرتبط والشكل العاملي غـير المرتبط: الاول له محل والثاني لامحل له. الشكل العاملي المرتبط في النحو التوليدي يرادفه المركـب الـذي يقع فضلة لرأس ينتمي الى فضاء إسقاطي أعلى اما غير المرتبط فيرادفـه المركـب الـذي لا يعلـوه إسـقاط أقصى يباينه في الانتماء المقولي.

194–هذا التصور في تنظيم البنية المجالية يذكر بمشروع بدأ في إحدى القراءات التي عرفتها العاملية العربيـة في صورتهـا السيبويهية ولكنه لم يستمر ولعل في استمراره، ان تم، تحقيقا لمرحلة حادة ونوعية في تاريخ البحث اللسـاني. ومما جـاء في "آية اللغة وكبرياء النظر في سياق التبشير بالمشروع المذكور:

«والقوانين المنظمة لهذه المجالات والمحددة للمجالات الممكنة ولإمكان تتابعها ستكون لهـا اهميـة كـبرى ولربمـا صـح في حدود العمل النحوي ان يقال ان اكتشاف قانون تتابع المجالات سيقدم الدليل على ان اللغة العربية مثـلا تتحقـق فيهـا امكانات عاملية كلية».

195–قد مر بنا انه في السيبويهية «الجملة التي استوفت معمولاتها وعاملها شكل لغوي مستقل».

المسألـــــة الثالثـــــة:

المسألة الوظيفية والمزاوجة بين الاعتبار الدلالي والاعتبار التركيـبي

(ـ التنافس بين "النموذج الوظيفي" الاسنادي والنموذج التركيـبي الصافي.
ـ ومقدمة استقلال "المعنى البنيوي" عن تحققه في مكون ما.
ـ "التعريف النحوي" بين منطق النموذج التمكني ومنطق النموذج الإسقاطي)

مقـــدمـة:

سنبين في هذه الفقرة ان التنافس المشهور في النظرية النحوية العربية بين "اللفظ" و "المعنى" مرادف في اتجاهه العام للتنافس س في النحو التوليدي بين الاتجاه التركيـبي والاتجاه الدلالي في تنظيم النحو، وان المداخل المعجمية والمعلومات الانتقائية المقولية والمحورية هي التي تمثل في النحو التوليدي المستوى العقدي الاسنادي المستقل عن المستوى البنيوي وهو الاستقلال الذي بينا في مواطن سابقة أنه كان غالبا على ترتيب الاسماء باعتبار المعاني الإعرابية الثلاثة (=الفاعلية والمفعولية والاضافة) في التحاليل النحوية التي ظهرت عند المتأخرين من النحاة العرب. اي الكتابات النحوية التي استقل فيها التصنيف الاسمي الوظيفي الاسنادي عن التصنيف المعمولي التمكني. هذا او ان التحليل التوليدي لم يلجأ إلى المستوى العقدي غفلة عن البناء التركيـبي البنيوي الإسقاطي ولكن انتهاجا لغايات تفسيرية، تماما كما ان النحاة العرب الذين اقامو نحوهم على الفصل بين المستوى الوظيفي الاسنادي عن المستوى التمكني لم يلجأوا الى ذلك تغافلا عن النموذج العاملي ولكن انتهاجا لغاية تعليمية او اعتبارا لكون العاملية من المبادئ التي تمثل مقدمات ضرورية واضحة لا يجوز نسيانها[196].

وكما ان النحو العربي في البلاد العربية قد ظهر فيه اتجاه الى: «التغافل عن النموذج العاملي وانتهاج النموذج الوظيفي مع البحث في خصوص هذا النمودج الاخير عن اسس نظرية جديدة توزيعية ودلالية في الوقت ذاته» فإن النحو التوليدي أيضا ظهر فيه الاتجاه الى التغافل التام عن النموذج التركيـبي و انتهاج النموذج الوظيفي الدلالي عند نحاة الدلالة المعجمية من أمثال «كَروبر» و«فيلمور». شومسكي نفسه لم يفلت من التأثر بهذا الاتجاه وان بقي ثابتا في فكر النموذج التركيـبي وذلك راجع إلى الحملة الشديدة التي لقيها النحو في صيغته التركيبية الصرف في مرحلة "البنيات". والتي بدأت مع "كاتز" و"فودور" و"بوسطال" و"فيلمور" و"جاكندوف" الذين كانوا يمثلون نزوعا حادا نحو تأسيسٍ دلالي للنظرية النحوية. هؤلاء في نظرنا يتنزلون من المسار العام الذي اتخذه النحو التوليدي منزلة

196- انظر "التصاوير الزمخشرية".

الكوفيين من النحو البصري. خصوصا إذا تذكرنا انهم في تغافلهم عن المرامي البعيدة للمنظومة التوليدية التركيبية قد اقامو افكارهم على استيراد التعاريف من خارج النسق التركيـبـي لا من داخله.

سنستعرض قبل المتابعة التعليقية، الموقف التوليدي من ثلاث قضايا نقدم من خلالها امثلة للكيفيـة التي تم بها في النحو التوليدي الفصل والمزاوجة بين المستوى العقـدي الاسـنادي الـدلالي وبـين المسـتوى التركيـبـي الصافي. اما في المتابعـة التعليقيـة المذكـورة فسـنبين جملـة مـن اوجـه الـترادف والتشـابه بـين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية في هذا الشأن ومن جمله القضايا التي ستقع في حدود هذه المتابعة:

◆ أن ربط «اسـناد الوظـائف النحويـة» بسـلمية الادوار الدلاليـة يمثـل في التوليديـة تغـافلا عـن النموذج البنيوي التركيـبـي الخالص وانتهاجـا للنمـوذج الوظيفـي الـذي تختلـط فيـه الشـروط العقديـة بالشروط التركيبية. هذا الانتهاج توجهه غايات مرتبطة بـالبحث عـن أسـس للنظريـة النحويـة توزيعيـة ودلالية في الوقت ذاته.

◆ وان تعريف المقولات والوظائف تمكنيا في النحو العربي يرادفه تعريفهمـا إسـقاطيا، والمزاوجـة بين الاعتبارات الدلالية والعاملية في تعريف المقولات في النحـو العربـي تشـبهها المزاوجـة التوليديـة بـين الاعتبارات المحورية والاعتبارات البنيوية في تعريف المقولات (في المداخـل المعجميـة باعتبـار خصائصهـا الانتقائية).

◆ وأن الانتظام الإسقاطي الذي هو أساس التصنيف المركبي والنظام البنيوي في النحو التوليـدي يصبح في المداخل المعجمية التي قلنا عنها انها تمثل المستوى العقدي في هـذا النحـو وصفـا وخاصـة مـن خواص المقولة.

اما القضايا الثلاث التي قلنا إننا سنستعرض اولا الموقـف التوليـدي بشـأنها قبـل المتابعـة التعليقيـة فهي:

- الانتقاء المقولي ومبدأ الإسقاط.
- الوظائف النحوية.
- الانتقاء والنظرية المحورية[197].

197– سيمتد الاستعراض المحايد للموقف التوليدي من هذه القضايا الثلاث من ص357 إلى ص 369. وهـو عبـارة عـن نص منقول إلى العربية بتصرف واسع من الاصول الانجليزية الثلاثة الآتية:

- Chomsky, N. (1982a) "*Some concepts and consequences of the theory of Governmnent and Binding*"
- Cook. V.J. (1988) "*Chomsky's Universal Grammar: An Introduction*".
- Riemsdijk, .H.V and E. Williames (1986).

«« (i) الانتقاء المقولي[198] ومبدأ الإسقاط

اتضح مما تقدم إذن أن البنية المركبية لأي لغة من اللغات تتحدد بواسطة تثبيت برامترات[199] (=وسائط) نظرية س ـ خط وليس بواسطة قائمة من القواعد المركبية[200].

وقد كان المسار الذي اعتمدناه لحد الآن ينطلق من التركيب الى المعجم وفي هذه الفقرة سنعكس هذا الاتجاه بحيث نحاول النظر في الكيفية التي يؤثر بها المعجم في التركيب.

الانطلاق من التركيب الى المعجم يتجلى في القول ان فَ تتخذ رأساً لهاف وهذه الاخيرة تتخذ رأسا لها ف المقولة المعجية التي تؤدي الى المدخل المعجمي؛ وأما الانطلاق من المعجم الى التركيب فمعناه بيان كيف يستوجب المدخل المعجمي:[NP ___] drive. مثلا الانتقال من V الى $\bar{V}$ ثم الى $\bar{\bar{V}}$.

ان المدخل المعجمي يتم إسقاطه في بنية الجملة،[201] والخاصية المميزة للمدخل المعجمي انه يتضمن تحديدا للفضلات الممكنة التي يتخذها الرأس.

ان الامتداد الإسقاطي الذي يتخذه المدخل المعجمي في بنية الجملة لا يتجاوز خطين اثنين $\bar{\bar{X}}$. لأجل ذلك تعتبر الإسقاطات الاربعة: $\bar{\bar{س}}$ $\bar{\bar{ف}}$ $\bar{\bar{ح}}$ $\bar{\bar{و}}$ إسقاطات قصوى وهذا معناه ان التخصيصات التي يتضمنها المدخل المعجمي بالنسبة للرأس المقولي **س** مثلا يتم إسقاطها من اسفل الى اعلى الى حدود سَ اي المركب الاسمي وكذلك الشأن بالنسبة للمركبات الاخرى.

مبدأ الإسقاط اذن يمكن اعادة صياغته حسب الصيغة المقترحة في شومسكي (1981 ــ أ ص 29) كمايلي:

♦ «التمثيلات في كل المستويات التركيبية (اي البنية ــ ع والبنية ــ س والصورة المنطقية) مسقطة من المعجم بحيث انها تراعي الخصائص التفريعية للوحدات المعجمية». ♦

وفي مايلي مثال للخصائص المعجمية التي يتم إسقاطها في التركيب: المدخل المعجمي: «[NP ____] deplore: v» مثلا ينص على ان الفعل **deplore** يليه مركب اسمي وجوبا وهذا

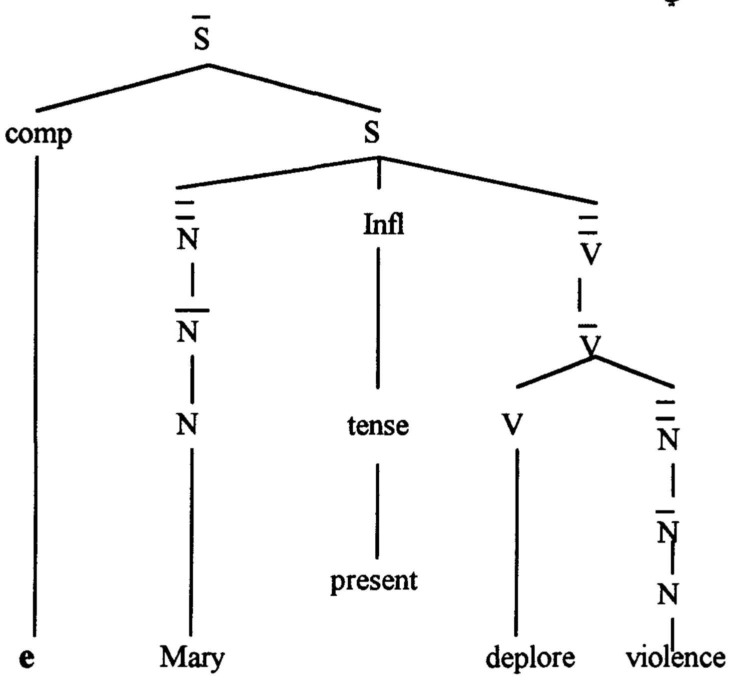
198- C- Selection

199- بالاضافة الى "احصاء الاستثناءات اللغوية الخاصة": "Language-specific idiosyncracies"

200- ولأجل ذلك فإن اعتماد النظرية على الأشكال الشجرية لا مسوغ له في ضوء اعتماد هذه النظرية على مسطرة المبادئ والوسائط ومع ذلك «سنستمر في استعمال هذه الأشكال وذلك لأغراض تتعلق بتبسيط العرض». [شومسكي 1982 ـ أ ـ ص 14 ـ 15].

201 - Projected onto the structure

التنصيص معناه بالنسبة للجملة (Mary deplores violence) أن الفعل deplore يجب أن يكون متبوعا في البنية ـ ع بمركب اسمي:



وهذا معناه ان الجملة التي لا تتضمن هذا المركب الاسمي يجب ان تكون مختلة :

*Mary deplores

ومادامت الجملة ليس فيها موجب من موجبات النقل فإنه البنية ـ س ايضا يجب ان تكون فاسدة:

*Mary deplores

الصورة المنطقية ايضا لا تكون سليمة الا اذا امكن ان تستوعب كل الخصائص المنصوص عليها في المدخل المعجمي وهذا بالضبط هو ما قصدناه عندما قلنا آنفا ان خصائص الفعل deplore المعجمية تسقط في المستويات الثلاثة: البنية ـ ع وفي البنية ـ س و في الدلالة بواسطة الصورة المنطقية. ان المدخل المعجمي تربطه بالمقولات التي يستوجبها علاقة انتقائية تعرف بالانتقاء المقولي(202) فالمدخل المعجمي «[________NP] deplore ينتقي مقوليا مركباً اسميا يتخذه الفعل فضلة لـه. وفي المدخل المعجمي [__NP1 NP2] give الفعل ينتقي مقوليا مركبين اسمين في نحـو: (coffee gives people insomnia) حيث المدخل المعجمي يستلزم ان تكون الجملة التي يتخذ فيها الفعل give مركبا اسميا واحدا، لاحنة. (*Coffee gives people.)

بعض المداخل المعجمية تستوجب ان يتخذ الرأس الفعلي (م ح) فضلة له نحو:

Category selection - 202

«fly[___PP]» حيث الفعل fly ينتقي مقوليا مركبا حرفيا لا مركبا اسما. بعض الافعال يتوجه انتقاؤه المقولي نحو جَ ($\bar{S}$) نحو: « hope [_____s] » في نحو : (I hope that this is true) والبعض الآخر يتوجه انتقاؤه المقولي نحو (م س) و جَ في وقت واحد نحو « [NP.$\bar{S}$_____] promise » في نحو (I promise you that this is true) .

ان الجمع بين نظرية س ـ خط ومبدإ الإسقاط في النحو التوليدي انعكاس لتصور هذا النحو للعلاقات الوثيقة التي تربط التركيب والمعجم. إن أنماط البنيات المركبية تنتظم في هذا التصور في اطار نسق له حظ لابأس به من البساطة والانسجام: أربع مقولات معجمية ومستويان إسقاطيان، ومقولتان غير معجميتين (=ج و جَ). وبدلا من العدد الهائل من القواعد التي تصف كيف تكون الافعال متبوعة بالمركبات الاسمية او الحرفية او بالمكونات الجملية (S)، المدخل المعجمي لكل فعل لا يجيز الا بعض الامكانات.

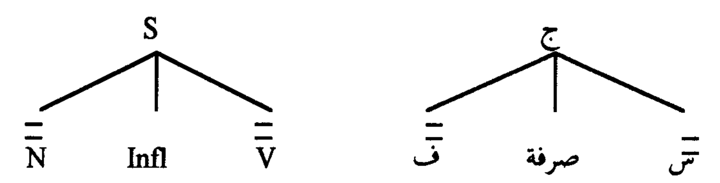
ان مقارنة هذا التحليل مع النحو التوليدي في صيغه القديمة تكشف عن ان الأمر ههنا يتعلق بتوجه جديد في تصور العلاقة بين البنية المكونية والمعجم : المعجم اصبح يحظى بمنزلة رائدة ومتميزة بالمقارنة مع البنية المكونية وهذا التوجه لم يعرفه النحو التوليدي فحسب بل هناك نماذج لسانية أخرى قامت على هذا الاساس كَ "نحو البنية المركبية المعمم" (GPSG=) لِـ «كَازدار» والنحو المعجمي الوظيفي لبريزنان.

ان المعرفة اللغوية التي كانت الى عهد قريب توصف بكونها معرفة تركيبية صارت توصف بكونها: "إسقاطا للمداخل المعجمية".

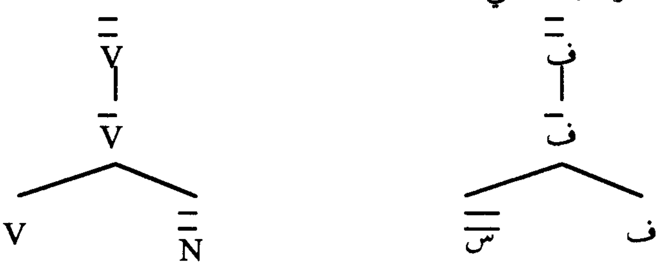
الوظائف النحوية

مفهوم الوظائف النحوية مفهوم اساسي في كل النظريات النحوية ونريد ان نعرف في هذه الفقرة الكيفية المخصوصة التي يعالج بها هذا المفهوم في إطار نظرية س ـ خط؟

هذه النظرية تعرف الوظائف النحوية (=الفاعل والمفعول) باعتبارها أوضاعا بنيوية مخصوصة تكتنف بعض مكونات الجملة. وهذا معناه ان الوظائف النحوية في هذه النظرية ليست مفاهيم أولى ولكنها مفاهيم مشتقة من العلاقات الشجرية. فالفاعل هو المركب الاسمي في الوضع الشجري التالي:



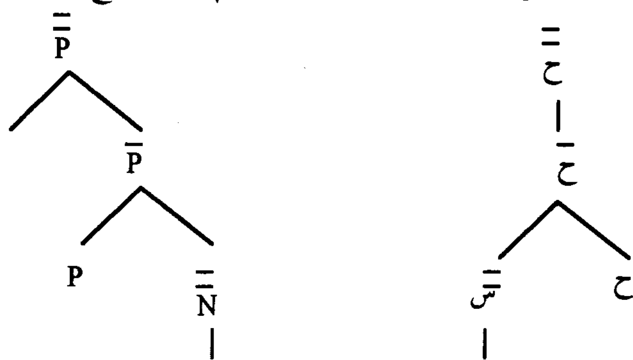
اي ان الفاعل هو المركب الاسمي الواقع تحت الإشراف المباشر ل ج[203] والمفعول هو المركب الاسمي الواقع تحت إشراف المركب الفعلي[204]:



ويجب الاستغناء عن لفظ "المباشر" في تعريف المفعول لان هذا المركب الاسمي يتخذه الرأس الفعلي فضلة له. وهذا الاتخاد المنصوص عليه معجميا يجعل الإشراف المباشر على المفعول من حظ ف (= $\bar{V}$) وليس من حظ ف (= $\bar{\bar{V}}$) اي (م ف).

يمكن اذن اعادة صياغة تعريف الفاعل والمفعول كما يلي: «الوظيفة النحوية المفعول هو (م س) الذي يتخذه المستوى الإسقاطي س والوظيفة النحوية الفاعل هو (م س) الذي يتخذه المستوى الإسقاطي س»[205]. الفاعل اذن ينتمي الى المستوى الإسقاطي الثاني والمفعول إلى المستوى الإسقاطي الأول.

مفهوم المفعول ينطبق أيضا على مفعول الحرف[206] وهو (م س) الواقع تحت اشراف (م ح):



منزلة مفعول الحرف من الرأس الحرفي كمنزلة مفعول الفعل من الرأس الفعلي فهما معا ينتميان الى المستوى الإسقاطي الاول:

الجملة التالية مع شكلها الشجري اتسعت لِلوظائف الثلاث الفاعل ومفعول الفعل ومفعول الحرف: هند سألت الغلام عن الكتاب.

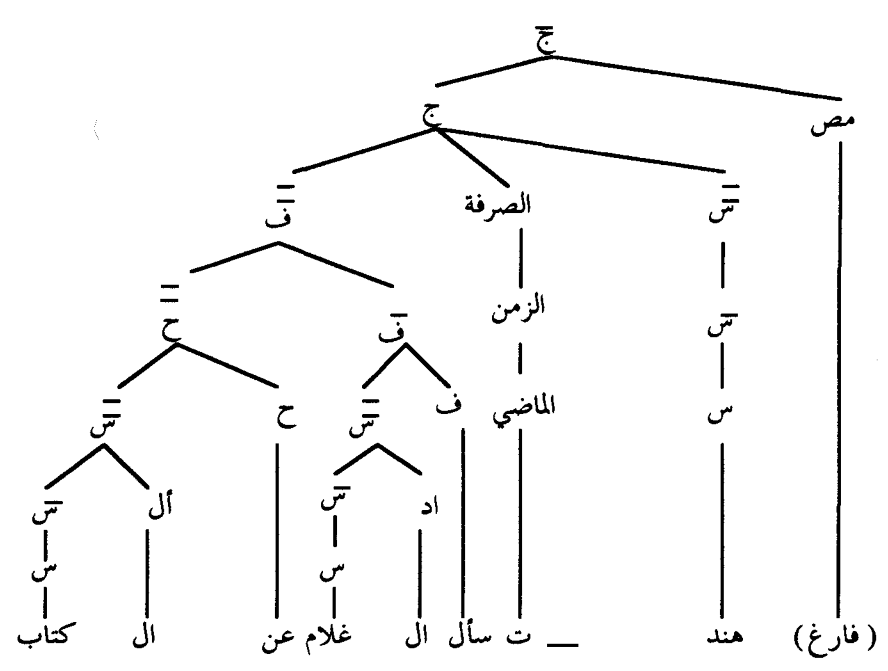
---

203 - شومسكي 1986 - أ ص 59.

204 - المرجع السابق.

205 - شومسكي 1986 - أ ص 161.

206 - Object of preposition



الوظيفة النحوية (ون) الفاعل يمثلها س̄ "هند" لأن هذا الاخير واقع تحت الإشراف المباشر للمقولة (ج) واما (ون) المفعول فتمثلها س̄ "الغلام" لأنه واقع تحت الإشراف الماشر للمقولة ف̄، واما (س̄) "الكتاب" فيمثل مفعول الحرف لأنه واقع تحت الإشراف المباشر للمقولة ح̄ [....][207].

(ii) الانتقاء الدلالي والنظرية المحورية

يجب التمييز بين الوظائف النحوية وبين الادوار المحورية الأولى خصائص نحوية تستمدها المركبات الاسمية من أوضاعها الشجرية اما الثانية فهي خصائص دلالية تتخذها المركبات الاسمية باعتبار علاقتها بالمحمولات (=المنفذ، الضحية، المتقبل، المستفيد، المعاني الخ...). الوظيفة النحوية "الفاعل" قد تكون موافقه للدور المحوري المنفذ في نحو "ضرب زيد خالدا" وقد لا تكون في نحو: "ضُرب خالد" حيث الوظيفة النحوية الفاعل وافقت في هذه الجملة الدور المحوري "الضحية".

ان النظرية المحورية هي القالب الذي يتضمن المبادئ التي تنضبط بها هذه الادوار المحورية . هذه الادوار في تعريف شومسكي[208] هي «الخصائص الدلالية التي تسندهاالرؤوس» وهذا معناه ان المدخل المعجمي لفعل ما يجب ان يتسع لِلأدوار المحورية التي يسندها.

207- هنا فقرة محذوفة تراجع في ص 108 و 109 و 110 من «كوك» (1988 a). وهي تتضمن قولا موجزا في مسألة الوظائف النحوية وعلاقتها بالعنصر الاثري في التراكيب الاستفهامية وكيف ان (م س) المفعول يمكن إسقاطه عنصرا اثريا في البنية - س في التراكيب الاستفهامية.

208 - شومسكي 1986 - أ. ص 93.

الجملة "زيد ركب الفرس" مثلا تنتقي مقوليا م س (الفرس) باعتباره إسقاطا للمدخل المعجمي «ركب: ف [______م س]» الا ان هذا المدخل المعجمي لا ينص على اي شيء في ما يتعلق بالعلاقة بين الفعل "ركب" وبين م س "زيد" ولا بين الفعل وبين م س "الفرس" من الامكانات المتاحة لوصف هذه العلاقة، الصياغة المعتمدة في منطق المحمولات: ركب (زيد، الفرس). والتي تنص على العلاقة القائمة بين الفعل والمركبين الاسميين وهي علاقة بين محمول هو "ركب" وموضوعين اثنين هما "زيد" و"الفرس" والمحمولات بصفة عامة تختلف باعتبار عدد الموضوعات التي يستوجبها الحدث المدلول عليه بواسطتها وكما هو الشأن بالنسبة للمركبات الاسمية، الجمل (=الوحدات القضوية[209]) ايضا يمكن ان تتخذها بعض المحمولات موضوعا لها، من امثلة هذه المحمولات الفعل الانجليزيbelieve(والعربي ظن)في نحو "I believe he is here" هذه الجملة صورتها المنطقية المحمولية ـ الموضوعية: Believe (I, he is here)" الموضوع الاول م س والموضوع الثاني ج.

ان الموضوع الاساس الذي تعني به النظرية المحورية ليس هو تحديد الفروق بين الادوار المحورية المختلفة (المنفذ، الضحية، المتقبل، الهدف ... الخ) ولا الالفاظ المناسبة لتسميتها. النظرية المحورية يهمها في المقام الاول من هذه الادوار وجودها ومساهمتها جزءا اساسيا في بنية النحو. المداخل المعجمية اذن ليست مقيدة باعتبار معطيات الانتقاء المقولي فقط بل هي خاضعة ايضا لمعطيات الانتقاء الدلالي[210] وهذا معناه ان هناك تزاوجا في المداخل المعجمية بين القيود التركيبية والقيود الدلالية التي تفرضها الرؤوس على الإسقاطات. الفعل "احب" مثلا يتخذ المدخل المعجمي التالي:

احب: ف[___ م س] < منفذ، متقبل > .

Like [___ NP] < agent, patient>

هذا المدخل المعجمي ينص على ان البنية ــ ع يجب ألا تتضمن فقط م س متأخرا عن الفعل وذلك لأن الجملة تستوجب دورين محوريين اثنين.

الجملة "احب زيد" لا يرجع لحنها الى كون الرأس الفعلي فيها لم يتخذ فضلة فقط ولكن الى كونها تفتقر الى أحد الدورين المحوريين المنصوص عليهما في المدخل المعجمي كذلك.

ماهي مميزات او خصائص المواقع التي يمكن ان تسند اليها الادوار المحورية؟ وهل كل المواقع (غير الرؤوس طبعا) صالحة لحمل الادوار المحورية؟.

---

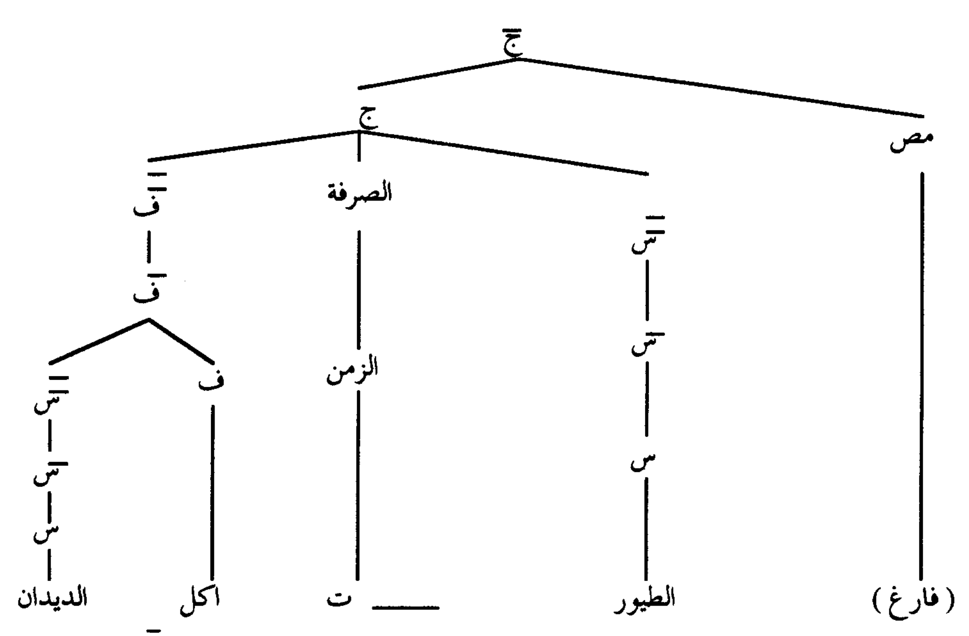
209 - proposition

210 - S-selection (Semantic selection)

يميز في اطار النحو التوليدي في هذا الخصوص بين صنفين من المواقع المواقع الموضوعات[211] والمواقع اللاموضوعات[212] الاولى تسند اليها الادوار المحورية والثانية لا.

الوظائف النحوية: الفاعل ومفعول الفعل ومفعول الحرف كلها وظائف تسند الى مواقع موضوعات لأنها لاتناسب الا الموضوعات (حسب التعريفات السابقة المشتقة من العلاقات الشجرية) لاجل ذلك فإن هذه المواقع الموضوعات يجب تعريفها انطلاقا من الوظائف النحوية؛ المدخل المعجمي لا يمكن ان يسند ادواره المحورية الا الى المواقع الموضوعات واما المواقع اللاموضوعات كالمواقع التي تشغلها المخصصات والمصدري[213] فلا تسند اليها الادوار المحورية.

- من الفروق الاساسية بين الانتقاء المقولي والانتقاء الدلالي ان واحدا من الادوار الدلالية التي يتضمنها المدخل المعجمي للفعل يسند خارج الإسقاط الأقصى لهذا الأخير. وبعبارة اخرى اذا كان الانتقاء المقولي للفعل لا يتوجه الا الى المكونات التي توجد داخل المركب الفعلي اي داخل الإسقاط الأقصى للفعل فإن الانتقاء الدلالي يتجاوز الإسقاط الأقصى للرأس الفعلي ويقع على مكون من مكونات ج:



«المنفذ» دور محوري خارجي[214] لانه خارج الإسقاط الأقصى للفعل (اي فَ) والادوار المحورية الاخرى كالمتقبل او الهدف ادوار داخلية[215] واقعة في مجال الإسقاط الأقصى للفعل.

A- position - 211

Ā - position - 212

Comp - 213

External θ - role - 214

Internal - 215

ان مبدأ الإسقاط ينحصر تطبيقه في الإسقاط الأقصى للرأس واسناد الادوار المحورية يتجاوز تطبيقه هذه المجال الإسقاطي الى مجال اوسع. هذا معناه ان مبدأ الإسقاط يحتاج الى تعديل يمكّنه من تجاوز المجال الضيق الذي يفرضه الإسقاط الأقصى للرأس الفعلي.

هذا التعديل يكمن في اضافة مبدإ آخر الى مبدإ الإسقاط هو مبدا الإسقاط الموسع[216] الذي ينص على ان «الجمل تتخذ الفاعل وجوبا» والفاعل في هذا المبدإ مستعمل بالمعنى المحدد في التعريف الشجري للوظائف النحوية.

ان (و ن) الفاعل تختلف عن غيرها من المواقع الموضوعات في كونها يسند اليها الدور المحوري جوازا لاوجوبا. الفاعل في الجملتين الآتيتين مثلا (اي It , there) لا يحمل اي دورمحوري:

There is a fly in my soup.
It seemes that sarah has resigned.

(الضمائر التي من باب It , there تعرف باسم الضمائر الحشوية أوالزائدة[217])

الافعال التي من باب seem وان كانت تستوجب دورا محوريا واحدا على الاقل هو الدور الداخلي فإنها لا تسند دورا محوريا خارجيا . ان الاسناد المحوري الخارجي يختلف عن الاسناد المحوري الداخلي. هذا الاختلاف مرتبط بالاختلاف البنيوي القائم بين الفاعل والمفعول. ولما لم يمكن الاسناد المحوري ضروريا بالنسبة للموقع الموضوع الفاعل وجب ان نزود التحليل بمفهوم آخر هو: الوسم المحوري للتمييز بين المواقع الموضوعات التي تسند إليها الادوار المحرية والمواقع الموضوعات التي لاتسند اليها هذه الادوار. الاولى توصف بكونها مواقع موسومة محوريا[218] والثانية بكونها غير موسومة محوريا.

وبكلمة جامعة نقول : كل الادوار المحورية تسند الى المواقع الموضوعات، والمواقع الموضوعات لا تحمل الادوار المحوريا وجوبا. (او الادوار المحورية تسند الى المواقع الموضوعات وجوبا، والمواقع الموضوعات تستند اليها الادوار المحورية جوازا).

ان التوافق والانسجام بين الانتقاء المقولي والانتقاء الدلالي محفوظ بواسطة المعيار المحوري[219] الذي نصه:«كل موضوع يحمل دورا محوريا وحيدا وكل دور محوري لا يسند الا الى موضوع وحيد».

---

216 - Extended projection principle (EPP) (شومسكي 1982 ص 19)

217 - Expletives

218 - θ -marked

219 - θ -criterion

من الاحكام التي تلزم عن هذا المعيار ان الموقع الموضوع لا يمكنه ان يحمل اكثر من دور محوري واحد في وقت واحد. فاذا اضفنا هذا المعيار الى مبدإ الإسقاط الموسع لزم عن ذلك أن الادوار المحورية المنصوص عليها في المدخل المعجمي يجب ان يكون لكل منها في البنية ـ ع موضوع يوازيه.

ولما كان إسقاط الدور المحوري الخارجي ممكنا حسب هذا المبدإ دل ذلك على ان مجال الانتقاء الدلالي اوسع من مجال الانتقاء المقولي، وبعبارة اخرى: « الفضلات تنتقى مقوليا داخل الإسقاط الأقصى والموضوعات يجب وسمها محوريا لكن م س الفاعل لا يحتاج الى الوسم المحوري».

هذان المطلبان:

- كل موضوع لا يحمل الا دورا محوريا وحيدا.
- والوسم المحوري يستلزم الانتقاء المقولي والعكس لا يصح.

يجب استحضارهما في كل مراحل التحليل.

خـــاتمـــة:

1- نجمل ما تقدم في القول بأن مدخلا معجميا نحو:

Like [___NP] <agent , patient>

ينتقي دلاليا دورين محوريين يسندان الى موقعين موضوعين كل منهما وظيفة نحوية؛ الدور المحوري الداخلي يسند داخل الإسقاط الأقصى وهو هنا م ف والدور المحوري الخارجي (=المنفذ) يسند الى (ون) الفاعل خارج الإسقاط الأقصى.

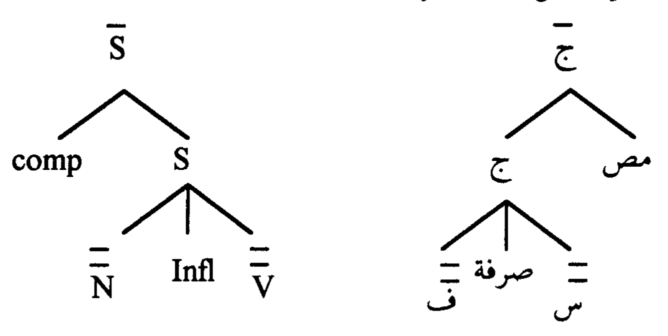
2 ـ بقي ان نشير الى ان الانتقاء المقولي يمكن الاستغناء عنه لأن الانتقاء الدلالي يتضمنه. فاذا كان كل دور محوري يتخذ مقولة تركيبية خاصة تحققه نحو (م س) او (ج) واذا كان كل موضوع يتخذ دورا محوريا واحدا يسند اليه فإن معنى ذلك ان الانتقاء المقولي نوع من الانتقاء الدلالي وان هذا الاخير يتضمن الاول او يستلزمه ضمنيا.

توسيـــع نظريـــة س ـ خـــط

ان التنظيم الإسقاطي لبنية المركبات لم يتجاوز في التحليل السابق المقولات المعجمية الأربع الى المقولات غير المعجمية ج و جَ ($S, \bar{S}$)؟ والسؤال المطروح في هذا الخصوص هو هل يجوز توسيع الخطاطة الإسقاطية لتشمل المكونات الجملية؟[220]

220 ـ تفاصيل هذه المسألة مضت كما هو معلوم إلا أنها ههنا تعاد ـ مجملة ـ لأهداف أخرى تناسب السياق الإشكالي الذي نحن بصدده وهو سياق «المسألة الوظيفية واشكال المزاوجة بين الاعتبار الدلالي والاعتبار التركيبي» و«إشكال التعريف النحوي بين منطق النموذج التمكني السيبويهي ومنطق النموذج الاسقاطي التوليدي».

سنبين في هذه الفقرة ان ج يمكن اعادة تأويلها باعتبارها إسقاطا للصرفة و جَ باعتبارها إسقاطا للرأس المصدري(221). وقبل الدخول في تفاصيل التحليل الإسقاطي للمكونات الجملية نذكر بالشكل الشجري الذي اعتمدناه آنفا في تحليل هذه المكونات:



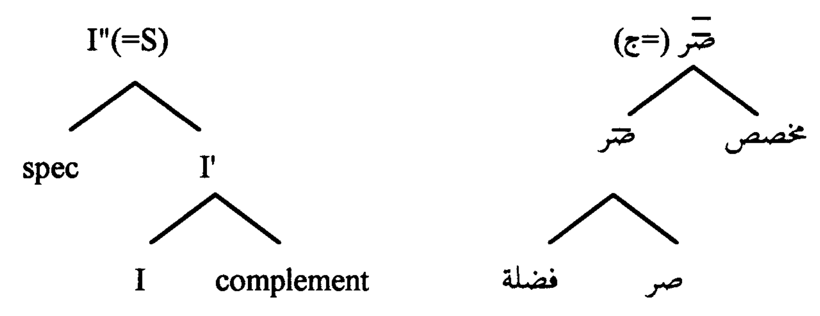
هذه البنية المركبية ليست منسجمة مع الخطاطة الإسقاطية العامة التي تنتظم باعتبارها بنية المركبات الاربعة. هناك شذوذ راجع الى كون (ج) ليست مقولة معجمية والى كونها لا تتخذ اكثر من خط واحد (= جَ) وبالاضافة الى ذلك هناك شذوذ آخر نابع من كون comp (=الادوات المصدرية) والصرفة لا يتخذان إسقاطات مركبية.

غاية الأمر ان بقاء المكونين الجملين ج و جَ على هذا الوضع الشاذ بالنسبة الى مبادئ نظرية س ـ خط ليس مناسبا وان الحكمة تقتضي التفكير في تحليل جديد لهذين المكونين يكون منسجما مع هذه المبادئ ولعل اقصر طريق الى هذا الهدف: بيان ان المكونين الجمليين ج و جَ كائنان مركبيان. وان كلا منهما بالتالي يتخذ رأسا خاصا به وفضلة ومخصصا شأنهما في ذلك شأن باقي المركبات. وان هناك علاقة هرمية بينهما. وانهما بالتالي ينتظمان من الناحية البنيوية الداخلية على حسب ماتقتضيه مبادئ نظرية س ـ خط.

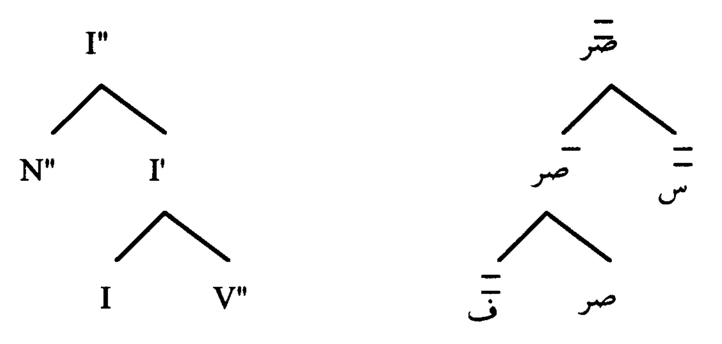
سنبين فيما يلي ان ج إسقاط للرأس الصرفي و جَ إسقاط للرأس المصدري:

أـ الصرفة عنصر مجرد يتكون من السمات الزمنية والتطابقية ويناسبه في نظرية س ـ خط ان يكون رأسا (كغيره من الرؤوس المقولية المعجمية مع فارق يكمن في كون الصرفة رأسا غير معجمي) والرأس كما هو معلوم يجب ان يتخذ مستويين إسقاطيين الإسقاط الأقصى والإسقاط الوسيط. الرأس الصرفي (=صر=I) يأتلف مع الفضلة لتكوين الإسقاط الاول (=صرَ= Ī) وهذا الإسقاط يأتلف مع المخصص لتكوين الإسقاط الأقصى (=صرَ= I̿):

221 ـ تراجع تفاصيل هذا التوسيع في شومسكي: (1968 b)



الإسقاط الصرفي الأقصى "I يعرف بـالمركب الصـرفي_ IP [222] وهـو معـادل للمقولـة (ج). الفضلة التي يتخذها الرأس الصرفي هي المركـب الفعلي اي الإسـقاط الأقصـى لـلرأس الفعلـي (= فَ)، والمخصص هو المركب الاسمي الفاعل أي الإسقاط الأقصى للراس الاسمي الواقع تحت الإشراف المباشـر للإسقاط الصرفي الأقصى:



ج اذن في تأويلها الجديد باعتبارها إسقاطا صرفيا أقصى أي صَرَ تنتظـم مـن الناحيـة الإسـقاطية على نفس الشاكلة التي تنتظم بها المركبات الاخرى الاربعـة ذات الـرؤوس المقوليـة المعجميـة والفـرق الوحيد الذي يميزها هو أن موقع المخصص حسب مـاهو منصـوص عليـه في مبـدإ الإسـقاط الموسـع في المركب الصرفي ليس اختياريا.

ب ـ اما فيما يتعلق ب جَ (ج ـ خط) فإن الحل الذي يناسبها لكي تكون منسجمة في بنيتها مـع مبادئ نظرية س ـ خط هو ان تعتبر إسقاطا أقصى للرأس المصدري[223] اي أن تنضاف هي الأخـرى الى قائمة المركبات تحت عنوان المركب المصدري[224]. ومركبيتهـا ستشـفع لهـا بالتـالي في ان تنتظـم بينتهـا الداخلية حسـب المستويات المنصـوص عليهـا في الخطاطـة الإسـقاطية الـتي تنتظـم باعتبارهـا المركبـات الاخرى:

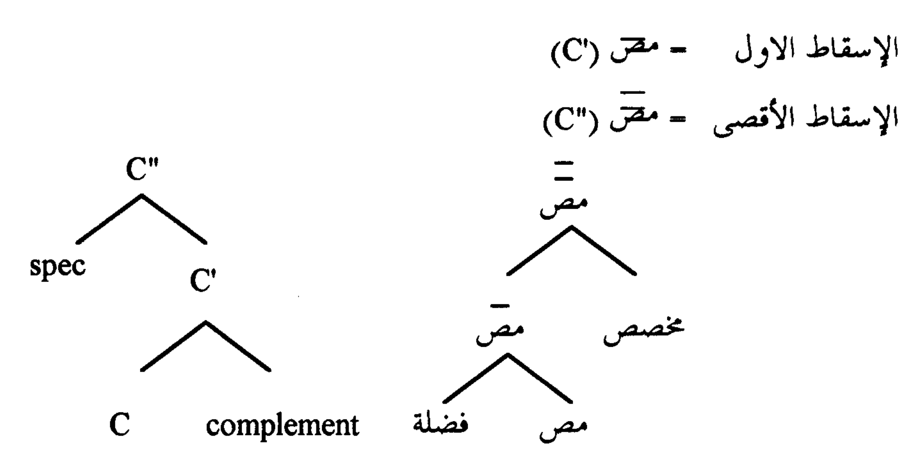
الرأس المصدري = مص (C=)

---

222 - (Inflection phrase=)

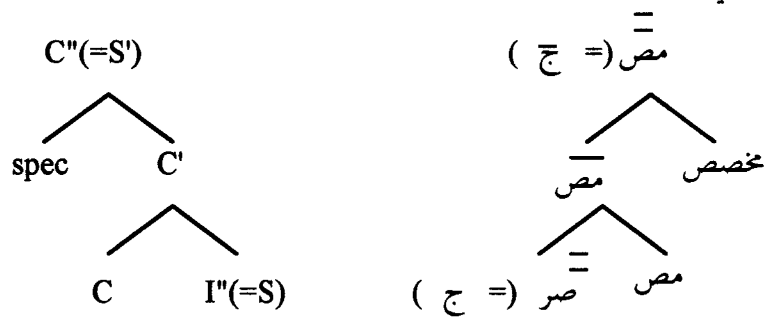
223 - Comp

224 - "complement phrase (CP)



السؤال المطروح الآن هو ماهي المكونات التي يناسبها ان تملأ هذه المواقع الثلاثة المنتظمة هرميا؟

الرؤوس المصدرية مص (C) لا إشكال فيها اذ تحققها الادوات المصدرية[225] المعروفة اما الفضلة التي يتخذها الرأس المصدري فيناسبها ان تكون الإسقاط الصرفي الأقصى صر (اي "I") اي ج في التحليل القديم. واما المخصص فترتبط به جملة من التفاصيل نؤجل الحديث عنها الى مناسبة اخرى ونكتفي بالاشارة الى ان مخصص المركب المصدري الغالب عليه ان يكون س استفهاميا اي مركبا اسميا يستقبل المكون الاستفهامي.



الانتقال من الرأس المصدري مص (=C) الى غيره من مستويات الجملة اذن يتم وفقا للمبادئ التي تقوم عليها الخطاطة الإسقاطية.

خـاتمـة :

قائمة المركبات تتسع الآن لستة مركبات اذن هي: س ف ح و صر مص.

الفكرة الاساسية التي كانت ثاوية وراء كل التحليل السابق هي: **ان البنية المركبية المعقدة في اللغات البشرية يمكن اشتقاقها من عدد قليل من مبادئ س - خط ومن الاختيارات البرامترية وان الجملة كيفما كان نوعها تتكون من مركبات تتقاسم نفس البنية الداخلية تماما كما هو الشأن**

---

225 - (complementizers)

المتابعة التعليقية

« الإسقاط » و « التمكن »:

التعريف بين منطق النموذج التمكني ومنطق النموذج الإسقاطي

ان إسقاطية التصنيف في النحو التوليدي تعني ان نوعا من المقولات يصنف باعتبار الرأس وإسقاطاته، واذا كان هذا هكذا فإن تلك المقولة تتحدد من داخل النموذج الإسقاطي البنيوي (=الشجري). ان هذا النموذج حين يحدد عناصره ويفترض ان اللغة الطبيعية يجب ان تخضع له وتترتب باعتباره يتجه الى تمييز وحدات هذه اللغة من جهة الإسقاط الشجري **فيعرف المركب** بأنه المنتظم داخليا ــ بنيويا باعتبار المستويات الإسقاطية. وفي هذه الحالة لا يكون الانتظام باعتبار العلاقات الإسقاطية الرئاسية سببا في مركبية مقولة ما بل تكون المركبية العنصر الوحيد الذي يجعل المقولة فضاء إسقاطيا. وعليه فإن المركب الفعلي يكون فضاء إسقاطيا لأنه ليس رأسا مقوليا وليس العكس. بل ان مقولة المركب ذاتها تجد اساسها النظري في الانتظام الإسقاطي: **المنتظم إسقاطيا من الوحدات هو المركب، هذه هي المرحلة الاولى في التصنيف وهي المرحلة المقولية اما المرحلة الثانية فهي ذكر اصناف الانتظام الإسقاطي وتلك الاصناف هي كون المركب يكون مخصصا او فضلة او ملحقا (=يتمكن في ذلك كتمكن الاسم في الاضافة والفاعلية والمفعولية) فيقوم بوظائف ويسند اسنادات مختلفة في الاماكن المخصصة لكل وظيفة. هذا هو منطق النموذج البنيوي الإسقاطي الرئاسي في النحو التوليدي**(226).

ان العلاقة التي قامت في هذا النموذج بين «المركب» والصفة الإسقاطية توازي العلاقة التي قامت في العاملية العربية بين «الاسم» والصفة التمكنية سواء من ناحية الشكل ام من ناحية الوظيفة ام من حيث كون العلاقة كانت مناطا لقيام التناسق بين الاتجاه الدلالي والاتجاه البنيوي التركيبي لمعالجة تلك العلاقة خصوصا على مستوى التعاريف.

فاذا كان «المركب» في النحو التوليدي يجد أساسه النظري في النظام الإسقاطي اذ المنتظم إسقاطيا من الوحدات هو المركب فإن «الاسم» في النحو العربي يجد أساسه النظري في التمكن اذ المتمكن من الوحدات هو الاسم. واذا كانت هذه المرحلة المقولية تتنزل في النظريتين منزلة المرحلة المقولية فإن المرحلة الثانية يمثلها **ذكر لاصناف الإسقاط في النحو التوليدي وذكر لاصناف التمكن في النحو العربي.**

---

226 ـ يراجع صنو هذا الكلام لكن عن مفهوم «التمكن» وعن دوره في تعريفات النظرية النحوية العربية القديمة في:
- *Grammaire et Coranité* V°2

اما اصناف الإسقاط فهي:

الإسقـــاط الوسيـــط الادنـــى (ـــــــ الفضلة).

الإسقاط الوسيط الأعلى النسبي (ـــــــ الملحق1).

الإسقاط الوسيط الاعلى المطلق (ـــــــ الملحقن).

الإسقـــــــاط الأقصـــــــى (ـــــــ المخصص).

وهذه الاصنـاف توازيهـا في العامليـة العربيـة اصنـاف التمكـن وهـو: «كـون الاسـم يتمكـن في الاضافة والفاعلية والمفعولية فيقوم بوظائف ويسند إسنادات مختلفة في الاماكن المخصصة لكل وظيفة».

هذا هو منطق النموذج الإسقاطي في النحو التوليدي ومنطق النموذج التمكني في النحو العربـي. ومما يقوي في نظرنا هذا التوازي بين النموذج التمكني والنموذ ج الإسقاطي امران:

1- اولهما كون الوظائف التمكنية (=الفاعلية والمفعولية والاضافة) عناوين وظيفيـة مسـتقلة عـن الطبائع الاسنادية. المفعولية مثلا عنوان وظيفي مستقل عن طبيعته الاسنادية في الجملة.

« من تلك الطبيعة الاسنادية اطلاقية المفعول ومعيته وحالتيه وتمييزيته». «ان الأمر يتعلـق بتطبيـع الاسم في الجملة من جهة المحل ذلك ان المفعولية، وان كانت باعتبارها معنى ، قائمة في المفاعيل الخمسة فـإن هـذه المفـاعيل تختلـف مـن الجهـة الاســنادية لاختــلاف شــروطها العقديــة ولاختــلاف محالهــا العاملية».(227)

الوظائف الإسقاطية أيضا في النحــو التوليـدي (=المخصـص، الفضلـة، الملحـق) هـي عبـارة عـن عناوين وظيفية مستقلة عن الطبائع المقوليـة لـرؤوس المركبـات (كاسـتقلال المعـاني الوظيفيـة الثلاثـة في العاملية العربية عن الطبائع الاسنادية)، فالفضلة مثلا عنوان وظيفي إسقاطي مستقل عن طبيعته الاسنادية في المركب. من تلك الطبيعته الاسنادية **فضلة الاسم، وفضلة الحـرف، وفضلـة الصفـة وفضلـة الفعـل وفضلة الرأس الصرفي وفضلـة الـرأس المصـدري.** الأمـر يتعلـق إذن بتطبيـع الفضلـة مـن جهـة الموقـع الإسقاطي ذلك ان الكينونة فضلة وان كانت معنى بنيويا قائما في الفضلات الست فإن هذه الفضـلات تختلف من الجهة الاسنادية لاختلاف شروطها العقديـة ولاختـلاف فضاءاتهـا المركبيـة. فضلـة المركـب المصدري مثلا يجب ان تكون مركبا صُرفيا وفضلة المركـب الصرفي يجب ان تكون مركبا فعليا، وفضلـة المركـب الفعلي يجب أن تكون إما مركبا اسميا وإما مركبا صرفيا الخ....

---

227 - -"التصاوير الزمخشرية".

"*Grammaire et Coranité* V°2" -

غاية الأمر ان الأمر الاول الذي يقوي التوازي من النموذج التمكني والنموذج الإسقاطي **استقلال المعاني الوظيفية عن اسنادها وعن شروطها العقدية.** اي ان هناك فرقا بين المعنى الوظيفي وبين تحققه في اسم ما. هذا التحقق يجعل من الفاعل ـ في النموذجين ـ معنى إسناديا فهو في النحو التوليدي معنى يسند الى (م س) الذي يتنزل من صَرَ(IP=) منزلة المخصص.

"بهذا المعنى يجب ان يفهم « تعدد الوظائف الراجعة الى معنى واحد» في النموذجين الا أن ههنا فرقا يجب التنبيه اليه وهو ان: رجوع الوظائف الى معنى واحد يتم في النحو العربي عن طريق نظام الاصالة والفرعية بينما في النحو التوليدي يتم عن طريق الفصل التام بين النظام الصوري الثابت المتجرد عن الطبائع المقولية وبين متغيراته الجزئية.

2- الأمر الثاني الذي يقوي التوازي بين النموذجين التوليدي والإسقاطي هو ان فكرة: تعدد الوظائف التي ترجع الى معنى واحد، كانت المدخل في النموذجين **الى ظهور الخلاف والتنافس بين الاتجاه الدلالي والاتجاه التركيبي البنيوي في تصور العلاقة بين الدلالة والتركيب** واحسن من ذلك ان يقال ان الفكرة المذكورة (=تعدد الوظائف التي ترجع الى معنى واحد) كانت المدخل نحو ظهور التنافس بين التصور الدلالي والتصور البنيوي في تصور العلاقة بين النموذج التمكني الصافي والنوذج الدلالي الاسنادي الوظيفي في النحو العربي وفي تصور العلاقة بين الموقف التركيبي والموقف الدلالي في النحو التوليدي. وفيما يلي تفاصيل هذه الموازنة:

هناك فرق في النحو التوليدي كما قلنا سابقا بين المعاني البنيوية (الفضلة، الملحق، المخصص) وبين تحققها في عنصر مركبي ما. هذا التحقق يجعل من الفاعل معنى اسناديا لأنه ليس إلامتغيرا عقديا إسناديا لصورة بنيوية مشتركة بين جميع المركبات يمثلها المخصص. بهذا المعنى يجب ان نفهم تعدد الوظائف الراجعة الى معنى واحد. المكون الاستفهامي والفاعلي والسور الكلي والمضاف إليه الخ... وظائف مختلفة ترجع الى معنى بنيوي واحد هو المخصص (الفاعل مخصص المركب الصرفي والمكون الاستفهامي مخصص المركب المصدري والسور الكلي مخصص المركب الفعلي الخ...) ولئن كانت الوظائف المتعددة ترجع الى معنى واحد عن طريق الاصالة والفرعية فإنها في مقام واحد من حيث كونها متغيرات لشكل بنيوي واحد هو الشكل (42). «الفاعلية» مثلا ليست معنى من تلك المعاني البنيوية. ان فيها معنى «المخصص» ولكن كون المركب الاسمي فاعلا يكون مفهوما اسناديا له شروطه (=الكينونة تحت الإشراف المباشر للإسقاط الصرفي الأقصى ومؤاخاة الإسقاط الصرفي الوسيط الخ...) هذا الاقصاء للفاعلية في نسق التمثيلات التوليدية من حيز المعاني البنيوية واعتبارها مفهوما اسناديا جار على منهاج النحاة العرب في الفصل بين المعاني الإعرابية العامة وتحققها في الاسماء المتشخصة

والمتعينة(228). ومن امثلة هذا الفصل اعتبارهم ان الحالية مثلا « ليس معنى من المعاني الإعرابية: ان فيها معنى المفعولية بالإلحاق ولكن كون الاسم حالا يكون مفهوما اسناديا له شروطه»(229).

ولئن كان النحوي العربي في فصله بين المعاني الإعرابية وصورها الاسنادية يتصرف في حدود الفصل بين مستويي العاملية والاسناد(230) فإن النحوي التوليدي في فصله بين المعاني البنيوية وبين صورها المختلفة باختلاف ملابسات كل مركب يتصرف أيضا في حدود الفصل بين مستويين:

- المستوى الإسقاطي البنيوي وفي هذا المستوى: الرأس وإسقاطاته يجعلان لكل عنصر معنى بنيويا محددا.

- والمستوى الاسنادي الذي تتحدد فيه الطبيعة الاسنادية لتلك المعاني البنيوية في الجملة او في المركب. والتي يذكرها النحاة التوليديون في سياق الحديث عن كل باب من الابواب المركبية: وقد ذكرنا سابقا ان من هذه الطبيعة الاسنادية فاعلية المخصص واستفهاميته وسوريته الخ...فالمخصص اذن معنى بنيوي قائم في المركبات الستة الا ان المخصصات في هذه المركبات تختلف من الجهة الاسنادية لاختلاف شروطها العقدية وملابساتها المركبية العينية.

التعاريف وقضية المزاوجة بين المعايير والاعتبارات التركيبية ـ البنيوية

تعريف المقولات والوظائف «تمكنيا» في النحو العربي يرادفه تعريفها إسقاطيا في النحو التوليدي ومما يقوي هذا الترادف ارتباط التعريفين معا بمشكلة المزاوجة بين الاعتبارات الدلالية والاعتبارات التركيبية في «التعريف». فالمزاوجة بين الاعتبارات الدلالية والعاملية في تعريف المقولات في النحو العربي تشبهها المزاوجة بين الاعتبارات المحورية والاعتبارات البنيوية في النحو التوليدي. ونشير هنا الى ان الخلاف الذي اشتهر في تاريخ النظرية النحوية العربية بين الدلاليين والعامليين يوازيه في النحو التوليدي خلاف يشبهه بين الاتجاه الدلالي والاتجاه التركيبي في تنظيم النحو. ويقوي هذا الشبه الكيفية التي تطور بها هذا الخلاف في كل من النحويين. فكما ان النحو العربي بدأ في صيغه المبكرة: السيبويهية والخليلية عامليا تمكنيا لفظيا صرفا ثم تغافل بعد نحاة الجيل الاول عن النموذج العاملي وظهر فيه التيار الدلالي « وانتهج النموذج الوظيفي مع البحث في خصوص هذا النموذج الأخير عن اسس

---

228 - جاء في "التصاوير الزمخشرية": « الفاعلية حين تدل عليها الحركة الإعرابية فإن الاسم يصبح فاعلا اي ان الاسم يصبح فاعلا باتصاله بذلك المعنى. اذن هناك فرق بين معنى الفاعلية وتحققه في اسم ما ».

229 -"التصاوير الزمخشرية".

230 -في المستوى العاملي العامل يؤثر احد المعاني الثلاثة الاساسية واما في المستوى الاسنادي فإن اعتبارات العقد والتركيب تحدد الشروط الاسنادية التي تتلعب بالمعنى الإعرابي الذي يؤثره العامل « من هذه الطبيعة الاسنادية اطلاقية المفعول ومعيته وحالِيَّتُهُ وتمييزيته الخ...)

نظرية جديدة توزيعية ودلالية في الوقت ذاته»[231] وهو نموذج «لم يدرك المرامي البعيدة للمنظومة السيبويهية وكان يقوم على فكرة تقضي بضرورة استيراد التعاريف من خارج النسق النحوي لا من داخله» كذلك الشأن في النحو التوليدي المعاصر الذي بدأ في صيغته البكر (=«البنيات التركيبية») متجردا ومتمحضاً للبنية التركيبية صافيا من الشوائب الدلالية ثم ظهرت الإشكال: الدلالي باعتباره مرجعا أساسيا تحكم في كل الصيغ النمذجية التي ظهربها النموذج التوليدي وقد تدرج النحو التوليدي في التأثر بالتصور الدلالي في تنظيم النحو الى ان صار المستوى الدلالي جزءا من النموذج يؤثر بقوة في المستوى التركيبي: وقد ظهرت فكرة اللجوء الى المفاهيم الدلالية والعلائق المحورية باعتبارها مرجعا لا بد منه لتنظيم المعجم ولربط العلاقة بين الدلالة والتركيب. ان الذين أخلصوا للاتجاه العاملي الصافي في النحو العربي لم يسلموا كما هو معلوم من التأثر بالحملة الدلالية الشديدة التي لقيها سيبويه في القرن الثالث والرابع والتي كانت تمثل الاتجاه الدلالي او الوظيفي في النحو العربي . من هؤلاء مثلا: صاحب "المفصل" جار الله الزمخشري.

الزمخشري كما هو معلوم لم يخالف النموذج العاملي في منطقه التمكني الاساسي[232] ولكنه «يدخل من العناصر الجديدة في كلامه ما يذهب بجوهر **النموذج العاملي** ويسقطه في التناقض النظري وذلك واضح في تعريف الزمخشري للاسم بأنه (مادل على حدث و لم يقترن بزمن) هذا التعريف يغفل المقدمات التمكنية ويمثل مقدمة جديدة دلالية قادت تحاليل كثير من النحاة. التمكن في هذا التعريف الدلالي يتخلى عن دوره التعريفي ليصبح وصفا من أوصاف الاسم لاغير. بينما كان يمثل في كتاب "سيبويه" التعريف الأول والاخير للاسم وهذه عادة لحقت النحاة من القرن الثالث فزاوجوا بين المعايير الدلالية والعاملية في التعريفات المقولية وفي دراسة المعاني الإعرابية. لهذا فإن النحوي الذي يعرف الاسم دلاليا يسهل عليه أن يعرف الفاعل بأنه الذي فعل الفعل والمفعول بأنه الذي وقع عليه الفعل. وهذا كثير في أعمال النحاة الدلاليين. التمكن الذي كان أساسا للتصنيف المعمولي يصبح وصفا عند الدلاليين. ونضيف هنا أنه يصبح خاصة من خواص الاسم ومعنى من معانيه المقولية [وباللغة التوليدية جزءا من مدخلها المعجمي] والتي يمكن ترتيبها مع الجنس والعلمية الخ...

---

231 - "*Grammaire et Coranité*" V°2

232 -« مقولة الاسم تجد اساسها النظري في التمكن. المتمكن من الوحدات هو الاسم» و«اصناف التمكن هي الفاعلية المفعولية والاضافة» و«الاسم في تمكنه يقوم بوظائف ويسند إسنادات مختلفة في الاماكن المخصصة لكل وظيفة هذا هو منطق النموذج العاملي» [راجع التفاصيل في "التصاوير الوخشرية"].
"*Grammaire et Coranité*" N°2

ابن يعيش يذكر السبب الذي كان الاسم من اجله لا يجزم فيذكر انه التمكن بينما كان لا يجب ان يثير مثل هذا السؤال لأن الامتناع من الجزمية عنصر من عناصر التمكن».

إن ما فعله الزمخشري **في المزاوجة بين المعايير الدلالية والعاملية في التعريفات المقولية** وفي دراسة المعاني الإعرابية يشبه تماما ما فعله شومسكي **في المزاوجة بين النظرية المحورية ونظرية س ـ خط في نحو العاملية والربط، لتحديد البنية المركبية.** فقد أدخل التوليديون في كلامهم ما ذهب بصفاء مذهبهم القديم الذي كان يقوم على مبدإ «استقلال التركيب»[233] وأصبح القول بهذا المبدا ضربا من التناقض.

لقد مرت العلاقة بين التركيب والدلالة في النحو التوليدي بثلاث مراحل اساسية:

• مرحلة الاستقلال الفعلي للتركيب عن الدلالة وهي مرحلة "البنيات التركيبية" التي تمثل الوجه المتطرف لفكرة استقلال التركيب.

• مرحلة المزاوجة بين الدلالة والتركيب. وهذه المرحلة توزعتها مرحلتان اثنتان:

ـ المرحلة الوسيطة("المظاهر" ومابعدها بقليل) والتي كان دور الدلالة فيها يقتصر على التغطية التأويلية لما ينتجه التركيب من بنيات.

ـ المرحلة النهائية: التي أصبح فيها القول باستقلال التركيب ضربا من التناقض كما قلنا لأن الدلالة اصبحت تحيط بالنحو من جهته التأسيسية والتأويلية. الاولى ممثلة في «البنية المحورية» والثانية ممثلة في «الصورة المنطقية»:

ونكتفي هنا بالإشارة الى مظهرين اثنين من مظاهر الاحاطة التأسيسة المذكورة أما التأويلية فإن شيوعها وذيوعها الطويل يغني عن مؤونة التمثيل لها في هذا السياق:فالبنية المكونية كما مر بنا تشتق من البنية المحورية: هذه الاخيرة هي التي تحدد العناصر التي تقوم بها البنية المكونية. وذلك واضح من تعريف المركبات الاسمية في المعجم (−المستوى المحوري) بكونها ذوات او موضوعات دلالية تربطها بالمحمولات علاقات دلالية محورية محددة. وهذه العلاقات على أساسها تتحدد العلاقات البنيوية. هذه التعريفات تمثل مقدمة دلالية قادت التحليل التوليدي.

ان المركبية وابعادها الإسقاطية ـ البنيوية في هذه التعريفات الدلالية المحورية تتخلى عن دورها التعريفي الذي اشتهرت به في القواعد المركبية لتصبح وصفا من اوصاف المكون لاغير فقد مر بنا ان الموضوعات في الشبكة المحورية تقترن بعناوينها المقولية التي تتحقق بها في البنية المكونية كجزء من تعريفها الدلالي بينما كانت هذه المركبية تمثل في «البنيات التركيبة» التعريف الاول والاخير.

---

233 – هذا المبدأ ظهر في النحو التوليدي في سياق الخلاف المشهور بين الدلاليين والتركيبيين.

ان هذا الاتجاه في تصور وتنظيم النحو مبني على فكرة المزاوجة بين المعايير الدلالية والمعايير البنيوية التركيبية في التعريفات المقولية الاساسية وفي دراسة المعاني البنيوية[234] لهذا فإن النحوي التوليدي الذي يعرف الاسم دلاليا في المستوى المحوري يسهل عليه أن يعرف المعاني التركيبية (=الفاعل والمفعول) انطلاقا من سلمية الأدوار الدلالية: إن من المسائل الأساسية التي اشتغل بها النحوي التوليدي مسألة الربط بين الذوات الدلالية والذوات التركيبية[235].

هناك اسئلة كثيرة ارتبطت بهذا الاشكال منها مثلا: لماذا الفاعل في (ضرب زيد خالدا) لا يناسبه ان يكون الا منفذا والمفعول ضحية او متقبلا. ولا يجوز العكس. اي لماذا الربط بين الدلالي والتركيبي الوظيفي اتخذ هذا الاتجاه في المثال المذكور و لم يجز فيه العكس؟.

في سياق الاجابة عن هذا الضرب من الاسئلة افتُرض وجود سلمية للادوار الدلالية[236] بها تهتدي مسطرة اسناد الوظائف النحوية الى الوظائف الدلالية[237].

---

234 ـ يكفينا هنا الانتباه الى الكيفية التي يتم بها تنظيم المداخل المعجمية وهي قائمة على المزاوجة بين المعلومات المقولية والمعلومات المحوية : مثال لقي: ف [____ م س] <منفد ، محور>.

وهناك التصور الذي يدعو الى التخلي عن التخصيص المقولي التفريعي لأنه مشمول في التخصيص المحوري.

235 ـ هذا الإشكال انبثق في الحقيقة عن هم أساسي من الهموم التي اشتغل بها النحو التوليدي وهو النظر في السبل التي يمكن اعتمادها في تنظيم المعجم والتفادي في ذلك اسباب الحشو في تمثيل المعلومات المعجمية والذي ينتج عن تمثيل نفس المعلومات في المكون التركيبي والمكون المعجمي.

المقدمة التي كانت ثاوية وراء هذا الاشتغال هي ان التحليل الدلالي للأوضاع التي تصفها المحمولات يمكّن من تحديد الادوار الدلالية التي تعكس البنية التصورية للوحدات المعجمية.

236 - Semantic Roles Hierarchy

237 ـ انظر:

- **Kiparsky, (1985) "*Morphologie and Grammatical Relations*"**

يقيم هذا النحوي تمييزا بين نوعين من الربط:

أ ـ الربط النحوي (Grammatical linking) ويتم بواسطته ربط الفاعل والمفعول (=الموضوعات) بالمحمول. ومن أدوات الربط النحوي الإعراب والتطابق والرتبة.

ب ـ الربط الدلالي ويتم بواسطة ربط الموضوعات بالمحمول بوسائل ربطية مخالفة لوسائل الربط النحوي كالحروف والإعراب غير المعمول فيه. ويختلف هذا الإعراب عن سابقه المعتمد في الربط النحوي في أن هذا الاخير لايكون معمولا فيه وهذا الفرق مرتبط بنوع الموضوعات المستهدف بالربط في كل من الحالتين النحوية والدلالية: (الموضوعات المربوطة نحويا يجب ان تكون حدودا (terms) بينما المربوطة دلاليا لا تكون كذلك. هذا وان المقصود بالرتبة، المذكورة في قائمة الروابط النحوية، الرتبة التي تستوجبها البنية الشجرية.

الادوار الدلالية اذن هي الاولى ثم تسند اليها الوظائف النحوية. والوظائف النحوية كما هو معلوم مفاهيم مشتقة من العلاقات الشجرية وذلك مظهر من مظاهر مبلغ تحكم الدلالة في التركيب وأسبقيتها في الرتبة النمذجية بالنسبة اليه وهذا ما قصدناه عندما قلنا آنفا ان من مظاهر الاحاطة التأسيسية للدلالة بالتركيب ترتيب النموذج على مقدمة ان البنية المحورية هي التي توجه البنية المكونية.

غاية الأمر أن النحو العربي الذي عرَّف الاسم دلاليا على جهة الانقلاب على النموذج العاملي التمكني الصافي سهل عليه تعريف الفاعل بأنه الذي فعل الفعل (=المنفد) والمفعول بأنه الذي وقع عليه فعل الفاعل (=المتقبل، الضحية، المعاني). هذا الاتجاه الدلالي الذي شاع في أعمال النحاة العرب الدلاليين والذي اصبح بموجبه التمكن ـ الذي كان أساسا للتصنيف المعمولي عند التمكنيين ـ وصفا تابعا للتعريف الدلالي كما مثلنا عند ابن يعيش، هو نفسه وبعينه الذي نلاحظه في الاتجاه الدلالي الذي شاع في النحو التوليدي والذي اصبح بموجبه الاعتبار المكوني البنيوي النحوي الصافي مشتقا من البنية المحورية او على الاقل مرتبا من الناحية النمذجية بعد مستوى العلاقات الدلالية.

هناك تشابه آخر بين النحوين العربي والتوليدي في الكيفية التي تفاعل بها التنافس بين التيار النحوي الصافي والتيار الدلالي. « ان التيار العاملي الصافي لم يندحر ومثله ابن درستويه من القرن الرابع خير تمثيل. فإن الإعراب عنده ليس علما على معنى ولكنه حركة تحدث بأثر العامل ليس إلا وتبطل ببطلانه. وهذا يعني انه يفصل بين مستوى المعاني الوظيفية =الاسنادية ومستوى العمل ويجعل هذا المستوى الأخير ميزانا محضا»[238].

هذا السلوك النظري يمثله في نظرية العاملية والربط تشكيكها الضمني في ضرورة اللجوء الى جوهر الادوار الدلالية اي اللجوء الى دلالتها، واكتفاؤها بابراز جوانبها الصورية التركيبية. ولئن كان **هذا التشكيك محاولة للتخلص من وطأة الحملة الدلالية على الاتجاه التركيبي الصافي** فإن المقدمة التي اسست هذا التوجه التشكيكي مقدمة تنص على ان **العلاقات الشجرية كافية لاستخلاص العلاقات الدلالية** هذه المقدمة لا معنى لها بالنسبة الى ماتقدم الا امر واحد وهو اعادة الاعتبار لتأسيسية التركيب. فالأدوار الدلالية بموجب هذه المقدمة ليست عناصر اولى كما في النماذج الدلالية الصافية ولكنها معرفة شجريا اي انها مشتقة ومستخلصة من التركيب.

ان الموقف التمثيلي التوليدي في هذا الخصوص موقف شجري تركيبي محض مبني على مقدمة اخرى تنص على ان جميع اللغات تنتظم بنيتها وفق الهندسة الشجرية. وفي سياق الحملة الدلالية التي تطارد هذا الضرب من المواقف التركيبية والتي رأينا جملة من امثلتها في النحو العربي، الموقف التوليدي

238 -"التصاوير الزمخشرية".

المذكور والمبني على مطلقية الشجرية نافسته في هذا الخصوص نماذج تمثيلية اخرى[239] تقوم على مقدمتين هما:

- أولية الادوار الدلالية لا اشتقاقيتها من التركيب.
- نسبية الشجرية.

وهذه النسبية معناها ان هناك: لغات شجرية تتحدد فيها العلاقات الوظيفية والعلاقات المحورية باعتبارها معطيات للبنية التركيبية. ولغات غير شجرية او بَيْنَ بَيْن: تتمنع بنيتها عن التحليل الشجري التلقائي (كاللغات الاسترالية والهندية الامريكية).

ان الصيغة الزمخشرية ومن جرى على منهاجها من النحاة في تنظيم مستويات النحو تكاد تمثل بالنسبة الى الصراع الذي احتدم بين «العاملية» و«الدلالية»، صيغة توفيقية بين الاتجاهين اذ يمتاز مذهب الزمخشري في هذا الخصوص بالربط بين المستويين: مستوى المعاني الوظيفية والاسنادية ومستوى العمل عن طريق المعنى. «وجعل المعمولية معنى في الاسم يتحول الى معاني وظيفية (=الفاعلية، المفعولية الاضافية) تتحدد في الاسناد ...»[240]. هذه الصيغة الزمخشرية وان حاولت الجمع بين المستويين فإنها في ذلك كانت حائرة بين معقولية التحليل الدلالي وبين «اللفظانية» المذكورة في تعريف النحو بكونه «صناعة لفظية». وهي حيرة بين منطقين، منطق النموذج العاملي وهو منطق تمكني ومنطقِ النموذج

---

239 - الاشارة هنا الى اعمال كَروبر 1965-1967 1976 وفيلمور 1965 و 1968 1971 الخ... في اطار ما اشتهر بنماذج الدلالة المعجمية التي اشتغلت بموضوع الادوار الدلالية التي تتدخل بقوة في تنظيم المعجم وفي ربط العلاقة بين الدلالة والتركيب أما الاول (=كَروبر) فقد عُرف بافتراض اشتهر بالافتراض المحلي او المقاربة المحورية والثاني (=فيلمور) فقد اشتهر بنظرية «نحو الاحول» والفرق بين الافتراض المحلي ونحو الاحوال ان الاول انطلق من "الحركة" motion و"الحلول" location باعتبارهما المرجع الاساس في تصنيف المحمولات وتنظيم بنياتها المحورية اما الثاني فلم تحظ عنده افعال الحركة والحلول باهمية خاصة دون غيرها من الافعال ولكنه انطلق من مفهوم "الحالة" case باعتباره مفهوما اول (primitif) يمكن من تحديد نسق الاحوال بواسطة وسيلتين بينهما تكامل واضح:

- وسيلة دلالية: تتمثل في تحديد طبقات طبيعية تحديدا مرجعه الاساس الكيفية التي يتصور بها الحالات (=states) والاحداث (events).

- وسيلة نحوية تركيبية: تتمثل في النظر في الفروق النحوية الذي تكتنف سلوك المركبات.

هذا ويفترض فيلمور ان "نسق الاحوال" نسق كلي ولا تختلف اللغات الا في الكيفية التي تتحقق بها. وان كان الغالب على اللغات هو التشابه التحققي في هذا الخصوص.

240 - راجع التفاصيل في: - "التصاوير الزمخشرية".

الدلالي الذي يستوجب ادخال عناصر جديدة في تعريف المقولات تذهب بجوهر النموذج العاملي وتسقطه في التناقض.

وهذه الصيغة الزمخشرية في الجمع بين المستويين تشبه الصيغة الشومسكوية في ذلك فاذا كان الزمخشري قد ربط بين المستوى العاملي ومستوى المعاني الوظيفية والاسنادية عن طريق المعنى اذ جعل المعمولية(=التمكن) في الاسم معنى يتحول الى معان وظيفية تتحدد في الاسناد، فإن شومسكي جعل «المركبية» ـ وهي عندنا مرادفة في وظيفتها داخل النظرية التوليدية لوظيفة «المعمولية والتمكن» في النحو العربي ـ معنى في المكون يتحول الى معناه وظيفية (=الفضلة، الملحق، المخصص) تتحدد في الاسناد واذا اردنا ان نترجم اللغة التوليدية في هذا الخصوص الى اللغة التمكنية قلنا ان «المتمكن» من الوحدات هو «المركب» لانه هو الذي يتقلب في المواقع (=يكون مخصصا وفضلة وملحقا). وباختصار شديد يهمنا من كل ما تقدم أمران اساسيان هما:

1- التشابه بين النحوين في قيامهما على مقدمة : اشتقاقية الوظائف النحوية وأولية النظام البنيوي (الممثل بالشكل الإسقاطي في النحو التوليدي وبالشكل التمكني في النحو العربي) فالفاعلية والمفعولية وظائف مشتقة من الأشكال البنيوية الاساسية كما جاء في التحليل التوليدي الذي ترجمناه الى العربية فهي ليست مفاهيم اولية وذلك لأنها تتحدد باعتبار المعطيات الشجرية البنيوية الثابتة، وفي النظرية النحوية العربية ايضا الفاعلية والابتداء والمفعولية مفاهيم وظيفية طارئة على علاقات بنيوية محددة سلفا انطلاقا من القوائم التصنيفية التمكنية (=اذ ليست تلك المفاهيم الا اصنافا للتمكن).

2- ترتيب المركبات وتنظيمها في النحو التوليدي باعتبار المعاني البنيوية، وتنظيم العناصر في النحو العربي باعتبار المعاني الإعرابية العاملية غلب عليه في التحاليل الدلالية العربية والتوليدية الاهتمام بالشروط العقدية لدرجة **استقلال** المستوى العقدي عن المستوى البنيوي.

المستوى العقدي يمثله في النحو التوليدي:

ا- المستوى الذي تتدخل فيه المداخل المعجمية لتحديد البنية المركبية (=التركيبية)

ب ـ والمستوى الذي يرتبط فيه إسناد الوظائف النحوية بسلمية الادوار الدلالية.

جـ ـ والمستوى الذي تتدخل فيه مبادئ النظرية المحورية لضبط هذا السلوك التوزيعي او ذاك من سلوكات المستوى البنيوي.

المسألة الرابعة: «الشبه» و «التقريب» بين:

- الابعاد العاملية.
- والابعاد البنيوية.

(بين النموذج التمكني السيبويهي والنموذج الإسقاطي التوليدي)

ان المعنى البنيوي الذي يجره «الإسقاط» في النحو التوليدي لا يتجاوز المعاني الثلاثة: «المخصص» و«الفضلة» و«الملحق». وفي النحو العربي المعنى الإعرابي الذي يجره العامل لا يتجاوز المعاني الثلاثة وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة. هذه المعاني وتلك هي المعاني الكبرى التي تندرج تحتها في النظريتين كل المعاني الباقية.

ترتيب القوائم الوظيفية في النحو العربي تم على أساس الشبه والتقارب في الابعاد العاملية وفي النحو التوليدي تم على أساس التشابه الصوري في الابعاد البنيوية : المضاف اليه والمفعول مثلا ينتميان الى نفس القائمة وهي قائمة الفضلة لأن البعد البنيوي فيهما واحد هو:

- مجاورة الرأس المقولي (أو مؤاخاته).
- والوقوع تحت الإشراف المباشر للاسقاط الوسيط الادنى.

الا انها (أي القوائم الوظيفية والأبعاد العاملية) في النحو العربي ترتبت على أساس مقياس «الاصالة» و«الإلحاق» وفي النحو التوليدي لم تترتب هذا الترتيب لأن النظر كان مصروفا ليس الى علاقات الشبه العمودية بين الوظائف ولكن الى علاقات الشبه البنيوي والتي كانت في هذا النحو المقدمة إلى بناء الشكل الإسقاطي الموحد الذي تتنزل منه الوظائف المختلفة منزلة الصور الجزئية من ضابطها الصوري الكلي.

ان الغاية كانت واحدة في النموذجين النحويين العربي والتوليدي وطبيعة هذه الغاية تستوجب ان تمر في التحقق عبر مرحلتين انجز النحوي العربي الاولى منها والتوليدي الثانية منها. والواقع ان هذه المرحلة الثانية جزء مما يسمح به من نتائج، النسقُ الصوري المؤسس للعاملية العربية خصوصا في مقدمته[241] التي تنص على **ان المعاني العاملية يجب ان تكون مستقلة عن الطبائع المقولية للعناصروان النظام يحدث في المستوى العاملي وليس في المستوى المقولي** اي في المستوى الذي تكون فيه البنية العاملية متجردة متعالية عن الاعراض المتشخصة وعن الاعيان المتمقولة كتجرد الشكل الإسقاطي (42) وتعاليه عنها.

---

241 - راجع "آية اللغة وكبرياء النظر"

الارجاع التمكني والارجاع الإسقاطي على أساس معيار الشبه والقرابة.

لقد وصف الزمخشري منزلة المبتدإ والخبر وخبر ان واخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس، من الفاعل بأنها إلحاق «على سبيل التشبيه والتقريب»[242] ومعنى ذلك ان «معنى الفاعلية ترتبط به قائمة أصلية وحيدة العضو وقائمة فرعية متعددة الاعضاء وهؤلاء الاعضاء يشبهون ذلك العضو الوحيد ويقتربون منه»[243].

ماهو معنى هذا الاقتراب وذلك الشبه؟

إن ملاحظة هذا الضرب من العلاقات، المذكورة في كلام الزمخشري، هي الآلة الاساسية التي اعتمدت في النحو التوليدي لبناء الشكل الإسقاطي العام (42): «الفضلة» مثلا معنى بنيوي يخلقه الإسقاط الوسيط الادنى، و«الملحق» معنى بنيوي يخلقه الإسقاط الوسيط الأعلى النسبي اوباطلاق، و«المخصص» معنى بنيوي يخلقه الإسقاط الأقصى: ولما كان كل مركب يتكون من الناحية البنيوية من رأس وفضلة ومخصص دل ذلك على ان الشبه والتقارب بين المركبات متصلان بطريقة الانتظام الإسقاطي. المفعول به والمضاف اليه مثلا ينتميان الى قائمة واحدة والجامع بينهما الشبه والتقارب البنيوي اي ان كلا منهما يمثلان نفس البعد البنيوي وهو الفضلة الواقعة تحت الإشراف المباشر للإسقاط الوسيط الادنى والفرق بينهما فرق في مقولة هذا الإسقاط فهي$\bar{V}$ بالنسبة للمفعولية وهو $\bar{N}$ بالنسبة للاضافة، وهذا عندي من اوضح المظاهر التي تبرز مقدمة استقلال النظام البنيوي الصوري عن المقولات في النحو التوليدي.

ان البحث في النحو العربي عن «الشبه والقربى» بين «الفاعل» و«الملحقات به» من المرفوعات وتحديدَهما في طريقة التأثير العاملي اي في البعد البنيوي[244] يرادفه في منطقة العام البحث في النحو التوليدي عن «التشابه» بين مخصصات المركبات المختلفة وتحديده في البعد البنيوي المذكور. فالمخصصات جميعا تتشابه وتتقارب في مقامها (=بعدها) البنيوي وهو:

- مؤاخاة الإسقاط الوسيط الاعلى بإطلاق.
- الكينونة تحت الإشراف المباشر للإسقاط الأقصى.

---

242 - ابن يعيش 1/71.

243 - "التصاوير الزمخشرية".

244 - «شبه الفاعل بالملحقات يعني ان حدوث معنى الفاعلية فيه يشبه حدوث معنى الملحقات في الملحقات» وهذا معناه ان الشبه عاملي «اي ان البعد العاملي في الفاعل هو الأصل الذي انطلقت واشتقت منه الابعاد العاملية الاخرى» [المرجع السابق].

«البعد البنيوي» في «المخصصات» واحد. ولا يتقدم البعد البنيوي في أحدها باعتباره أصلا تشتق منه الأبعاد النبيوية الأخرى. وهذا هو معنى قولنا آنفا انه لم تكن الحاجة في النحو التوليدي الى ترتيب الابعاد البنيوية باعتبارالأصالة والإلحاق لأن الغاية كانت هي بناء شكل صوري عام يكون أصلا يتنزل من الكل منزلة الكليات من صورها الجزئية. والفرق بين النحوين العربي والتوليدي في هذا الخصوص هو ان الاول وقف عند علاقات الاصالة والإلحاق رالثاني تجاوز اقرار هذه العلاقات ووظفها في بناء شكل بنيوي عام يتقدم باعتباره أصلا لكل الصور الجزئية في هذا الباب. بل لعل من المناسب ان يقال في هذا السياق ان النحوي التوليدي بدأ من حيث انتهى النحوي العربي. لكن ههنا سؤالاً يجب ان يطرح وهو سؤال عن الوظيفة التي يقوم بها الشكل البنيوي التوليدي، والمتمثلة في كونه يتقدم باعتباره أصلا لصور جزئية لا تترتب مبدئيا باعتبار الاصالة والإلحاق، هل تشبه الوظيفةَ التي تقوم بها المقدمةُ التمكنية في نظام التمثيلات النحوية العربية، خصوصا إذا تذكرنا ان الوظائف (=الفاعلية والمفعولية والاضافة) في هذا النحو ترجع جميعا الى أصل واحد وهو «المتمكن» فهي اصناف له؟

الجواب عن هذا السؤال هو أن **الوظيفة النظرية واحدة في الارجاع الى النسق التمكني والارجاع الى النسق الإسقاطي: فعناصر الجملة في السيبويهية كيفما كانت، ترجع الى مقولتين هما اللامتمكن والمتمكن وفي التوليدية ترجع الى مقولتي الرأس واللارأس. اللامتمكن هو أصل النظام العاملي في الاولى والرأس في الثانية هو أصل النظام البنيوي. والمتمكن اصناف هي الفاعلية والمفعولية الخ. واللارأس اصناف أيضا هي المخصص والفضلة والملحق.** وهذه الاصناف تشبه تلك في كونها معاني مستقلة عن تحققها في العناصر لأجل ذلك يمثل كل منها «معنى واحدا» او«بعدا واحدا» ترجع اليه وظائف مختلفة كما تقدم. بقي أن نشير الى ملاحظة اخيرة وهي ان النحو التوليدي لم يعامل «البعد البنيوي» في الفضلة والملحقات (=اي كل ما يقع تحت الإشراف غير المباشر للإسقاط الأقصى) بنفس الطريقة التي عامل بها البعد البنيوي في المخصص وذلك ان الفضلة والملحقات تتعدد بينما المخصص لا يمكن ان يكون الا واحدا ويعبرون عن ذلك بألفاظهم في قولهم ان الإسقاط الوسيط يجوز ان يتعدد بينما الإسقاط الأقصى لا يتعدد[245].

ان القصد في هذا السياق متوجه الى إدراج الملاحظة اعلاه في سياق الاشارة الى ان الكيفية التي تعامل بها التوليديون مع مسألة الشبه والتقارب بين الابعاد البنيوية تشبه كثيرا الكيفية الذي تعامل بها النحو العربي مع الابعاد العاملية في اطار مفهوم الشبه. وفيما يلي نلخص وجهين صريحين من اوجه هذا التشابه.

---

245 - سنرى لاحقا أن هذا الرأي سيتم تعديله في اطار مايعرف بفرضية الإلحاق بالإسقاط الأقصى.

1 ـ الفاعلية والمفعولية والاضافة في النحو العربي معان عاملية يخلقها العامل على غرار مجرى الأمور في النحو التوليدي فقد رأينا من ان الفضلة والملحق والمخصص معان بنيوية يخلقها الإسقاط. وكما ان الشبه والقربى بين المركبات راجع الى طريقة الانتظام البنيوي الإسقاطي في النحو التوليدي كذلك الشبه في النحو العربي بين الوظائف شبه في البعد العاملي: المبتدأ مثلا يشبه الفاعل من الناحية العاملية والبعد العاملي في الفاعل اعتبر الأصل الذي انطلقت واشتقت منه الابعاد العاملية الاخرى اي الابعاد التي تمثلها: المرفوعات الأخرى التي تنزلت في هذا النحو من قائمة الفاعل منزلة الملحقات بقائمتها الأصلية.

2 ـ الفرق في النحو التوليدي بين التعامل مع الفضلة والملحق والتعامل مع المخصص يشبه فرقا موازيا له في النحو العربي شكلا ووظيفة «فقائمة الفاعلية ليس فيها الا الفاعل اما بقية المرفوعات فملحقات» « لم يعامل النحو العربي....قائمة المفاعيل بالطريقة ذاتها فهذه ليست واحدة وانما هي متعددة وذلك يعني ان معنى المفعولية يتحكم في قائمة متعددة الاعضاء وكذلك معنى الاضافة»(246).

هذا الفرق في التعامل مع الحالتين يشبهه الفرق في التعامل التوليدي معهما فكون قائمة المفاعيل «ليست واحدة وإنما هي متعددة» حكم يرادفه في النحو التوليدي القول بأن الإسقاط الوسيط يمكن ان يتعدد ورمزه ($\bar{X}$*) بخلاف الإسقاط الأقصى الذي يرتبط عندهم بقائمة الفاعلية فالفاعل عندهم مخصص والمخصص لا يتكرر والصلة مهما تعددت عناصرها فإنها تبقى دائما في حدود نفس القائمة.(=$\bar{X}$) وقد بينا في مكان سابق أن الذي يوازي هذا المعنى الإسقاطي اي $\bar{X}$ في النحو العربي هو المعنى الإعرابي المفعولية (=النصب)، فلئن كانت صلة الرأس الفعلي مهما اتسعت تبقى في حدود العنوان الإسقاطي $\bar{X}$ فإن الذي يترجم هذا العنوان في النحو العربي في اطار الاتساع المذكور هو النصب فالمفاعيل ليس فيها الا النصب ـ كما هو معلوم من أحكام هذا النحو ـ وليس فيها الا $\bar{X}$ في النحو التوليدي.

تعليقات إضافية

1– ان مطلب الرئاسية التنظيمية هو الذي استوجب اعادة تقطيع المركب الفعلي واستخلاص عنصر منه يناسبه ان يكون رأسا للجملة. واذا كان رأس المركب عَلَما مقوليا عليه فإن ذلك معناه ان البحث عن رأس للجملة كان بحثا عن عنوان مقولي يكون علما عليها فالبحث عن الرؤوس بَحْثٌ عن

246 ـ "التصاوير الزخشرية".

الأنواع المقولية وقد بدأ النحوي التوليدي بالبحث عن الأنـواع المقوليـة المفرديـة ثـم انتقـل الى الأنـواع المقولية الجملية.

ان الشيء الذي حظي باهتمام النحوي في المباحث المفردية هو المقولة المركب. وقد مد النحـوي التوليدي المقولة الى المباحث الجملية. هذا وان تجانس التحليل النحـوي وانسـجام اطرافـه تسـتوجب ان يكون التساؤل واحدا (=التساؤل عن الرأس الفعلي وإسقاطاته) ثم ان الاجابة قد تكون موحـدة وقـد تكون غير ذلك. المهم ان الاجوبة التي تنتمي إلى مستويات مختلفة في التحليل يجب ان تترادف في بعـض الجوانب.

لقد جابهت النحوي التوليدي، في سعيه لتطبيق المقدمات المفردية المقولية والمركبية على ما يجاوز المفرد، جملةٌ من الصعوبات كان اشدها عنتا عليه الصعوبات التي لاقاها النحوي العربي في جر مبـاحث التغير التي بدأها في المباحث الصرفية الى الدراسات الإعرابية[247] وهي ان:[248] « الجملـة لاتتقـدم اليـه في شكل وحدة لها حدود فاصلـة كمـا لهـا في الصـرف اذ الواقـع الكلامـي يتقـدم في شـكل متتابعـات حدودها النظرية لانهائية. واذا توقف المتكلم في نقطة ما فلأجـل ظـروف غـير جمليـة او غـير لغويـة اي ظروف متكلمية ترجع الى المتكلم. التوقف يتم بقرار يتخذه المتكلـم ولا يمكـن حصـر هـذه القـرارات. لأجل ذلك النحوي العربـي المهتم باكتشاف "الشـريعة اللغويـة" يبعـد مـن عملـه المتكلـم وظروفـه لأن التكلم عمل تنفيذي لهذه الشريعة اهم ما يحيط به تقديرات المنفذ».

ان ابعاد المتكلم وظروفـه لاجـل العلـل المذكـورة في هـذا الاقتبـاس «اسـتراتيجية» مشـتركة بـين النحوي العربي والنحوي التوليدي[249] ومناطهـا عندهمـا واحـد وهـو: الصعوبـات الـتي تجابـه العمـل النحوي في مد مباحث المفرد (=الإفراد) الى مباحث الجملة (=التركيب) لكن ههنا فرقا يجب الاشـارة اليه وهو ان كلا من النظريتين النحويتين اتخذ خطـة خاصـة لتجـاوز الصعوبـات الناتجـة عـن الرغبـة في توحيد التساؤل اي في جعل التساؤل واحداً في كل مستويات التحليل:

أ- فالنحوي العربي في مواجهته لمسألة القول الطويل اصطدم بمسألة حدود الوحدات « فليس في القول الطويل حدود قارة كالحدود التي يمكن الاتفاق عليها في خصوص المفردات» ومن جهـة اخـرى

247 -"الصرف هو مبحث قوانين التغير في المفرد" [انظر "تعليقات على المغني"].

248 - المرجع السابق.

249 - ليس في القوانين التوليدية ما ينص على وجوب التوقف عند هذا الإسقاط الأقصى او ذاك لأن توقيف التتابعات الإسقاطية المركبية يتم بقـرار متكلمي وليـس بقـرار نحوي. وتوصـف هـذه الخاصيـة في القواعـد المركبيـة بالتكراريـة (=Recursivité).

«لا يمكن احصاء الاقوال الطويلة لأنها لا نهائية وعددها لانهائي ولا يمكن تصنيفها مقوليا الا اذا حددنا المقولات التي يمكن ان ترجع اليها ولا يمكن تحجيمها الا بعد ذلك. لهذه الاسباب تخلى النحوي عن وضع الاحجام وعوض ذلك بالبحث عن حدود الاحجام في التركيب... فاذا كانت الكلمات تتقدم اليه مستقلة فيضع لها احجاما فإن القول الطويل يتقدم اليه كلا فوجب ان يبحث عن حدود الاحجام الممكنة فيه»[250].

هذا الموقف معناه ان النحوي العربي في مَدِّه لمباحث التغير الى الدرس الإعرابي التركيبي اضطر الى تغيير الخطة التي كانت متبعة عنده في دراسة المفرد. وهي الخطة التي كانت قائمة على عملية القياسات الحجمية، والعلاقات الحجمية المبنية على مفهومي الزيادة والنقص وأصبحت الخطة قائمة على البحث عن حدود الاحجام الممكنة داخل القول الطويل بدلا من تحجيم الاقوال الطويلة في حد ذاتها.

الا ان استمرار المفاهيم الحجمية في الدراسات الإعرابية والتركيبية اي النظر في العلاقات بين الأنواع والصور الجملية من جهة الزيادة والنقص والتجرد وغيرها من الجهات الحجمية تبعث على الاعتقاد بأن النحوي العربي لم يستطع في التركيب التخلص من عملية القياسات الحجمية التي بدأ بها في مباحث المفرد. وهذا ان دل على شيء فهو ان العقل النحوي تطارده نفس القواعد والآلات التحليلية[251] مهما تنوعت عنده مستويات التحليل وجهات النظر.

ب ـ اما النحوي التوليدي في مواجهته لمشاكل القول الطويل فقد امتدت له مباحث المفرد الى الجملة بكل طواعية وانقياد. اذ لم يفعل شيئا آخر غير متابعة القياسات البنيوية المركبية الإسقاطية التي بدأ بها في المفرد (=المقولات المعجمية). فهو لم يعدل هذه القياسات لتناسب ظروف القول الطويل كما فعل النحوي العربي ولكنه مد تلك القياسات مدا الى الاقوال الطويلة بحيث حدد اولا المقولات التي يمكن ان ترجع اليها وهي (ج) و(جَ). ثم باشرها بالتحجيم الهندسي وذلك بإرجاعها الى نفس الحجم الوحيد الذي وضعه للمفرد وهو الحجم المركبي القائم على النظام البنيوي الإسقاطي(42).

* * *

250 ـ انظر: *Grammaire et Coranité* V°2

251 – غاية الأمر ان النحوي العربي وان اصطدم في مباحث الإعراب التركيبية بمسألة حدود الوحدات وتحول عن عملية القياسات الحجمية التي بدأ بها في المفرد الى عملية البحث عن حدود الاحجام الممكنة داخل القول الطويل فإن المفاهيم والعلاقات الحجمية طاردته في هذه العملية الثانية مطاردة عنيفة. النظر النحوي: تغذيه نفس الجرثومة النظرية هذه الجرثومة تتنزل منه منزلة النواة الجينية من الخلية الذي تكون مطاردة بالمعلومات التي تتضمنها النواة. فالخلية والجسم الذي يتكون منها لا يملكان البتة التخلص من الالزامات التي تفرضها عليهما تلك الجينات.

يظهرمما تقدم أن هناك حدودا لاتتشابه فيها النظريتان النحويتان العربيـة والتوليديـة يجـب الانتبـاه اليها. فإذا كان التشابه ثابتا فيما يتعلق بفكرة جعل مباحث الجملة امتدادا لمباحث المفـرد فـإن النحـوي التوليدي قد خالف صنوه العربي من جهة أن هذا الاخير لم يتابع عملية القياسات الحجمية الـتي بدأبهـا في المفرد ولكنه عدل هذه القياسات لتناسب القول الطويل اما هـو فقـد تـابع بـإخلاص ـ مـن خـلال الفكرة التي اشتهرت بتوسيع نظرية س ـ خط ـ عملية القياسات المركبية التي بدأ بهـا في بـاب المقـولات المفردية. لكن الانفتاح الواسع للغة النحوية العربية في المباحث الإعرابية على معجم القياسـات الحجميـة المقدارية اي على ألفاظ الزيادة والنقص وماشبهها يجعل من الصعب الاعتراف بالحدود التي ذكرنا انهـا تفصل بين النظريتين بل ان الانفتاح المذكور ليشفع بقوة وبالحاح في تغيير موقفنا من المسألة بـالقول ان مجرد حضور الفاظ المعجم الحجمي المقداري في مبحث الإعراب ـ وان كان هذا الحضور متفرقا ـ دليـل على ان النحوي العربي ان لم يتابع بشكل صريح ومطرد عملية القياسات الحجمية فإن النسق الصـوري المؤسس لنظريته اللغوية تلزم نحوه بهذه المتابعة، لزوم النتيجة عن المقدمات فالدفع بمقدمـات ومسـلمات النسق الصوري المذكور لا يمكن ان تَجُرَّ الا الى هذه المتابعة التي ليـس للنحـوي العربـي ان يرفضهـا مـا دامت مقدماته تدفع اليها[252].

2 ـ ان فصل الزمن عن (م ف) في التقطيع المركبي بجعله رأسا وجعله هـو أي (م ف) فضلـة لـه كان هو المقدمة في النحو التوليدي الى مد القياسات المركبيـة الـتي بُـدئ بهـا في المبـاحث المفرديـة، إلى المباحث الجملية وهذا من معانيه في تأويلنا ان (ج) تتولد مـن صلـب (م ف) فهـي توسيـع بنيـوي لهـذا الأخير. وكذلك فصل الرأس المصدري في الجملـة الاسـتفهامية واقتطاعـه مـن الـرأس الصـرفي معنـاه ان المركب المصدري يتولد من صلب المركب الصرفي فبواسطة علاقات التولد البنيوي هاته صارت الجمـل والمفردات متغيرات حجميـة لقيـاس حجمـي واحـد هـو المركـب المنتظـم بنيويـا وفـق مبـدا الإسـقاط الرئاسي. **إن اعتبار الرأس الصرفي منفصلا عن المركب الفعلي انفصال الرأس عن صلته ينـدرج اذن في اطار عملية انتاج الاصـول التقطيعيـة الاساسـية الـتي يجـب ان تقـوم عليهـا النظريـة.** لكـن ههنـا ملاحظة يجب التنبيه اليها وهـي ان المقولـة الفعليـة ليسـت المقولـة الوحيـدة ذات التوابـع التصريفيـة بـل

252 ـ وقد قدمنا في رسالة "الابواب الدلالية والمنطقية النحو العربي وعبارتها العامليـة" تحليـلا مفصـلا في هـذا الشـأن يراجع هناك ومن القضايا التي برهنا عليها في هذا السياق ان التنظيم البنيوي الداخلي لكل من الصيغة المنفصلة والصبغة المتصلة تم في النحو العربي بواسطة نفس الآلة التنظيمية وهي توزيع الالفاظ الأخروية (أَ، أُ، إِ، أْ) توزيعات مختلفة تمثلها الأوضاع الصيغية المختلفة في مباحث المفرد والأوضاع الإعرابية في مباحث الـتركيب. والتنظيـم الداخلـي باعتبـار هـذا التوزيع منزلته من النحو العربي القديمة كمنزلة النظام الإسقاطي من النحو التوليدي في إجراء كـل مـن المفـرد والجملـة على نظام بنيوي واحد ومتجانس.

يشاركها في ذلك الاسم والصفة اللذان يتصرفإن باعتبار العدد والشخص والنوع **فلماذا لم تتجاوز مسطرة تحرير الجوهر المقولي عن أعراضه الشكلية المركب الفعلي الى غيره من المركبات؟.**

3 ـ في اطار الفصل بين الفعل وخصائص التطابق والذي يتكامل مع الفصل السابق بين الفعل وخصائص الزمن يميز التوليديون بين نوعين من التطابق:(253) التطابق القوي والتطابق الضعيف. الاول يصفونه بالتطابق المجرد والثاني بالتطابق المتحقق مورفولوجيا، والدور الذي يقوم به هذا التمييز في النحو التوليدي يوازي الدور الذي يقوم به في النحو العربي التمييز بين «الحركة اللفظية» و «الحركة المحلية» او بين الابواب المبنية والابواب المعربة. وعليه يجوز وصف التطابق المجرد بالتطابق البنائي (لأن اللفظ فيه لا ينبئ عن الحركة التطابقية) ووصف التطابق المتحقق او المورفولوجي بالتطابق الإعرابي لأنه يظهر في اللفظ كظهور العلامة الإعرابية في النحو العربي. وعليه فإن انجرار التوليديين الى هذا التمييز دليل عندنا على الحضور القوي للاطار الصوري العاملي الذي كان يؤسس العاملية العربية القديمة في النحو التوليدي وعلى ان العاملية كيفما كان تطبيقها النمذجي يطاردها التمييز بين اللفظ والمحل والتمييز بين البناء والإعراب. هذا وإن من النتائج التي ألزم بها النحاة التوليديون بموجب هذا التمييز تقسيم اللغات من حيث طبيعة الحالات التطابقية فيها إلى قسمين اثنين: لغات مبنية ولغات معربة. وبعبارة أخرى إن قيام النحو التوليدي على نظرية النحو الكلي مضافا اليه استمداده من نسق صوري مؤسس "عامليا" يدفع بالنسق الصوري المؤسس للعاملية العربية القديمة الى نهايات ماكان ليفكر فيها النحوي العربي. من هذه النهايات مثلا **توسيع مقدمة البناء والإعراب لتكون صالحة للتمييز بين الفصائل اللغوية:** فمن اللغات ما التطابق فيها ظاهر في اللفظ ومنها ما التطابق فيها مجرد لا يظهر. الاولى لغات اعرابية والثانية لغات بنائية. هذه النهايات ماكان للنحوي العربي ان يفكر فيها لأنه كان مشدودا الى لغة وحيدة هي اللغة العربية التي ميز فيها في اطار قوائمه التصنيفية بين «لغات فرعية» يختلف حظها من التصرف وعدمه: هناك لغة مبنية (=باب المبنيات) وهناك لغة معربة (=باب المعربات) ولغة بين بين (=الممنوع من الصرف) ولكل لغة من هذه اللغات قواعدها الخاصة بها.

4 ـ من التمييزات المعتمدة أيضا في النحو التوليدي والمرتبطة بالمسألة الصرفية (=التطابقية والزمنية) في اطار الالزامات او الامتدادات التصورية التي تلزم عن ثنائية البناء (=التجرد) والإعراب (=التحقق المورفولوجي): التمييز بين الجمل المتصرفة(Finite) والجمل غير المتصرفة (Infinite). وهذا التمييز في نظرنا: من المناسب ان يحل محل التمييز في باب الافعال (=من النحو العربي) بين التمام

---

253 –سنبين في هذه الفقرة ان دور فكرة «التطابق المجرد» في محاصرة التعدد في النحو التوليدي يشبه دور فكرة «الحركة المحلية» في النحو العربي.

والنقصان. وبعبارة مفصلة: التمييز بين الجمل المتصرفة والجمل غير المتصرفة تميز بين الجمل التامة والجمل الناقصة قياسا على التمييز بين الفعل الناقص والفعل التام، على فرق بين التمييزين في ان هذا الاخير المناط فيه الحدث والاول المناط فيه الزمن. (فالفرق بين الفعل والمصدر ان الاول تام باعتبار جمعه في دلالته بين الحدث والزمن والثاني ناقص باعتبار تجرده من الزمن والفرق بين كان وغيرها من الافعال الناقصة انها لاتدل على الحدث وتدل على الزمن فقط).

5- الجمل الناقصة تفتقر الى الوسم الصرفي (=التطابقي والزمني) الا ان هذا لايعني انها لا مكان فيها للصرفة وانما الفرق بينها وبين سابقتها ان الصرفة فيها تشرف على السمتين [- تطابق] [- زمن].

هذا التحليل مبني على **مبدإ اجراء البنيات على منهاج واحد ولو عن طريق تضمين التمثيل مواقع افتراضية لا مقابل لها في اللفظ** وهذا كما هو واضح يندرج في سياق مبدإ تقليل الأنواع الاساسية ومن امثلة هذا المبدإ الموازية له في النحو العربي ان افتراض موقع الصدر في الشكل السيبويهي وافتراض الابتداء قبله لايعني ان الجملة كيفما كانت يجب ان تملأ عناصرها جميع تلك المواقع بل المراد هو رسم شكل ميزاني يفترض فيه ان يكون أصلا لجميع التلفيظات سواء التي تعادل الميزان ام التي لا تعادله إما بالزيادة وإما بالنقص.

ان افتراض المقولة الصرفية في الشكل العام (NP - *INFL* - VP) يندرج في هذا السياق.

6- جاء في التحليل التوليدي فيما يتعلق بالإسقاط المصدري (اي CP) ان IP هو الفضلة التي يتخذها رأس المركب المصدري والدليل القوي الذي قام عليه هذا التحليل هم ان IP يكون تاما ويكون ناقصا. والتمام والنقصان عندهم مرتبطان بطبيعة الأداة المصدرية التي وقع IP صلة لها. فمن الأدوات ما يستوجب التمام (=if / that) ومنها ما يستوجب النقصان (for) ومنها ما يدخل على التمام او على النقصان على حد سواء (=whether). ومن جهة أخرى: الدلالة الإنشائية للجملة (اي الخبرية والاستفهامية الخ...) مرتبطة بالرأس المصدري. فمن الرؤوس مالا يناسبها ان يكون الا دليلا على الخبرية نحو that ومنها ما يكون دليلا على الاستفهام فقط نحو whether. هذه الملاحظات يلخصها التحليل التوليدي في العبارة التالية: «الصدر يحدد نوع الجملة». والمقصود انه يحدد نوعها الصرفي (=التمام والنقصان) ونوعها الإنشائي (الخبرية والاستفهامية الخ)

هذا التدخل القوي للرأس المصدري في شؤون المركب الصرفي الداخلية هو الذي دفع الى القول بأن هذا المركب يناسبه ان يكون صلة محكومة بالمصدري (فاذا كانت الجملة خبرية فإن انعدام الدليل اللفظي على الخبرية يمكن جعله تحت موقع المصدري. اي أن فقدان ذلك الدليل ليس معناه ان المركب الصرفي IP لم يقع صلة للرأس المصدري بل يكون هذا المركب في ذلك محكوما بموقع المصدري

الفارغ). وقد مر بنا ان هذه الكينونة صلة للرأس المصدري الفارغ تقع عندما تخرج الجملة من الخبرية الى الاستفهام التصديقي لأنه في هذه الحالة تتقدم الصرفة الزمنية لتحتل موقع الرأس المصدري وإذا خرجت الجملة إلى الاستفهام المكوني تَقَدَّم مع الصرفة المكونُ الاستفهامي إلى مخصص CP.

ان كون الصرفة الزمنية قد تتقدم لتشغل موقع المصدري للدلالة على الاستفهام نجده واحدا من الادلة على الروابط الوثيقية التي تربط الزمن بالانشاء وفي ضوء هذا الارتباط يجب ان يفهم كون بعض الرؤوس المصدرية ينتقي الجملة المتصرفة (if / that) وبعضها ينتقي غير المتصرف (For=). ان ارتباط المصدري بالحالة الزمنية لصلته وبحالتها الانشائية هو الذي يسوغ تقدم الصرفة الزمنية لتشغل موقع المصدري للدلالة على الاستفهام في الانجليزية. هذا وان «**الانتقاء**» المذكور في التحليل التوليدي في هذا الخصوص يمكن تأويله او ترجمته الى اللغة النحوية العربية القديمة بالرجوع إلى لفظ «**الاختصاص**» الشهير: فمن الأدوات ما يختص بالجملة المتصرفة ومنها ما يختص بالجملة غير المتصرفة.

ان علاقة الرؤوس المعجمية بالفضلات الصرفية في هذا التأويل علاقة اختصاص لأجل ذلك لا حاجة إلى القول إن الرأس المصدري هو الذي يعمل التصرف وعدمه ولكن يكفي القول بالاختصاص على الشاكلة المعروفة في النحو العربي في «لولا» و«انما» وبابهما من الادوات التي قال فيها النحاة انها تختص بالدخول على المجال الابتدائي وهي لا تعمل شيئا والرفع الذي بعدها للعامل الابتدائي.

7- الجملة الخبرية البسيطة(IP=) اذن تقع فضلة للرأس المصدري فاذا خرجت الجملة الى الاستفهام التصديقي انتقل الرأس الصرفي الى موقع الرأس المصدري للدلالة على الاستفهام وذلك وفق مبدإ من مبادئ النقل ينص على ان الرؤوس لا يمكن نقلها الا الى موقع رأسي آخر(254). هذا المبدأ في نظرنا مرتبط بمقدمة ان **"النواة" لا يمكن أن تتحول الى عنصر محيط بنواة أخرى (اي فضلة او مخصص)** فاذا «اتسع المركب» احتلت منه موقعا يمكنها من ان تتنزل منه منزلة النواة. وهذا مبني على أن تقدم وتأخر الرأس لايفقده رأسيته وهذا أيضا من مبادئ العاملية العربية. فالعامل يبقى عاملا ولا يفقد عامليته تقدم في الرتبة أم تأخر.

ان القرابة بين النحويين في هذا الخصوص واضحة فكل منهما يتضمن تصنيفا للعناصر باعتبار كونها حاكمة او محكومة(255). ان ما صنف في النحو العربي في قائمة «المتمكن» لا يمكن في الترتيبات الافقية ان يكون في «اللامحل» والعكس بالعكس: اللامتمكن لا يشغل المحلات لأن المحل فاعلية ومفعولية وإضافة وهذه الثلاثة أوجه للتمكن. المنطق المؤسس لهذا النموذج هو نفسه الذي وجه

---

254 - Head to head movement

255-عامل / معمول في السيبويهية [+رأس] / [-رأس] في التوليدية.

التوليديين إلى مبدإ «نقـل الـرؤوس إلى الـرؤوس»: فـالمكون الاستفهامي when ملحق اي انـه محكـوم مكونيا بواسطة الرأس الفعلي لأجل ذلك لا يمكن ان يجعل بعد نقله في موقع الرأس لأن الشيء لا يكون حاكما محكوما في وقت واحد: لأجل ذلك الفضلة والمخصص ينتقل أحدهما إلى الآخر ولاينتقـلان إلى الرأس كما أن الرأس لاينتقل إليهما. هذا التحليل لا معنى له الا ان **النحو التوليدي يقوم علـى مقدمـة تصنيفية تشبه في شكلها ووظيفتها المقدمة التصنيفية الكبرى التي قام عليها النحو العربي اي المقدمـة التمكنية:**

- **العناصرالتي يضبطها النظام الإسقاطي رؤوس ولا رؤوس.**
- **والتي يضبطها النظام العاملي متمكن ولا متمكن.**

ومما يقوي الشبه والترادف والتوازي بين التصنيف باعتبـار الرأسية وعدمهـا في النحـو التوليـدي والتصنيف باعتبار التمكن وعدمه في النحو العربي انهما يتقدمان في النحوين معا باعتبارهما **اساسا قبليا لبناء الانساق الترتيبية الاساسية (= الاصول الميزانية)**: التصنيف الرأسي منه اشتقت الأشكال المركبية التي تعود الى نفس النظام الإسقاطي البنيوي والتصنيف التمكني منه اشتقت الأشكال العاملية الـتي تعـود الى نفس النظام: نظام المسافات والموازين الاساسية.

ومما يقوي هذا التوازي أيضا قيام النحو التوليدي على مقدمـة ان: « موقـع الـرأس لا يشـغله الا رأس وحيد»[256] اي ان الـرؤوس الحاكمـة لا يمكـن ان تتنـازع نفـس المجـال. وهـذا مبـدأ مشـهور في العاملية العربية القائمة على التصنيـف التمكـني: المسـافة الواحـدة لا يمكـن ان تقـع محكومـة الا للامحـل واحد.وكما ان الكوفيين قد خالفوا البصريين في هذا الخصوص اذ أقاموا تحليلهم في بعض الامثلـة علـى جواز تعدد العوامل والمسافة واحدة فإن النحو التوليدي ايضا ظهر فيه تحليل يقوم على فرضيـة اختـلاط الرؤوس اواندماجها[257].

8 ـ ان نظرية س ـ خط في تعميمها النظام الإسقاطي ليشمل المقولات غير المعجمية كان المدخـل في النحو التوليدي الى النظر في مشكلة الاستفهام وتوالي المجالات المشـكلة (=الجمـل الرئيسـية والجمـل الفرعية). هذا وان النظر في بنية المجالات وفي طرق تتابعها وضوابط هـذا التتـابع موضـوع مشـترك بـين النحويْـن العربـي والتوليـدي ويكفـي في هـذا الصـدد الرجـوع الى بـاب الاشـتغال وفروعـه في النحــو السيبويهي لنتبين بأن سيبويه لم يشتغل في هذا الخصوص الا بمشكلة تتابع المجالات والمسافات.

256–راجع تحليل الجمل (53) و(54) في ص 300 و 302.

257 ـ راجع موجزا عن هذا الافتراض في الهامش رقم (129) من هذا المبحث (انظر ص 302) أما التفـاصيل فـتراجع في رسالة "بيكر" الشهيرة في هذا الشأن:

- **Baker, M. (1988)** *Incorporation. A theory of grammatical function changing*

وعلى العموم ستكون لنا عودة مفصلة في هذا البحث الى موضوع هذه المقارنة في المباحث المتعلقة بنظريات «النقل» و«الإعراب» و «الحواجز» في النحو التوليدي لأن هذه الظواهر فضاء خصب يفتح مجالا واسعا من أبواب الموازنة والتخريج.

9 ـ آخر ملاحظة اختتم بها التحليلُ التوليدي السالف المعني عندنا بهذه المتابعة التعليقية المفصلة ملاحظة تفيد ان هذا التحليل يقوم على تصنيف ثلاثي للجمل: الجمل المتصرفة والجملة غير المتصرفة والجمل الصغرى. والفرق بين الجملة الكبرى (=المتصرفة وغير المتصرفة) والصغرى يكمن أولا في ان الاولى تكون صلة للرأس المصدري ولا تكون صلة للرأس الفعلي بينما الثانية لا تكون صلة إلا للرأس الفعلي. وذلك نحو: (ظننت زيدا شاعرا عظيما). التحليل التوليدي لمعادل هذه الجملة في الانجليزية يقوم على اعتبار «شاعرا عظيما» مركبا اسميا اي $\bar{N}$ الا ان هذا الإسقاط لم يعتبر إسقاطا أقصى بإطلاق. لماذا؟. لأن اعتباره كذلك يجعله فضلة للرأس الفعلي (ظن) وفي هذه الحالة يبقى "زيدا" لغوا لا موقع له في الفضاء الإسقاطي. حل هذه المشكلة مر عبر ادخال مفهوم جديد هو مفهوم الإلحاق (adjunction) **والإلحاق هنا هو عبارة عن توسيع للإسقاط الأقصى بالزيادة.**

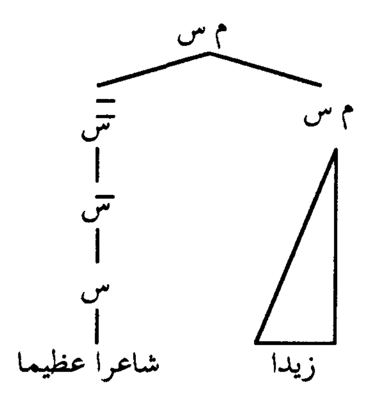
وبهذا تكتمل صورة الفضاء الإسقاطي وتتوازن:

ـ الإسقاط الوسيط رأس وفضلة

ـ والإسقاط الأقصى مخصص و«رأس» (=الإسقاط الوسيط).

والاول يتوسع بالملحقات (adjuncts) والثاني يوسع بالإلحاق (adjunction).

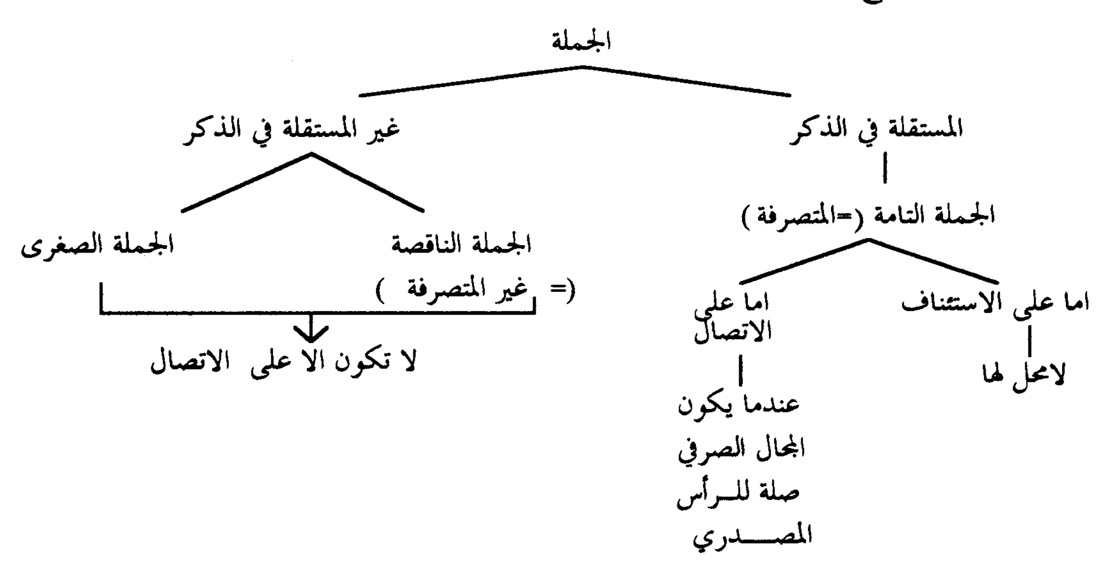
ومناط الزيادة التي توسع بها الإسقاط الاسمي الأقصى في المثال السابق هو "زيدا" الذي قلنا عنه ان القطعة "شاعرا عظيما" اذا اعتبرت تحت إسقاط أقصى بقي هو اي (زيدا) لغوا لا موقع له في الامتداد البنيوي الإسقاطي. وتمثيل هذه الزيادة يتضح من خلال الصورة (57):



وهذا معناه ان الواقع فضلة اوصلة محكومة للرأس الفعلي هو هذا الإسقاط **الاسمي الأقصى المزيد.**

ان كلا **من الإسقاط الوسيط والإسقاط الأقصى يتكون من مجـالين أحدهمـا للتجـرد والآخـر للزيادة.** والزيادة في الحالتين ممثلة بمفهوم الإلحاق[258]. وأخيرا إن الإسقاط الاسمي الأقصى المزيد يمثل في نظرنا المرادف البنيوي الدقيق لمجال الابتداء المنسوخ بافعال القلوب في النحو العربي.

10- من خصائص "الجملة الصغرى" اي **الإسقاط الاسمي الأقصى المزيد** انه يكون على الاتصال ولا يكون على الاستئناف لأنه لا يستقل في الذكر. وإذ قد ذكرنا الاستقلال الذكري نشير الى ان هـذه الفكرة من المقدمات الكبرى الحاضرة في العاملية التوليدية خصوصـا في شـقها المتعلـق بتصنيـف الجملـة ولعل الخطاطة الآتية توضح المقصود:



11- العلاقات الشبهية تنقسم الى قسمين: علاقات تناظرية عمودية وعلاقات تناظرية افقيـة الاولى هـي اساس التصنيفات المقولية والثانية اساس للتصنيفات البنيوية.

العلاقات التناظرية يستعملها النحاة في «حال التبـادل بـين العوامـل او بـين المعمـولات» في النحو العربي[259] وفي حال التبادل بين الرؤوس او بين الفضلات في النحو التوليدي.

ان «التشبيه» او العلاقات التناظرية التي اعتمدت في النحو التوليدي اساسـا لبنـاء نظريـة موحـدة للمركبات باصنافها المختلفة تتقدم في هذا النحو شـأنها في ذلـك شـأن النحـو العربـي باعتبارهـا «**اداة تسمح بوضـع التحليـل النحـوي في اطـار شـديد التجـرد وان الشـيء يعـد أصـلا إن كـان موافقـا**

258 ـ راجع تفاصيل المسألة الإلحاقية في المباحث اللاحقة.

259 – تراجع التفاصيل في: *Grammaire et Coranité* V°2.

للتعاريف اما إن لم يوافقها فإنه يبحث له عن وجه شبه باحد الاصول ويمكن انطلاقا من نوع الشبه تحديد صورته المتخيلة»[260].

ان اهتداء النحوي التوليدي الى الآلة التشبيهية في سعيه الى بناء صورة متخيلة انطلاقا من العلاقات التناظرية الافقية بين المركبات المفردية والجملية، دليل آخر عندنا على ان العقل النحوي محكوم بسنن تطارده كيفما كان اللبوس الذي يلتبس به. ونشير هنا إلى أن النحاة العرب قام التمييز عنهم بين ثلاثة أنواع من العلاقات التناظرية يقول المبرد: « والتشبيه يكون للفظ وللتصرف وللمعنى»[261]. الاول كتشبيه (كان) بالافعال لأنها في وزن الفعل وتصرفه « وليست فعلا على الحقيقة»، الثاني « واما عشرون درهما فشبهت بضاربون زيدا وهذا تشبيه تصرف» الثالث: «وأما المعنى فتشبيه (ما) (بليس) و(ليس) فعل و(ما) حرف والمعنى واحد».

ولئن كانت النظرية النحوية العربية قد استثمرت هذا النسق التشبيهي إلى حد الاستهلاك في كل جزئيات وتفاصيل التحليل النحوي فإن النظرية النحوية التوليدية قد دفعت بالمقدمات الشبهية الى حدود بعيدة ونهايات تُجاوز ما فُعل في النحو العربي والاشارة هنا الى مقدمة التأويل المفردي التي لم يتخل عنها النحاة العرب وعوضها النحاة التوليديون: ببيان الأنواع المقولية للعوامل والأنواع المقولية للمعمولات وفي ذلك تقدم واضح للتحليل النحوي بالنظر الى ماانتهت اليه النظرية النحوية العربية القديمة[262].

النحوي التوليدي عندما نص مثلا على أن الرأس المصدري يتخذ الإسقاط الصرفي الأقصى فضلة معمولة له اكتفى بعنونة هذا الإسقاط بالنوع المقولي ("I) ولم يتجاوزه الى اشتراط تأول المركب الصرفي بالمفرد لتصح معموليته ـ وهو جملة تامة ـ للرأس المصدري.

---

260 – المرجع السابق.

261 ـ 3/33.

262 – التخصيص بوصف "القديمة" هنا مقصود لان رسالة "*Grammaire et Coranité*" في جزئها الثاني. قد تضمنت فصولها الاخيرة توسيعا للعاملية العربية يندرج في سياق "العلم "النحوي السيبويهي ولا يخرج عنه لأنه لا يتجاوز حدود الدفع بالمقدمات الى نهاياتها. لأجل ذلك نجد الرسالة المذكورة تنسب التحليلات الناتجة عن مسطرة الدفع المشار اليها الى «السيبويهية» وتجعلها جزءا منها ليس لسيبويه ان يرفضه لان مقدماته تستوجبها.

الفصـــــل الثالـــث:

العلاقــــــات البنيويـــــة:
مبدأ التنظيم الرئاسي الهرمي لبنية المجال
بيـــن البنيـــة العاملية والبنية الشكليـــة.
(مـــوازنة بين السيبويهيـــة والتوليديـــة)

تقـــديـــم

1 - التحليل التوليدي.

1 - 1 - البنية الشكلية (=التطابق) ومبادئ التنظيم الرئاسي

1 - 2 - البنية العاملية

2 - التعليق: (موازنة مفصلة بين مبدإ «التحكم المكوني» في النحو التوليـدي وفكرة «المجال الممتد من اعلى الى أسفـل فـي عــلاقـــة هرميـــة فـــي النحـــو العربـي»)

2 - 1 - درجـــات «التمـــام» ودرجات «الإسقـــاط».

2 - 2 - تدريجُ العلاقات العاملية ومبدأُ وصول العمـل.

2 - 3 - منطق «الجواهر والاعراض» الكلاسيكية ونظرية «التحكـــــم المكونـــــي» التوليديـــــة.

تقـــديـــم

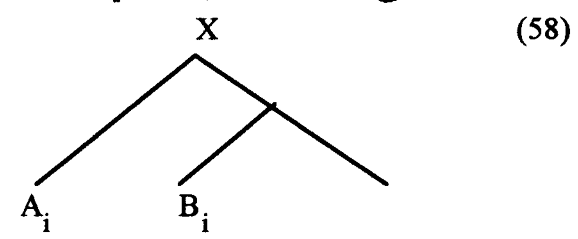
ان العلاقات البنيوية التي تقوم داخل الفضاء المركبي كما مر بنا لا تخرج عن الإشراف والسبق والتشعب والتآخي(=التجاور) وقد بينا أن هذه المفاهيم الشجرية هي المرجع الذي منه تستمد النظرية النحوية التوليدية تعريف «الاشكال العلاقية الأساسية في التحليل التركيبي».

«العاملية» احد هذه الاشكال العلاقية وقد مر بنا تحت الرقم (13)[1] تعريف لهذه العلاقة ينطلق من أحد تلك المفاهيم الشجرية وهو مفهوم التآخي (=Sisterhood). ولئن كان هذا المفهوم صالحا لتعريف العلاقة العاملية فإن صلاحيته التعريفية لا تمتد الى وضع علاقي آخر غير العاملية، كالأوضاع التطابقية مثلا. والمفهوم الذي يمكن ان يمثل أصلا تعريفيا لكل من ضربي الأشكال العلاقية (=العاملية والتطابق) يجب ان يكون أفضل من مفهوم التآخي. والنظرية التي تعتمد على هذا المفهوم الموحد (=الأصل التعريفي الموحد) يجب ان تتقدم في الموازنة والمفاضلة باعتبارها أفضل من الاخرى. في هذا السياق تندرج فكرة إعادة صياغة «العاملية» في ضوء مفهوم التحكم المكوني. هذه الإعادة مرتبطة اذن **ببرنامج اختزال الأنواع الذي يصبح بموجب مبادئه التمييزُ في هذا المستوى من التحليل بين العاملية والتطابق تمييزا عارضا الغاية منه التفصيل وليس التأصيل اما الأصل الجامع بين المتمايزين هنا فهو التحكم ـ ك.**

ان هذا المفهوم ، مفهوم التحكم ــ ك، من مزاياه اذن انه يمكن الاعتماد عليه أصلا تعريفيا للعلاقات العاملية وللعلاقات التطابقية على حد سواء ولعل ذلك دليل على ان بين هذين الضربين من العلاقات، جوامعَ صوريةً هي التي سوغت استواء مفهوم التحكم ـ ك أصلا تعريفيا لهما معا.

- اول هذه الجوامع شاكلة الانتظام الهندسي الممثلة بالصورة (58):

(58)



- الثاني ارتباط التطابق والعاملية **بإشكالية التمثيل ودرجاته وبمبدا تدريج العلاقات التحكمية عبر الوسائط:** فكل من التطابق والعاملية يكون قريبا ويكون بعيدا ومناط القرب والبعد في الحالتين مقاييس التحكم المكوني كما هو مبين في التحليل التوليدي التالي الذي ستنقسم فقراته باعتبار التفصيل الآتي:

---

1 ـ راجع الصفحة 209.

أ ـ التطابق القريب.

ب ـ التطابق البعيد.

ج ـ التطابق والتحكم ـ ك: وفي هـذه الفقـرة الثالثـة سنبين ان الجـامع الصـوري بـين الأوضـاع التطابقية القريبة والأوضاع التطابقية البعيدة انتظامهما البنيوي جميعا وفق مبادئ التحكم ـ ك.

بعد "الاستعراض المحايد"[2] لتفاصيل التحليل التوليدي في هذه الشؤون الثلاثة ننتقل ـ على عادتنـا التي جرينا عليها فيما تقدم من مباحث ـ الى التعليق والتعقيب والموازنة مـن ذات زوايـا النظـر والتـأويل التي ألفناها في هذه المباحث، هذا وستدور رحى هـذه الموازنـة وذلـك التعليـق والتعقيـب حـول مسـألة أساسية يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

ـ إن منزلة فكرة « المجال الممتد من أعلى إلى أسفل في علاقة هرمية» من «البنية العاملية» و«البنية الشكلية» في العاملية العربيـة في احـدى صورهـا الحـديثـة المنـدرجة في اطـار متابعـة المشـروع السيبويهي[3] ترادف منزلة مبدإ التحكم ـ ك من «الأوضاع العاملية» و«الأوضاع التطابقية» في النحـو التوليدي.

* * *

(I) ـ التحليـــل التوليـــدي

(I) ـ 1 ـ البنية الشكلية (=التطابق) ومبادئ التنظيم الرئاسي.

«« لقد نظرنا سابقا في علاقات الإشراف والسبق والعاملية. وفي هــذه الفقـرة ننظـر في العلاقـة البنيوية المعروفة بالتحكم المكوني (=التحكم ـ ك) ولنـا عـودة ايضـا في هـذه الفقـرة الى فكـرة العامليـة لإعادة صياغتها في ضوء هذه العلاقة. ولبيان طبيعة الدورالذي تقوم به فكرة التحكم ـ ك بالنسبة لعموم النظرية ننظر بايجاز في الشكل الذي تتخذه الأوضاع التطابقية في هذه النظرية.

---

2 ـ سيمتد هذا الاستعراض من ص (397) إلى النصف الأول من ص (401) في مرحلة أولى نقطعها بتعاليق موجـزة ثـم من ص (406) إلى ص (409) في مرحلة ثانية نشرع بعدها مباشرة في بناء تعليـق مطول سيكون عبـارة عـن موازنـة مفصلة بين العاملية السيبويهية والعاملة التوليدية محورها: «مبدأ التنظيم الرئاسي الهرمـي لبنيـة المجـال بـين البنيـة العامليـة والبنية الشكلية».

3 – انظر: ـ آية اللغة وكبرياء النظر

Grammaire et coranité V°2 -

1 ـ أوضاع التطابـــق.

أ ـ التطابـــق القريـــب

(59)

N̿

Det N̄

N PP

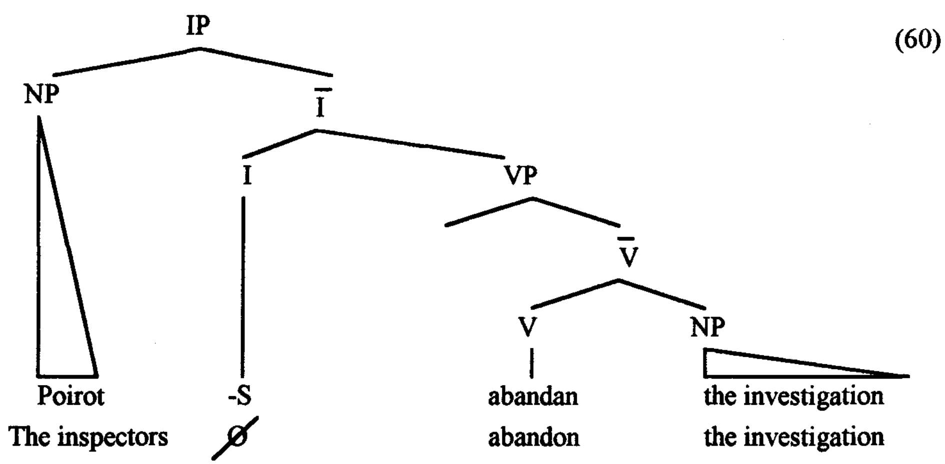
This Books About maigret
These Books About maigret

هذه البنية مبنية على أساس التطـابق بـين رأس المركـب الاسمـي ومخصصـه (ومعلـوم ان الضمـائر تتطابق في العدد مع، الرأس الذي يشـرف عليـه (م س) بالمباشـرة) والتطـابق في أمثلـة الاشـارة متحقـق مورفولوجيا كما هو واضح من الفرق بين there و this الا انه في امثلة اخـرى غـير اشـارية لا يتحقـق كما يتبين من المقارنة بين the books و the book.

في لغات أخرى غير الانجليزية (كالفرنسية والايطالية)، التطابق بين رأس (م س) والمخصص غـني من الناحية المورفولوجية كما يتضح من الأمثلة التالية: Le livre, les livres, mes livres, la voiture, ma voiture ان الاختلاف بـين اللغـات فيمـا يتعلـق بـالتصرف المورفولوجـي لمخصـص (م س) يمكـن معالجته من نفس الزاوية التي عالجنا منها مسألة الصرفـة الفعليـة وطبيعـة العلاقـة الـتي تقـوم بينهـا وبـين مخصص المركب الصرفي، فقد أرجعنا في هذا الخصوص اختلاف اللغات في التلفيظ المورفولوجي للصرفة المذكورة الى حظ كل منها من «التطابق الغني» و«التطابق الفقير». وهكذا [وفي سـياق طـرد الابـواب على منوال واحد] نقول: ان التطابق بين الرؤوس الاسمية ومخصصاتها في النوع والعدد غني في الفرنسـية والالمانية فقير في الانجليزية والفرق بين هذه اللغات مع ذلك ليس في عموم «التطـابق» حضـورا وغيابـا ولكن في التحقيق المورفولوجي لهذا التطابق وعدمه.

ان المقارنة بين (59) و(60) تجر الى ملاحظة تواز او تعادل في العلاقات الشجرية بين المكونات المتطابقة:

(60)



هناك تعادل وتماثل صريح في العلاقات الشجرية بين المكونات المتطابقة يكمن في ان الرأس المركبي يتطابق مع مخصصه، في العدد والنوع والشخص. واللغات تختلف في حظ هذا التطابق بين المخصص والرأس - في كلٍّ من (IP) و (NP) - من التحقق المورفولوجي.

ب - التطابق البعيد

ان التطابق لا يكون دائما بين الرأس والمخصص كما لا يكون بينهما فقط بل يجوز ان يتجاوزهما:

أ - في احدى اللهجات الهولندية ، يتجاوز التطابق المجال الصرفي ليشمل ايضا المجال المصدري ففي (61) مثلا التطابق في العدد والشخص ليس ثنائيا فقط (=اي بين الرأس الصرفي والمخصص) بل ثلاثيا يضم عنصرا آخر هو رأس المركب المصدري:

61- أ [$_{\bar{C}}$ [$_{\bar{C}}$ da [$_{I''}$ den inspector da boek getzen eet]]]
that the inspector that book read has
(مفرد)

61- ب [$_{\bar{C}}$ [$_{\bar{C}}$ dan [$_{I''}$ inspectors da boek gelzen een]]]
(جمع)

هذه الامثلة معناها أنه بالاضافة الى التطابق بين الرأس الصرفي والمخصص الصرفي، يتطابق الرأس المصدري (=da في المثال الاول وdan في المثال الثاني) مع المركب الصرفي مخصصه ورأسه. وبعبارة أخرى الرأس المصدري (=c) يتطابق في هذه الامثلة مع رأس فضلته الصرفية(4) ومخصصها.

ب - من جهة اخرى مخصص (م س) لا يتطابق دائما مع الرأس الاسمي:

62 - أ - The detective's book.

ب -.The detectives's book

ج -. The detective's books

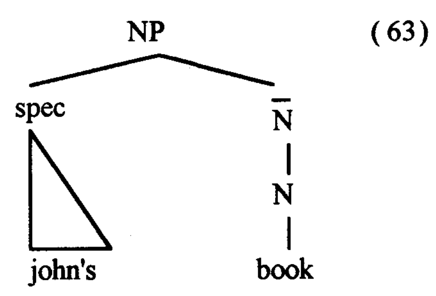
د - The detectives's books

عدد الرأس الاسمي (=book) في (62) مستقل عن عدد المضاف اليه (=Genitive). المضاف اليه في مثل هذه الاحوال يشغل موقع المخصص من (م س):

---

4 - للتمييز بين هذا الوضع التطابقي وسابقه يمكن ان نصف التطابق السابق بكونه مركبيا داخليا بينما التطابق في (61) تطابق عبر المركبات لكن هل هذا التطابق عبر المركبات حر لا يخضع لاي قيد أوحصر؟ الاجابة عن هذا السؤال تتضمنها الفقرة الموالية من التحليل.

(63)



من أدلة هذا التحليل ان المضاف اليه المتقدم على المضاف في الامثلة الانجليزية لا يمكن ان ينازعه المحدد[5] موقع المخصص:

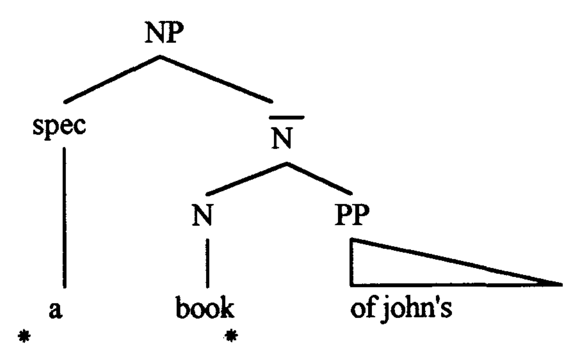
64 - أ * This John's book.

* a john's book.

المضاف اليه المتقدم والحد، بينهما تناف أما إذا تأخر المضاف اليه فلا تنافي:

64 - ب A book of john's

This book of john's



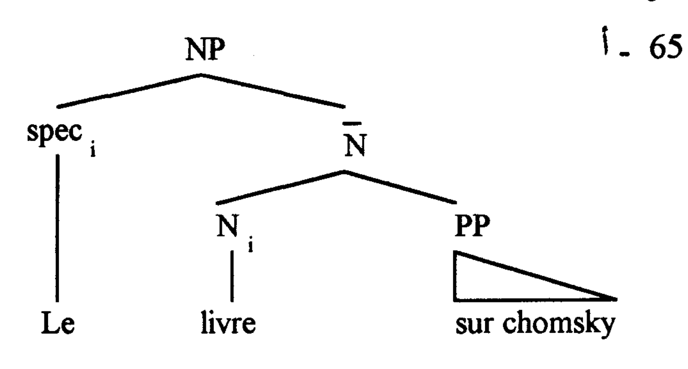
* * *

2 - التطابق في ضوء مفهوم التحكم - ك : (التحكم - ك والعاملية).

2 - أ - التحكم - ك والتشعب الاول.

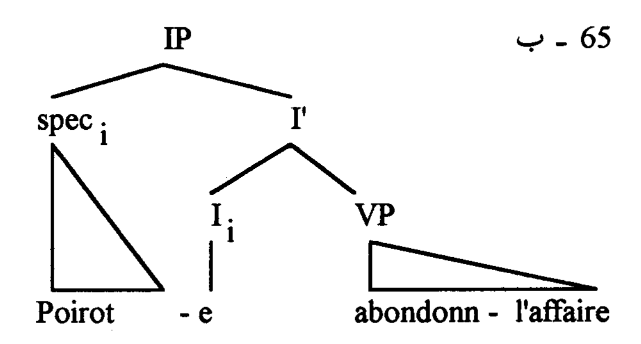
العناصر التي تتقاسم نفس القرينة الاحالية داخل الأشكال التمثيلية التالية واقعة في حدود التطابق: **الفرنسية.**

65 - أ



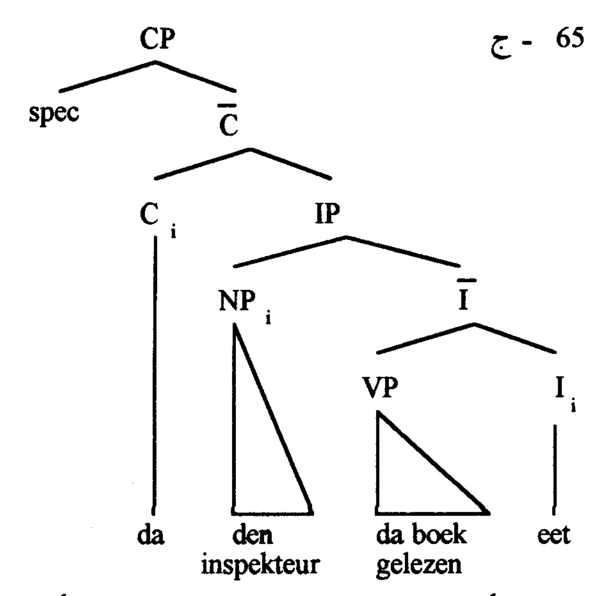
Determiner - 5

65 ـ ب



الهولنديـــــة الشرقيــــة.

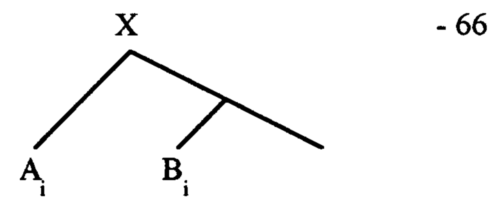
65 ـ ج



في (65 ـ أ) و(65 ـ ب) التطابق واقع بين الرأس والمخصص داخل نفس المركب لكن في (65 ـ ج) التطابق لا يمكن ان يوصف في اطار العلاقة بين رأس المركب ومخصصه.

يلاحظ ـ من منظور العلاقات الهندسية بين المتطابقات في كل الاشكال السابقة ـ ان المطابِق يعلو شجريا المطابَق: اي ان الشكل الهندسي المشترك بين كل الاحوال السابقة هو (66):

66 -



في (66) اول موقع شجري يعلو المطابِق (بالكسر) A يعلو المطابَق (بالفتح) B ايضا. اي ان اول موقع شجري متشعب مشرف على A (=اي العنصر التطابقي الاعلى) يشرف ايضا على B (=العنصر التطابقي الادنى) وA لا يشرف على B كما ان B لا يشرف على A.

ان العلاقة الهندسية الممثلة في (66) تعرف بعلاقة التحكم المكوني.[6]

♦(67) **التحكم المكوني:**

الموقع الشجري A لا يتحكم ـ ك في B الا:

ا ـ اذا لم يكن احدهما مشرفا على الآخر.

ب ـ واذا كان اول موقع متشعب يشرف على A يشرف على B ايضا.♦

2 ـ ب ـ مجـــال التحكـــم ـ ك:

في (65 ـ أ) مخصص (م س) اي الحد (le) يتحكم ــ ك في كل المواقع الشجرية الواقع تحت اشراف (NP)[7]. ومجموع هذه المواقع يوصف بكونه مجال التحكم المكوني لذلك العنصر الحدي.

وفي (65 ـ ب) الفاعل يتحكم ـ ك في كل المركب الصرفي. هذا الأخير يتنزل إذن من الفاعل منزلة مجال التحكم ـ ك. وفي (65 ـ ج) الرأس المصدري (C) يتحكم ـ ك في كل مايقع تحت الإشراف المباشر ل ($\bar{C}$) الإسقاط المصدري الوسيط، لاجل ذلك فإن ($\bar{C}$) يمثل مجال تحكميا لِـ (C).

ان مجال التحكم ـ ك لعنصرما يجب ان يكون «مكونا» بالضرورة هذا علاوة على كونه متكونا من كل العناصر الواقعة تحت اشراف موقع شجري معين. ومن هنا نسبة التحكم الى المكون في لفظ التحكم ـ ك. أمر آخر تجب الاشارة اليه وهو ان الموقع الشجري يتحكم مكونيا في نفسه لأنه لا يشرف على نفسه[8]»»

تعليـــق موجـــز

1– الفكرة الأساسية الثاوية وراء هذا التحليل هي التمييز بين نمطين من العلاقات التطابقية التطابق القريب والتطابق البعيد. الاول يكون داخل نفس المركب بين رأسه ومخصصه والثاني يتجاوز المركب الواحد بحيث يدخل في العملية التطابقية طرف ثالث، غير الرأس والمخصص، ينتمي الى مركب آخر وهو الرأس المصدري في الحالة المشروحة في التحليل. والجامع بين هذه الاحوال جميعا انتظامها جميعا وفق ملابسات وشكليات مبدإ التحكم ـ ك كما هي مشروحة في (67): المطابِق يعلو المطابَق شجريا على الشاكلة:

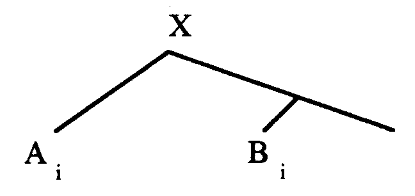
---

6 ـ هذه العلاقة اقترحها لاول مرة النحوي «رينهارت» في مقاله الشهير:

Reinhart, T (1981) "*Définite NP anaphora and C - Command*".

7 ـ الاهم بالنسبة لهذه العلاقة هو ان A لا تتحكم مكونيا فيما تشرف هي عليه.

8 ـ راجع شومسكي (b 1986) للمزيد من التفاصيل.



العلاقة الهندسية الممثلة في هذا الشكل بين A و B هي المدعوة بالتحكم ك اذ :

- لا يشرف أحدهما على الآخر.

- وأول موقع متشعب مشرف على A يشرف على B ايضا.

2 - ان التحليل التوليدي للتطابق مبني على فكرة التوازي البنيوي والتشابه الشكلي بين الأوضاع التطابقية. هذا التوازي البنيوي تم توظيفه مرتين:

أ- المرة الاولى عند ملاحظة ان التطابق داخل المركب الاسمي جاء على منهاج التطابق داخل المركب الصرفي اي تطابقاً بين الرأس والمخصص. تندرج هذه الملاحظة في سياق طرد الابواب المركبية على منوال واحد لا في مستوى البنية الرئاسية الداخلية فحسب ولكن ايضا في مستوى العلاقة التطابقية التي تقوم بين المخصصات والرؤوس في جميع المركبات.

لقد رأينا فيما تقدم من المسائل ان التطابق يكون بين مخصص IP والرأس الصرفي والآن قد تبين في اثناء النظر في بنية المركب الاسمي ان التطابق يكون ايضا بين مخصص NP والرأس الاسمي. والذي يؤيد هذا المنحى في التحليل هو أن التحليل التوليدي قد وسع في سياق طرد الابواب المركبية على وتيرة تحليلية واحدة ثنائية «الإعراب والبناء» التي رأينا انهم أقاموا تحليلهم عليها في العلاقة بين مخصص المركب الصرفي ورأسه ليشمل ايضا العلاقة بين مخصص **م س** ورأسه. فالفرق بين الانجليزية وبين الفرنسية والالمانية في هذا الخصوص مثلا، ان:

- المعاني التطابقية في الاولى تعتور الرأس سواء في المركب الصرفي ام في **م س** والعلاقات اللفظية التي تنبئ عن هذه المعاني نادرة وهي جارية على منهاج الاحوال البنائية في النحو العربي.

- أما في الثانية فغنى التطابق فيها تأويله ان العاملية التطابقية فيها اعرابية لا بنائية.

هذا الفرق بين الحالتين يُؤَوَّل، ببساطة، في اطار ثنائية الإعراب والبناء.

غاية الأمر اذن ان التوازي البنيوي بين المركبات يتجاوز الانتظام الإسقاطي باعتبار مبدإ الرئاسية الهرمية الى الرابط التطابقي بين المخصص والرأس.

ب - أما المرة الثانية التي تم فيها توظيف التوازي البنيوي فعند التنصيص على التشابه الممثل في الشكل المشترك بين النمطين التطابقيين المذكور في (66)[9].

---

9 - هذا الشكل نفسه يحمل في ص 395 الرقم (58).

3 ـ ماالفرق بين التطابق القريب والتطابق البعيد؟

الاول يكون ثنائيا بين رأس المركب ومخصصه وداخل نفس المركب لا يتجاوز ه اما الثاني فيكون ثلاثيا وهو عبارة عن توسيع لـلاول إذ ينضاف راس المركب الأعلى (=المركب المصدري في الامثلة المدروسة) الى رأس المركب الادنى (=المركب الصرفي) وإلى مخصصه باعتباره طرفا في العملية التطابقية ونشير هنا الى **ان فكرة التطابق الثلاثي اي كينونة الرأس المصدري طرفا في المسافة الصُّرفية تؤيد ما سبق ان بيناه في تعليق سابق من ان المركب المصدري ليس الا تعقيدا بنيويا للمركب الصُّرفي.**

ونشير هنا ايضا الى ان فكرة التطابق الثلاثي تطبيق لمبدا ان المجال يكون « ممتدا من اعلى الى اسفل في علاقة هرمية (= قائمة على الوسائط) تجعل العامل الاكبر ممتدا الى مكونات البنية كلها. بهذا المعنى يكون للعامل مجالات مختلفة في البنية الواحدة والقوانين المنظمة لهذه المجالات والمحددة للمجالات الممكنة ولامكان تتابعها ستكون لها اهمية كبرى»[10]. ونتذكر هنا ان العامل ليس واحدا بل هناك العامل التنظيمي واختصاصه البنية العاملية وهناك العامل الشكلي واختصاصه البنية الشكلية « التي نجعل منها شكل الفعل وزمنه وحدثه وجهته التي هي عندنا عوامل شكلية تتدرج بالنسبة لعامل شكلي كبير وتقوم على الوسائط»[11] وهذا معناه ان البنية الشكلية في هذا التحليل ترادف البِّنية الصُّرفية.

ان الذي يعنينا في المقام الأول من هذه المقابلة بين المجال العاملي والمجال الصُّرفي خصوصا اذا تذكرنا ان مفهوم البنية الشكلية في هذا التحليل انما اقترح في اطار « متابعة المشروع السيبويهي واقتراح اسس مفصلة لنظرية عاملية يرجى لها ان تكون جزءا من نحو متكامل للغة العربية وامتدادا للغويات العربية في صورتها السيبويهية»[12] باعتباره بديلا نظريا للمقدمة الاختصاصية التي قامت عليها الصياغة السيبويهية جاء في "آية اللغة...":

« من العوامل المختصة بالافعال موقع الاسم. هنا سنغير الصياغة وسنقول انه ليس هناك اختصاص وانما هناك افضاء للشكل المقولي يقوم به عامل الشكل»... « الحدس اللغوي يقضي بأن المتغير ليس العلامة الإعرابية التي تلحق الفعل وحدها وانما المتغير هو شكل الفعل كذلك»،[13] قلت ان الذي يعنينا في المقام الأول من المقابلة بين المجال العاملي والمجال الصُّرفي ـ وقد بينا ان هذا الاخير

10- "آية اللغة وكبرياء النظر"

11-نفس المرجع السابق.

12-نفس المرجع السابق

13- المرجع السابق نفسه.

تصحيح لمقدمة الاختصاص وهذا التصحيح هو من باب ما تحتمله المقدمات السيبويهية على جهة الاستلزام وليس واقعا في حدود التصريح كما هو معلوم ـ هو ان المجال الصُّرفي (=الشكلي) يحتمل الانتظام الرئاسي كما يحتمله المجال العاملي. هذا فيما تحتمله العاملية العربية من متابعة للصياغة السيبويهية. وقد لاحظنا من قبل ان التحليل التوليدي للعلاقات التطابقية قائم على مبدإ التنظيم الرئاسي لهذه لعلاقات سواء في احوال التطابق القريب ام في احوال التطابق البعيد: اذ ان التنصيص على ان المطابِق يجب أن يعلو المطابَق شجريا لامعنى له إلا كون المجال التطابقي يجب أن يكون ممتدا من اعلى الى اسفل في علاقة هرمية، تجعل العامل الشكلي (=التطابقي) الأكبر ممتدا الى مكونات البنية كلها بهذا المعنى يتخذ التطابق مجالات مختلفة في البنية الواحدة كما هو الشأن على وجه الخصوص في التطابق الثلاثي.

4 ـ ان البنية العاملية والبنية الشكلية في المتابعة المذكورة للمشروع السيبويهي الجامع بينهما انتظامهما معا وفق فكرة المجال ومبدإ النظام الرئاسي الداخلي. والمرادف النظري لهاتين البنيتين في النحو التوليدي هو العاملية والتطابق.

«العاملية» و«التطابق» في التحليل التوليدي ، الجامع بينهما قيامهما معا على مبدإ التحكم ــ ك الذي ليس شيئا آخر سوى تدريج للعلاقات البنيوية وفق مبدإ الهرمية الرئاسية.

ان الجامع الصوري بين جميع الأوضاع التطابقية سواء بين المخصص والرأس من المركب الاسمي أو من المركب الصرفي اوبين الرأس من المركب المصدري(CP=) والمركب الصرفي رأسِهِ ومخصصه، قيامها جميعا على مبدإ أن:

- المطابِق يجب ان يعلو المُطابَق.
- وان لا يكون لأحدهما سبيل الى الإشراف على الآخر.
- وان اول موقع يشرف على المطابِق يجب ان يشرف على المطابَق.

ان التحليل التوليدي لأوضاع التطابق قد قام اساسا على فكرة توسيع وتعميم مبدإ التحكم ــ ك ليكون صالحا لوصف العلاقات التطابقية والعلاقات العاملية. **هذا التوجيه المخصوص للآلة التحليلية التوليدية يشبه الى حد بعيد قيام التحليل النحوي العربي المذكور آنفا على مبدإ تعميم وتوسيع مبدإ التنظيم الرئاسي لبنية المجال ليكون صالحا لوصف البنية العاملية والبنية الشكلية على حد سواء.**

خلاصـــــة التعليـــق

أ ـ الأوضاع التطابقية صورها كثيرة والأوضاع العاملية أيضا صورهـا كثـيرة والجـامع بـين هـذه وتلك وبين الكل كونها مشتقة جميعا من تشكل هندسي واحد هو الشكل الرئاسي الهرمي القائم على الوسائط والمنتظم وفق مبدإ التحكم ـ ك.

يندرج هذا التحليل اذن في سياق طرد أوضاع بنيوية مختلفة على منوال واحد والمناط التوحيدي هنا هو التحكم المكوني.

ب ـ ان منزلة التحكم ـ ك من الأوضاع التطابقية والأوضاع العاملية في النحو التوليدي كمنزلة فكرة «المجال الممتد من اعلى الى اسفل في علاقة هرمية تجعل العامل الاكبر ممتدا الى مكونات البنية كلها» من البنيتين العاملية والشكلية في العاملية العربية.

(I) ـ 2 ـ البنيـــــة العامليـــــة

أ ـ تقـــديـــم

لقد تبين مما تقدم ان التحكم ـ ك مبدأ عام يصلح لوصف العاملية والتطابق على حد سواء وان منزلته في النحو التوليدي من هذين كمنزلة فكرة المجال المنتظم رئاسيا من البنية العاملية والبنيـة الشكلية في النحو العربي ولئن كان التحليل في المسألة المنصرمة قد كاد ينحصر في المسألة التطابقية فإننا نريـد في هذه الفقرة ان نفرد المسألة العاملية بكلام مستقل يتبين بـه كيـف يصـدق عليهـا مـن مستلزمات مبدإ التحكم ـ ك، ما يصدق على المسألة التطابقية. لاجل ذلك سنقسم التحليل التالي باعتبار نفس التفصيل الذي قسمنا باعتباره آنفا الكلام في المسألة التطابقية:

أ ـ العاملية القريبة (=التآخي)

ب ـ العاملية البعيدة (=اي التي يتم فيها الإفضاء باعتبار الإسقاط الأقصى لا باعتبار الإسقاط القريب)

ج ـ العاملية والتحكم المكوني: (وفي هذه الفقرة الاخيّرة سنبين ان الجامعَ الصوري بين الأوضاع العاملية القائمة على الإفضاء القريب والأوضاع العامليـة القائمـة على الإفضـاء البعيـد انتظـامُ الكل وفق مستلزمات مساطر التحكم المكوني في تعريفه الجديد)

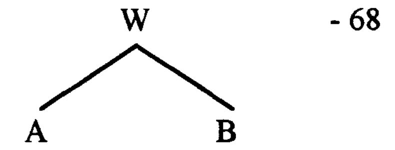
ثم نتبع التحليل بتعليق مفصل نبين فيه: الخيـوط الدقيقـة الـتي تدخـل في تكويـن نسيج الـترادف النظري القائم بين العاملية العربية والعاملية التوليدية، في استيعابهما التصوري والتحليلـي لتفـاصيل هـذه القضايا. هذا وستتم محاصرة الخيوط الفرعية المذكورة انطلاقا من عدد محدود من القضايا الكبرى، هـذه عناوينها:

- درجات «التمام» ودرجات «الإسقاط».
- إشكالُ التمثيل ودرجاتِه ومبدأ تدريج العلاقات العاملية.
- تدريج العلاقات العاملية ومبدأ وصول العمل.
- المعمول ومصادر الإفضاء: طريق واحدة أم طرق مختلفة.
- الاعتبار الدلالي - المحوري وتصحيح الإعراب البنيوي.
- التمثيل بدرجاته مظهر من مظاهر العاملية الرئاسية.

ب - العاملية والتحكم المكوني المتبادل.

«« ان التعريف الذي قدمناه للعاملية آنفا (=(13))[14] ينطلق من مفهوم التآخي (=sisterhood) وقد انحصرت العاملية في هذا التعريف في «الرؤوس» فالرأس A في (68) يعمل في B حسب السنن البنيوي المنصوص عليه في (13):

- 68



وقد تبين من المناقشة السالفة عن التحكم ـ ك أن A العامل يتحكم مكونيا في B المعمول. والعكس صحيح ايضا اي أن B المعمول يتحكم مكونيا في A العامل. بناء على هذه الملاحظة يمكن تعريف العاملية بكونها: علاقة تحكم ـ ك متبادل:

♦(69) **العاملية.**

لا يعمل **أ** في **ب** الا :

(i) اذا كانت **أ** عاملا

(ii) وبين **أ** و **ب** تحكم مكوني متبادل♦

نسلم في هذه المرحلة من التحليل بأن **العوامل هي الرؤوس.**

سنعيد تعريف مفهوم العاملية في ضوء متغيرات مفهومية اخرى سنعرض لها في مباحث لاحقة.

ج - العاملية والتحكم المكوني البعيد

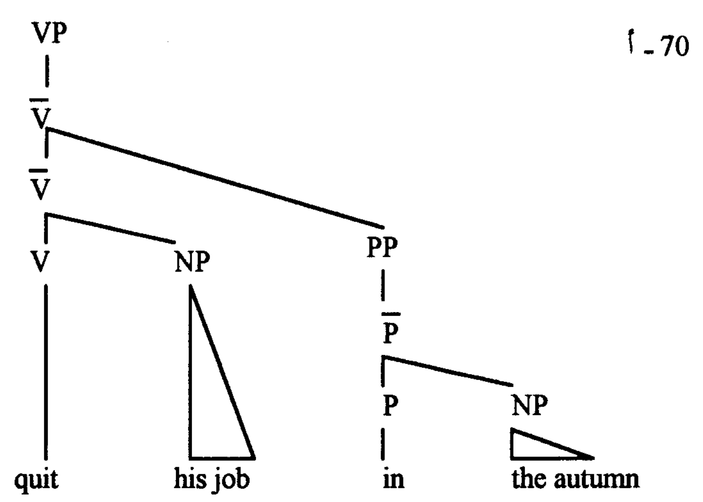
سننظر الآن في بنية المركبين الفعليين الآتيين:

- quit his job in the autumn
- leave in the autumn.

---

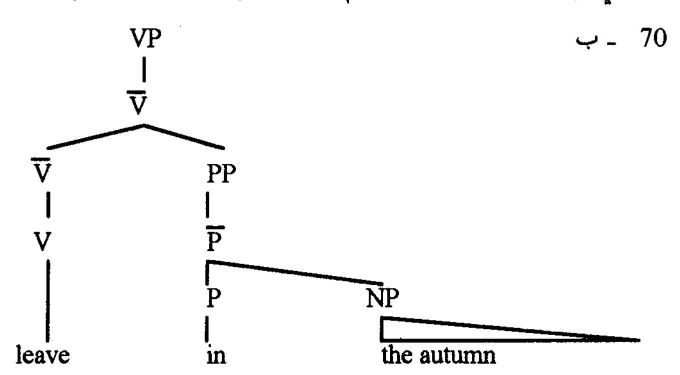
14 - انظر ص 209.

70 ـ أ



اعلى مقولة متشعبة تشرف على V وهي V̄ التي تعلو V مباشرة لا تشرف على PP وهذا معناه ان الرأس الفعلي في (70 ـ أ) لا يتحكم مكونيا في المركب الحرفي.

70 ـ ب



المقولة V̄ التي تعلو V مباشرة ليست متشعبة فاذا انتقلنا الى V̄ العليا باطلاق الفيناها اول موقع شجري متشعب يشرف على الرأس المقولي V وعلى PP على حد سواء. وهذا معناه ان التحكم المكوني متبادل بينهما وأن الرأس المقولي الفعلي (=V) يعمل في المركب الحرفي وان هذا الرأس لا يمكن ان يعمل في العناصر الواقعة تحت اشراف الإسقاط الحرفي الأقصى لأن العمل شرطه التحكم المكوني المتبادل.

اذا اعتمدنا تعريف التحكم ـ ك (67) وتعريف العاملية (69) اعلاه وجب ان يقال إن علاقة الرأس الفعلي بالمركب الحرفي في (70 ـ أ) مختلفة عنها في (70 ـ ب) وان كان الأمر يتعلق في الحالتين معا بالملحق الظرفي الدال على الزمن.

ففي (70 ـ أ) التحكم ـ ك المتبادل قائم بين الرأس الفعلي V والمفعول NP.

وهذا معناه ان هذا المركب الاسمي معمول للرأس الفعلي بل معمول محوريا. اما المركب الحرفي في (70 ـ أ) فليس واقعا في مجال التحكم ـ ك للرأس الفعلي لأن اول موقع شجري متشعب يشرف على V ولا يشرف على PP. اما في (70 ـ ب) فالتحكم ـ ك متبادل بين الرأس الفعلي والمركب الحرفي لأن اول موقع شجري متشعب يشرف على V (وهو V̄ الأعلى لا الأدنى لأن هذا الاخير ليس

متشعبا) يشرف ايضا على المركب الحرفي فدل ذلك على ان **الرأس الفعلي يعمل في المركب الحرفي والمعمول هنا هو «المركب» برمته** لأن مكونات المركب الحرفي وهي الحرف والمركب الاسمي وإن كانت واقعة في مجال التحكم المكوني للرأس الفعلي إلا انها هي لا تتحكم مكونيا في هذا الرأس الفعلي فالتحكم - ك ليس متبادلا لأن الحرف وصلته واقعان تحت اشراف $\bar{P}$ (=الإسقاط الحرفي الوسيط) الذي لا يشرف على الرأس الفعلي.[15] لكن من الناحية الحدسية هذا الفرق ليس واقعيا. لماذا؟ لأن كلا من الفعلين quit و leave تربطهما بالمركب الحرفي نفس العلاقة (من الناحية الدلالية على الاقل). وعلى العموم لوحظ بناء على مجموعة من الاعتبارات التجريبية والنظرية التي لن ندخل في تفاصيلها الآن[16] ان المركب الحرفي يجب ان يكون معمولا للرأس الفعلي في الحالتين معا وذلك انسجاما مع الحدس اللغوي الذي يقضي بأن تكون العلاقة بين الرأس الفعلي والمركب الحرفي داخل المركبين الفعليين واحدة في كل من (70- أ) و (70- ب) وفي هذا السياق تم تعديل مفهومي «التحكم — ك» و«العاملية» وذلك بالاعتماد على عنصر إضافي هو «الإسقاطات القصوى».

في "الحواجز"[17] وهي نظرية سنعود اليها بتفصيل في مبحث لاحق، شومسكي يقترح التعريف التالي للتحكم - ك:

♦(71) **التحكم - ك.**

لا تتحكم **أ** في **ب** مكونيا الا اذا كانت **أ** لا تشرف على **ب** وكل **"ص"** يشرف على **أ** يشرف ايضا على **ب**.♦

"ص" في (71) تحتمل تأويلين فعند ماتكون "ص" معادلة لأول موقع شجري متشعب فإن الأمر يتعلق بالتحكم - ك المباشر والقريب[18] كما هو محدد ومعرف في (67) وفي تأويل آخر تكون "ص" إسقاطا أقصى وفي هذه الحالة نكون بازاء تحكم - ك بعيد[19].

---

15 -هذا مبني على أن الإشراف المشترك شرط للتحكم المكوني المتبادل وبالتالي لقيام علاقة العاملية.

16 - تراجع تفاصيل هذه المسألة في مقال مشترك بين "يوسف عون" و"سبورتش" عن «العاملية» وعن الاعتبارات المختلفة التي ينبغي أن تحترم في بناء نظرية صورية لها:

- Aoun, y. and D.Sportiche (1983) "*On the formal theory of government*"

انظر في الشأن ذاته:

- Vergnaud, J-R. (1985): *Dépendances et Niveaux de représentation en syntaxe.*
- Chomsky, N (1981 C): "*Principles and parameters in syntactic theory*"

17 -شومسكي (1986 a) "Barriers"

18 - (Strict C- command =)

19 - "M- command"

في (70 ـ أ) الرأس الفعلي يتحكم ـ ك في المفعول (his job) ولا يتحكم مكونيا في (م ح) (in the autumn) ومن جهة أخرى الرأس الفعلي يتحكم عن بعد[20] في كل من (م س) و (م ح) وذلك [بواسطة] الإسقاط الأقصى الذي يشرف على الجميع. الحرف يتحكم ـ ك في (م س) (the autumn) باعتبار الإسقاط الادنى ($\bar{P}$) وكذلك يتحكم فيه مكونيا باعتبار الإسقاط الأقصى ($\bar{\bar{P}}$). ومع ذلك الحرف لا يتحكم ـ ك في الرأس الفعلي (V) لأن الإسقاط الادنى ($\bar{P}$) اول موقع شجري متشعب ومشرف على (P) لا يشرف في نفس الوقت على الرأس الفعلي. كما ان الحرف لا يتحكم في (V) باعتبار الإسقاط الأقصى ($\bar{\bar{P}}$) لأن هذا الإسقاط الأقصى يشرف على (P) ولا يشرف على (V).

اما في (70 ـ ب) فإن الرأس الفعلي يتحكم ـ ك في (PP) باعتبار الإسقاط الفعلي الوسيط الاعلى لا الأدنى (لأن هذا الأخير ليس موقعا شجريا متشعبا[21]. وذلك خلافا ل (70ـ أ) كما انه يتحكم فيه باعتبار الإسقاط الأقصى المشرف على الكل. وهذا معناه ان العلاقة بين الرأس الفعلي والحرف في (70 ـ ب) تشبه تلك التي في (70 ـ أ).

هكذا وانطلاقا من فكرة التحكم ـ ك البعيد (او عن بعد) (=m-command)[22] يقترح شومسكي[23] التعريف التالي للعاملية:

♦(72) **العاملية.**

لا تعمل **أ** في **ب** الا اذا كانت **أ** تتحكم في **ب** باعتبار إسقاط أقصى **ولا حاجز بين أ و ب.**

- الإسقاطات القصوى حواجز تمنع العمل.
- العوامل هي الرؤوس.♦ [24]

في كل من (70 ـ أ) و (70 ـ ب) الفعل quit وleave على التولي يعملان في (م ح) in the autumn و(م ح) **لما كان إسقاطا أقصى فإن الرأس الفعلي لا يمكن ان يعمل داخل (م ح) وهذا**

20 - (M-command)

21 - وقد رأينا ان التشعب في اول موقع شجري مشرف على المتحكم شرط لازم لصحة التحكم ـ ك.

22 - اي التحكم ـ ك الذي واسطته الإسقاط الأقصى وليس الإسقاط الوسيط.

23 -شومسكي 1986 (8)

24 - نكتفي هنا بالنظر في عاملية الرؤوس ولنا عودة مفصلة الى عاملية الإسقاطات القصوى في مبحث لاحق عن: ["المقولة الأثرية": ضابط انتظامها المعمولي وشروط الشكل الافضائي الذي يناسبها] (=الفصل الثالث من الباب الثاني في القسم الثالث من هذه الأطروحة وهو القسم المعنون: بعاملية المقولات المستترة).

معنــاه ان الفعلين في (70 ـ أ) و (70 ـ ب) يتحكمــان عن بعد (= باعتبــار الإسـقاط الأقصـى) في (م س) (the autumn) لكنهما لا يعملان فيه.

ان التعريف الجديد للعاملية امكن من سابقه وذلك من حيث انسجامه مع الحدس اللغـوي الـذي يقضي بأن العلاقة بين الرأس الفعلي و (م ح) في (70 ـ أ) هي نفسـها الـتي في (70 ـ ب). ومـع ذلـك سنرى في المبحث اللاحق ان التحليل النحوي يستوجب اللجوء الى جملة في المتغيرات والعنـاصر المفهومية والتصورية الجديدة التي تستلزم تعديل التعريف المذكور. ومن هذه العنـاصر مفهـوم "الحـاجز" الذي سنعود اليه بما يناسبه من التفصيل في فصل لاحق[25]. ونختم هذه الفقرة بالملاحظة التاليـة : الـرأس عندما يعمل في مكون ما ويمنحه دورا محوريا يوصف بكونه عاملا محوريا في هذا المكون"[26]. »»

II ـ التعليق على التحليل التوليدي

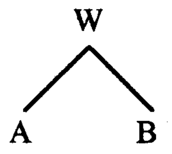
موازنــة مفصلـــة بيـــن:

- «مبدإ التحكم المكوني» في النحو التوليدي
- وفكرة «المجـــال الممتد من اعلى الـى اسفل فـي عـــلاقة هرميـــة» فـي العاملية العربية

تقـــديـــم:

بدأ تعريف العاملية "تآخيا" بين الرأس[27] ومعموله على الشاكلة التالية:

- 68



وفي هذا التحليل استبدل بهذا التعريف تعريف آخر في ضوء مفهوم التحكم ـ ك استوت العاملية فيه تحكما مكونيا متبادلا بين العامل والمعمول وهذا يكون باعتبـار الإسـقاط الوسـيط (راجـع التعريـف (69)) ثم تحكما مكونيا باعتبار الإسقاط الأقصى (راجع التعريف (72)).

---

25 ـ انظر القسم الرابع من هذه الاطروحة المعنون ب: ["نظرية الحواجز العاملية": الاعذار المانعة من توجـه العـامل الى المعمول ومبدأ التنظيم الرئاسي للهرم الإفضائي (مبدأ وصول العمل في ضوء شروط المسافة التي تفصـل صـدر السلسـلة عن عجزها]

26 ـ بتصرف كبير عن:

- Haegeman (1991)
- Riemsdijk, H. van and E. Williams (1986)
- Lasnik, H. and J. Uriagereka (1988)

27 ـسنرى لاحقا في تعريف آخر للعاملية ان العوامل ليست بالضرورة رؤوسا.

التحكم المكوني المتبادل والعامل القريب

يكون التحكم ـ ك متبادلا عندما يكون كل من العامل ومعموله تحت نفس الإسقاط المباشر، اي عندما يكونان مشمولين تحت نفس النوع القريب، كما هو ممثل في الصورة (68) حيث A يعمل في B لأن التحكم ـ ك متبادل بينهما بموجب وقوعهما معا تحت نفس الإسقاط المباشر(W=) وهي نفس الصورة الممثلة في (70 ـ أ) حيث الرأس الفعلي يباشر معموله بالإفضاء على نفس المنوال اي التحكم ـ ك المتبادل.

ان ما يكون متبادلا بين العامل والمعمول في النحو العربي هو الاستلزام والاقتضاء فالعامل يقتضي المعمول لأنه من تمامه والمعمول من مناطات معموليته اقتضاء العامل له لأن العامل يعمل فيما يقتضيه من محلات. العاملية بهذا المعنى يجب ان تكون في هذا التصور اقتضاء مكونيا متبادلاً فالعنصر A في (68) يقتضي B لأن هذا الأخير من تمام الاول اذ بدونه لا يكون المكونW.

الصورة (68) اذن يناسبها ان تكون ترجمة تمثيلية أمينة للموقف النحوي العربي في هذا الشأن.

النحوي العربي يقول ان المعمول من تمام العامل اي ان العامل يكون ناقصا حتى اذا اتخذ معمولا اعتوره **التمام**. هذا التمام هو الممثل بالرمز W في (68) وهو الممثل بالإسقاط الوسيط المباشر في (70 ـ أ) اي $\bar{V}$. **"التمام" بعبارة اخرى يقابله في نظام التمثيلات التوليدية اول موقع شجري متشعب يشرف على الرأس المقولي العاملي وعلى صلته المعمولة والتي هي من تمامه**، اي التي هي مناط الانتقال من الإسقاط الصفري س° (X°=) الذي يمثله الرأس المقولي الى الإسقاط الوسيط (= س̄) المباشر. وهذا معناه ان **الإسقاطات الوسيطة والقصوى عبارة عن تمامات متتابعة في شكل رئاسي هرمي**. وكل عامل خرج من حيز النقصان الى حيز التمام بالدخول على معمول من تمامه اتخذ عنوانا إسقاطيا في النحو التوليدي، وفي النحو العربي يناسبه ان يتخذ عنوانا يدل على رتبة من رتب التمام، الصورة التمثيلية (70 ـ أ) تتضمن تماما اول هو الإسقاط الفعلي الوسيط ا لادنى($\bar{V}$=) وفيه يستوي NP المفعول من تمام الرأس الفعلي quit ويتضمن تماما ثانيا هو الإسقاط الفعلي الوسيط الاعلى والذي يستوي فيه المركب الحرفي PP من تمام الإسقاط الوسيط السابق، وتماما ثالثا هو الإسقاط الأقصى اي العنوان المركبي.

(i) ـ درجات «التمام» ودرجات «الإسقاط».

هذا التحليل مبني على ان البحث في درجات الإسقاط ورتبه في نظام التمثيلات التوليدية يناسبه في العبارة العاملية العربية (اي في الترجمة التي يحتملها هذا النظام الى اللغة النحوية العربية القديمة) ان يؤول باعتباره بحثا في رتب ومستويات «التمام».

الفضاء المركبي يمكن قراءته في هذا التأويل من اسفل الى اعلى ومن اعلى الى اسفل: في الحالة الاولى يتقدم باعتباره عبارة عن تتابع لصيغ بنيوية تامة (او لتشكلات بنيوية تامة) فكلما تم تشكل بنيوي ترتب عنه عنوان إسقاطي وهكذا تتتابع التشكلات البنيوية ممثلة بعناوينها الإسقاطية حتى تصل الى العنوان الإسقاطي الأقصى باطلاق الذي يتقدم باعتباره علما على الشكل البنيوي الكبير الذي يتكون من التشكلات البنيوية الصغرى. وفي الحالة الثانية ننطلق من هذا العنوان الإسقاطي الاعلى باطلاق العلم على المجموعة المركبية المتشكلة الكبرى، باعتباره اختزالا عنوانيا يمثل **الموقع الرئيس الذي تتنزل منه العناوين الإسقاطية الواقعة تحت اشرافه منزلة الممثلات (او النواب) فهي تمثل العنوان التمامي الاكبر وذلك عبر درجات متتابعة رئاسيا.**

هذا التحليل قائم على مبدإ تدريج العلاقات البنيوية الافضائية وله بالتالي صلة مباشرة بإشكال التمثيل ودرجاته.

إشكال التمثيل ودرجاته ومبدأ تدريج العلاقات العاملية

من مواقع التشابه والترادف الكبرى بين النحوين العربي والتوليدي اقامتهما للتحليل النحوي على مبدإ تدريج العلاقات العاملية وهو مبدأ له صلة مباشرة كما بينا بإشكال «التمثيل ودجاته» وفي هذا السياق التقابلي يمكن القول **ان درجات الإسقاط في النحو التوليدي يمكن تعويضها في نظام التمثيلات السيبويهية بدرجات التمام.**

التحكم - ك والعامل

الرأس الفعلي يتحكم - ك في كل العناصر التي تقع في مجاله المكوني اي في صلته (=الفضلة والملحقات) اي في كل مايتقاسم معه "الكينونة" تحت اشراف الإسقاط الوسيط. لكن ما الفرق بين (70 - أ) و (70 - ب)؟

الفرق بينهما ان اول موقع شجري متشعب في (70 – أ) يشرف على الرأس المقولي الفعلي يشرف على الفضلة ايضا ولا يشرف على (م ح) بينما في (70 – ب) اول موقع شجري متشعب يشرف على الرأس الفعلي وعلى الملحق (م ح). وهذا معناه ان المركب الحرفي في الحالة الاولى ليس طرفا في التحكم - ك المتبادل وهو كذلك في الحالة الثانية. وهذا معناه ايضا ان الفعل في هذه الحالة الثانية يعمل في (م ح) ولا يعمل فيه في (70 - أ).

لما كان « الإشراف المشترك» اي الكينونة تحت نفس الإسقاط شرطا للتحكم – ك المتبادل وبالتالي شرطا لقيام العلاقات العاملية فإن السؤال المطروح هنا هو هل التحكم - ك متبادل بين الرأس الفعلي والمركب الحرفي في الحالتين (70 - أ) و (70 - ب) ام لا؟

ان التعريف السابق للتحكم ـ ك وللعاملية باعتبارها تحكما مكونيا متبادلا يستوجب القول بان التحكم ـ ك لئن كان متبادلا بين الرأس الفعلي والمركب الحرفي في (70ـ ب) فإنه ليس كذلك في (70 ـ أ) وان معنى ذلك ان المركب الحرفي معمول للرأس الفعلي في (70 ـ ب) ولاسبيل له الى ذلك في (70 ـ أ).

الا ان الحدس اللغوي يكذب هذا الفرق، لأن العلاقة الدلالية التي تربط المركب الحرفي بالرأس الفعلي واحدة في الحالتين فوجب ان تكون العلاقة البنيوية التي تترجم هذه العلاقة الدلالية في المستوى التركيبي واحدة ايضا.

هذا التحليل واضح أنه مبني على مقدمة اشتقاق العلاقات التركيبية من أصولها الدلالية لأجل ذلك نقول ان له صلة مباشرة بالإشكال الذي اشتهر في العاملية العربية بإشكال اللفظ والمعنى.

"النحو" في العاملية العربية القديمة في صورتها البصرية صناعة لفظية لكنها اختلطت عند المتأخرين باعتبارات دلالية لعبت دورا أساسيا في التعريفات التركيبية عند هؤلاء المتأخرين وهي اعتبارات لم تنط بها عند المتقدمين الا ادوار هامشية استدلالية مساعدة فقط. وقد سبق التعليق بتفصيل على هذا الأمر ونحب الاشارة هنا الى ان الاعتبارات الدلالية لعبت عند التوليديين دورا اساسيا كذلك ـ كما هو الشأن عند المتأخرين من نحاة العاملية العربية ـ في مراجعة التعريفات التركيبية. فالفرق البنيوي المستفاد من التمثيلات (70ـ أ) و (70 ـ ب) اعتبر فرقا لا مقابل له في الواقع اللغوي لأن الحدس الدلالي ينص على ان العلاقة الدلالية بين الرأس الفعلي و PP واحدة في الحالتين معا لأجل ذلك روجع تعريف كل من التحكم ـ ك والعاملية لينسجم مع معطيات ومقتضيات هذا الحدس. ففي هذا السياق بالضبط يندرج التعريف (71) للتحكم ـ ك والتعريف (72) للعاملية. العنصر الاساس في هذه المراجعة هو التمييز بين نوعين من التحكم ـ ك:

أ- التحكم ـ ك القريب وهو الذي مضى والذي رأينا أنه يقوم على اقتسام العامل والمعمول لخاصية الكينونة تحت اول موقع شجري متشعب كما هو الشأن في علاقة الرأس الفعلي بالمفعول في (70 ـ أ) وعلاقته بالمركب الحرفي في (70 ـ ب).

ب ـ التحكم ـ ك البعيد: وهي العلاقة القائمة في (70 ـ أ) بين الرأس الفعلي والمركب الحرفي وضابطها اومناطها الكينونة تحت نفس الإسقاط الأقصى الذي يشرف على الكل، والفرق بين هذه العلاقة وسابقتها ان مناط السابقة الكينونة تحت اول موقع شجري متشعب. وعليه ففي (70 ـ أ) الرأس الفعلي يتحكم ـ ك في (م س) الفضلة وفي (م ح) الملحق الا انه تحكُّمٌ عن قرب في الحالة الاولى وعن بعد في الحالة الثانية، لأنه في هذه الاخيرة العبرة بالإسقاط الأقصى وليس بالإسقاط الوسيط.

غاية الأمر اذن ان: **التحكم المكوني القريب واسطته اول موقع شجري متشعب اما البعيد فواسطته الإسقاط الأقصى.**

الإسقاط الوسيط يقوم بدور الوسيط في نقل التحكم الى العنصر القريب المجاور اما الأقصى فيقوم بدور الوسيط في نقل التحكم الى العناصر البعيدة **هذا التحليل اذن تطبيق موسع لمبدإ تدريج العلاقات العاملية.**

بعد ما كان التحكم ـ ك مشروطا بالكينونة تحت اشراف اول موقع شجري متشعب حسب التعريف (67) صار اكثر تحررا في التعريف الجديد اذ يجزئ فيه ان يتقاسم العامل والمعمول خاصية الوقوع تحت اشراف عنوان إسقاطي مشترك قريبا كان ام بعيدا. وهذا معنى العبارة التالية التي تضمنها التعريف الجديد للتحكم ـ ك « وكل (ص) يشرف على (أ) يشرف ايضا على (ب)"هذا العنصر الصادي قد يصادف اول موقع شجري متشعب وفي هذه الحالة يكون التحكم ـ ك مباشرا وقريبا وقد يصادف الإسقاط الأقصى وفي هذه الحالة يكون التحكم ـ ك بعيدا اي ان الإفضاء التحكمي يتم عبر الوسائط وهذا ماقصدناه بقولنا آنفا ان هذا التحليل يقوم على **مبدإ تدريج العلاقات التحكمية اي توزيع الادوار التمثيلية عبر درجات وسيطة.**

درجات التحكم ـ ك

سنميز من الآن فصاعدا، في الاصطلاح، التحكم ـ ك القريب عن التحكم ـ ك البعيد اي الذي يكون مناطه الإسقاط الأقصى بالاشارة الى الاول بلفظ التحكم ـ ك والى الثاني بلفظ التحكم ـ ق.

والآن ما الفرق بين تدريج العلاقات التحكمية في (70ـ أ) وبينه في (70ـ ب)؟ الفرق بينهما يكمن اساسا في:

أ- ان الرأس الفعلي في(70ـ أ)يتحكم ـ ك في (م س) المفعول دون(م ح)لكنه يتحكم ـ ق فيهما معا. لأن كلا منها يتقاسم مع الرأس الفعلي نفس الإسقاط الأقصى.

ب ـ أما في (70 ـ ب) فإن الرأس الفعلي يتحكم في المركب الحرفي التحكمين القريب والبعيد وذلك في مستويين إسقاطيين مختلفين:

- تحكما ـ ك: باعتبار الإسقاط الفعلي الوسيط الذي يشرف عليها معا ($\bar{V}$=).
- تحكما ـ ق: باعتبار الإسقاط الفعلي الأقصى الذي يشرف على الكل.

والجامع بين الصورتين يتعلق:

ـ بالتحكم المكوني داخل المركب الحرفي فالرأس الحرفي في الحالتين يتحكم في (م س) معموله تحكما ـ ك وتحكما ـ ق.

- وبالعلاقة بين الرأس الفعلي والرأس الحرفي اذ لايتحكم هذا الاخير في السابق تحكما ـ ك ولاتحكما ـ ق وذلك لأن العنصر الصادي بالنسبة للحرف وهو (PP) لا يقاسمه اياه الرأسُ الفعلي.

بقي ان نجيب عن سؤال أخير وهو: هل يجوز للرأس الفعلي أن يعمل في المركب الاسمي الواقع تحت الإسقاط الأقصى الحرفي (PP) (=اي الواقع صلة للرأس الحرفي) مادام الرأس الفعلي يتحكم فيه تحكما ـ ق في الحالتين معا؟

الجواب عن هذا السؤال يتضمنه التعريف الجدديد للعاملية(=72) فبالاضافة الى التحكم ـ ق هناك شرط آخر لصحة وصول الإفضاء وهو الا يكون بين العامل والمعمول حاجز[28] يمنع وصول العمل.

العوامل هي الرؤوس المقولية والحواجز هي الإسقاطات القصوى. لكن لماذا يتقدم الإسقاط الأقصى باعتباره حاجزا؟ أو بعبارة أخرى: مامناط الحاجزية في الإسقاطات القصوى؟.

يرجع ذلك الى ان الإسقاط الأقصى إسقاط لرأس المقولي، والرأس المقولي يطلب صلة تكون من تمامه ليتكون منهما معا اي من الرأس وصلته الإسقاط الوسيط ثم الإسقاط الأقصى.

الحاجز في الحقيقة إذن هو الرأس المقولي لكن الرأس بمفرده في نظام التمثيلات التوليدية لااعتبار له لأنه لا يكتمل الا بالانتظام الإسقاطي المعروف.

المشكلة اذن لها علاقة بمسألة الحدود بين المجالات وبما يعرف لدى المشتغلين بالعاملية العربية بالانقطاع والاتصال والاشتراك وبعلاقات السيادة والهيمنة بين الروابط او العوامل.

ان «الإسقاط الأقصى» مرادف عندنا لمفهوم «التمام» المذكور في وصف النحاة العرب المعمولَ بكونه من تمام العامل. العامل والمعمول مجال متشكل وبتشكله يمثل فضاء حصينا يمنع عاملا آخر اجنبيا من العمل داخله. وهذه نظرية معروفة في النحو العربي .

الرأس الفعلي اذن في (70 ـ أ) وفي (70 ـ ب) لا يمكن ان يعمل في (م س) الواقع تحت الإسقاط الحرفي الأقصى وان كان هذا (م س)واقعا في مجاله وذلك لأن هذا الإسقاط الحرفي حاجز يمنع وصول الإفضاء[29] الاجنبي. هذا الموقف مبني على ان التحكم ـ ك لا يستوجب إمكان وصول العمل بالضرورة والاستلزام بل قد يقع التحكم ـ ك البعيد ثم لا يكون العمل كما رأينا في هذا المثال الذي شرحنا. التحكم ـ ك اذن مستقل عن العاملية وهذا الاستقلال امر طبيعي في ضوء ماتقدم شرحه آنفا

---

28 – هذا كما هو معلوم من مشهور المبادئ في العاملية السيبويهية.

29 – الرأس الفعلي لا يمكن ان يتجاوز في الإفضاء، الإسقاط الحرفي الأقصى الى العناصر الواقعة تحت هذا الإسقاط وهذه الحالة مطابقة تماما لما سبق تفصيله عن معمولية المجموعات المتشكلة التي كانت موضوعا لتعليق مفصل سابق.

من ان التحكم ـ ك صورة بنيوية مجردة مستقلة عن الأعيان البنيوية المتشخصة التي منها الأوضاع التطابقية والأوضاع العاملية.

ان قيام التحكم ـ ك لا يستتبع «العاملية» أو «التطابق» بالضرورة هذا هو المقصود من القول بالاستقلال المذكور.

التحكم ـ ك والعمل في المحل

نشير كذلك الى ان التحكم البعيد والذي لا يستتبع الإفضاء العاملي بسبب «الحاجزية» المشروحة قبل قليل يرادف في صورته العامة ما اشتهر عند النحاة العرب بالعمل في المحل، في نحو (مررت بزيد) وبابه، فزيد مفعول لكنه صلة للحرف الذي يمنع وصول العمل الفعلي. والحرف ان كان يمنع وصول العمل لفظا فإنه لا يمنع وصوله في المحل. وفي هذا الاطار يندرج مفهوم «التعلق» في جملة من اوجهه كما هو معلوم، وفي هذا الاطار ايضا نفهم ماجاء في التحليل التوليدي من ان :

« الفعلين في (70 ـ أ) و (70- ب) يتحكمان عن بعد(=باعتبار الإسقاط الأقصى) في (م س) the autumn لكنهما لا يعملان فيه» معنى هذا الكلام في تأويلنا ان (م س) المذكور معمول لفظا للرأس الحرفي ومعمول محلا للرأس الفعلي البعيد على شاكلة معمولية (زيد) في المثال السابق للحرف لفظا وللفعل محلا.

(ii) ـ تدريج العلاقات العاملية ومبدأ وصول العمل[30]

يهمنا قبل مغادرة هذه الفقرة الى التي تليها ان ننبه الى ان مبدأ تدريج العلاقات العاملية او التوزيع الرئاسي للأدوار التمثيلية المرتبطة بنقطة نظام عليا تنتصب على رأس الهرم اشتهر في العاملية العربية في مسائل عديدة منها مثلا مسائل العطف على المحل والعطف على اللفظ. وهي مسائل الجامع بينها قيامها جميعا على مبدا وصول العمل. وهو مبدأ يقوم على فكرة تدريج العلاقات العاملية[31]. فالصحة مثلا في (ليس زيد بقائم ولا قاعد) « راجعة الى ان العامل وهو حرف جر يمكنه ان يصل الى قاعد»[32] والفساد في (ماجاءني من امرة ولازيد) « راجع الى امتناع ذلك الوصول لأن (من) لا تعمل في

---

30 –سنبن في هذه الفقرة ان الجامع بين التأويل التوليدي والتاويل العربي لهذا المبدإ كونهما معا بحثا في شروط امكان توجه العامل الى المعمول وفي المانعات من توجه العامل.

31 –راجع تفصيل ذلك في "ظهور اللغة وعناوين الظهور" وهو مقال يتضمن تعليقا مفصلا على تطبيقات هذا المبدإ عند ابن هشام.

32 – المرجع السابق.

المعارف فهي لاتصل اذن الى (زيد) كما ان الفساد في (مازيد قائما لكن قاعدا) راجع الى ان في الجملة اعمالا ل (ما) في الموجب وهذا العامل لا يصل الى الموجب»[33].

هذا المنحى الخاص الذي اتخذته معالجة المشكلة في العاملية العربية القديمة يشبه في شكلة العام المنحى الذي اتخذه تحليل مفهوم التحكم المكوني القريب والبعيد(-التحكم ك والتحكم ـ ق) في النحو التوليدي.

ان ما تقدم التعليق عليه آنفا من مسائل مندرجة في اطار هذا المفهوم يمكن اعادة تأويله بسهولة في ضوء مبدإ وصول العمل الذي قامت عليه تحليلات العامليين العرب من امثال ابن هشام وغيره. وفي هذا الاطار نقول ان عمل العامل الفعلي في (70) لا يصل الى (م س) the autumn.

ان مبدأ وصول العمل الذي قامت عليه العاملية العربية يحتمل تأويلات مختلفة. من هذه التأويلات ان تكون العاملية نظرية ضميرية ربطية يتقدم فيها الوصول باعتباره ربطا بين المواقع المعمولة «وفي هذه الحالة يجب ان يكون هناك شكل خال من الحركات الإعرابية» هذه النظرية في تأويل العلاقات العاملية يناسبها ان توصف بالضميرية «لأن المواقع المربوطة تكون آنذاك شبيهة بالمواقع المضمرة وضمائرها» ومن التأويلات أيضا التي يحتملها مبدأ الوصول أن يكون الوصول عبارة عن «علاقات شكلية قائمة في إعراب هرمي» وإذا كان ذلك كذلك فإن: « العاملية ستؤول باعتبارها نظرية مقولية أي نظرية اعرابية تبين هندسة الأقوال»[34].

من التأويل التي تحتملها العاملية في النحو العربي ان يقال ان هناك فرقا بين « البنية العاملية والبنية المقولية وان تكون احداهما ترجمة للاخرى وفي هذه الحالة تكون الوحدة العاملة الواصلة مقولة ذات درجة معينة ويكون وصولها الى اللفظ في اسفل الهرم اذا كان اللفظ مربوطا بها وتكون علامة اللفظ الإعرابية هي نتاج تأويل المقولة القائمة في اقرب العقد اليه وهذا التأويل يحدده تأويل البعد الحاصل بين هذه العقدة والمقولة الأولى القائمة في رأس الهرم»[35].

المعمول ومصادر الإفضاء: طريق واحدة ام طرق مختلفة

التأويل الديناميكي السابق اقترح في "ظهور اللغة وعناوين الظهور" باعتباره يمثل الوجهة العربية في تأويل مبدإ وصول العمل. « مفهوم اللفظ والمحل والعطف عليهما يمثل تعبيرا وتحقيقا لذلك التأويل. حين يصل العامل الذي هو الباء الى (قاعد) في قولنا (ليس زيد بقائم ولا قاعد) يحصل عطف على

33 – المرجع السابق.

34 ـ المرجع السابق.

35 ـ المرجع السابق.

اللفظ فما معنى هذا؟ معناه ان **العامل الذي يفضي بالحركة هو العامل القريب** اما عند قولنا (ليس زيد بقائم ولا قاعدا) **فإن العامل الذي يفضي بالحركة هو العامل البعيد»**.

التمييز في التحليل التوليدي بين التحكم القريب والتحكم البعيد جار على هذا المقياس المتبع في هذا التحليل فالرأس الفعلي في (70 ـ ب) يتحكم في (PP) عن قرب لأنه يتقاسم معه نفس الإسقاط الوسيط بينما في (70 ـ أ) يتحكم فيه عن بعد لأنه يتقاسم معه إسقاطا آخر اعلى غير الإسقاط القريب المباشر. التحكم في الحالة الأولى قريب وفي الثاني بعيد ومما يزيد أواصر الشبه والقرابة بين التحليلين العربي والتوليدي في هذا الشأن وثاقة ان هذا التحليل للفرق بين (70 ـ أ) و(70 ـ ب) قائم على فكرة ان الوحدة العاملة الواصلة (=الرأس الفعلي) مقولة ذات درجة معينة توصف في اللغة النحوية التوليدية بالإسقاط الصفري ووصولها الى اللفظ المربوط بها كالمركب الاسمي المفعول في (70ـ أ) يكون في أسفل الهرم.

هذا وان تأويل المقولة القائمة في أقرب العقد الى المركب الحرفي في (70 ــ ب) هو الذي ينتج العلامة الإسقاطية (VP) في النحو التوليدي وينتج علامة اللفظ الإعرابية في النحو العربي. ثم إن هذا التأويل يحدده تأويل البعد الحاصل بين أقرب العقد الى اللفظ المربوط والمقولة الاولى القائمة في رأس الهرم. هذه المقولة الاولى يمثلها عامل النفي الأعلى في امثلة ابن هشام ويمثلها في النحو التوليدي الإسقاط الأقصى الذي هو مناط التحكم المكوني في التعريف الجديد.

وبعبارة أخرى:

تأويل الرأس المقولي ـ القائم في اقرب العقد الى المركب الحرفي ـ باعتباره عاملا في هذا المركب يحدده تأويل البعد الذي يفصل الرأس عن الإسقاط الأقصى (=المقولة القائمة في رأس الهرم) او عن اول إسقاط يشرف على الكل. بهذا المعنى نفهم ماجاء في التحليل التوليدي من ان الجامع بين (70 ــ ب) و(70ـ أ) كون الرأس الفعلي فيهما معا يصل عمله الى المركب الحرفي عن طريق الإسقاط الأقصى وذلك بفضل التحكم المكوني البعيد. وأن الفرق بين الحالتين راجع الى أن الصورة (70 ــ أ) تفترض وجود طريق واحدة بين المعمول ومصدر الإفضاء وهو طريق الإسقاط الأقصى أما (70 ــ ب) فتفترض وجود طريقين مختلفين ممكنين بين المعمول ومصدر الإفضاء هما:

- الإسقاط الوسيط ($=\bar{V}$)
- والإسقاط الأقصى (=VP).

الإسقاط اذن قنطرة يتم عبرها الإفضاء وهو لأجل ذلك يكون تارة في طريق العامل القريب وذلك عندما يكون إسقاطا وسيطا مشرفا على المعمول كاشرافه على العامل وتارة في طريق العامل

البعيد وذلك عند مايكون إسقاطا أقصى لا يشرف على المعمول وعامله الا بواسطة رتبة إسقاطية وسيطة ونشيرهنا الى ان **دور الإسقاط في كونه وسيطا بين المعمول ومصدر الإفضاء ومنزلته من المعمول ومايترتب عليها بالنسبة لهذا الاخير من ملابسات الوقوع في طريق العامل القريب او البعيد يشبه الى حد كبير الدور النظري المنوط بالواو في امثلة ابن هشام في مسائل العطف على اللفظ والعطف على المحل** جاء في "ظهور اللغة وعناوين الظهور" في سياق التعليق على هذه المسائل: «هنا يجب ان نتصور ان "القرب" و "البعد" يفترضان وجود طرق مختلفة بين المعمول ومصادر الإفضاء ويفترضان ان الواو ليست الا قنطرة يتم بها الإفضاء وعلى هذا فإن الواو تكون تارة في طريق العامل البعيد وتارة في طريق العامل القريب ومن جهة أخرى يلاحظ أن العامل القريب يقع هو أيضا في طريق العامل البعيد (...) معنى هذا ان هناك طريقين للعامل البعيد:

- الطريق المؤدي الى العامل القريب ومعموله
- والطريق المؤدي الى الواو.

وان الجملة يكون لها شكلان عامليان مختلفان يحدد كل واحد منها مكان الواو».

ان الفكرة التي نحاول شرحها من خلال هذه المقارنة ليس القول ان النحوي التوليدي يعيد ماقاله النحوي العربي ولكن البرهنة على ان **العقل النحوي يشتغل بآلات متشابهة وتستفزه نفس المشاكل ونفس العلاقات** فكلام النحاة وان توزعته نماذج نظرية متباينة في الظاهر فإن بعضه يعادل بعضا والفروق التي تتقدم في الظاهر وكأنها فروق جوهرية اساسية هي في الحقيقة تكاد تكون جلها فروقا في التسميات راجعة الى « الفرق في موقع النظر لأن التسميات تختلف اما المسمى فشيء واحد لايدرك في ذاته»[36] وهو « الإعراب الواقعي الكلي» الذي من خواصه انه « لايمكن الوصول اليه لأنه لا يمكن ان ينتقل الواقع الى اللغة الموصوفة ولكنها هي التي تنتقل الى الواقع عن طريق التأويل لهذا نزعم ان الاعتبارات السابقة وان اختلفت في الظاهر فإنها تنتقل الى واقع واحد لا يحصل في ذاته لأنه يفر كلما اقترب منه. مثلا يمكن ان يقال ان هذا الإعراب الواقعي الكلي هو الذي يؤول بالإفضاء في الإعراب الافضائي ويؤول بالجمود... ويؤول مقوليا ثم عامليا الخ...وباختصار فإن التأويلات المتقدمة هي تأويل اعرابي خاص لذلك الإعراب الكلي...ولا يتفاوت النحاة الا في درجة اقترابهم من هذا الإعراب ثم انهم لايبلغونه»[37].

---

36 -"ظهور اللغة وعناوين الظهور"

37 - المرجع السابق.

العاملية العربية والعاملية التوليدية محاولتان للاقتراب من هذا الإعراب الكلي بينهما مواقع تقارب كثيرة ومتواترة نحاول استخلاصها وتخريجها. هذه المواقع مصدرها انهما (وغيرهما من الانحاء ايضا) على درجة واحدة بالاضافة الى معيار المفارقة الذي سبق شرحه في مواطن سابقة مختلفة(38) «ولايختلفون الا فيما وجهوا اليه اجاباتهم من أنواع المصالح المادية والمعنوية التي يؤدي اليها نحوهم».

لقد كان المنطلق من هذه المقدمة عندما اشرنا الى ان **النحوين العربي والتوليدي اشتغلا بنفس الآلة النظرية واستفزتهما نفس العلاقات عندما وجها نظرهما إلى البحث في التمثيل ودرجاته وفي شروط امكان توجه العامل الى المعمول وفي ظروف امتناع ذلك التوجه اي في اوصاف وملابسات الطريق التي تربط المعمول بمصدر الإفضاء**. والاشارة هنا الى قضية القرب والبعد بتعقيداتها المشروحة سابقا.

من اوجه الترادف النظري بين النحوين في هذا الخصوص كذلك ان مسائل القرب والبعد فيهما معا تحتمل ان تترجم الى لغة الروابط المنطقية جاء في "ظهور اللغة" في اطار هذه الترجمة الى اللغة الربطية المنطقية:

« يمكن ان يعبر عن المسائل المتقدمة اي عن مسائل القرب والبعد بطريقة أخرى هي طريقة الروابط المنطقية المعروفة... يعرف المناطقة رابط الفصل الوصل والنفي والعطف وغير ذلك وهي روابط يكونون بها اشكالا رمزية ويبنون عليها استنباطات من جهة الصدق والكذب... اما الاشياء التي نعدها روابط هنا فهي المواقع وكل ما نقتبسه من المناطقة هو علاقات السيادة بين الروابط بالمعنى الذي فرضناه. حينما يعطف اللفظ على اللفظ يكون العامل القريب رابطا اعلى من العاطف الذي هورابط أيضا. لهذا نضع الرابط السيد خارج القوس: ليس زيد ب (قائم ولا قاعد) كما لايمكن ان نضع (لكن) او (بل) في قلب القوس الذي يتحكم فيه النفي لأن النفي ليس أعلى منهما».

---

38 – جاء في "ظهور اللغة وعناوين الظهور": «واذا كان مايستطيعه الانسان هو الاحتيال على العالم عن طريق تسميات تختلف باعتبار السوال المطروح وباعتبار الظروف الفكرية والمجتمعية فإن كل التسميات نسبية ولا يجوز بحال ان يزعم زاعم لاقواله صفة الحق المطلق ولا يجوز ذلك الا لمن كان له من الناحية الوجودية صفة المفارقة بحيث كان له ان يطل على هذه الوقائع دون ان يكون هو جزءا منها. ان القوانين التي تنظم الظواهر اللغوية تكتشف كلها اذا توفرت للانسان امكانيات لغوية اعلى من هذه القوانين ذاتها ولما كان ذلك متعذرا وكان هو جزءا من هذه القوانين وكان لايستطيع مفارقتها فكان نظره فيها على غاية كبرى من النسبية. لما سبق نعتقد أن أول شرط وجوبي لازم من أجل إقامة نحو جامع هو المفارقة. ومادام اللغويون ينظرون في الظاهرة اللغوية ويقولون اقوالهم من عهد بعيد فإن المعيار الذي ينبغي ان يتخذ للمقايسة بين هذه الاقوال هو معيار المفارقة ومن هذه الجهة نلاحظ ان البون قريب بين كبار اللغويين في القديم والحديث لأنهم على درجة واحدة بالاضافة الى ذلك المعيار».

نتذكر ان التحليل التوليدي السابق ينص على ان الرأس المقولي الفعلي في (70– أ) عمله في مجموع المركب الحرفي سائغ وشرطه اقتسام إسقاط أقصى مشترك. وعمله داخل المركب الحرفي لا يجوز لان الإسقاط الأقصى(=PP) حاجز وترجمة هذا الوصف الى اللغة النحوية العربية ان الفعل لايعمل داخل المركب الحرفي لأن العامل لايدخل على عامل من نفس درجته، فالمركب الاسمي the autumn معمول للرأس الحرفي وليس للعامل الفعلي لأنه مفصول عن العامل الأول (=V) ولأنه محكوم بعامل مستقل فكما ان « الاستئناف يعادل قوسا جديدا مستقلا في الكلام» في النظرية النحوية العربية المشهورة عن الاستئناف فإن الإسقاط الأقصى (=الحرفي) في النحو التوليدي يعادل قوسا جديدا مستقلا.

الكلام التوليدي في هذا الباب (اي في باب التحكم المكوني القريب والبعيد) لما كان يحتمل ترجمته الى اللغة النحوية العربية بهذا الانسجام والتلقائية وجب أن يقال بشأنه ماقد قيل سابقا عن النظرية النحوية العربية بهذا الشأن وهو انه « معادل للكلام على العلاقات بين الروابط» وأن الفرق في التسميات راجع الى الفرق في موقع النظر لأن التسميات تختلف اما المسمى فشيء واحد لايدرك في ذاته".

ان مقالة ابن هشام في جواز العطف على اللفظ في (ليس زيد بقائم ولاقاعد) ان « شرطه امكان توجه العامل الى المعطوف» الكلام فيها معادل تماما للكلام المنطقي القائم على العلاقات بين الروابط وللكلام التوليدي القائم على نفس الاعتبار.

ان امكان توجه العامل الى المعمول في التحليل التوليدي السابق شرطه:

- اقتسام نفس الإسقاط اي الكينونة تحت نفس القوس.
- وغياب الحاجز (=الإسقاط الأقصى) اي غياب قوس جديد مستقل.

إن الجامع بين النظرية النحوية العربية والنظرية النحوية التوليدية في هذه المسائل قيامهما معا على فكرة النظر في شروط امكان توجه العامل الى المعمول وفي المانعات من توجه العامل.

الاعتبار المحوري وتصحيح الإعراب البنيوي.

يجب ان نلاحظ ان التحكم ـ ك المتبادل بين الرأس الفعلي والمركب الحرفي الملحق كان خاصا أي مناسبا لنوع واحد من الامثلة وهو (70 ـ ب) وبابه حيث الطريق بين المعمول (PP) ومصدر الإفضاء (=الرأس المقولي الفعلي) تمر عبر الوسيط الإسقاطي القريب ($\bar{V}$) اما في الامثلة الاخرى اي (70 ـ أ) وبابها فإن هذه الطريق يصل عبرها الإفضاء من الرأس الفعلي الى فضلته(م س)فقط اما(م ح) فمقطوع عن هذه الطريق. وهذا معناه انه يجب البحث عن طريق آخر يمر عبره الإفضاء. هذا الممر يجب ان يحترم الشروط المنصوص عليها في تعريفي التحكم ـ ك والعاملية.

لماذا يجب البحث عن هذا الممر الافضائي؟

الجواب عن هذا السؤال والذي انْبَنى عليه التحليل التوليدي السابق هو أن العلاقة المحورية التي تربط الرأس الفعلي بالمركب الحرفي في (70 ـ أ) و (70 ـ ب) واحدة ولما كان للافضاء التحكمي ممر يصل بواسطته الى المركب الحرفي في (70ـ ب) وهو الإسقاط الوسيط وذلك في اطار تحكم ـ ك متبادل بين العامل (V=) والمعمول (PP) فقد وجب ان يكون كذلك في (70 ـ أ) ولا يجب بالضرورة ان يكون نفس الممر. وفي هذا السياق استبدل بمفهوم التحكم ـ ك مفهوم التحكم ـ ق.

ما يهمنا ـ في المقام الأول ـ من هذه الملاحظة هو ان (70ـ ب) يصل فيها الإفضاء عبر $\bar{V}$ أما في (70 ـ أ) فهناك مانع من وصول الإفضاء عبر نفس الممر لكن موجب توجه العامل لا ينتفي مع ذلك. وهذا **معناه ان هناك مانعا من وصول الإفضاء وموجبا لتوجه العامل في وقت واحد**. هذا الموجب، وهو أن العلاقة المحورية الدلالية التي تربط الفعل بالمركب الحرفي في (70 ـ أ) تشبه التي في (70 ـ ب)، يناسبه ان يؤول باعتباره شرطا يصحح اعرابات اخرى تكون هي والإعراب البنيوي الإسقاطي شبكة الإعراب الخاصة بالجملة.

ان تحليل ابن هشام في مسائل العطف على اللفظ والمحل في احصائه للاعذار المانعة من توجه العامل:

- كامتناع (من) من العمل في المعارف.
- وامتناع إعمال (ما) في الموجب.
- وامتناع العطف على الابتداء الزائل .

يحتمل هذا التنظيم النمذجي بذاته جاء في "ظهور اللغة..." « وهذه الاعذار كلها مانعات من توجه العامل... وهي أعذار فضلنا ان تكون شروطا تصحح بها اعرابات اخرى (كالإعراب الربطي المذكور سابقا مثلا) تكون هي والإعراب العاملي شبكة الإعراب الخاصة بالجملة. يبين هذا ان طريقة الروابط اذا كانت تصح في الأشكال المنطقية فإنها في الأشكال اللغوية الطبيعية تحتاج الى ان تفسر عن طريق الشبكة الإعرابية». وتطبيق هذه الفكرة في التحليل التوليدي سائغ وسبيل ذلك القول ان تعريف التحكم ـ ك وتعريف العاملية لا يفسران لماذا يجب ان يصل الإفضاء الى (م ح). والذي يقدم هذا التفسير هو الإعراب المحوري[39].

39- سنرجع الى التعليق المفصل على هذه المسألة في اطار المقارنة بين مفهوم "القالبية" في تنظيم النحو في النظرية التوليدية ومفهوم الشبكة الإعرابية المعروف عند المشتغلين بالعاملية العربية. راجع تطبيقا مركزا لفكرة الشبكة الإعرابية في "ظهور اللغة..." وعلى وجه التحديد في الفقرة المتعلقة بشروط العطف على المحل. ومن جوانب التطبيق المركز ⇐

التمثيل بدرجاته مظهر من مظاهر العاملية الرئاسية

يمكن أن يؤول كلام التوليديين في التحكم القريب باعتباره تدريجا للعلاقات العاملية وذلك اذا قدرنا ان الإسقاط يسمح بتوجه العامل ويمثل قنطرة لذلك العامل. ان عبارة التوليديين في هذا الشأن افضائية في صورتها العامة وتهتم بتحديد مواقع العامل في الشكل البنيوي وطريقة إفضائه.

ان الإسقاط الوسيط ودوره في التحكم ـ ق بالنسبة الى الإسقاط الأقصى في التحليل التوليدي امر له صلة مباشرة بفكرة التمثيل ودرجاته من حيث كونه مظهرا أساسيا من مظاهر العاملية الرئاسية.

ان الفرق بين (70 ـ أ) و(70 ـ ب) يمكن ان يدرك في اطار هذه المرجعية التمثيلية: فالوسيط $\bar{V}$ يتقدم باعتباره ممثلا للمقولة (V) بالنسبة للمركب الاسمي المفعول فقط في (70 ـ أ) وليس بالنسبة للمركب الحرفي ومايمثل العامل بالنسبة لهذا المركب الحرفي هو VP.

لأجل ذلك نقول إن العناوين الإسقاطية يناسبها ان تكون عوامل ممثلة « مكانها في مفاصل الهرم لا في اسفله لأن اسفله لايكون فيه الا المعمولات ذوات الدلالة».

وهذه المنزلة التي خولناها العناوين الإسقاطية في هذا التأويل انما خولناها اياها حملا لها على التأويل الرئاسي الذي تحتمله الباء والواو في امثلة العطف في النحو العربي نحو:

- ليس زيد بقائم ولاقاعدا.
- *مررت بزيد وعمرا.

هذان الحرفان عاملان ممثلان فالممثّل بالنسبة للواو في المثال الاول هو المقولة العليا باطلاق (=ليس) في حالة العطف على المحل او العليا النسبية (=الباء) في حالة العطف على اللفظ « اما علاقة المقولة العليا باطلاق بالمقولة النسبية فهو ان الثانية (=العامل القريب) هي ممثل كذلك تختلف عن الممثل الواوي من جهة درجتها في الهرم الإعرابي»[40]

...المثال (*مررت بزيد وعمروا) مثال فاسد لايجوز فيه ان يعطف عمرو على المحل اي ان يكون متصلا بالعامل الفعلي « لأنه لايجوز ان يتجاوز العامل الولي الذي هو الباء الى ماوراءه وهو العامل القاصر. اذا ذكرنا ذلك فهمنا لماذا يصح ان يقال ان **الباء هناك اعلى من الواو ولايجوز ان تخرج الواو**

⇐ المذكور القول في الجملتين (ليس زيد بقائم ولاقاعدا). و(مررت بزيد وعمروا) انه «لافرق بينهما من الناحية العاملية والفرق بينهما قائم في الإعراب التصويري الذي لايجوز فيه للولي (=الباء) ان يسمح للفعل القاصر بالعمل... هذه الالفاظ تنتمي الى طائفة وصفية خاصة لا ينبغي خلطها بالطائفة الوصفية العاملية او المقولية. انها طائفة وصفية تصويرية تمثل نوعا من الإعراب القائم في شبكة من الإعرابات وإن هذا النوع من الإعراب تقبل فيه الجملة او ترفض حين تمر فيه».

40 ـراجع التفاصيل في "ظهور اللغة...".

عن سيادته فيكون الشكل الرابطي هو مررت ب (زيد وعمرو). هذا الذي تقدم يبين ان الإعراب التصويري هو الذي يمكن من تحديد العلاقات الربطية المشار اليها ولذلك يمكن الاستغناء بالإعراب التصويري عن الإعراب الربطي فهما معا تعبير عن شيء واحد»[41].

كلام التوليديين في مسائل التحكم ـ ك ينـدرج في السياق العام لهذا الجدل اي جدل العامل القريب والعامل البعيد، لأجل ذلك يمكن ترجمته بسهولة الى تلك اللغة التصويرية او الربطية وسبيل ذلك ان يقال ان المركب الاسمي the autumn لا يجوز فيه ان يكون متصلا بالعامل الفعلي لأنه لايجوز ان يتجاوز العامل الولي وهو p (ممثلا في إسقاطه الأقصى PP) الى ماوراء وهو العامل القاصر (=V).

(iii) ـ منطق الجواهر والأعراض في نظرية التحكم المكوني التوليدية.

♦ هناك مجموعة من العناصر في هذا التحليل تتقدم باعتبارها مواقع اساسية في الخط الترادفي القائم بين العاملية السيبويهية والعاملية التوليدية. من هذه العناصر: التمييز بين التحكم المكوني باعتبار الإسقاط الادنى (=الوسيط) والتحكم باعتبار الإسقاط الوسيط.

هذا التمييز يرادفه في النحو العربي التمييز بين العامل القريب والعامل البعيد والنظر في العلاقة بينهما باعتبار مفاهيم العلو والدنو وعلاقات السيادة بين المواقع والروابط.

ان التحكم باعتبار الإسقاط الأقصى الذي يستغرق الكل عاملية رئاسية، المواقع العليا فيها وسائط بين النوع الادنى (=الرأس المقولي) واعراضه. هذا التحكم امر معقول من منظور منطق نظرية الجواهر والاعراض الكلاسيكية، وفيما يلي بيان ذلك بتفصيل:

الفعل (=V) نوع ادنى[42] (=جوهر) و $\bar{V}$ نوع أعلى وسيط (اي جوهر مقولي مختلط بعرض هو الفضلة المفعول) وفي حدود هذا النوع الوسيط لايعمل الرأس الا في العرض الذي يستغرقه $\bar{V}$ اي في العنصر الذي به صار الجوهر المقولي من V الى $\bar{V}$. اما عندما يختلط الجوهر المقولي بعرض آخر هو الظرف الزماني فإنه عندئذ ينتمي الى نوع آخر هو $\bar{V}$ الأعلى بإطلاق وفي هذه الحالة يستطيع الجوهر المقولي العمل في العرض الزمني الذي يستغرقه النوع الأعلى بإطلاق (اي العرض الذي هو مناط خروج الجوهر المقولي من النوع الادنى الوسيط $\bar{V}$ الى النوع $\bar{V}$ الأعلى بإطلاق) وهذا معناه ان الرأس الجوهر المقولي يعمل في الأعراض التي يستغرقها النوع الاعلى الذي يشمل الكل[43] وهذا معناه ايضا ان المجال

---

41 ـ المرجع السابق.

42-الدنو والعلو هنا وصف للمراتب الهرمية الشجرية.

43-اي يشرف على الجوهر وكل اعراضه القريبة والبعيدة.

المعمولي يتناسب في الضيق والسعة طردا وعكسا مع عدد الاعراض التي يستوجبها النوع الأعلى بإطلاق[44].

◆ ان اللفظ يعمل بواسطة نوعه ومعمولاته تتحدد باعتبار تدرج هذا النوع في سلم الاعراض. وهذا معناه ان الخاصية المشتركة بين (70 ـ أ) و (70 ـ ب) ان الجوهر المقولي فيهما يتحكم في (م ح) باعتبار النوع الأعلى الذي يهيمن على الكل أي الذي يشمل الجوهر المقولي مع الاعراض التي اعتورته.

◆ لكن السؤال الذي يبرز بحدة في هذا السياق هو: هل يعمل هذا الجوهر المقولي في المكونات الداخلية الواقعة تحت الإسقاط الحرفي الأقصى (PP). الجواب انه يعمل في الكل المركبي (= $\bar{\bar{P}}$) والمعمول هنا موقع افتراضي[45].

ان الحدود الشكلية الملابسة لهذه المسطرة الافضائية المنصوص عليها في نظام التمثيلات التوليدية ترادف الى أقصى الحدود ملابسات الإفضاء العاملي الذي يستهدف المجموعة المفردية في النحو العربي.

فالعامل يعمل في الجملة، اوبعبارة الزمخشري، «ينصب عليها» من زاوية عنوانها المفردي الحاصل لها بالتأويل، والذي هو المسوغ الوحيد لدخول العامل على الجملة اما الوحدات المفردية المكونة للجملة

44 – نميز هنا بين العلو والدنو باعتبارهما مراتب شجرية وبين العموم والخصوص باعتبارهما مراتب دلالية. فالاعلى شجريا وباطلاق (=الإسقاط الأقصى) يناسب في المراتب الدلالية الاخص دلاليا اما الأعم او المبهم دلاليا فهو الجوهر المقولي قبل اختلاطه بالاعراض اي قبل ان يقع تحت إشراف الإسقاط الوسيط الادنى.

45 – المعمول في النحو التوليدي لايمكن ان يكون الا كذلك. أما في النحو العربي فقد رأينا ان المعمولات تكون الفاظا وتكون بمجموعات مفردية. الأولى تتلقى الإفضاء بالمباشرة والثانية تتلقاه بالواسطة التأويلية هذه الواسطة التأويلية الغرض منها حمل المجموعة المفردية على اللفظ المفردي وذلك لاجراء حكم المفرد، في اتخاذ المحل الإعرابي والانتظام المعمولي، على الجملة. اما في النحو التوليدي فإن المعمول لايكون لفظا مفرديا البتة بل يجب ان يكون موقعا افتراضيا بالضرورة هذا الموقع يمثله العنوان المركبي، والمقدمة الاساسية التي أملت على التوليدية هذا المنحى في تنظيم العناصر داخل الشجرة المركبية هي المقدمة التصنيفية التي لاتخلو فيها العناصر من ان تكون اما رؤوسا اوغير رؤوس: الرأس لايكون إلا جوهرا مقوليا معجميا اوغير معجمي وما ليس رأسا لايمكن ان يكون الا مركبا. غاية الأمر ان الذي يقوم في النظرية النحوية التوليدية بدور الواسطة التأويلية في الإفضاء على الطريقة العاملية العربية هو العنوان المركبي الذي هو عنوان موحد بين كل المواقع الشجرية التي ليست رؤوسا مقولية.

بعبارة أخرى الإفضاء بالمحل الإعرابي في النحو العربي لايكون الى الجملة من حيث كونها متوالية من المقولات ولكن إلى عنوانها المفردي الحاصل لها بالتأويل، هذا وان احتمال العنونة المفردية في التأويل ليست خاصية مشتركة بين كل الجمل كما هو معلوم عند العامليين العرب.

ان الوظيفة النظرية المنوطة بهذه العنونة ـ ان كان تأويل الجملة يحتملها ـ هي نفس الوظيفة المنوطة بالعنونة المركبية في النظرية النحوية التوليدية.

فلا يمكن ان يكون العامل، الطالب للجملة، أصلا ارتباطيا لها، لأن الجملة شكل عاملي مرتبط قد عمل بعضه في بعض.

♦ الجوهر المقولي (=V) يعمل في الاعراض التي يقتضيها النوع الاعلى بـاطلاق وهـو لايعمـل في المكونات الداخلية للعرض اذا كان العرض إسقاطا أقصى اي اذا كان نوعا باعتبار ماتحته (بالاضافـة الى كونه عرضا باعتبار مافوقه). وهذا مبني على أن الشيء قد يكون عرضا باعتبار النـوع الأعلـى بـإطلاق لكنه باعتبار ما تحته قد يكون نوعا اعلى وفي هذه الحالة الجوهـر المقـولي الفعلـي يعمـل في الكـل اي في العرض باعتباره نوعا اعلى ولايعمل في المكونات الداخلية التي تقع تحته وان كان الجوهر يتحكم مكونيا في الكل.

وبعبارة أخرى الجوهر المقولي الفعلي يعمل في الأعراض فاذا كـانت الاعـراض مكونـات تنـدرج تحت كلّ او نوع اعلى لابإطلاق عمل في هذا النوع برمته و لم يعمل في الجزئيات الواقعة تحـت العـرض لأن النوع الاعلى حاجز يمنع غيره من العمل في الاعراض التي تندرج تحتـه وهـذا سـلوك توجـد مبادئـه واصوله في نظرية الجواهر والاعراض الكلاسيكية[46].

المسألة على كل حال متصلة بمبدإ احترام الحدود بين الأنواع. وهذا المبدأ من معانيه ان الاعراض الواقعة في مجال التحكم المكوني لجوهر مقولي معـين تكـون معمولـة لهـذا الجوهـر ولايخـرج مـن هـذه المعمولية الا ماكان منها مندرجا تحت نوع أعلى آخر لأن النـوع الأعلـى معنـاه وجـود جوهـر مقـولي يعمل في أعراض ذلك النوع ووجود الجوهر هنا معناه بداية مجال «جوهري» وانقطاع آخر.

لأجل ذلك قلنا سابقا إن الأمر يتعلق بعلاقات السيادة بين الأنواع:

[نوع اعلى$_A$ (عامل. عرض1 عرض2) نوع اعلى$_B$ (عامل. عرض3 عرض4...) نوع اعلى$_C$ (عامل. عرض5...].

العامل يعمل في الاعراض مادام الكل مشمولا بنوع اعلى محدد فاذا ظهر عـرض ينتمـي الى نـوع أعلى آخر دل ذلك على وجود جوهر مقولي هو الذي يعمل فيه وهكذا... الأنواع العليا تتنوع بتنـوع الجواهر المقولية. والنوع الاعلى يتقدم في الترتيب الهرمي باعتباره حاجزا يمنع الجوهر المقولي الذي ينتمي الى نوع أعلى آخر من العمل في الاعراض المندرجة تحته لأن لكل نوع أعلى جوهره المقولي العامل.

هذا التحليل مبني على فكرة ان العامل يعمل في العرض الجزئي مادام العرض والعامل يسـتغرقهما نوع اعلى واحد. واما اذا كان العرض يستغرقه نوع أعلى غير النوع الاعلى الذي يستغرق العامل فـإن

---

46 - انـظـــر: - "الجواهر والاعراض" لابن متوية.

- "المغني في أبواب العدل والتوحيد" الجزء التاسع والعاشر.

- شرح «المقاصد» للتفتازاني.

العامل يعمل في هذا النوع الأعلى ولايعمل في الاعراض المندرجة تحته وان كان العامل يتحكم مكونيا في الكل.

وباختصار العمل في الاجزاء المكونية للكل يمتنع باعتبار الحواجز المشرفة على الكل وهو النوع الاعلى لأن النوع الأعلى دليل على جوهر مقولي مستغرَق (بالفتح) والجوهر المقولي عامل له مجال والعوامل يحترم بعضها مجال بعض.

المشكلة اذن متصلة بقضية علاقات السيادة والهيمنة بين العوامل ومسألة الاتصال والانقطاع في المجالات العاملية.

سؤال أخير:

كيف يمكن الجمع بين كون الجوهر المقولي الفعلي (V=) لا يعمل في (م س) الواقع تحت ($\bar{\bar{P}}$) وهو في نفس الوقت يتحكم فيه مكونيا؟

اولا: كون الجوهر المقولي الفعلي لايعمل في المركب الاسمي الواقع تحت الإسقاط الحرفي الأقصى راجع الى ان ($\bar{\bar{P}}$) يشرف على جوهر مقولي هو P والجوهر المقولي من خصائصه انه عامل فلا معنى لأن يدخل عامل على عامل أو أن يعمل عامل في مجال عامل آخر. وصلة هذا صريحة بالمبدا المشهور في العاملية العربية والذي ينص على احترام الحدود بين المجالات العاملية، والذي يستمد مرجعه الفلسفي من أحد مبادئ نظرية الجواهر والاعراض الكلاسيكية وهو المبدا الذي ينص على قيام حدود نوعية بين الجواهر والاصناف.

ثانيا: كون الرأس الفعلي يتحكم مكونيا في الرأس الحرفي P يمكن تأويله في العاملية العربية في إطار مفهوم "التعلق" اما التحكم المكوني في المركب الاسمي الواقع صلة للرأس الحرفي فيناسبه كثيرا ان يؤول في هذه العاملية في إطار فكرة العمل الذي يصل الى المحل ولايترجمه اللفظ.

التحليل التوليدي في هذا الخصوص يدفع الى اقامة المعادلتين الآتيتين:

«التحكم المكوني» + «العمل» = العمل في اللفظ.

«التحكم المكوني» - «العمل» =العمل في المحل.

سنراجع هذه الصياغة لاحقا.

مسألتـــان إضافيتـــان:

تقـديـــم:

لم يبق من قضايا البنية المركبية مما انتخبناه محاور للتعليق والتعقيب في هذا المبحث إلا قضيتان:

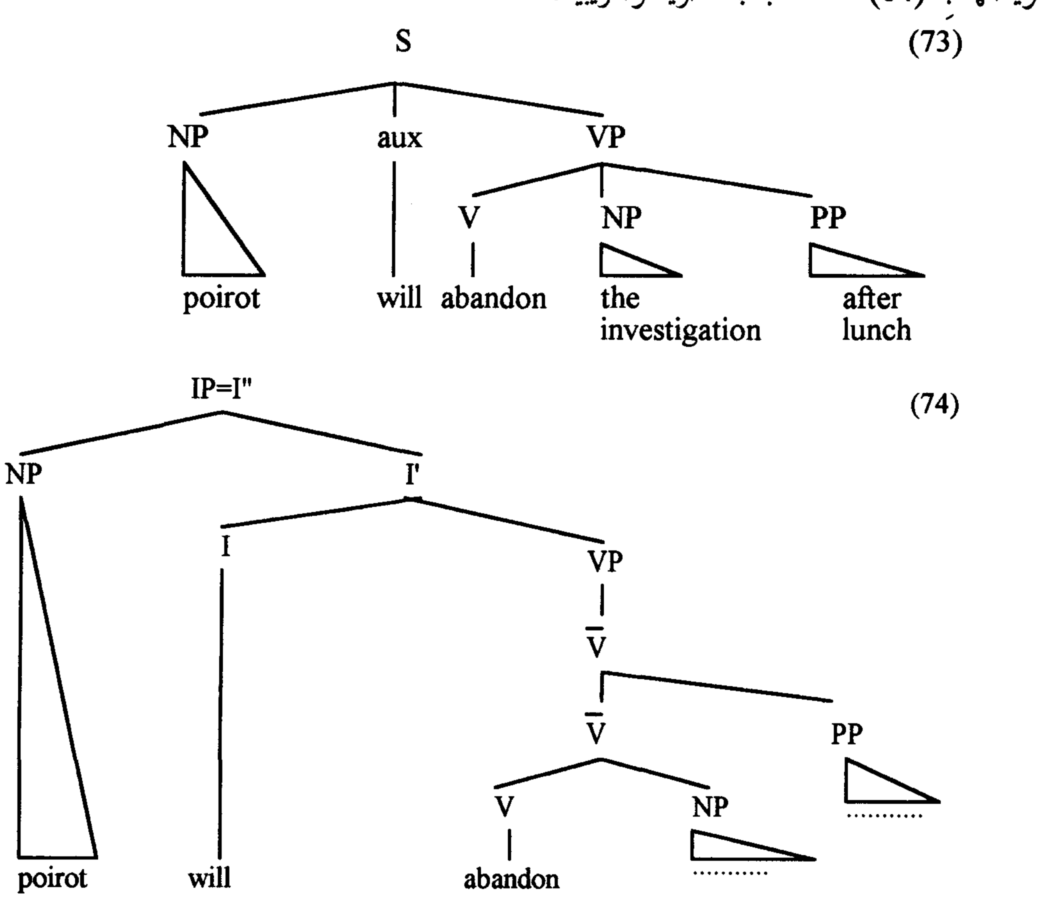
أ ـ قضية المفاضلة أو الموازنة بين التشعيب (أو التفريع) الشجري المختلط والتشعيب المقيد بالثنائية والدلالات الفلسفية الثاوية وراء فكرة المفاضلة بين هذين الاختيارين.

ب ـ وقضية تحويل ميزان القوة في التحليل التركيـبـي من «المقولات» الى التحليل الـذي تحتمله هذه المقولات باعتبار تكوينها السماتي وكيف أن هذه القضية ينفتح بها في الخط الترادفي بين النحويـين العربي والتوليدي موقع إضافي عنوانه « البعد المقولي والبعد البنيوي ومقولـة الشـبه». هـذا الموقـع سـبق النظر في بعض ملابساته ونضيف عنه هنا أشياء أخرى.

*　　　*　　　*

أ ـ القضية الأولى: «الاكتسابية» (أو التعلمية)[47] وفرضية التشعيب الشجري الثنائي.

في هذه الفقرة سننظر في هندسة الأشكال الشجرية وفي هذا السياق نقدِّر ان الشجرة (73) يجب تعويضها بـ (84) لعدة أسباب نظرية وتجريبية.



Learnability-47

« « الاختلاف بين (73) و(74) ثابت من حيث البنية والخصائص الهندسية لكل منهما: فالمواقع الشجرية المتشعبة في (73) ذات البنية الافقية المسطحة تنتمي إلى أنماط مختلفة اذ منها ما التشعيب فيه ثنائي كالمركب الحرفي الذي يشرف على الحرف وعلى صلته ومنها ماالتشعيب فيه ثلاثي (=VP و S) ثم ان م ف يحتمل ان تتسع قاعدته التشعبية ليصير التشعيب فيه رباعيا وخماسيا كما لو اضفنا ملحقين اثنين مثلا.

اما في (74) فإن التشعيب ثنائي في كل الاحوال[48]. ان الانتقال من النمط التشعيبي المختلط الى النمط الثنائي مؤسس على جملة من العلل التجريبية والنظرية. وبصرف النظر عن هذه الاسس هناك من المزايا ما يستوجب تفضيل التشعيب الثنائي على التشعيب الثلاثي والرباعي وماسواهما من ابواب التشعيب المختلط.

ولئن كانت الاعتبارات الجمالية من بين الانشغالات الثانوية بالنسبة للسانيين فإنه من المناسب ان يقال في سياق الموازنة بين التشعيب المختلط والتشعيب الثنائي ان هذا الاخير على جانب كبير من الكفاية الجمالية بالمقارنة مع الاول ثم ان النحو الذي يقوم على مبدإ ثنائية التشعيب نحو مقيد اكثر من النحو الذي يجوز أنماطا مختلفة من التشعيب اذ ان الاول يستوجب مبدئيا اقصاء جملة عريضة من التمثيلات المحتملة (نظريا) فالنحو الاكثر تقييدا هو النحو المفضل وذلك لاسباب ترجع الى مبدأي «الاقتصاد» و«الاناقة»[49] من جهة والى الهدف الاسمى الذي تسعى الى تحقيقه كل النظريات اللغوية المقترحة في اطار التقاليد التوليدية وهو تفسير سرعة الاكتساب اللغوي عند الطفل.

لتفسير ذلك يفترض في النحو التوليدي ان الطفل مهيأ بيولوجيا (=وراثيا =خلقيا) لإنجاز المهمة الاكتسابية .بمجموعة فطرية من المبادئ التي تمكنه من بناء نحو نواة للغته انطلاقا من واقع لغوي محدود يعرض عليه في إطار التجربة اللغوية المخصوصة التي تمارسها عشيرته اللغوية.

يضطلع احد مكونات المعرفة اللغوية المستبطنة عند الطفل (اي نحوه الباطني) بالبنية المركبية. وهذا معناه ان نظريات البنية المركبية كنظرية س ـ خط مثلا تسعى إلى تمثيل المعرفة الداخلية التي بحوزة المتكلم عن البنية المركبية.

سنقيم فيمايلي موازنة بين نظريتين اثنتين للبنية المركبية النظرية (أ) والنظرية (ب): الأولى تجيز جميع أنواع التشعيب والثانية لاتجيز الا التشعيب الثنائي: الطفل الذي تواجهه الوقائع اللغوية يجب ان يختار احدى النظريتين عن البنية المركبية لهذه الوقائع:

Binary branching – 48

Elegance-Economy– 49

75 - أ - Daddy sleeps

75 - ب - Mummy is working.

75 - ج - Mummy must leave now

الجملة الأولى (75 ـ أ) لاتحتمل إلا بنية مركبية واحدة هـي (76 ـ أ) سـواء في النظريـة (أ) أم في النظرية (ب).

76 - أ

Daddy Sleeps

اما الجملة الثانية اي (75 ـ أ) فإن النظرية (أ) تتيح بشأنها ثلاثة اختيارات هي:

77 - أ -

Mummy is working

(77 - ب)

Mummy is working

(77 - ج)

Mummy is working

اما النظرية (ب) فلا تنتج الا امكانيتين اثنتين هما (77 ـ أ) و (77 ـ ب).

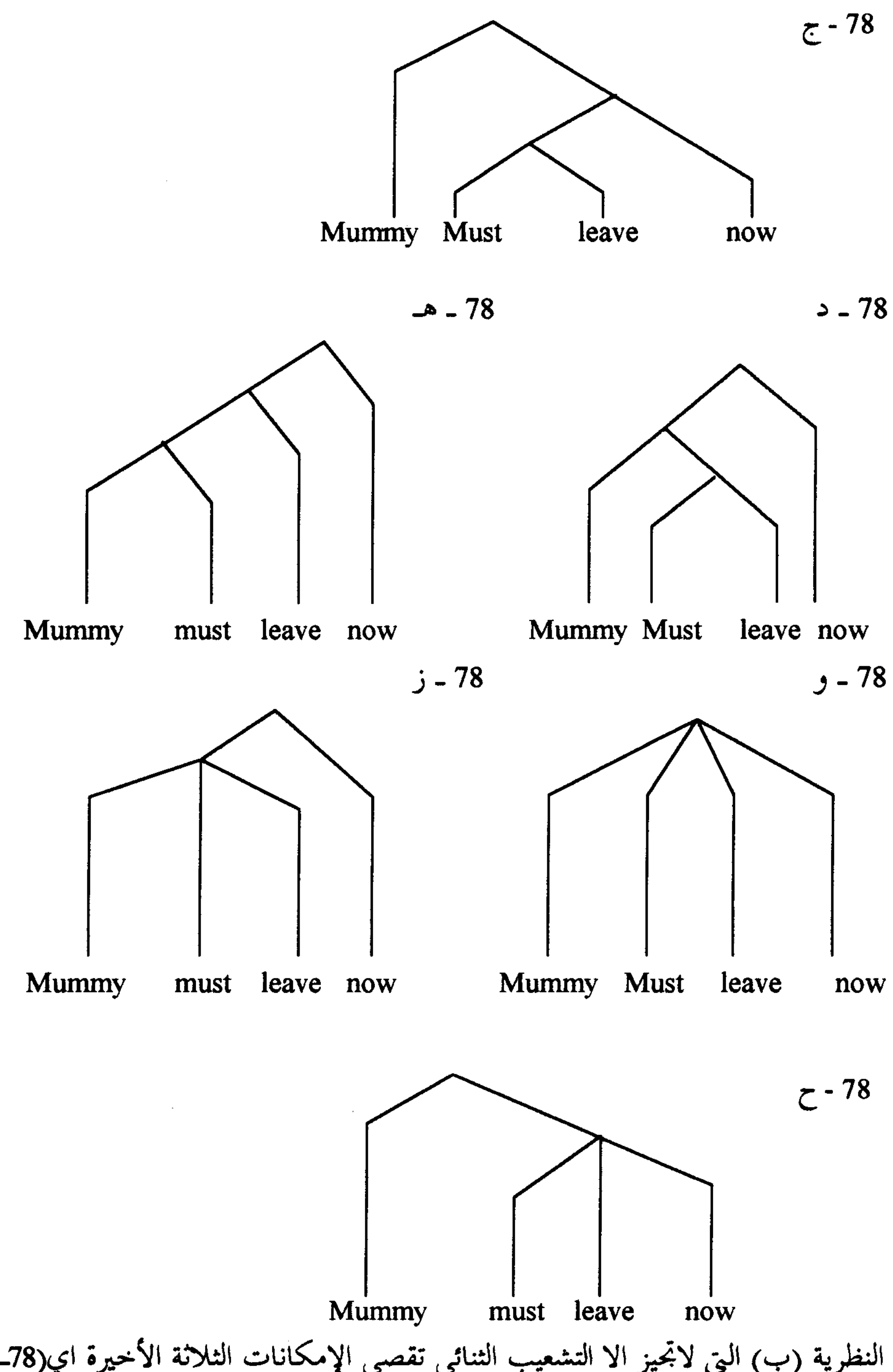
واما الجملة الثالثة (77 ـ ج) فتحتمل في اطار النظرية (أ) ثماني امكانات تقطيعية مركبية:

78 - أ

Mummy must leave now

78 - ب

Mummy must leave now



النظرية (ب) التي لاتجيز الا التشعيب الثنائي تقصي الإمكانات الثلاثة الأخيرة اي(78ـ و، ز، ح).

ـ إن الطفل المزود بالنحو الكلي الذي ينص على مبدإ ثنائية التشعيب يكون بـازاء عـدد اقـل مـن الاختيارات في شأن البنية التركيبية التي يجب ان يسندها الى المعطيات التي تواجهـه وذلـك بالمقارنـة مـع الطفل المزود بنحو كلي اقل تقييدا والذي يجيز التشعيب الثلاثي والرباعي والخماسي الخ...

وهذا معناه ان عدد الاختيارات المتاحة يتناسب طردا وعكسا مع عدد العنـاصر الـتي تسـتوجبها البنية، وان النظرية الأقل تقييدا تتيح بالتالي عددا من الاختيارات اكبر مـن عـدد الاختيـارات المتاحـة في

اطار النظرية الاكثر تقييدا اي القائمة على مبدإ ثنائية التشعيب وأن المهمة المنوطة بالطفل في إطار النظرية ذات النمط التشعيبي الوحيد أسهل بكثير مما هو متاح له في اطار النظرية ذات الأنماط التشعيبية غير المقيدة. وصعوبة هذه المهمة تشتد نسبتها كلما ازداد عدد العناصر في الجملة (تخيل الصعوبة التي سيواجهها الطفل في اطار النظرية (أ) اذا كان يتعامل مع جملة تتكون من عشرة عناصر مثلا).» (50)

وباختصار:

---

50 - منتخب من الأسانيد الثلاثة الآتية، وبتصرف واسع:

- Haegeman (1991).
- Riemsdijk, H , Van. and E, Williams (1986).
- Lasnik, H. and J. Uriagereka (1988).

راجع كذلك فيما يتعلق بالتفاصيل المتعلقة بالخلفيات النظرية والتجريبية التي اشتقت منها فرضية التشعيب الثنائي وكذا النتائج التي تستلزمها هذه الفرضية (=اي التي تلزم عنها لزوم النتيجة عن المقدمة).

- Kayne, R. (1984) : *Connectedness and Binary Branching*

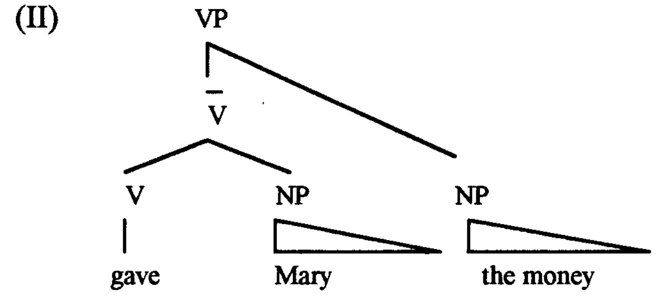
يعد هذا الأخير واحدا من الاوائل الذين اقترحوا وانتصروا لفرضية التشعيب الثنائي الصارم في اطار نظرية العاملية والربط.

ان هذه الفرضية ترتبط بها جملة من المشاكل لن ندخل الآن في تفاصيلها وجزئياتها ونكتفي بذكر امثلة منها:

التراكيب التي يتخذ فيها الفعل مفعولين اثنين نحو:

(I) John gave Mary the money

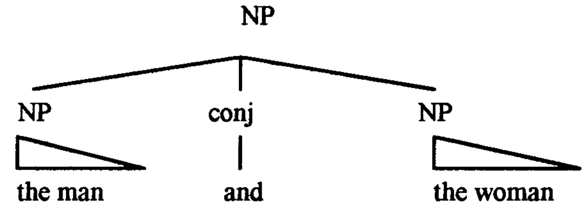
التحليل II ينسجم مع فرضية التشعيب الثنائي:



هذا وإن من بين القضايا المرتبطة بإشكال ثنائية التشعيب البنيات العطفية نحو:

(III) - The man and the woman

والتي يغلب على الظن أنها تتخذ في التحليل البنيوي بنية شجرية ثلاثية التشعيب:



راجع المزيد من التفاصيل عن البنيات العطفية وفرضية ثنائية التشعيب الشجري في:

- Goodal, G. (1987) : *Parallel structures in sytax.*

1 ـ ان الصيغ التقطيعية المركبية الممكنة في اطار التشعيب الثنائي اقل بكثير من الصيغ التقطيعية المتاحة في اطار التشعيب غير المقيد بالثنائية ثم ان الحد الادنى في التشعيب لا يتحقق الا بالثنائية والاكتفاء بهذا الحد الادنى يتناسب مع مُسْتَلْزَماتِ تفسير سرعة الاكتساب اللغوي.

2 ـ اذا كان الهدف الاسمى الذي ينعقد من اجله النظر اللغوي في النحو التوليدي هو تفسير سرعة الاكتساب اللغوي فإنه من الطبيعي جدا ان تثبت المزية في المفاضلة والموازنة بين الانحاء للنحو الاكثر تقييدا والذي يكون فيه الطفل بازاء اختيارات قليلة العدد.

3 ـ سرعة الاكتساب اللغوي تتناسب طردا وعكسا مع السرعة التي يتم بها بناء «النحو النواة» للغة المستهدفة بالمساطر الاكتسابية. وهذه السرعة الاخيرة تتناسب ايضا طردا وعكسا مع عدد الاختيارات المتاحة للطفل اي كلما قل عدد هذه الاختيارات تقلصت المسافة التي تفصل الطفل عن بناء النحو النواة.

4 ـ ان معظم النحاة الذين يبحثون في اطار التقاليد التوليدية يميلون الى اعتماد مسطرة «التشعيب الثنائي» باعتبارها إطارا مرجعيا منظما للتحليل التركيبي، ونشير الى ان هذه المسطرة ظهرت في صيغ مختلفة و لم تخرج قط عن قيد الثنائية الهندسي.

التعليـــــق:

ماهي الدلالات الفلسفية الثاوية وراء فكرة الموازنة بين افتراضَيْ التشعيب المختلط والتشعيب المقيد بالثنائية؟

ان مبدأ ثنائية التشعيب الشجري في التقطيع المركبي لايمكن تفسيره في اطار المنطق العام الذي يوجه قراءتنا في نظرية العاملية والربط التوليدية الا انطلاقا من المرجع الفلسفي الذي منه يستمد هذا التقطيع مقدماته الاساسية وهو انطلوجيا الجواهر والاعراض.

ان الفكرة الاساس التي وجهت الموازنة المذكورة هي أن الجوهر اذا تعددت اعراضه فإنه لايمثل نوعا واحدا باعتبار هذه الاعراض جميعا بل بين النوع الأعلى الذي يشمل الكل وبين الجوهر مجموعة من الأنواع الوسيطة وهذه الأنواع الوسيطة تتعدد بتعدد الاعراض. فكل عرض يستوجب انتماء الجوهر الى نوع خاص. فالانتقال من نوع وسيط إلى نوع وسيط (آخر) يتحدد باعتبار كل عرض من الأعراض أي أنه كلما اقترن الجوهر المقولي بعرض مخصوص ائتلف منهما نوع مخصوص وهذا النوع المخصوص قد يتلعب به عرض آخر وفي هذه الحالة يصير الكل نوعا آخر وهكذا دواليك حتى تنتهي الاعراض فاذا انتهت استغرق الكلَّ الجنسُ الاعلى.

هذا الترتيب مبني على أن الجوهر لايتعرض لعرضين اثنين في اطار نفس النوع بل يتدج من نوع الى نوع كلما دخل عَلَيْه عرض جديد.

ان مبدأ ثنائية التشعيب الشجري مشتق من هذه المقدمة الانطلوجية.

ب ـ القضيــة الثانيــة: السمات والعناوين المقولية.

« « لقد رأينا إلى هذا الحد ان اللبنات المؤسسة للجملة هي[51] المقولات المعجمية (=س، ف، الخ...) وان هذه المقولات اوليات تركيبية.[52]

الاوليات من خصائصها الاساسية "البساطة" اي انها لا يمكن ارجاعها إلى غيرها (=اي تحليلها الى عناصر ابسط منها). ومع ذلك فإن النحاة في اطار التقاليد التوليدية لايتفقون جميعا على ان الوحدات التركيبية المتناهية في البساطة هي المقولات المعجمية.

ان مقارنة بسيطة بين التركيب والفونولوجيا توضح المراد: ينص أصحاب الصواتة على ان اعتبار الفونيمات الوحدات التحليلية المتناهية في البساطة اي التي لايمكن تحليلها الى مكونات اولية أشد بساطة، يفوّت علينا فرصة استخلاص وجرد ماهو مشترك بين الأصوات. الصوتان /d/ و /b/ مثلا لايمكننا في إطار التحليل الذي يعتبر الفونيمات أوليات فونلوجية نهائية من استشفاف أنهما معا مجهوران وانفجاريان. لأجل ذلك المسطرة المفضلة في التحليل الفونلوجي في اطار برنامج استخلاص ماهو مشترك بين الفونيمات، تقوم أساسا على تحليل الفونيمات الى مكوناتها الداخلية الابسط والادق، وهي مايصطلح عليه ب "السمات المميزة".[53]

السمات مرآة ينعكس عليها ماهو مشترك بين الاصوات وتمكننا لاجل ذلك من تصنيف الفونيمات في طبقات وأنواع وذلك باعتبار هذه الخصائص المشتركة.

المحتوى الفونلوجي الذي تنطوي عليه الوحدتان /d/ و /b/ مثلا في مستوى السمات يمكن تلخيصه على الشاكلة الآتية:

(79)

/d/	/b/
[+ مجهـور]	[+ مجهـور]
[+ انفجاري]	[+ انفجاري]
[+ لثـوي]	[+ شفـوي]

---

51 - Building-blockes -

52 - Syntactic-primtives -

53 - Distinctive features -

بناء على منهاج الصواتة في التمييز بين الفونيمات وبين السمات المميزة باعتبارها اوليات صوتية يقترح اهل التركيب طرد الابواب المقولية المعجمية على نفس الغرار وذلك معناه ان المقولات المعجمية (س، ف...الخ) ليست اوليات تركيبية بل يجب اعتبار كل مقولة زمرة من السمات التركيبية. وهذا معناه ان اللبنات الاولى المؤسسة للجملة ليست هي المقولات، ولكن، هذه السمات التركيبية المميزة، التي تتنزل من البنية التركيبية منزلة الاوليات.

ان السمات (=العناصر البسيطة الاولية) التي تتكون منها المقولات المعجمية والمقولات المركبية على حد سواء هي [α س] [α ف] / α = { $\pm$ }.

المقولات المعجمية يمكن تحليلها الى سماتها على النحو الآتي:

(80) أ - الاسم :[+ س، - ف].
ب - الفعل :[- س، + ف].
ج - الصفة :[+ س، + ف].
د - الحرف :[- س، - ف].

ان هذه السمات من مزاياها انه **يتحدد باعتبارها ماهو مشترك بين المقولات** انطلاقا من السمات التي تتقاسمها هذه المقولات. وسنرى في المبحث اللاحق ان هذه "السمات" التركيبية لها دور اساسي في تحديد **قدرة المقولات على الوسم الإعرابي:**

- الفعل والحرف يشتركان في القدرة على مباشرة الفضلة بالوسم الإعرابي وذلك راجع الى اشتراكهما في السمة [- س].
- الاسم والصفة يشتركان في كونهما لايستطيعان مباشرة الفضلة بالوسم الإعربي وذلك راجع الى اشتراكهما في السمة [+س].

وأخيرا ليس هناك اتفاق واضح حول السمات المكونة للمصدري (C-) وللصرفة (I-) وعلى العموم لن ندخل في تفاصيل هذا الأمر في هذه المرحلة من العرض » »[54]

---

54 - منتخب بتصرف من الاسانيد الثلاثة المذكورة أول الهامش رقم (50). هذا وللقارئ المهتم بنظرية السمات في النحو التوليدي مراجعة الاسانيد الإضافية الآتية:

- فيما يتصل بتحليل المقولات المعجمية يراجع:

- Chomsky, N. (1970) "*Remarks on nominalisation*"
- Stowell, T. (1981) *Elements of phrase structure*

- فيما يتعلق بتوسيع استعمال السمات ليشمل المستويات الإسقاطية الثلاثة س وس̄ وس̿ يراجع:

- Muysken, P. and H. van Riemsdijk (cds) (1986). "*Features and Projections*"

- يراجع ايضا عرض شامل للمشاكل المرتبطة بنظرية السمات التركيبية في :

- Muysken, P. and H. van Riemsdijk (eds) (1986). *Features and Projections*
- Rizzi (1990) "*Relativized Minimality*"

* * *

التــعليــــــق:

البعد المقولي والبعد البنيوي ومقولة الشبه

• التحليل السماتي

• الموازنة بين: - نظرية الشبه التوليدية[55].

- ونظيرتها عند "المبرد".

1 - النظرية الاساسية التي قام عليها هذا التحليل تكمن في تحويل ميزان القوة في التحليل التركيبي من "المقولات" الى التحليل الذي تحتمله هذه المقولات باعتبار تكوينها السماتي. وهذا التحليل الغرض منه استخلاص المقومات المشتركة بين المقولات واعتماد هذه المقومات مرجعا لتفسير جملة من اوجه الشبه البنيوي في السلوك الافقي لهذه المقولات.

هذا وان فكرة اقامة التحليل النحوي على ماهو مشترك بين المقولات في مستوى المقومات الذاتية موقعها في الخط الترادفي بين النحوين العربي والتوليدي يجب ان يبحث عنه في مسائل الشبه المقولي بصفة عامة . وقد رأينا جملة مفيدة من ذلك فيما تقدم ونشير في هذا السياق الى ان النحو العربي فيه اشارات صريحة الى تحليل المقولات باعتبار السمات البسيطة والمقومات الذاتية ولعل اشهر ماعرفته النظرية النحوية العربية في هذا الخصوص المقالة السيبويهية في تعريف الحرف بكونه « ماليس بفعل ولاباسم»[56] وهو تعريف مرادف لتحليل الحرف في التحليل التوليدي المعني عندنا بالتعليق في هذا السياق بكونه [- ف، - س] ومما يجري هذا المجرى ايضا قول النحاة العرب في الصفة ان لها شبهين شبها بالفعل وآخر بالاسم، وهو قول نرى انه مرادف لتحليل الصفة في نظرية السمات التركيبية التوليدية بكونها [+ف، +س].

وعلى العموم، الحديث عن الخصائص المشتركة بين المقولات باعتبارمحتوياتها من هذه السمات دندنة معروفة في النحو العربي واشتهرت في المقام الأول في مسائل الشبه المقولي وقضايا التناظر البنيوي التي سبق التعليق عليها في مواطن سابقة متعددة.

2 - نظرية أخرى قام عليها التحليل التوليدي في هذا الشأن وهي أن الشبه بين المقومات في مستوى المقولات الذاتية في هذه السمة اوتلك يترتب عنه في المستوى الافقي شبه آخر في السلوك

---

55 - راجع تعليقا لنا مفصلا عن هذه المسألة لكن من زاوية أخرى في الفقرة المعنونة ب [رد «المقولات» إلى «السمات» في النحو التوليدي وردها إلى المتمكن ونقيضه في النحو العربي"] ص 283.

56 - سيبويه "الكتاب" ص 13.

البنيوي: فالخصائص المتعلقة بقدرة المقولات على الوسم الإعرابي وبعدمها يمكن اشتقاقها بسهولة من السمات المكونة للمقولات فالفعل والحرف يشتركان في خاصية القدرة على مباشرة المعمول بالوسم الإعرابي وذلك راجع الى اشتراكهما في السمة [- س]. كما أن الاسم والصفة لا طاقة لهما على تناول معمولهما بالإفضاء الإعرابي مباشرة وهما يشتركان في السمة [+س]. ولقد تناولنا هذه المسألة بالتعليق المفصل في سياق مضى فلاحاجة الى الاعادة .

ومايهمنا في المقام الأول هنا هو أن الأمر يندرج في سياق الربط الاستلزامي بين البعد المقولي والبعد البنيوي (=العاملي= الإعرابي =الافضائي) لأجل ذلك فإنه يحتل مواقع متعددة في الامتداد الترادفي الذي يصل النظريتين النحويتين العربية و التوليدية بعضهما ببعض. من هذه المواقع اقامة التحليل في النحو العربي على مبدإ ان الفعل هو الأصل في العمل وان غيره محمول عليه فكل مالابس «العاملية» (=القدرة على الإفضاء) من قريب اوبعيد فلأجل شبه بينه وبين الفعل قريب او بعيد كالصفات والمصادر مثلا فالمصادر « فروع على الافعال في العمل كما ان الافعال فروع عليها في الاشتقاق وذلك ان المصادر اسماء معلقة على اشياء فهي كالغلام والرجل والثوب والدار(57) في أنها لا أصل لها في العمل وانما تعمل لمشابهتها للافعال(58) في تضمن حروفها...»(59) وماقيل عن المصادر يصدق جزء منه على الصفات. والحروف أيضا رأينا آنفا مقالتهم في كونها انما وضعت نائبة عن الأفعال.

غاية الأمر أن الترادف والشبه في طريقة التناول ثابت بين النحاة العرب والتوليديين في الربط الاستلزامي بين الشبه في البعد المقولي والشبه في البعد البنيوي (=العاملي).

3 - امر ثالث نرى ان التعليق عليه يفيد برنامجنا التأويلي إفادة عظيمة وهو ان مبحث «السمات» إنما أدخل الى المستوى المقولي ـ التركيبي على جهة الاستمداد التصوري من مساطر التحليل الفونلوجي.

ان العلاقة بين النحو والصرف في العاملية العربية والتي منشأها اشتغالهما معا على قوانين التغير على اختلاف بين الدرسين في مناط التغير (=فهو المفرد في الصرف وهو ماجاوز المفرد في الإعراب) يعوضها في النحو التوليدي علاقة مشابهة بين التركيب والفونلوجيا، علاقة منشأها فكرة «التحليل السماتي».

---

57 – ترجمة هذا باللغة التوليدية آن المصادر تركيبها السماتي يشتمل على السمة [+س]

58–وهذا ايضا ترجمته التوليدية [+ف].

59–"المقتصد في شرح الايضاح" 554.

ان الشيء الذي حظي باهتمام الفونلوجي في المباحث الصوتية هو "السمات" فالصواتة ليست الا بحثا في قوانين تتابع السمات. النحوي التوليدي جر "السمات" الى الدراسة التركيبية وقد رأينا سابقا ان « وحدة التناول النحوي تفرض ان يكون التساؤل واحدا في كل مستويات الدرس ثم لايجب بعد ذلك ان يكون الجواب على صفته واحدة لكن الجواب في الإعراب وفي الصرف (=او الصوتيات) يجب ان تجمعهما بعض الخيوط»[60].

ان المزية التي من أجلها فضلت النظرية السماتية على النظرية المقولية المباشرة في التحليل التوليدي هي ان التحليل السماتي يمكن من استخلاص ماهو مشترك بين المقولات فالفعل والحرف في التحليل المقولي تفصل بينهما تخوم نوعية حادة، اذ كل منهما يمثل نوعا مقوليا مستقلا اما في التحليل السماتي فإن هذه الحدود الفاصلة تتحطم وذلك بفضل السمة المشتركة بينهما وهي [ـ س] وكذلك الشأن بالنسبة للاسم والصفة اللذين يتقاسمان السمة [+س].

ان الذي يهمنا في المقام الأول من ثبوت المزية للتحليل السماتي من الجهة المذكورة اي من جهة تمكينها لنا من استشفاف الخواص المشتركة ومواقع التشابه بين المقولات التركيبية هو:

اولا: اندراجه الواضح ضمن البرنامج التوليدي العام في محاصرة التعدد واختزال الأنواع.

ثانيا: قيام التحليل التوليدي في هذا الخصوص على «مقولة الشبه» فالحرف يشبه الفعل في السمة [ـ س] والصفة تشبه الاسم في السمة [+س]. هذا الشبه في المستوى العمودي اي في مستوى التولد السماتي يترتب عنه شبه آخر ـ كما رأينا ـ وذلك في المستوى البنيوي. وهو التشابه بين الفعل والحرف في القدرة على مباشرة الفضلة بالإفضاء الإعرابي وتشابه الصفة والاسم في خلاف ذلك.

ان قيام التحليل التوليدي في هذا الشأن على نظرية الشبة « وهي أداة تسمح بوضع التحليل النحوي في اطار شديد التجرد»[61]، يذكر بنظرية المبرد في إحصاء اوجه الشبه يقول المبرد: «والتشبيه يكون للفظ وللتصرف وللمعنى فاما المعنى فتشبيه مابليس وليس فعل وماحرف **والمعنى واحد**» «اما عشرون درهما فشبهت بضاربون زيدا وهذا **تشبيه تصرف**» «كما ان قولك ان زيدا منطلق ولعل زيدا اخوك، **مشبه بالفعل في اللفظ**» ويذكر من هذا الباب ايضا «كان» التي هي «في وزن الفعل وتصرفه وليس فعلا على الحقيقة».

---

60 ـ تعليقات على المغني: (المسائل الأولى).

61 - « الاشتغال والمجالات العاملية».

إن نظرية المبرد في هذا التفصيل نرى أنها مكملة للنظرية التوليدية في التحليل السماتي، لأن هــذه الاخيرة تكتفي بجانب واحد في التكوين السماتي هو الجانب المقولي وهو الذي يرادف احد أوجه الشبه اللفظي في نظرية المبرد. اما المبرد فقد وسع الشبه الذي يترتب عـن التكويـن السـماتي ليشـمل الجـانب الدلالي (كالشبه بين ما وليس في « الدلالة على النفي» وهمـا مختلفـان في الانتمـاء المقـولي)، والجـانب التصرفي (=التوزيعي) كالشبه بين «عشرون درهما » و«ضاربون زيدا».

غاية الأمر أن: وجه الترادف الاساس بين نظرية المبرد والنظرية التوليدية في «الشبه المقـولي» هـو قيامهما معا على مبدإ الربط بين البعد الشبهي والبعد البنيــوي. فالشـبه العمـودي يـترتب عليـه شـبه في السلوك البنيوي في النظريتين علـى حـد سـواء فـالفعل والحـرف عنـد التوليـدي يتشـابهان في المستوى العمودي في السمة [-س] وفي المستوى الافقي البنيوي في مباشرة الفضلة بالوسم الإعرابي. وعند المـبرد (ما) و (ليس) يتشابهان في القوائـم الدلاليـة العموديـة في «الدلالـة علـى النفـي» وفي المسـتوى الأفقـي يتشابهان في «العمل النحوي».